



Distr
GENERAL

A/41/432
23 July 1986

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/RUSSIAN/SPANISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

البند ٦٤ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والقرارات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

دراسة عن الردع

تقرير الأمين العام

١ - رجت الجمعية العامة ، في مقررها ٤٢٢/٢٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، من الأمين العام أن يعد دراسة بعنوان "الردع : آشاره على نزاع السلاح وسباق التسلح ، وتخفيض الأسلحة عن طريق المفاوضات ، والامن الدولي وغير ذلك من المسائل ذات الصلة". وقد اتخذ هذا المقرر بناء على توصية المجلس الاستشاري لدراسات نزاع السلاح ، الواردة في الفقرة ٦ من تقرير الأمين العام A/39/549 . ورجت الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم إليها التقرير الختامي في دورتها الحادية والأربعين .

٢ - وعملا بذلك المقرر ، يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه الى أعضاء الجمعية العامة الدراسة المتعلقة بالموضوع .

A/41/150

*

.../...

86-17689 ٢٥٤٤ح

مرفق

دراسة عن الردع

المحتويات

الفقرات الصفحة

٤	تصدير بقلم الأمين العام
٥	كتاب الإحالة
٩	مقدمة

الجزء الأول - مساهمات فردية من الخبراء

الفصل

١٠	٥٩-١	 - ورقة من إعداد السيد خ . كاراسالي
٢١	٥٠-١	 - ورقة من إعداد السيد أحمد فخر
٢٩	٥٦-١	 - ورقة من إعداد السيد م . ميلر
		 - ورقة من إعداد السيد ر . اسفود والسيد
٥٩	١٢٢-١	 ه . ويفنر
١٠٥	٤٧-١	 - ورقة من إعداد السيد ك . سوبراهمانيام
١٢٢	٨٥-١	 - ورقة من إعداد السيد ف . جوركين

الجزء الثاني - الحجج والحجج المضادة والتعليقات

الفصل

		 - الأول الحجج والحجج المضادة والتعليقات التي قدمها
١٤٢	٢٧-١	 خبراء بلدان عدم الانحياز
		 - الثاني الحجج والحجج المضادة والتعليقات التي قدمها
١٥٨	٢٩-١	 خبراء البلدان الاشتراكية
		 - الثالث الحجج والحجج المضادة والتعليقات المقدمة من
١٦٨	٤٦-١	 خبراء بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي

الجزء الثالث - تجميع آراء الخبراء كما أعربوا عنها بأنفسهم

تصدير بقلم الأمين العام

١ - رجت الجمعية العامة في مقررها ٤٢٢/٢٩ ، المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ والمتخذ بناء على توصية من اللجنة الأولى ، من الأمين العام أن يعد دراسة بعنوان "الردع : آثاره على نزع السلاح وسباق التسلح ، وتخفيض الأسلحة عن طريق المفاوضات ، والأمن الدولي ، وغير ذلك من المسائل ذات الصلة" . وقد اتخذ هذا المقرر بناء على توصية المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح الواردة في الفقرة ٦ من تقرير الأمين العام (A/39/549) . ورجت الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم إليها التقرير الختامي في دورتها الحادية والأربعين . وفي نفس المقرر ، رجت الجمعية العامة أيضا من الدول الأعضاء التي ترغب في تقديم آرائها عن هذا الموضوع أن تنقل هذه الآراء إلى الأمين العام في موعد لا يتجاوز ١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ .

٢ - وحسب توصية المجلس الاستشاري ، نمت ولاية الأمين العام على أنه ينبغي أن تجري الدراسة على أساس موضوعي متعمق وأن تستطلع مختلف المدارس الفكرية ووجهات النظر وأن يتولى مؤيدو كل منها توضيحها ، فتعبر الدراسة بذلك تعبيراً كاملاً عن الآراء المختلفة والحجج المؤيدة لها ، دون محاولة التوصل إلى نتائج وتوصيات مشتركة . كما أوصت الجمعية العامة في مقررها ، بأن يتولى إعداد الدراسة فريق من الخبراء الحكوميين وأن يظل صغيراً بالقدر العملي الممكن الذي تقتضيه متطلبات التوازن الجغرافي والسياسي ، وأن تكون نسبة التمثيل مماثلة للنسبة المطبقة في مؤتمر نزع السلاح .

٣ - وتنفيذا لطلب الجمعية العامة عين لأجراء الدراسة فريق مؤلف من ثمانية من الخبراء الحكوميين . وعقد فريق الخبراء الحكوميين ثلاث دورات في الفترة من نيسان/أبريل ١٩٨٥ إلى آذار/مارس ١٩٨٦ .

٤ - وأفادت الدراسة من وجهات النظر التي قدمها عدد من الدول استجابة لطلب الأمين العام بهذا الشأن .

٥ - ويود الأمين العام أن يشكر الخبراء على تقريرهم المقدم رفق هذا إلى الجمعية العامة لتنظر فيه في دورتها الحادية والأربعين . وجدير بالتنويه أن الملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير هي ملاحظات وتوصيات الخبراء . وفي هذا الصدد ، يسود الأمين العام أن يقرر أنه ، في هذا المجال المعقد والمتعلق بمسائل نزع السلاح ، يجد في كثير من الحالات ، أنه ليس في موقف يمكنه من إصدار حكم على جميع جوانب العمل الذي أنجزه الخبراء .

كتاب الاحالة

٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٦

تحية طيبة وبعد ،

أتشرف بأن أقدم رفق هذا تقرير فريق الخبراء الحكوميين المكلف بإعداد دراسة عن الردع : اثاره على نزع السلاح وسباق التسلح ، وتخفيض الاسلحة عن طريق المفاوضات ، والامن الدولي وغير ذلك من المسائل ذات الصلة ، وهو الفريق الذي عينتموه عملاً بمقرر الجمعية العامة ٤٢٣/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ووفقاً لتوصيات المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح الواردة في الفقرتين ٦ و ٧ من تقرير الامين العام (A/39/549) المؤرخ في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ .

والخبراء الحكوميين الذين تم تعيينهم عملاً بمقرر الجمعية العامة هم :

السيد روبرت ا . اسفود

بروفسيور ،

مدرسة الدراسات الدولية المتقدمة

جامعة جون هوبكينز

واشنطن العاصمة ، الولايات المتحدة الامريكية

السيد فيتالي ف . جوركين

بروفسيور ،

نائب مدير ،

معهد دراسات الولايات المتحدة وكندا

اكاديمية العلوم في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

موسكو ،

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد أولف سفنسون*
وكيل مساعد
وزارة الخارجية
ستوكهولم ، السويد

السيد ك . سوبراهمانيام
مدير ،
معهد الدراسات والتحليلات المتعلقة بالدفاع
نيودلهي ، الهند

السيد أحمد فخر
لواء ،
مستشار ، مجلس الدفاع الوطني
القاهرة ، مصر

السيد خوليو سيزار كاراسالي
مغير ،
مستشار ، وزير دولة لشؤون العلاقات الدولية
وزارة الخارجية
بوينس آيريس ، الأرجنتين

السيد مانفريد ميللر
استاذ ، دكتور
معهد العلاقات الدولية
اكاديمية العلوم السياسية والدراسات القانونية
بوتسدام ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية

* لاسباب شخصية لم يتمكن السيد أولف سفنسون من مواصلة العمل في الفريق قبل بداية الدورة الثالثة ولم يقدم ورقة مكتوبة . ويود فريق الخبراء أن يعرب عن تقديره لمساهمة السيد سفنسون خلال دورتي الفريق الاوليين .

السيد هنتغ ويغندر

مغير ،

رئيس وفد جمهورية المانيا الاتحادية لدى مؤتمر نزع السلاح

جنيف ، سويسرا

وقد أعد التقرير خلال الفترة من نيسان/ابريل ١٩٨٥ الى آذار/مارس ١٩٨٦ ، التي عقد الفريق خلالها ثلاث دورات : الاولى في الفترة من ٢٩ نيسان/ابريل الى ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ ، والثانية في الفترة من ٧ الى ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ والثالثة في الفترة من ١٠ الى ٢١ آذار/مارس ١٩٨٦ . وقد عقدت الدورتان الاولى والثالثة في نيويورك بينما عقدت الدورة الثانية في جنيف .

ويود أعضاء فريق الخبراء الحكوميين ان يعربوا عن امتنانهم للمساعدة التي قدمها لهم موظفو الامانة العامة للأمم المتحدة . ويعربون عن شكرهم بصفة خاصة للسيد جان مارتنسون وكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح والسيد تيمور دميتريشيف ، الذي عمل أميناً للفريق .

وعلا بتوصية المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح ، صممت الدراسة بحيث تعبر تعبيراً كاملاً عن الآراء المختلفة والحجج المؤيدة لها التي أوردها مؤيدو هذه الآراء ، دون محاولة التوصل الى نتائج وتوصيات مشتركة مما يتيح للقارئ أو القارئة استخلاص ما يتراءى له أو لها من نتائج عن قيمة الحجج المعروضة . وتحقيقاً لهذه المتطلبات ، قرر الخبراء اعداد ورقات فردية أو ، في بعض الحالات ، مشتركة قدمت الى الدورتين الثانية والثالثة وجرت بشأنها مناقشات متعمقة داخل الفريق الذي قام أعضاؤه بتحليل الآراء التي طرحها مختلف محرري الورقات أو التعليق عليها أو اقتراح بدائل لها ، في بعض الحالات . وهذا الجزء من عمل الخبراء تتضمنه الورقات الثلاث التي قدمها الخبراء والتي تشكل الجزء الثاني من التقرير . وفي ضوء المناقشات والتحليل ، نقحت المساهمات الفردية وأعيد تقديمها وهي واردة في الجزء الاول من التقرير . أما الجزء الثالث فهو تجميع لآراء الخبراء التي أعرب كل منهم عنها بأسلوبه الخاص . وقد رأى أعضاء الفريق ان هذا الترتيب هو أكفأ وسيلة لانجاز المهمة الموكلة اليهم .

وانني أشعر بارتياح لتمكني من تقديم تقرير الفريق اليكم نيابة عن كل
أعضائه .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

(توقيع) ك . سوبراهمانيام

رئيس فريق الخبراء الحكوميين
المعني بإجراء دراسة عن الردع : أشاره
على نزاع السلاح وسباق التسلح ، وتخفيض
الأسلحة عن طريق المفاوضات والأمن الدولي
وغير ذلك من المسائل ذات الصلة

سعادة خافيير بيريز دي كوييار
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

مقدمة

١ - أعدت هذه الدراسة عملاً بمقرر الجمعية العامة ٤٢٢/٢٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ الذي رجت فيه الجمعية العامة من الأمين العام أن يعد دراسة بعنوان "الردع : آثارة على نزع السلاح وسباق التسلح وتخفيض الأسلحة عن طريق المفاوضات ، والأمن الدولي وغير ذلك من المسائل ذات الصلة" . وقد اتخذ هذا المقرر بناء على توصية المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح ، الواردة في الفقرتين ٦ و ٧ من تقرير الأمين العام (A/39/549) . كما رجت الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم إليها التقرير الختامي في دورتها الحادية والأربعين . وحسب توصية المجلس الاستشاري ، نمت ولاية الأمين العام على أنه ينبغي أن تجرى الدراسة على أسس موضوعية متعمق وأن تستطلع مختلف المدارس الفكرية ووجهات النظر وأن يتولى مؤيدو كل منها توضيحها ، فتعبر الدراسة بذلك تعبيراً كاملاً عن الآراء المختلفة والحجج المؤيدة لها دون محاولة للتوصل إلى نتائج وتوصيات مشتركة .

٢ - وأوصت الجمعية العامة في مقررها أيضاً بأن يتولى إعداد الدراسة فريق من الخبراء الحكوميين ، وأن يظل هذا الفريق صغيراً بالقدر العملي الممكن الذي تقتضيه متطلبات التوازن الجغرافي والسياسي وأن تكون نسبة التمثيل ماثلة للنسبة المطبقة في مؤتمر نزع السلاح .

٣ - والدراسة الحالية هي أول دراسة من نوعها تجريها الأمم المتحدة وتستطلع فيها بعمق مختلف المدارس الفكرية ووجهات النظر المتعلقة بمفهوم الردع . وتحقيقاً لهذه الغاية حاول الفريق أن يعبر تعبيراً كاملاً عن الآراء المختلفة والحجج المؤيدة لها دون محاولة للتوصل إلى نتائج وتوصيات مشتركة .

٤ - واتباعاً لهذا النهج العام ، وضع الفريق إطاراً عاماً لهذه الدراسة يتضمن مساهمات فردية ، وفي بعض الحالات ، مساهمات مشتركة تعكس مختلف التحليلات والآراء المتعلقة بالموضوع . وترد هذه المساهمات في الجزء الأول من التقرير . ويقدم الجزء الثاني موجزاً مقتضباً لمختلف الحجج والحجج المضادة بشأن كل ورقة من الأوراق الواردة في الجزء الأول . ويتضمن الجزء الثالث جميعاً آراء الخبراء التي أعرب كل منهم عنها بأسلوبه الخاص .

الجزء الاول

مساهمات فردية من الخبراء

الفصل الاول

ورقة من إعداد السيد خ. كاراسالي

مقدمة

- ١ - ليس القصد من هذه الورقة تقديم تحليل مستفيض لمفهوم الردع وأثاره . إذ يوجد بالفعل عدد كبير من الدراسات والمؤلفات الأخرى فيما يتعلق بهذا الموضوع .
- ٢ - وهدفه هو ببساطة أن أعرض وجهة نظر أو فكرة عن الردع ، وبصفة خاصة الردع النووي ، كما يتصوره مواطن من أحد بلدان ما يسمى بالعالم الثالث ، يأتي من منطقة بعيدة جدا عن مراكز القوة والمسارح المحتملة لأي نزاع واسع النطاق يمكن أن ينشب .
- ٣ - والردع بحكم طبيعته ، يتصل اتصالا وثيقا بإمكانية نشوب نزاع وبهذه الصفة ، ظل الردع موجودا بشكل أو بآخر منذ أول مرة وقعت فيها مصادمات فيما بين المجتمعات الانسانية . وفي هذا السياق يصبح من المنطقي بل ومن المعقول ، أن تسمى الدولة التي "ردع" الخصم المحتمل مانعة إياه من شن هجوم عليها ، وذلك عن طريق إيجاد قدرة عسكرية تجعل هذا الهجوم باهظ التكلفة بالمقارنة بأية مزايا يمكن أن تجني من ورائه .
- ٤ - وقد ظلت تلك السيادة الأساسية هي القائمة على الدوام ومن المحتمل أن تظل كذلك ما بقيت الطبيعة البشرية على حالها . بيد أن ذلك لا يعني أنها لن تثير مشاكل إذا تجاوزت حدودا معينة وأضحت غير مقبولة لبقية البشر .

الحجج المتعلقة بالردع

- ٥ - وفيما يتعلق بالخصوم المحتملين ، فإنه من الواضح أن الإفراط في تطويع القدرة العسكرية لإحدى الدول بالمقارنة مع قدرة خصمها ، وتحقيق تفوق واضح من جانب إحدى الدول على دولة أخرى ، بدلا من أن يساهما في صيانة السلم ، سيكونان بمثابة عامل لزعزعة الاستقرار يعرض السلم للخطر ويؤدي حتما إلى إذكاء سباق للتسلح .

٦ - ولكن الى جانب الاعداء المحتملين ، يوجد عدد كبير من البلدان التي لا تمت الى النزاع المحتمل بملة ، بل وتكون من الناحية الجغرافية يمتلى عن منطقة العمليات الحربية المحتملة . ولهذه الدول كل الحق في أن تعمل على ألا يتقوض أمنها نتيجة لاستخدام الردع على نحو غير مناسب ، وتجد نفسها مرغمة على أن تعاني مباشرة من النتائج المترتبة على هذا الاستخدام .

٧ - وقد أضاف أحد العناصر بُعدا جديدا للمفهوم التقليدي للردع وهو : ظهور الأسلحة النووية . ويجب دائما أن يسود معيارا المعقولية والتناسب في الردع . فالردع على الهجوم المحتمل يجب أن يكون متسقا مع طبيعة ذلك الهجوم ؛ ويجب أن يكون ملائما ولكن دون إفراط ، وذلك في إطار الحدود العامة بالطبع .

٨ - إلا أن معياري المعقولية والتناسب هذين يصبحان غير واردين إذا كان التهديد بالشار يعني ضمنا البدء باستخدام الأسلحة النووية . وتشير هذه الحالة عددا من المشاكل البالغة الخطورة التي تتعلق بجوهر مبدأ الردع النووي .

٩ - فمبدأ الردع النووي يتضمن ، كما ذكر ، إمكانية استخدام الأسلحة النووية عقابا على هجوم ينفذ بوسائل غير نووية . ويحتفظ "المعتدي عليه" - إذا صح استعمال هذا التعبير - بالحق في أن يقرر نوع الرد على "العدوان" بما في ذلك ، على وجه التحديد ، استخدام الأسلحة النووية . وبعبارة أخرى تصبح إمكانية نشوب حرب نووية ، احتمالا حقيقيا وملموما يُعلن رسميا ويؤكد ، حسبما يتقرر وفقا لرغبات عدد قليل من الأشخاص .

١٠ - ولا غرابة في أن تصبح هذه الحالة مدعاة لقلق بالغ لدى الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي وداخل البلدان التي تعتنق حكوماتها هذا المبدأ . وليس مستغربا أيضا أن تكون ردود الفعل ، في مجملها ، سلبية الى حد كبير .

١١ - ويمكن تفهم وجهة نظر العالم الثالث بسهولة ، فالواقع أن أي نزاع نووي لن يكون محدودا أو محليا ابدا . والواقع أيضا أن نتائج أي حرب نووية ستصبح محسوسة في جميع مناطق العالم دون استثناء .

١٢ - ومادامت الأسلحة النووية موجودة ، فإن إمكانية نشوب نزاع يتضمن استخدامهما ستظل دائما تشكل تهديدا لامن ، بل ولبقاء بلدان العالم الثالث التي لا يملك أي منها

تلك الأسلحة . وهذا في حد ذاته أمر غير مقبول وأدى الى ظهور حركات متباينة للغاية يجمع بينها جميعا هدف واحد هو إزالة الأسلحة النووية من على وجه الأرض .

١٣ - وما يجعل مبدأ الردع النووي فريدا في نوعه وخطيرا هو أنه يثبت البدء باستخدام الأسلحة النووية كسمة أساسية للسياسة الرسمية التي تتبعها مجموعة من الدول . وهذا يعني أن أعمال حرب نووية لم يعد نتيجة لقرار لا يمكن الدفاع عنه أو التنبؤ به تتخذه حكومة متهورة ، وإنما يصبح عملا متعمدا ومديرا يقبله ويدافع عنه الذين يؤثرونه كوسيلة شرعية للدفاع عن النفس ، وبمعنى آخر ، لا يكون اللجوء الى الأسلحة النووية عملا حميدا في حد ذاته بل خيارا سليما له ما يبرره في ظروف معينة .

١٤ - وبهذه المناسبة ، فإن الحجة القائلة بأن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تبيح مبدأ الردع النووي هي حجة لا يمكن قبولها . فأولا من الحقائق الأساسية أن ميثاق الأمم المتحدة قد تم التوقيع عليه قبل ظهور الأسلحة النووية ومعرفة قدرتها التدميرية البالغة . ومن ثم فإن الفكرة القائلة بأن أحكام المادة ٥١ من الميثاق تساعد البدء باستخدام الأسلحة لا يمكن أن تستند إلا الى تفسير متحيز لها .

١٥ - ومن جهة أخرى ، فإن معيار التناسب كان على الدوام عنصرا أساسيا في مفهوم الدفاع عن النفس . والعدوان بالأسلحة التقليدية أيا كان نطاقه ، لا يمكن أن تكون له أبدا المواقب الوخيمة التي تنجم عن الأسلحة النووية . ولذلك فليس من التناسب في شيء استخدام أسلحة التدمير الشامل هذه في الرد الشاري . ولا يعقل إطلاقا الاحتجاج بأن الهجوم غير النووي - الذي ستتولى ، فضلا عن ذلك ، تقييم طبيعته مجموعة من الأشخاص يكونون تحت ضغط شديد للغاية - يبرر استخدام الأسلحة النووية . فهنا لا يقتصر الأمر على مجرد انعدام معياري التناسب والمعقولية فحسب ، بل أن ما يزعم بأنه "دفاع عن النفس" يشكل أيضا عدوانا ضد بلدان شالسة لا صلة لها بالنزاع .

١٦ - ولقد أخذ الاحسام بانعدام الأمن بين بلدان العالم الثالث يصبح أمرا لا سبيل الى احتماله . إذ أصبح يتعين عليها بالفعل أن تعيش في عالم توجد فيه أسلحة نووية تشكل خطرا دائما . ولكن مما يزيد الأمر تفاقمًا ، في ضوء سيادة مبدأ الردع النووي - وجود خطر أفدح من ذلك بكثير هو أنه حتى الحوادث المشكوك في طبيعتها يمكن أن تفسر على أنها هجوم ، وأن تفجر سلسلة من ردود الفعل يكون مدمرا مريًا ، وربما عشوائيا ، يمكن أن تؤدي الى اشتعال حرب نووية . ولا مجال للشك في أن إمكانية نشوب نزاع نووي ، وهو أمر لا مفر منه مادامت ترسانات بعض الدول تشتمل على تلك الأسلحة ،

تزداد كثيرا بسبب وجود مبدأ يمهد الطريق للبدا باستخدام هذه الأسلحة ويدعو إلى ذلك . ولا تتغير الحالة بوجود نظام للضوابط والضمانات لا يمكن فضلا عن ذلك ضمان أنه سيعمل بفعالية حقا .

١٧ - وماغترى يقال ، في هذا السياق ، إن منتقدي مبدأ الردع النووي ، يضمنون ، فيما يبدو ، "المعتدى" و "المعتدى عليه" في مستوى أخلاقي واحد وهو أمر غير عادل إطلاقا . وهذا ليس صحيحا . وهذه المماثلة غير موجودة . وما يمكن أن يكون موضعاً للتساؤل في هذه القضية بالذات هو المغالاة في رد الفعل بصرف النظر تماما عن الادانة الدولية التي تستحقها الأفعال ، والمساعدة التي ينبغي تقديمها إلى ضحية الهجوم . فضلا عن ذلك ، ينبغي أن لا يغرب عن البال أن التجربة تدل على أن الحالات التي يمكن أن يحدث فيها بوضوح وقوع عدوان غير مشكوك فيه ، هي حالات نادرة ؛ وأن تعريف "العدوان" في الحالة قيد الدراسة لا تحدده هيئة أو محكمة دولية وإنما أحد أطراف النزاع . ومن ثم فإن تنفيذ الردع النووي يعتمد على عناصر لا يمكن التكهّن بها أو هي موضع خلاف ، ولذلك لا يمكن استخدامها لتبرير الأثار البالغة للأسلحة النووية .

١٨ - وتطرح حجج مختلفة تاييدا للردع النووي . وتقول أوسع هذه الحجج انتشارا إن العالم ظل يعيش في سلم طوال الأربعين سنة الماضية بفضل هذا الردع .

١٩ - وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا ليس صحيحا كل المحّة ، فبينما ظلت أوروبا بدون حروب ، كان العالم الثالث مسرحا للعديد من المنازعات المسلحة .

٢٠ - وعلى أية حال يمكن التسليم بأن نار الحرب الشاملة لم تستمر منذ الحرب العالمية الثانية . أما ما لا يمكن التسليم بمحتة فهو أن ذلك يرجع إلى وجود الأسلحة النووية والآخر الردعي لمبدأ يلوح باستخدامها . وأقصى ما يمكن التسليم بمحتة هو أننا نتحدث عن فرضية لا يمكن إثباتها . فهناك العديد من الأسباب السياسية والاستراتيجية التي ربما تكون قد خلّفت أثرا ، بل وأثرا حاسما ، على صيانة هذا السلم النسبي . فضلا عن ذلك ، فقد كانت هناك أوقات على مر التاريخ ، لم يشهد العالم أثناءها منازعات واسعة الانتشار على مدى فترات طويلة .

٢١ - ومن الخطر الإقرار بمحة الأقوال التي تقيم علاقة علة ومعلول بين عناصر قد تكون مترابطة أو لا تكون . وينطبق ذلك على حالة الأقوال التي تزعم أن دائرة السدول الحائزة للأسلحة النووية لم تتسع بسبب اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية^(١) . والواقع أنه لم تحدث أي زيادة من هذا القبيل ، ولكن أقل ما يقال في هذا الصدد أنه من المشكوك فيه تماما أن يكون ذلك راجعا لوجود معاهدة لم ينضم اليها كثير من البلدان الحائزة لقدرة تقنية تكفي لإنتاج الأسلحة النووية . ويبدو ، من الانسب عزو ضبط النفس هذا إلى حرية الإرادة السيادية للدول التي آثرت عدم الدخول في سباق للتسلح العسكري النووي .

٢٢ - وينطبق نفس الشئ على مبدأ الردع النووي . فالقول بأن هذا المبدأ يخلط أشارا إيجابية على السلم الدولي هو ، على أقل تقدير ، قول غير حصيف وينطوي على مخاطر . فنحن مجبرون على العيش بصفة دائمة في ظل حكم إرهاب رفعت به بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى مرتبة السياسة الرسمية .

٢٣ - ويتعين على بلدان العالم الثالث أن تتحمل هذه الحالة دون أن تتوفر لها أدنى الضمانات بأن تلك الحالة ستؤمن الصيانة الدائمة للسلم الدولي . ويعني ذلك أن يكون وجودها مخفوفاً بالمخاطر في ظل تهديد دائم بالدمار ، على أمل كاذب بأن هذا الدمار لن يحدث أبداً . وهو أمل سيظل قائماً حتى يحدث ما يثبت بطلانه . وعندئذ سيكون الأوان قد فات للشكوى من عدم صحة مبدأ خداع لا يقوم على أي أساس حقيقي . ولن يتبقى أحد كي يقوم بذلك .

٢٤ - والخطر ليس فادحاً فحسب ، بل أن الإقرار بالحجة القائلة بأن التهديد باستخدام الأسلحة النووية هو أفضل الضمانات للسلم أو أكثرها واقعية ، على أية حال ، يقود أيضا إلى الاستنتاج القائل بأنه إذا أرادت إحدى الدول أن تظل في مأمن من الهجمات المحتملة من جانب أحد جيرانها ، فإن أفضل السبل لتحقيق ذلك ، هو اقتناء أسلحة نووية . وبكل أمانة لا يمكن للمرء أن يزعم أن ما يملح للبعض قد لا يملح لغيرهم ، أو أن هناك بلدان جادة ومسؤولة وأخرى ليست كذلك . ولا تستطيع البلدان التي استخدمت أسلحة نووية أن تحتج بأي سبب صحيح بمنحها - بل ومنحها - وحدها - حق حيازة تلك الوسائل الرهيبة للتدمير الشامل واستخدامها في نهاية المطاف .

٢٥ - وهناك سبب وجيه للتشكيك في ذات الأسس التي يقوم عليها مبدأ الردع النووي . فهل ياترى أن التهديد بالانتقام النووي "يردع" حقا ؟ وهل يتراجع الخصوم المحتملون لأنهم "يخشون" ردا نوويا ؟

٢٦ - إن "القدرة على الاقناع" لدى أي سياسة هي أحد عناصرها الأساسية ، والجميع يعلم أن استخدام الأسلحة النووية سيقود بلا مواربة الى نشوب حرب ذرية ، كما أن الجميع يعلم أن البلد البادئ باستخدام هذه الأسلحة وشعب هذا البلد لن يفلتا ، في تلك الحالة ، من العواقب الوخيمة لما اقترفا . وبمعنى آخر ، ان من يشعل حرباً نووية ، يكون في الواقع قد أقدم على الانتحار .

٢٧ - ولذلك يصبح أمراً مشروعاً التشكك في "اقتناعية" سياسة يقوم راسموها ، بالإضافة الى تدمير خصمهم ، بإبادة أنفسهم في ذات الاوان . ترى إذن هل يصدق الخصم حقاً انهم سوف يلجأون الى استخدام الأسلحة النووية ؟

٢٨ - ورداً على هذا السؤال يمكن القول بأنه يكفي اشارة الشكوك في ذهن المعتقد المحتمل الذي سيكون من المستبعد أن يخاطر باستخدام الأسلحة النووية بالفعل . ولكن ألا تضيف هذه الفكرة عنصراً آخر محيراً وغير محتمل الى حالة غير مستقرة فعلاً وتخلو من أي هامش سلامة معقول ؟

٢٩ - ولا يمكن لبلدان العالم الثالث أن تقف مكتوفة الايدي وتسمح بأن يكون مستقبلها معتمداً على عوامل غير مضمونة ومزعزعة للاستقرار مثل العوامل التي ذكرتها تَوّاً .

أثر الردع النووي على سياق التسليح ونزع السلاح

٣٠ - هناك عوامل اضافية تساهم في تفاقم عدم استقرار الحالة . فإذا كانت هناك دولة ترغب في البدء باستعمال الأسلحة النووية - على النحو الذي تتوخاه نظرية الردع النووي - وترغب ، كما هو مفهوم ، في أن تتجنب نتائج ذلك العمل ، فسوف يتمتع عليها أن تكتسب قدرة على تصديد الضربة الاولى ، تقضي منذ البداية على أية امكانية للانتقام من جانب العدو ، أو تخفف على الاقل من مثل هذه الامكانية الى حدود محتملة .

٣١ - وما من شك في أن تحديد الموعد الذي يكون فيه بلد ما قد حقق القدرة على تصديد الضربة الاولى هو أحد المشاكل البالغة التعقيد في الميدان العسكري . فمن المستحيل إطلاقاً معرفة هذا الأمر على وجه اليقين . فضلاً عن ذلك ، لم يتسن أبداً لأحد تحقيق هذه القدرة باستثناء الولايات المتحدة في النصف الأخير من الأربعينات .

٣٣ - ولكن هذه الحقيقة لا تعني ضمنا أنه لن يتمين على الدولة ، لكي تكون قادرة على البقاء بعد رد الفعل الناشئ عن قيامها بالبدا باستعمال الاسلحة النووية ، وعلى جعل الاثر الردعي لسياستها أشد وقعا ، أن تعمل على زيادة ترسانتها النووية بأكبر قدر ممكن وأن تحاول تحقيق تفوق واضح على عدوها المفترض .

٣٤ - وهذا يعني اقتناء المزيد من الاسلحة النووية ، وجعلها متطورة وفتاكة على نحو متزايد ، وزيادة فعاليتها وقدرتها التدميرية . ونظرا لأنه يتمين على الخصم أن يقابل ذلك بالمثل ، من أجل الدفاع عن نفسه وأيضا ، وهو ما ينطوي على تناقض ، من أجل "ردع" خصمه عن اللجوء الى البدا باستعمال الاسلحة النووية ، فإن النتيجة تكون تفجير وتصعيد سباق التسلح . وكما سبق ايضاحه مرارا فإن هذا الامر يشكل دوامة تغذيها الافعال وردود الفعل المترابطة باستمرار ، والتي تؤثر تأثيرا خطيرا على الامن الدولي ، ناهيك عن نتائجها السياسية والاقتصادية والامراتيجية .

٣٥ - وفي الوقت نفسه فإنه اذا كانت هناك دولة أو مجموعة من الدول تبني أمنها على أساس سياسة الردع النووي ، فمما لا شك فيه أنه سينظر يتحفظ بالغ الى أي شيء يقيد أو ينتقص من قدرتها على العمل بفعالية في هذا المجال ، وأي شيء يعني جعل ترسانتها أقل قدرة على الردع ولذلك لن يكون من السهل التفاوض بشأن اتفاقات تتعلق بتحديد أو خفض الاسلحة ، وقبول هذه الاتفاقات بل ان التوصل الى نزع فعلي للسلاح سيكون أقل سهولة من ذلك .

٣٥ - وأي تفاوض في ميدان تحديد الاسلحة ونزع السلاح هو ، بحكم طبيعته ، أمر بالغ الصعوبة والتعقد . وهنا يدخل مبدأ الردع النووي عاملا يؤدي الى زيادة هذه الصعاب زيادة كبيرة .

٣٦ - ومنذ وقت طويل ظلت غالبية البشر تطالب بحظر وإزالة الاسلحة النووية تماما . وحتى الدول النووية تسلّم بذلك كهدف مرغوب فيه . غير أنه من الواضح ، أنه ما بقي مبدأ يقوم على امكانية استعمال الاسلحة النووية ماثدا ، لن يتسنى أبدا تحقيق أي تقدم نحو الفاشها .

٣٧ - وأيضا كانت المشاكل التي يطرحها في ميدان نزع السلاح مبدأ الردع النووي فإن العنصر الرئيسي المفهوم ضمنا من هذا المبدأ يكمن في مجال الامن الدولي .

الاستنتاجات

٣٨ - تقول الحكومات التي تحتج بهذا المبدأ انه أساسي بالنسبة لامنّها . ويسرى الكثيرون ، ومنهم كاتب هذه الورقة ، ان هذا الموقف غير صحيح . وتوفر بذور التدمير الذاتي التي يتضمنها هذا المبدأ سببا جديا للشك في اسهامه في تحقيق أمن الدول التي تدعو اليه . وعلى أية حال ، فهو يقوم على عناصر ذاتية لا يمكن التنبؤ بها ، تتسبب ، هي وما ينطوي عليه المبدأ من امكانية حدوث دمار عام ، في إقامة حكم من الارهاب يستحيل العيش في ظله في سلم وطمأنينة .

٣٩ - ومع أن مساهمة مبدأ الردع النووي في أمن أصحابه ، كما ذكرت آنفا ، محل خلاف على الأقل ، فليس هناك أدنى شك في أنه لا يقتصر على عدم الاسهام في أمن بلدان ثالثة بما فيها بلدان العالم الثالث ، بل انه يعرّض للخطر أيضا أمن تلك البلدان بصورة مباشرة .

٤٠ - وقد تحفر منازعات لا صلة لتلك البلدان بها على الاطلاق وتحدث على بعد آلاف الاميال عنها ، عن تدمير هذه البلدان بالذات ، اذا تحققت النتيجة المنطقية التي يستتبعها مبدأ الردع النووي . وسوف يتقرر وجود ومستقبل هذه البلدان وشعوبها في دوائر مغلقة وبمعيدة لا تمتلك تلك البلدان أو الشعوب أدنى امكانية للوصول اليها ، ودون علمها كليّة .

٤١ - وهذه الحالة غير مقبولة اطلاقا ومجحفة بل ولا اخلاقية .

٤٢ - حقّا ان العنصر الاساسي هنا هو ظهور الاسلحة النووية ، التي غيّرت تغييرا جذريا العوامل التي كانت تنتم بها الحالة السياسية - الاستراتيجية فيما سبق وكثير من العناصر المشار اليها في هذه الصفحات منشؤها في الواقع هو ذات وجود الاسلحة النووية ، ومستظل هذه العناصر قائمة ، ولو جزئيا على الأقل ، حتى وإن لم يكن مبدأ الردع النووي موجودا .

٤٣ - ولكن الواقع في نظري ، هو أن المورة التي كانت مزعجة أصلا قد تفاقمت بفعل غلبة مبدأ يعلّم بالبده باستعمال الاسلحة النووية ويدعو اليه ، ويعلّم رسميا بنشوب حرب نووية كعمل ممكن ومشروع .

البدائل

٤٤ - وبعد ، فقد يتساءل المرء كذلك عما اذا كانت هناك أي بدائل تتوفر لها أسباب البقاء ، لسياسة تتضمن البدء باستعمال الاسلحة النووية .

٤٥ - وأول فكرة تتبادر الى الذهن هي ما اذا كان من الممكن قصر نطاق المنازعات المقبلة على الحدود التقليدية المرفقة أم لا . فقد عاش العالم حتى منتصف القرن العشرين وهو يخوض معاركه بالاسلحة التقليدية . وهذه الاسلحة مدمرة بلا شك - ومدمرة بشكل فادح - للأرواح والممتلكات ، ولكنها لا تداني على الاطلاق الاهداد الفتاكة للأسلحة النووية ، أو تمتد أشارها الى مكان بلدان شالكة . وليس القصد من هذه الملاحظات بالتأكيد هو الإشادة بمزايا الاسلحة التقليدية ناهيك عن تحبيذ استعمالها أو تصوير هذا الاستعمال على أنه مقبول أو مشروع ، إلا أنه لا يمكن تجاهل كل أنواع الفروق الهائلة التي تميزها عن الاسلحة النووية .

٤٦ - والنتيجة الواضحة هي أنه ينبغي التوصل الى اتفاق بشأن حظر الاسلحة النووية وتدمير الموجود منها .

٤٧ - وذكر ، في هذا الصدد ، أنه لا توجد حالات مسجلة في التاريخ لاسلحة الفيت أو لم تستعمل بعد اختراعها . ومع أنه بالإمكان زيادة توضيح هذا القول ، فإن قيمته ، على أية حال ، جد نسبية ، ذلك أنه لم تكن هناك في الماضي اسلحة لها القوة التدميرية التي تتمتع بها الاسلحة النووية - وهي اسلحة ينبغي ، كما تم ايضاحه ، أن يطلق عليها اسم مختلف ، نظرا لأن استعمال كلمة "اسلحة" للإشارة الى نتاج العمل البشري المستخرّ لأغراض التدمير الشامل يسبب الالتباس .

٤٨ - وقد تعني الحالة الوارد وصفها أعلاه أن تجربة الماضي - بافتراض أن فهمنا لها صحيح تماما - لن تتكرر مع الاسلحة النووية . فضلا عن ذلك ، فقد أعلن قادة الدول النووية رسميا أنهم يعتبرون الفناء الاسلحة النووية هدفا مستموبا ، ويمكن افتراض أنهم ما كانوا سيعلنون ذلك جديا كهدف ، ما لم يكونوا يشعرون بأن تحقيقه ممكن .

٤٩ - وكل هذا لا يعني أن ازالة الاسلحة النووية أمر يمكن اتجاذه بسهولة أو على المدى القصير . ولذلك من الضروري دراسة البدائل الأخرى .

٥٠ - ولا سبيل الى انكار أن أحد السبل غير المباشرة لبلوغ الهدف نفسه يتمثل في عقد اتفاق بشأن الحظر الكامل لجميع تجارب الأسلحة النووية ، مما سيقيّد بشدة عملية الاستحداث والتطوير المستمرة للأسلحة النووية وسيقلل تدريجيا من امكانية التعمويل على الأسلحة الموجودة . وفي الواقع فإن استعمال الأسلحة النووية في مثل هذه الظروف سينطوي على خطر بالغ .

٥١ - وثمة بديل آخر ، وهو في رأيي بديل ممكن عمليا ، يتمثل في الاستعاضة عن الردع النووي بالردع التقليدي . ويزعم مؤيدو البدء باستعمال الأسلحة النووية أن ذلك هو الدفاع الوحيد ضد تفوق الخصم في الأسلحة التقليدية وعدد الجنود .

٥٢ - والاستنتاج المنطقي هو أنه من أجل تجنب امكانية استعمال الأسلحة النووية ، إما أن يعمل الطرف الذي يُفترض أنه أضعف على زيادة قدرته على الانتقام بالأسلحة التقليدية ، أو أن يقوم الطرف الذي يُفترض أنه أقوى بالحد من قدرته حتى يتم التوصل الى حد من التساوي مع الخصم .

٥٣ - وكلنا يعلم أن هناك خلافا بين منظمة حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو . وفي رأيي ، فإن الغرب يمتلك من الموارد البشرية والاقتصادية والتقنية ما يكفي لإقامة دفاع تقليدي مقنع وراذع ضد الشرق . وليس المقصد من ذلك إغفال أن من شأن اتخاذ قرار بانتهاج هذا السبيل أن يعني ضمنا نشوء مشاكل سياسية ومالية واجتماعية خطيرة وأن النتائج الاقتصادية التي ستترتب على ذلك في نهاية المطاف ستتجاوز البلدان المعنية مباشرة وستكون لها بعض الآثار على الاقتصاد العالمي ، بما في ذلك اقتصاد العالم الثالث .

٥٤ - وفي الوقت نفسه ، فإن صعوبة الامر لا تعني استحالة . واحتمالات حدوث فناء نووي هي في رأيي على درجة تجعل من بذل بعض التفضيحات لتجنبها أو على الأقل لتقليل امكانية حدوثها الى حد كبير أمرا له ما يبرره تماما .

٥٥ - ومن جهة أخرى ، فإنه لا سبيل الى انكار أن حجم القوات التقليدية لبلدان حلف وارسو يعتبر زائدا عن الحاجة حسيما تراه قطاعات كثيرة ، وبالتالي سيكون بالإمكان تخفيضها دون أن ينخفض بذلك مستوى أمن تلك البلدان الاعضاء .

٥٦ - وفي هذا السياق ، ينبغي ألا يغرب عن البال أن كلا من الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وهما زعيمتا الكتلتين ، ليستا معرّضتين عملياً للخطر من ناحية الهجوم بالوسائل التقليدية .

٥٧ - ومما لا مرأى فيه أن الحل المثالي لتجنب قيام أي نزاع مسلح - وحرب نووية بالدرجة الأولى - يتمثل في إقامة آلية فعالة تماماً للأمن الجماعي . وفي تلك الحال سيجري تسوية أي نزاع بالوسائل السلمية ، وسيوضع حد على وجه السرعة لأي قتال ينشب . ومما لا مرأى فيه أيضاً أن مثل هذا النظام للأمن الجماعي غير موجود الآن ، أو أنه على الأقل لا يقدم ضمانات كافية ، كما يتبين من الأحداث اليومية . وفضلاً عن ذلك فإنه ليس من الواقعية في شيء افتراض أن هذا النظام سيُنشأ في المستقبل القريب .

٥٨ - كما أنه ليس من الواقعية في شيء توقع إقامة قدرة دفاعية تكفل لمن يمتلكها أن يصبح بمنأى عن الخطر ، ومن ثم تجعل الأسلحة النووية متخلفة . فالبيانات والدراسات الموجودة لا تؤيد امكانية إقامة مثل هذا النظام الدفاعي .

٥٩ - وقصارى القول أن كاتب هذه الورقة يرى ضرورة التخلي عن مبدأ الردع النووي ، بسبب الطبيعة اللاأخلاقية المتأصلة فيه ، وبسبب آثاره السلبية على أمن العالم الثالث وأمن المجتمع الدولي ككل ، بما في ذلك البلدان التي تدعو إليه . وينبغي التماس أمن الفئة الأخيرة من البلدان ، بالدرجة الأولى ، عن طريق إيجاد قدرة على الردع التقليدي وعن طريق إزالة الأسلحة النووية من ترسانات الدول الكبرى ، دون مسام بالجهود المستمرة الرامية إلى إيجاد نظام للأمن الجماعي مرضٍ ويمكن التمويل عليه .

الفصل الثاني

ورقة من اعداد السيد احمد فخر

مقدمة

١ - لقد أشار موضوع "الردع" ، في السنوات الاخيرة ، جدلا متزايدا في جميع أنحاء العالم . فقد كتب عسكريون وسياسيون وفلاسفة ومحللون عن الردع ، وعن تنامي نطاق سباق التسلح النووي بين الدولتين العظميين وعن سباق التسلح العالمي في ميدان الأسلحة التقليدية والتكنولوجيا . بيد أن هذا النقاش كان ، الى حد كبير ، يعكس وجهات نظر الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وأوروبا الغربية وأوروبا الشرقية . ونادرا ما يجد المرء كتابات تصف وجهة نظر العالم الثالث .

٢ - ويحاول هذا العرض أن يسد جانبا من هذه الفجوة . فالردع وسباق التسلح بين الشرق والغرب - وبين الدولتين العظميين بالدرجة الاولى - يبعثان على القلق البالغ لدى بلدان العالم الثالث . إذ تترتب عليهما آثار مباشرة وغير مباشرة تؤثر على السياسات الراهنة ، في العالم الثالث وتساعد في تشكيل وجوده مستقبلا . وتتنافس الدولتان العظميتان في أربعة ميادين رئيسية هي : الايديولوجيا والسياسة والاقتصاد والقوة العسكرية . وفي الوقت نفسه ، فإن هذا التنافس محدود بالردع . ذلك أن جميع تصرفات الدولتين العظميين من حيث سباق التسلح النووي ، والمواجهة بين منظمة حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو ، وتنافسهما على النفوذ والملطة في العالم الثالث يحدد شكلها توازن الردع فضلا عن قوة كل من الجانبين .

٣ - وليس في مقدور بلدان العالم الثالث أن تقف بمنأى عن المنافسة بين الدولتين العظميين ، أو عن توازن الردع . فهذا التنافس يؤثر في كل جانب من جوانب سلوكها العالمي . فهو يؤدي الى تنافس مستمر في مجالات الايديولوجيا والسياسة والاقتصاد والقوة العسكرية . وفي الوقت ذاته فإن على كل كتلة أن تضع في اعتبارها باستمرار مقدرتها على ردع الكتلة الأخرى ومدى تعرضها للردع بدورها .

٤ - ومن الطبيعي أن تفكر الدولتان العظميتان وحلفاؤهما الأوروبيون في خطر نشوب نزاع نووي ، أصابا من حيث أثره على الاقاليم والسكان والمصالح الاقتصادية والسياسية لكل منهم . ومع ذلك فإنه حتى لو تجاهلنا مخاطر مثل "الشتاء النووي" ، فإن العالم قد بلغ درجة من الترابط لا تسمح بوجهة نظر كهذه . فحدوث اختلال جسيم في التجارة بين

الشمال والجنوب وفي المساعدة الانمائية يمكن ان يتسبب في قتل الملايين في العالم الثالث قبل ان تتمكن اقتصاداته التي هي بالفعل اكثر هامشية من اقتصادات البلدان الصناعية من التكيف مع هذا التغيير الجذري في الاسواق والمعونة وتدفع الانمائية . ويمكن ان تتوقف بالفعل التنمية على نطاق عالمي ، في الوقت الذي يظل فيه سكان معظم البلدان يزدادون ، رغم ذلك ، على المدى القصير على الاقل . وحتى في ظل افضل التوقعات سيكون من شأن السقطة النووية ان تقتل الملايين قبل الاوان وان تؤدي الى زيادة معدل الوفيات على الصعيد العالمي في المدى البعيد .

٥ - ولا يفتأ خطر نشوب نزاع نووي شامل يتزايد باطراد على مر الزمن . وفي حين تختلف تقديرات القوة النووية لدى الدولتين الكبريين ، فان جميع المصادر تكاد تتفق على حدوث زيادة هائلة في هذه القوة في الفترة من اوائل الستينات ايان ازمة الصواريخ الكوبية والى منتصف الستينات وهي الوقت الذي بدأ فيه الشعور بان التكافؤ قد تحقق بين الجانبين .

٦ - وفي مطلع الستينات كان مجموع ما تمتلكه الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لا يعدو نحو ٢ ٠٠٠ من الاسلحة النووية الاستراتيجية المركبة على نظم الإيصال العاملة التابعة لهما . وفي عام ١٩٧٠ ، كان لديهما نحو ٧ ٠٠٠ من الاسلحة النووية الاستراتيجية الجاهزة للاستعمال . وفي عام ١٩٧٥ قاما بزيادة عدد تلك الاسلحة ليبلغ ١٢ ٠٠٠ ، وهما يملكان اليوم اكثر من ٢٠ ٠٠٠ . وبالنظر الى الخطط الحالية ، فمن المؤكد ان عدد الاسلحة المكتملة لدى الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سيزيد كثيرا على ٢٥ ٠٠٠ في مطلع التسعينات .

٧ - وفي حين انه لا توجد أي تقديرات يعول عليها للأسلحة النووية لدى القوات الميدانية لكل من كتلي الدولتين الكبريين ، فانه من الواضح ان الاتجاهات قائمة بنفس القدر فيما يتعلق بهذه الفئة أيضا . ذلك انه كان يوجد في عام ١٩٧٥ نحو ١٠ ٠٠٠ نظام ميداني لإيصال الاسلحة النووية لدى القوات المسلحة لمنظمة حلف شمال الاطلسي ومنظمة معاهدة وارسو . واليوم يوجد نحو ٢٠ ٠٠٠ نظام .

٨ - وهذه المخاطر وحدها تجعل من الردع أحد الشواغل الحيوية لدى بلدان العالم الثالث . بيد أن الردع ينطوي على نشوب منازعات وخصومات بين الدولتين العظميين تتجاوز بكثير خطر نشوب حرب نووية عالمية . ويؤثر توازن الردع النسبي على كل مستوى من مستويات التنافس بين الدولتين العظميين ، وهو يمكن أن يؤدي الى نشوب منازعات

عالمية أو اقليمية تغضي الى قيام كل منهما بمهاجمة أهداف استراتيجية في العالم الثالث تكون حيوية بالنسبة للكتلة المعادية . ويشمل هذا كل دولة مصدرة للنفط في العالم الثالث ، وكل دولة مصدرة للمعادن الاستراتيجية ، وكل دولة في العالم الثالث لديها ممر مائي حيوي . كما يشمل معظم دول العالم الثالث التي تمتلك قواعد أو مرافق عسكرية تستعملها أي من الكتلتين .

٩ - ومن وجهة نظر العالم الثالث ، فإن الردع يحدد أيضا شكل سلوك الدولتين العظميين في ميدان المعونة العسكرية ومبيعات الأسلحة وجهود المستشارين العسكريين والاستعانة بالوكلاء العسكريين . وهو يؤثر في مدى استعدادها للتدخل في الالتزامات السياسية الوطنية والاقليمية والثورات والحروب التي تنشب على الحدود والمنازعات الاقليمية الاوسع نطاقا وفي مقدرتها على ذلك التدخل . كما يؤثر في التصارع من أجل الحصول على حقوق اقامة القواعد ، ومن أجل السيطرة على الموارد الاستراتيجية والتجارة ، ومن أجل السيطرة على الخطوط الرئيسية للاتصالات ، كما يؤثر على خطر قيام الدولتين الكبيرتين بالتدخل العسكري المباشر ونشوب منازعات اقليمية بين الكتلتين . وهو يؤثر ايضا على خطر نشوب نزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أو نزاع أوروبي يمكن أن يؤدي تأثيره على التجارة والتنمية الى تعريض ذات وجود بعض دول العالم الثالث للخطر .

١٠ - ومن ثم فإن إستقرار القدرة على الردع لدى الدولتين العظميين أمر حاسم ، بالنسبة لكل دولة من دول العالم الثالث ، على كل مستوى من مستويات النزاع الاقليمي تقريبا . وفي حين أن نشوب نزاع نووي عالمي هو وحده الذي يعرّض للخطر ذات وجود كل دولة من دول العالم الثالث ، فإن توازن الردع يميل الى الحد الذي يمكن عنده لحالات التوتر التي تكاد تكون عرضية بين الدولتين العظميين أو بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية أن تدمر جيلا من الجهد الإنمائي أو التقدم السياسي والاجتماعي في العالم الثالث .

١١ - وفي الوقت نفسه ، فإن الردع بين دول العالم الثالث يؤثر على الدولتين العظميين . وتعكس الدراسات التي أجرتها وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح التابعة للولايات المتحدة الخطى المروعة التي يسير بها سباق التسلح في العالم الثالث . فالقيمة الحقيقية للنفقات العسكرية في العالم النامي تتزايد بما يتوفى على ٥٠ في المائة في كل عقد . ويبلغ مجموعها الآن نحو ١٨٠ بليون دولار سنويا . كما يبلغ متوسطها نحو ٦ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للعالم النامي ، وما يربو على ٢٠ في المائة من جميع النفقات الحكومية .

١٢ - ويذكر مباح التسلح هذا المبلغ الذي يربو على ٢٠ بليون دولار الذي ينفق سنوياً على صادرات الأسلحة . ويبلغ ذلك ثلاثة أمثال المستوى الذي كان قائماً منذ عقد واحد بالقيمة الجارية للدولار ، ضعف ذلك المستوى بالقيمة الثابتة للدولار ، وهو يناهز ٦ في المائة من جميع واردات الدول النامية .

١٣ - وهذه الواردات من الأسلحة تربط المنازعات والتوترات الإقليمية والوطنية التي تنشأ في العالم الثالث بالمنازعات والتوترات التي تنشأ بين الدولتين العظيمتين وبين الكتلتين الشرقية والغربية . والمبيعات من الأسلحة تمثل هدفاً في حد ذاتها كما تمثل أداة سياسية قوية . وفي حين أن حجم هذه التحويلات يتغير من سنة إلى أخرى ، فإنه يبلغ في المتوسط ما يقرب من ١٠ بلايين دولار بالنسبة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية و ٨ بلايين دولار بالنسبة للولايات المتحدة . وتبلغ صادرات الدول الأوروبية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي ٩ بلايين دولار أخرى سنوياً ، في حين تبلغ صادرات أوروبا الشرقية نحو بليونين من الدولارات . وقرابة ٨٠ في المائة من هذه التحويلات تتم حالياً في شكل مبيعات نقدية أو مبيعات إثمانية تأتي مباشرة على حساب مستويات المعيشة والتنمية في العالم الثالث ، والباقي يمثل معونات عسكرية تأتي على حساب المعونة الاقتصادية .

١٤ - ويعاني كل بلد من بلدان العالم الثالث تقريباً من كون أن الردع لم يحقق الاستقرار لأي من الدولتين العظيمتين أو لحلفائهما ، أو للدول النامية في العالم الثالث . بل بدلاً من ذلك أصبح الردع يعني الربط بين ما يجري على الصعيد الإقليمي وما يجري بين الدولتين العظيمتين من تناقض وتوترات . ونجم عن ذلك فيض من آليات الفتك التي تنطوي على مخاطر تكاد تماثل مخاطر مباح التسلح النووي .

١٥ - ويعاني العالم الثالث حالياً في كل سنة من تحويل ما يقرب من ٢ ٠٠٠ دبابة و ٤ ٠٠٠ مركبة مدرعة أخرى و ٤ ٠٠٠ قطعة من أسلحة المدفعية و ١٠٠ سفينة قتال و ٧٠٠ طائرة نفاثة تفوق سرعتها سرعة الصوت و ١ ٠٠٠ طائرة عسكرية أخرى و ٤ ٠٠٠ قذيفة سطح - جو و ٤ ٠٠٠ مدفع مضاد للطائرات إلى دول يجمع بينها شيء أساسي واحد : هو الحاجة إلى إعطاء أولوية للتنمية الاقتصادية والرفاه الإنساني .

١٦ - وليس الهدف من هذه الورقة هو طرح وجهة نظر محددة عن رأي جماعي للعالم الثالث فيما يتعلق بالردع . فهي لا تستطيع أن تفعل أكثر من القاء ضوء على بعض القضايا والمخاطر التي ينطوي عليها الأمر . غير أنه ينبغي أن يكون قد أصبح واضحاً

الآن ان الردع يمثل قضية عالمية . فما من أحد في العالم الثالث لا يتأثر به ، كما ان خطر إخفاق الردع عند أي مستوى من النزاع هو خطر عالمي .

مفهوم الردع

١٧ - وكون ان الردع يمثل قضية عالمية يجعل فهمنا لمعناه الحقيقي أمرا حاسما ، على الرغم من ان "الردع" كلمة تعريفها اصعب بكثير من استخدامها . فنحن نعيش في عالم يتميز بوجود قدرة على الاتصالات اللحظية على نطاق العالم أجمع . ونحن نستخدم عبارات وتعابير في التنافس ، كمسورة أخرى من مور الردع . ونحن نستغل الطريقة التي يتصور بها الناس العالم ونتصرف وفقا لها . وعليه فان كلمة "الردع" وما شابهها هي أدوات وأسلحة سياسية .

١٨ - والواقع ان السياسة تنزع الى توليد مصطلحات مطاطة وجذابة بهدف وصف ظرف ما في الشؤون الدولية أو التعبير عن مفهوم استراتيجي جديد معين . وفي بعض الأحيان ، تعكس هذه التعابير واقع الأمر في حينه . وفي أحيان أخرى ، لا يكون لها مغزى أكثر من مجرد الدعاية . غير ان هذه التعابير تنزع في كل الحالات تقريبا الى أن تؤدي الى المبالاة في تبسيط الأمور والى أخطاء فادحة في التقييمات التي تجريها والاحكام التي تصدرها .

١٩ - و "الردع" ماهو إلا أحد هذه التعابير . فهو يستخدم على نطاق واسع ، أحيانا لتبرير عمل عسكري أو شراء أسلحة ، وأحيانا لإدانة خصم ، وأحيانا لوقف التفكير في المخاطر المتأصلة في الأنشطة العسكرية أو المناقشة المتعلقة بها . ومن الواضح أن تعبير "الردع" له أكثر من معنى واحد في أنهان من يستعملونه أو من يسمعونه . فعند البعض ، لا يتصل تعبير "الردع" إلا بالحرب النووية . وعند غيرهم يشمل الردع مناقشة الترسنات التقليدية . وعند غير هؤلاء وأولئك ، يتضمن الاجراءات المتخذة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . وقد يشمل ، عند الاجيال الجديدة ، بالدين وبالأثر المتزايد للدين على الصراع السياسي .

٢٠ - ومأحاول في هذه الورقة تعريف الردع بعبارات عامة على أنه : الخطوات التي تتخذ لمنع الخصوم من استخدام القوة العسكرية لبلوغ أهداف سياسية ، ولمنعهم من المبادرة بأعمال مسلحة ، وللحيلولة دون تصاعد القتال في حالة نشوبه .

٢١ - ويقودنا هذا التفسير الى بعض النتائج الرئيسية :

(أ) ان الردع يعني النظر الى العالم من زاوية الحلفاء والخصوم . وليس هذا بالأمر الجديد . فاننا ننزع دائماً الى النظر الى العالم من ناحية الخصوم على الصعيدين الاقليمي والدولي ، ومن المحتم اننا سنظل نفعل ذلك في المستقبل . والمشكلة الحقيقية تتلخص في ان الردع يستخدم على نحو متزايد لتبرير تعزيز القوات العسكرية بصورة مطردة ، والتركيز على خوض الحروب من أجل صون المصالح الوطنية . وهو يعني ضمناً ان الدافع للقيام بأعمال تزيد من خطر نشوب حرب نووية هو صيانة السلم وللأسف ، فان الردع نادراً ما يكون الهدف منه هو التخلص من الاسلحة التقليدية والنووية ، أو تخفيض حجمها وامكانات استخداماتها ، بل هو السعي الى تحقيق التفوق أو بلوغ مستوى من الامان لا يمكن لأي خصم محتمل ان يتجاهله .

(ب) ان الهدف الرئيسي من الردع هو منع الخصوم الحاليين أو المحتملين من المبادرة بأعمال مسلحة . وفي أحسن الاحوال ، فان هذا يعني ان الردع يتضمن عدم الثقة والتفسير السلبي المستمر والدقيق لكل ما يصدر عن الخصم من سلوك سياسي ، وللإشارات الدبلوماسية والتحركات الاقتصادية ومشتروات الاسلحة وعمليات السوزع العسكري . وهو يعني انه يجب على الدول دعم أنشطة الإستخبارات العلنية والسريّة المكشوفة ، وشراء تكنولوجيا متطورة للاستخبارات ، بكل ما تنطوي عليه هذه الأنشطة والتكنولوجيات من أخطار . وفي أسوأ الاحوال ، فان الردع يعني استمرار عدم الاستقرار والتوتر وتعزيز القوات العسكرية . وبدون تحديد الاسلحة ، يصبح لزاماً على كل جانب ان يستمر في التعزيز التفاعلي للقوات العسكرية ؛ ويجب على كل جانب ان يبتكر باستمرار برامج عسكرية جديدة وان يتبع مبادئ عسكرية جديدة ، تتسبب في قيام الجانب الآخر بدوره (الجوانب الأخرى بدورها) برد فعل ، فتبدأ بذلك دورة جديدة من الاجراءات العسكرية على الرغم من العبء المالي والاقتصادي .

(ج) يركز الردع على توقعات كثيرة ، احدها ان الخصم ينبغي ان يصدق ان الجانب الآخر سوف يستخدم القوة ؛ وهذا يعني ان القدرات الردعية ينبغي الا تكون سرية . ومع ذلك ، فان قدراً كبيراً من المعلومات العسكرية يكون سرياً في واقع الأمر . كما لا يتوفر أي استقرار أو تحقيق أو تفتيش . وهذا التناقض يؤدي الى زيادة احتمالات الخطأ في الحساب ، والخطأ في تقييم التهديد وسوء ادارة الأزمة ، ونشوب الحرب . وعندما يقترب ذلك بـ "دورة سباق التسلح" التي هي جانب من جوانب الردع ، فانه يؤدي الى زيادة معدل المنافسة العسكرية وخطر نشوب حرب زيادة مطردة .

(د) إذا نشب قتال بالفعل ، فإن الردع قد يؤدي أو لا يؤدي الى منع تصعيده . فالمبارات البلاغية التي تستخدم حاليا فيما يتعلق بالردع تكاد تقود دائما الى التمتع . وكل جانب يجد لزاما عليه ان يحاول الانتصار على الجانب الآخر في لعبة الردع ، فيحاول كل منهما ان يمل بالتصعيد الى مستوى لا يُقدم عنده الجانب الآخر على المخاطرة . ويحاول كل من الجانبين اقناع الآخر بأنه يستطيع الفوز . ومن يفترض أنهم عقلاء يخطئون دائما في الحساب . وما من شيء سوى وجود "اللاعبين" يتمتعون بأكبر قدر من الموضوعية وتسلسل قيادي سياسي - عسكري واضح ومحدد تحديدا جيدا ابتداء من أعلى مستوى وانتهاء بالميدان ، يمكن ان يحول دون تحقق امكانيات وقوع افعال وردود افعال متهورة .

الاستراتيجية العسكرية والامن الدولي والردع

٢٢ - ان المشكلة التي نواجهها جميعا - أي كل عضو في الأمم المتحدة - هي إعادة تعريف الردع بحيث يمكن أن يعني قبول مزيج مستقر من القوات العسكرية والتخفيضات المطردة في سباق التسلح العالمي . وإننا نحتاج الى مزيج من الردع والاستراتيجية العسكرية يتحرك تجاه السلم لا تجاه الدمار العالمي . وتحقيقا لهذه الغاية ، يجب أن يفي الردع والاستراتيجية العسكرية بالمعايير التالية :

(أ) يجب أن تدعم القوة العسكرية الاستراتيجية الوطنية للبلد ، وأن تكون متفقة مع الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والنفسية والايديولوجية - وهي العناصر الأخرى للاستراتيجية الوطنية .

(ب) ينبغي أن تؤمن الاستراتيجية العسكرية المصالح الوطنية وأن تحقق أهداف السياسة الوطنية عن طريق استخدام القوة أو التهديد بها .

(ج) ينبغي أن تكون الاستراتيجية العسكرية موجهة نحو أهداف ومفاهيم لا تشكل تهديدا للدول الأخرى أو تفجر سباقا للتسلح لا نهاية له . والمفهوم الرئيسي هنا هو الردع ، ولكن الردع ينبغي أن يكون مدعوما بتحديد الأسلحة والاستقرار .

(د) من وجهة النظر العسكرية ، فقد نجحت الاستراتيجية العسكرية القائمة على الردع - الى حد ما - في تأمين الأهداف الوطنية للدولتين العظميين ولمنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة معاهدة وارسو . وباستعمال القوة العسكرية التقليدية في بعض الحالات ، وبالتهديد باستعمالها في بعض الحالات الأخرى ، تمكنت الدولتان العظميتان

من ضبط التوتر في علاقاتها وتفاذي نشوب حرب عالمية شالكة . وقد رأينا نجاح ذلك في أزمة برلين (١٩٤٨-١٩٤٩) ، وأثناء النزاع العسكري في كوريا عام (١٩٥٠) ، وفي هونغاري (١٩٥٦) ، وفي تشيكوسلوفاكيا (١٩٦٨) ، وفي أفغانستان الآن . ولكن ذلك ، لم يقلل ، في الوقت ذاته ، من أي مخاطر - فهناك تعزيز مستمر للقوات العسكرية النووية والتقليدية .

(هـ) تتطلب الاستراتيجية العسكرية قوات لتنفيذها وتطبيقها . على أن الردع هنا له مخاطره وله مزاياه . فالردع ينبغي أن يكون مفهوما دفاعيا ولكنه من الناحية العملية ليس كذلك . والادعى من ذلك أنه يفتقر إلى حدود واضحة . فاستحداث التكنولوجيا العسكرية تحت مظلة الردع - النظريات المتعلقة بالانتقام الشامل ، والضربة الأولى ، والقوات المضادة المجهزة لتسديد الضربة الثانية ، والتدمير المتبادل الأكيد - قد حول الردع من مفهوم للدفاع إلى تهديد بالانتحار المتبادل . ويعلم الجميع أن شن هجوم نووي لم يعد يتيح إمكانية الدفاع المادي عن أي مجتمع أو حمايته ، بيد أنه لم ينجح أحد في الحد من تزايد القوات أو المنافسة . وذلك ما يجب أن يقوم به مزيج سليم من الاستراتيجية والردع .

(و) تبين الاتجاهات في مجال التوازن النووي أن الردع في سبيله لأن يصبح مفهوما قائما على نطاق متزايد من العنف الكامن . وأصبح مفهوم الردع النووي أكثر من مجرد نظرية تتعلق بكيفية مواجهة التهديدات ، وغدا نظرية تتعلق بأسباب الحرب والتصعيد ، وأصبح يركز لا على قدرات الجانب النووي الآخر فحسب ، بل أيضا على نواياه . وإتينا في حاجة إلى مفهوم للاستراتيجية يجعل الردع يشبط جميع حالات التصعيد ولا يؤدي بأحد الجوانب إلى محاولة الفوز .

(ز) يتحدث معظم خبراء الاستراتيجية عن الردع النووي العسكري بالحرمان أو بالمعاقبة . ويعني الردع بالحرمان أن يقوم بلد ما بردع دولة أخرى عن تسديد ضربة أولى عن طريق اقناع الخصم بأن البدء بتسديد الضربة لا يمكن أن يسفر عن أي كسب عسكري . وهذا هو في الأساس وضع مضاد للقوات ، ويتم تحقيقه عن طريق وزع قدرة لإبطال أثر الأسلحة والحد من الضرر . أما الردع بالمعاقبة فيقوم على توفر قدرة نووية لتحمل الضربة النووية الأولى والحقاق ضرر غير مقبول بالخصم في ضربة ثانية شارية . وفي حين أنه ستعود مزايا عسكرية على الجانب البادئ بتسديد الضربة فإنه سيُردع عن القيام بهذا العمل لمعرفته بالضرر غير المقبول الذي سيتعرض له في الضربة الثارية .

بيد أن هذه الآراء المتعلقة بالردع تنصب على إدارة عمليات التبادل النووي لا على تفادي حدوثها . وهي نظريات استراتيجية للتعایش مع العرب ، والبقاء بدافع منه . وهي تشكل تناقضا مع كل هدف من أهداف الأمم المتحدة ومع كل أمل طويل الأمد في العيش سويا على ظهر هذه الكرة الأرضية . وهي تؤثر على موقف المخططين السياسيين - العسكريين وملوكهم ، وتشجع التركيز على سيناريوهات لحرب نووية من شأنها أن تحدث خسائر جسيمة ودمارا واسعا النطاق واضطرابا وفوضى بالغين . وجميع هذه الخيارات المتاحة لجميع الأطراف الحائزة للأسلحة النووية هي بدائل بائسة ، ومستفضي جميع الاختيارات إلى نتائج لا سبيل للتيقن منها . والردع النووي السليم لا يستهدف تحويل عدم اليقين إلى يقين . والاستراتيجية السليمة يجب أن تلتزم نقيض هذا الطريق .

(ج) ويجب أن تقر الاستراتيجية بالخطر المتمثل في أن النزاع النووي بين الشرق والغرب يمكن أن يصبح عالمي النطاق . وهذا هو ما يجمع جميع السيناريوهات النووية تتضمن عمليات الوزع في أجزاء أخرى من العالم لحماية المصالح وخطوط الاتصالات والمناطق والمواد الحيوية . وإذا نشب نزاع نووي بين الشرق والغرب - في أوروبا ، على سبيل المثال - فإن بقية العالم ستعاني منه . والاستراتيجية السليمة يجب أن تضع في الحسبان أن توازن القوة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية لا يتم تقديره على أساس قدراتها في الميدان الأوروبي . ويجب أن تسمح هذه الاستراتيجية بقيام توازن القوة على النطاق العالمي ، كما يجب أن تسعى إلى تفادي التصعيد على نطاق إقليمي أو عالمي .

(ط) ومن وجهة نظر العالم الثالث ، يذهب الردع النووي إلى أبعد من ذلك . فهناك عدد كبير من بلدان العالم الثالث التي تعيش اليوم مع نوع ثالث من أنواع الردع ، هو الردع النووي الذي تمارسه الدول ذات الغموض النووي ، والنتيجة مختلفة جدا عنها في حالة الردع المتبادل . ويقال أن للدول قدرات نووية غامضة إذا كان من المستحيل التنبؤ بالظروف التي يمكن أن تضر بها بتوجيه ضربة أو استغلال أن عدها لا يملك قوة تتيح له الشار والدولة الكبرى التي تواجه خصما ذا قدرات نووية تعتمد على مقدرتها على تسديد ضربة انتقامية مدمرة . وعندما تكون هذه القدرة غير موجودة ، يمكن للأسلحة النووية أن تلعب دورا حاسما في الابتزاز السياسي أو العسكري . وإذا أخذت في الاعتبار الأنواع الجسيمة والمعقدة والمتنوعة من المشاكل التي تواجه بلدان العالم الثالث ، فإن من شأن القدرة الانفرادية أو الابتزاز النووي أن يؤدي إلى ردود فعل خطيرة وطويلة الأمد . ووجود قدرة لدى طرف واحد سيؤدي إلى الانتشار النووي . ولن تحل المشاكل بطريقة عادلة ، أي بطريقة يقبلها الناس وتضمن

الاستقرار . وإذا كان هناك بلد يواجه غموضاً نووياً إقليمياً ، فهل ينبغي له أن يبدأ في تطوير قدرة نووية للانتقام ؟ أن للدول حقاً في البقاء ، ولكن الانتشار النووي بأي شكل من أشكاله يمثل استراتيجية غير سليمة أو شكلاً من أشكال الردع غير صحيح بالنسبة للعالم الثالث .

(ي) والردع النووي بالحرمان أو بالمعاقبة أو حتى بالغموض سوف يتطلب من بلدان العالم الثالث أن تكون دائماً على استعداد للدخول في عمليات تبادل نووي . وهو يتطلب من الدول المعرّضة للتهديد أن توجد قواتها النووية الخاصة بها والمهياة لتسديد ضربة انتقامية رئيسية ، أو أن تسدد ضربة بهدف الحد من القوة الوطنية للخصم والحيولة دون أي استعادة لها ، أو تقوم بتدمير قوات الجانب الآخر ، أو تقوم بعمليات نووية محدودة . ويمكن للمرء أن يتصور أثر استمرار حالة التآهب هذه على أذهان راسمي السياسات والمسؤولين عن اتخاذ القرارات . ويمكن للمرء أيضاً أن يتصور أثر الحاجة المستمرة لتطوير هيكل القوة النووية . ويمكن للمرء أن يتصور النفقات العسكرية اللازمة للوفاء بالاحتياجات المتعلقة بهذا التآهب المستمر . وهذا هو السبب الذي يحتم على بلدان العالم الثالث أن ترى في الردع النووي سبيلاً مؤدياً إلى مخاطر متزايدة ولا نهاية لها .

(ك) وقد حدا تصور الغموض النووي بالفعل بمرشحين جدد إلى محاولة الانضمام إلى الصف الثاني من الدول الحائزة للأسلحة النووية . وتنتشر هذه الدول المرشحة في جميع أنحاء العالم : في آسيا ، وأمريكا اللاتينية ، وأفريقيا ، والشرق الأوسط ، وأوروبا . وإذا نجحت هذه الدول في معاها وأصبحت واحدة إثر أخرى دولاً حائزة للأسلحة النووية ، فسوف يكون ذلك نهاية لمحاولات الأمم المتحدة الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية .

(ل) ويدعي هؤلاء المرشحون النوويون أنهم يحتاجون إلى القوة النووية لردع خصومهم . بيد أن مشكلة خطيرة تنشأ هنا من أن هذه الدول الجديدة الحائزة للأسلحة النووية يوجد بينها على الأقل عدد من بلدان العالم الثالث التي قد لا يكون لديها ما يلزم من الموارد أو الوقت لبناء قوات ردع قادرة على تسديد ضربة ثانية . وقد تفضل أن تكون لديها قوة نووية صغيرة قادرة على تسديد ضربة أولى ، يكون من شأنها أن توفر لها التفوق العسكري الإقليمي ، أو ردعاً "بالزناد المشدود" وسيؤدي ذلك إلى تبيد أي أمل في إقامة استقرار عسكري إقليمي .

أشار الردع على نزع السلاح

٢٣ - يعني نزع السلاح خفض القوات المسلحة والأسلحة - النووية و/أو التقليدية - نتيجة لمبادرات انفرادية أو اتفاق دولي .

٢٤ - ونحن عندما نتصدى الآن للردع ونزع السلاح بالبحث ، نجدتهما على طرفي نقيض في الأونة الحالية . فالقوات اللازمة للردع يجب أن تبقى - غير منزوعة السلاح - عند مستوى كاف - لكنه غير مخفض - لتوضيح أن القيام ولو بهجوم مباغت شامل لن يعقّد القدرات النووية عن الانتقام .

٢٥ - وهذا هو السبب الذي جعل كل ما نستطيع رؤيته خلال السنوات الأربعين الماضية يتمثل في سلسلة من القرارات الانفرادية أدت بالدرجة الأولى إلى تصعيد تكديس الأسلحة النووية والتقليدية . فلكي يشعر المرء بالأمن في ظل الردع ، يجب أن تكون في حوزته قدرة مماثلة لما لدى الخصم حتى يتسنى إيجاد توازن مستقر . وهذا هو السبب الذي يجعل القرارات التي يتخذها أحد الجانبين لضمان توفر قوات الردع تقابل بقرارات مماثلة من الجانب الآخر ، في عملية أفعال وردود أفعال ردعية لا تنتهي . وفي حين أن الاتفاقات المنبثقة عن محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وضعت بالفعل حدا أقصى لغثات معينة من الأسلحة ، فإنها لم تسفر على الإطلاق عن خفض حقيقي في القوات ، كما يقتضيه نزع السلاح بحق .

٢٦ - وجاء في دراسة حديثة بعنوان "تدابير نزع السلاح النووي من جانب واحد" (٢) أعدها فريق خبراء حكوميين عينه الأمين العام للأمم المتحدة ، أن :

(أ) المفاوضات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن الحد من الأسلحة النووية لا تزال مجمدة .

(ب) أن هناك حاجة شديدة لتدابير بناء الثقة .

(ج) هناك بعض المجالات التي يمكن أن تكون فيها للإجراءات الانفرادية أهمية خاصة في تعزيز وتكميل مفاوضات نزع السلاح . وهذه المجالات هي :

١١ فرض حظر على التجارب النووية ؛

٢١ منع نشوب حرب نووية ؛

٢٢ عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية ؛

٢٣ فرض تجميد نووي ؛

٢٤ منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

٢٥ - وهذه عبارات طيبة وتوايا حسنة . لكن هذه الخطوات تتعارض مع الفلسفة الحالية للردع . فالتحليل السابق يوضح أن هذه الفلسفة تتعارض مع وجود استراتيجية عسكرية سليمة ومع الأمل في تحديد الأسلحة .

(أ) أن القوة النووية الاستراتيجية لا يردعها إلا استخدام قوة نووية استراتيجية مناوئة وسيستمر تطوير القدرات النووية وزيادتها مادامت الأطراف تتبع مفهوما للردع يقوم على التنافس .

(ب) والردع يعتمد على التصورات . فإذا أريد لمسلك طرف أن يؤثر على طرف آخر ، فيجب تصور هذا المسلك . وبسبب الأبعاد السياسية والنفسية والعسكرية للردع لا يوجد ما يكفل أن يكون التصور الناتج هو التصور الصحيح . وفي الوقت الحاضر يكاد قصور التصورات وانعدام الثقة أن يبدا أي أمل في تكوين اتجاه لبناء الثقة أو التحقق أو التفتيش .

(ج) ويقوم الردع حاليا على أساس الفكرة القائلة بأن الخصم يجب أن يدرك دائما أنه سيتعرض لضرر أكثر من اللازم بل وغير مقبول اطلاقا . والتجارب النووية هي أحد المؤشرات المطلوبة لإبلاغ هذه "الرسالة" . ومن ثم يصعب توقع إصابة أي نجاح في فرض حظر شامل على التجارب النووية .

(د) وتشمل المتطلبات المتغيرة لاستمرار نجاح الردع تطوير القدرات على تسديد الضربة الثانية والقدرات المضادة للقوات . ومن الواضح أن هذا الغم يتناقض مع ما يتطلبه نزع السلاح من عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية .

٢٨ - ومما بات أكثر وضوحا أمام كل شخص ، أن العنصر الرئيسي في القوات الاستراتيجية لكل من الدولتين العظميين ، في ضوء الحالة الراهنة للتكنولوجيا العسكرية ، هو الغواصة المجهزة بالقذائف التسيارية . وأن سائر النظم الاستراتيجية الأخرى أصبحت تحتل مرتبة ثانوية . والسبب في ذلك يرجع ببساطة إلى أن الصفة الرئيسية المطلوبة من أي قوة ردع هو أن تتمكن من البقاء في وجه الهجوم الموجه ضد القوات والهجوم الاجهاض . والغواصات المجهزة بالقذائف التسيارية تكاد تكون مهيأة بشكل نموذجي للوفاء بهذا المطلب . وما دمنا نعايش مفهوم الردع ، فينبغي أن نتوقع حدوث زيادة في قوات الغواصات المجهزة بالقذائف ، لأن مقدرتها على التنقل والتخفي تكاد تجعلها محصنة من التدمير في أي هجوم مباغت . وبوسع المرء أن يفترض - نظريا - إمكان القيام ، في ظل أية تدابير ناجحة لنزع السلاح ، بتجهيد القذائف التسيارية العابرة للقارات والقاذفات الاستراتيجية ، لا القذائف التسيارية المطلقة من الغواصات . والعنصر البالغ الخطورة هنا هو عدم وجود أي إتصال يمكن التعويل عليه بين هذه الغواصات وقياداتها ، إذ أنه لا يوجد نظام مؤمن ضد التشويش مائة في المائة ، أو أوامر مختومة مأمونة وقاطعة . ومعنى ذلك ببساطة أن حدوث أي خلل في وسائل الاتصال ، أو أي تداخل إلكتروني كاذب ، أو وجود أي ضباب في مناطق القتال المخصصة للغواصة قد ينتج عنه صدور أمر محلي بتسديد ضربة نووية أولى . وهذه الحقيقة تتناقض تناقضا تاما مع كل الفلسفة التي يركز عليها الردع ، وبطبيعة الحال تجعل تحقيقه مستحيلا .

٢٩ - ويقتدرن تطوير القذائف التسيارية المطلقة من الغواصات بالمستوى الموجود للتكنولوجيا العسكرية . غير أن الشيء الأكثر أهمية من ذلك في الوقت الحالي هو أن العالم يتحرك نحو بُعد جديد ، في نفس الوقت الذي تحقق فيه التكنولوجيا المتوقعة تقريبا . فخلال الأربعين سنة الماضية كان العالم بأسره مهتما باستخدام الأسلحة النووية في ثلاثة بيئات هي : البر والبحر والجو . واليوم ، فإننا بمبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكي الجديدة نضيف بيئة رابعة هي الفضاء . وكما ذكر من قبل فإن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يكتسب أهمية كبيرة ، من أجل تعزيز مفاوضات نزع السلاح وتكميلها .

٣٠ - ويوجي مفهوم مبادرة الدفاع الاستراتيجي بأن الغرض الأساسي من القوات النووية هو ردع العدوان . ومن ثم ، فإن مبادرة الدفاع الاستراتيجي مرتبطة مباشرة بمفهوم الردع ، والقصد منها هو ردع التهديدات بالعدوان العسكري والتصدي لها . غير أن مبادرة الدفاع الاستراتيجي توجي أيضا بأن طبيعة التهديد العسكري قد تغيرت ، وستظل

تغير بطرق جذرية في العقد المقبل . وتقوم افتراضات الغرب على أن الردع يمكن ضمانه على أفضل وجه عندما يكون كل جانب قادرا على الاحتفاظ بقوات وبقدرة تسمح بالتهديد بالانتقام ضد أي هجوم . وعلى ذلك ، فإنه إذا كان أحد الأطراف في سبيله إلى استخدام الفضاء الخارجي - لأغراض عسكرية - فإن الطرف الآخر مرغم لأن يحذو حذوه . وعليه فإن كل جانب سيحاول أن يضمن قدرته على الاحتفاظ بالقوات اللازمة للردع . ومن الواضح تماما أن إضافة الدفاع الاستراتيجي إلى مفهوم الردع النووي سيجر العالم إلى الفضاء الخارجي . ولن تكون أي محادثات بشأن نزع السلاح معقولة أو مقبولة إذا لم تكن نملك ما يكفي من الأسلحة على البر وفي البحر وفي الجو . ولكننا نملك بالفعل هذه الأسلحة ، ونحن نبدأ حاليا في تسليح الفضاء الخارجي أيضا .

٢١ - وختاما ، فإنه من الواضح أن نزع السلاح - كعلم ومفهوم انسانيين - لا يمكن أن يسير بنجاح إذا نحن استمررنا في اتباع المفهوم الحالي المتمثل في الردع النووي ، سواء اليوم ، باستخدام التكنولوجيا العسكرية القائمة ، أو في الغد بالاستعانة بأوجه التقدم المتوقع في تكنولوجيا الفضاء الخارجي .

الردع وسباق التسلح

٢٢ - ويفيدنا هذا الاستنتاج أيضا عما سيحدث من حيث أثر الردع على سباق التسلح فكل سباق للتسلح ينطوي على قيام ملة بين دولتين أو أكثر ينجم عنها انتشار الأسلحة وزيادة قدرة الأسلحة الفتاكة ومداهما ونمو القوات المسلحة لتلك الدول كَمَا وكيفًا . وهي عملية ديناميكية من عمليات التراكم الكمي و/أو التحسين النوعي لشتى الأسلحة والقوات المسلحة .

٢٣ - وقد كانت جميع مفاهيم الردع من عام ١٩٤٥ حتى الوقت الحاضر تهدف إلى الوصول بالردع إلى أقصى مداه . وأدى هذا إلى عملية مستمرة من الأفعال وردود الأفعال والتي سباق تسلح مستمر . وظلت التفقات العسكرية والأسلحة الجديدة والتنافس على التكنولوجيا العسكرية ، وكمية الأسلحة ونوعيتها تتزايد من أجل الوصول بالردع إلى أقصى مداه .

٢٤ - واسمحوا لنا أن ندرس التحولات التي ينطوي عليها الأمر . لقد بدأنا بالحرب التقليدية ثم انتقلنا إلى الردع النووي ونحن نتجه الآن إلى الفضاء الخارجي ، ففي عام ١٩٦٢ كان عدد أجهزة الإطلاق لدى الولايات المتحدة الأمريكية كما يلي : ٤٢٤ قذيفة تسيارية عابرة للمقارات و ٢٢٤ قذيفة تسيارية تطلق من الغوامات و ٦٢٠ قاذفة قنابل ،

ولدى الاتحاد السوفياتي كما يلي : ٩٠ قذيفة تسيارية عابرة للقارات و ١٠٧ قذائف تسيارية تطلق من الغوامات . وفي عام ١٩٨٢ ارتفع العدد الى الحد الذي أصبح عنده لدى الولايات المتحدة ١٠٤٥ قذيفة تسيارية عابرة للقارات و ٥٦٨ قذيفة تسيارية تطلق من الغوامات ولدى الاتحاد السوفياتي ٢٩٨ ١ قذيفة تسيارية عابرة للقارات و ٩٢٢ قذيفة تسيارية تطلق من الغوامات . وهذا هو مؤشر واحد فقط للكيفية التي أدت بها نظريتنا الحالية تجاه الردع الى دفع خطى سباق التسلح .

٢٥ - ويجب على الردع النووي أن يضمن عدم تمكين الخصم من كسب حرب نووية وأن يضمن ، وهو الأهم من ذلك ، أن لا يتولد لدى الخصم اعتقاد بأنه يستطيع كسب الحرب . ولا يمكن تحقيق هذا الضمان إلا من خلال التطوير المستمر للتكنولوجيا العسكرية وتحسين أساليب ادارة الحروب وزيادة القدرة على الفتك . وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية لسباق التسلح . فعلى سبيل المثال ، كان من شأن تطوير الرؤوس الحربية للناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجيه أن قاد الولايات المتحدة الى زيادة قدراتها على اصابة الاهداف من ٦٥٦ قبل ظهور الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجيه الى ١٢٠ ٥ .

٢٦ - وبدون تحديد الأسلحة ، فإن الردع النووي يستلزم زيادة مستمرة في إعداد ومدى تنوع الخيارات المتاحة لتغطية نطاق أوسع من الاهداف بأنواعها ، في حين أن كبح سباق التسلح يستلزم الحد من عدد ومدى تنوع الخيارات والتقليل منها . ولدينا اليوم قذائف تسيارية عابرة للقارات وقذائف تسيارية تطلق من الغوامات وقنابل هيدروجينية وقاذفات استراتيجية بعيدة المدى ووسائل نووية أخرى .

٢٧ - وكلما استلزم الردع النووي مزيدا من الخيارات ، ازداد سباق التسلح حدة . وقد أدى ذلك الى اجراء تقييم مستمر للتوازن النووي بين الدولتين العظميين . وكان من شأن هذه التقييمات أن زجت بالأطراف المعنية في سباق للتسلح من أجل تحقيق تكافؤ استراتيجي ، ليس له أي حد منظور في الوقت الحالي . وتحول سباق التسلح النووي ، الى سباق من أجل الردع ، وكفت الأسلحة النووية عن كونها ادوات ووسائل للدفاع وصارت ادوات سياسية متزايدة الخطورة دوماً . واليوم يستخدم الفائز من الأسلحة النووية في المساومة السياسية وفي المساومة من مركز القوة النووية ومن أجل التحايل على أية قيود تفرض عن طريق المفاوضات السلمية .

الخلاصة

٢٨ - نحن - أعضاء الأمم المتحدة - نعيش في عالم يقوده إدمان البشرية للحروب واستحداث الأسلحة من أجل الحروب . ومن الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة إقناع العالم بأن هدفنا النهائي يجب أن يكون هو القضاء التام على الحروب أو الحد منها على الأقل . والأسلحة النووية تجعل من ذلك المفتاح لبقائنا .

٣٩ - إن كل من الدولتين العظميين تمتلك الآن ما لا يقل عن ٢٠ ٠٠٠ رأس حربي نووي جاهزة للاستعمال يمكن استخدامها في هجوم استراتيجي كبير في غضون دقائق أو ساعات . وقد يصل عدد الخسائر التي يمكن أن تقع على كل جانب ما يتراوح بين ١٥٥ و ١٦٥ مليون نسمة (أي نحو ٧٤ في المائة من سكان الولايات المتحدة و ٦٢ في المائة من سكان الاتحاد السوفياتي) . وستموت ملايين أخرى في العالم الثالث ربما على نحو أبطأ ولكن بألم أشد في الغالب ، وهذه ستكون كارثة بشرية . والالتزام الذي يقع على كاهلنا ، كأعضاء في الأمم المتحدة ، هو القضاء على هذه الامكانية الرهيبة .

٤٠ - بيد أنه إذا استمر المفهوم الحالي للردع قائما ، فستظهر إلى حيز الوجود قوى نووية اقليمية جديدة . وتشور شكوك كبيرة حول مدى صحة الافتراض القائل بأن هذه القوى ستقتصر على الاخذ بسيناريوهات الحرب النووية المحدودة . إذ أن أي استخدام للأسلحة النووية يحمل في طياته مخاطرة كبيرة بالانتقام والتععيد ، إما من جانب القوى اقليمية الحائزة للقدرات النووية أو من جانب أصدقائها وحلفائها من الدول الكبرى .

٤١ - والردع النووي لم يهيء أي وسيلة يعول عليها لوقف الحرب النووية متى نشبت . وحتى ما يسمى باستخدام الأسلحة النووية على نحو محدود للغاية يمكن أن يؤدي إلى الطامة الكبرى ، أي نشوب حرب نووية عالمية .

٤٢ - والامر ينطوي على مخاطر أخرى . فالردع التقليدي يشكل خطرا أيضا ، وبالرغم من ذلك فإنه من الواضح أن الاوان قد آن كي تنشئ الأمم المتحدة كيانا جديدا يتولى اجراء وادارة حوار نووي بين أعضائها . ولا يكفي أن يكون لدى الأمم المتحدة كيانات مثل منظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية ، لمعالجة المسائل الدولية مثل الاغذية والبيئة والثقافة والصحة ومن الاساس كذلك ان يكون هناك مكان

للحوار النووي . فهذا الحوار ضروري لزيادة الوعي العالمي بالقدرات النووية لدى جميع الاطراف ، وللمساعدة في تقليص دور الاسلحة النووية في العلاقات الدولية والحد من خطر الضرر النووي .

٤٣ - وفي أسوأ الظروف فإن هذا الحوار النووي يمكن أن يساعد في وضع قواعد متبادلة لأي حرب نووية ؛ ويمكن له أن يساعد الدول على تجنب التصعيد وتفهم ما تواجهه من مخاطر ومخاوف متبادلة وإدراك أنه لا يمكن وضع استراتيجية سليمة على أساس "الخداع" النووي . وبمعنى آخر ، فإن من شأن هذا الحوار أن يساعدنا - نحن أعضاء الأمم المتحدة - في معرفة كيف نعيش في العصر النووي - لا كيف نموت بالردع النووي .

٤٤ - ومن الواقع أيضا أن الاوان قد آن كي يتخلم الحائزون للأسلحة النووية ، وبصفة خاصة الدولتان العظميان من الفائض من الرؤوس الحربية النووية الموجودة لديهم ، إذ لا يوجد أي معنى لامتلاك قدرة على تدمير الكرة الأرضية بأسرها - ٥٠ مرة . فالقدرة على تدميرها مرة واحدة تكفي وزيادة .

٤٥ - ويمكن تحويل المتبقي من هذه القنابل والقذائف النووية الى أسلحة تقليدية . ويجب أن نتخلص من الرؤوس الحربية النووية وأن نستعيز عنها برؤوس حربية تقليدية وهذا سينقل العالم من الردع النووي الى الردع التقليدي الذي سينطوي على اضرار اقل في حالة نشوب حرب .

٤٦ - وينبغي لأعضاء الأمم المتحدة الحائزين للأسلحة النووية في الوقت الحاضر أن يتحملوا مسؤولية اختيارهم النووي . كما ينبغي أن تصدر الجمعية العامة قرارا يجرّم استخدام هذه الاسلحة النووية بأي شكل خارج أقاليم الحائزين للأسلحة النووية ومياهم الإقليمية ، والمجال الجوي الإقليمي الخاص بهم . ونحن أعضاء الأمم المتحدة غير الحائزين للأسلحة النووية يجب ألا نكون تحت رحمة الحائزين للأسلحة النووية . وينبغي أن تعمل الأمم المتحدة أيضا على إزالة أي غموض بشأن حيافة الاسلحة النووية . فلما أن يكون البلد حائزا لتلك الاسلحة أو غير حائز لها فإذا أخذ ذلك البلد بالخيار النووي ، فينبغي أن تعامله الأمم المتحدة بوصفه قوة نووية .

٤٧ - وينبغي أن يتفق أعضاء الأمم المتحدة على عملية ترمي الى تأمين وزيادة التعاون بين جميع الاعضاء . وينبغي أن يكون ذلك إحدى المسؤوليات الرئيسية المنوطة بالدولتين العظميين عن طريق خطة عمل تضعها الأمم المتحدة .

٤٨ - وينبغي أن يولي جميع أعضاء الأمم المتحدة اهتماماً أقل لتطوير قوة عسكرية وأن يركزوا بقدر أكبر على وضع الوسائل السياسية اللازمة لتفادي الحالات التي تجعل الحرب أمراً محتملاً . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إيجاد قنوات ونهج لتأمين ملوك تعاوني في السياسات الدفاعية . ومن الأفكار الممكنة عملياً في هذا المقام أن تنشئ الأمم المتحدة لجميع أعضائها "مصرفاً للمعلومات المتعلقة بالأسلحة" . سيكون هذا المصرف بمثابة قاعدة بيانات لأعمال البحوث العسكرية والتطوير العسكري ، وبصفة خاصة في المجال النووي . ومن شأن هذا المصرف أن يكسر حاجز السرية والتخوف ، ويلقي الضوء على كل خطر جديد من جراء الردع النووي ويتصدى للمشكلة الدائبة التفاهم وهي عمليات نقل الأسلحة التقليدية .

٤٩ - وينبغي استخدام النظم المتطورة للقيادة والتحكم والاستخبارات في إبقاء الأسلحة النووية تحت التحكم المباشر للقيادات السياسية في مختلف البلدان . كما أن التحكم في القذائف التسيارية المتنقلة العابرة للقارات والقذائف المطلقه من الغواصات والأسلحة النووية التنبؤية التي يملك بزمامها القادة المحليون ، ينبغي أن ينال أولوية عالية في أي محادثات للحد من الأسلحة الاستراتيجية . ويجب أن يكون تجميد هذه الأنواع الثلاثة من الأسلحة أحد الأهداف القصيرة المدى .

٥٠ - والردع بدون تحديد الأسلحة ، يجعلنا ننظر إلى العالم بمنظار لا يرى من خلاله سوى البياض أو السواد . فكل جانب يتحدث عن حماية نفسه في الوقت الذي يعمل فيه على الحصول بشكل متزايد على قدرة هجومية . ولدى كل من الدولتين العظميين ودول العالم الثالث في الوقت الحاضر أسلحة تفوق ما تحتاج إليه لأغراض الدفاع . وأنها لا نستطيع أن نذكي سباق التسلح ونؤخر نزع السلاح ، فثعوب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحتاج - بل تريد - أن تعرف كيف تعيش لا كيف تموت . وكما نعيش يجب أن يؤدي الردع إلى تخفيضات كبيرة في الأسلحة . أما اليوم فإن الردع يدفع بنا نحو الموت .

الفصل الثالث

ورقة من اعداد السيد م . ميلر

١- شهد العالم خلال النصف الاول من الثمانينات تفاقمًا في الحالة الدولية وزيادة خطيرة في الخطر النووي . وفي داخل حركة السلم العالمية التي نمت خلال هذه السنوات ، ظل مطروحا السؤال التالي : ما هي اسباب هذا التدهور الخطير ؟ وفي عملية البحث عن بدائل ، تجرى مناقشة نقدية لدور الاسلحة النووية ، ودور الاستراتيجيات القائمة على هذه الاسلحة ، وأخيرا لدور العامل العسكري بصورة عامة في العالم المعاصر . وهناك تفاهم متزايد على وجوب إعادة تقييم مفاهيم الامن ووسائل تحقيقه . ويؤدي ذلك الى المطالبة بالعودة الى الانفراج ونزع السلاح وبمفاهيم جديدة للامن والسلم .

٢- وعلى النقيض من ذلك ، يصرّ عدد من الدول التي توجد تحت تصرفها امكانيات عسكرية ضخمة على أنه لا بديل حقيقي لمبدأ الردع النووي الذي تعتنقه والذي هو ، في مفهومها ، السيادة الامنية "الطبيعية" في العصر النووي . ولما كانت مسألة الاستراتيجية هذه ذات أهمية بالغة لزيادة تطوير العلاقات الدولية واستقرار السلم العالمي ، فإن تحليل الردع النووي ودوره في عالم الحاضر والمستقبل يشكل ضرورة ملحة .

جوهر مبدأ الردع النووي

٣- كان الردع على مر التاريخ وظيفة من وظائف القوات المسلحة في العادة . ولكن مبدأ الردع النووي وتوسيعه ليصبح مفهوما عاما للاستراتيجية السياسية العسكرية أوجد اتجاهًا جديدًا تمامًا في مجال التفكير والتخطيط العسكريين . وينظر الى القوة العسكرية ولا سيما الاسلحة النووية كوسيلة رئيسية وحاسمة من وسائل السياسة الخارجية ترمي الى إجبار البلدان الأخرى على الأخذ بالقيم الاجتماعية الأساسية لأصحاب هذه السيادة . وقد طورت الدولة الغربية الرئيسية مبدأ الردع النووي هذا بعد فترة وجيزة من إلقاء قنابلها النووية على هيروشيما وناغازاكي .

٤- وكانت "الدبلوماسية النووية" الناتجة إشارات لإدعاء زعامة العالم ولنوايا إيقاف عملية التغير الاجتماعي في أوروبا وعكس اتجاهها ، وسقوط وانتهيار النظام الاستعماري الإمبريالي ، وظهور الدول حديثة الاستقلال كتعبير عن ممارسة الشعوب لحقوقها

في تقرير المصير . وقد كان مفهوم الردع النووي منذ لحظة البداية موجها ضد جميع التطورات التقدمية في مختلف أنحاء العالم .

٥- وما فتئ مبدأ الردع هو المبدأ الرسمي للسياسة الامنية لمنظمة حلف شمال الاطلسي لما يقرب من أربعين سنة . ولكن هناك أيضا بلدان أخرى ، من بينها اسرائيل وجنوب افريقيا تعتنق ذلك المبدأ ، وهي قد اكتسبت بالفعل القدرة التكنولوجية على انتاج الاسلحة النووية .

٦- وقد مر المبدأ طوال تاريخه بعدة مراحل . وهناك مدارى فكرية مختلفة وراء هذا المبدأ العام كما أن هناك تفسيرات مختلفة له . وهذا يظل صحيحا في يومنا هذا ويجب أن يؤخذ في الحسبان . وفي الوقت نفسه ، تظل الاهداف العامة والسمات الرئيسية للمبدأ ثابتة ويتعين دراستها . ويعتبر دعاة مبدأ الردع النووي أنه لا غنى عنه لامنهم . وهذا الاعتبار مبني على الافتراض أو القول بأن بلدانهم أو مصالحهم الخارجية معرضة لآخطار لا يمكن تلافيها إلا بالوسائل العسكرية وعن طريق القوة العسكرية . ويزعم في مختلف اعلانات منظمة حلف شمال الاطلسي أن "الخطر القادم من الشرق" أو "الخطر الشيوعي" هو السبب وراء الجهود العسكرية للمنظمة . إلا أنه لا يوجد برهان على هذه الاقوال وعادة ما تكون مبنية على مجرد تفسير غربي لـ "الايديولوجية الشيوعية" ويستخدم هذا التفسير البالغ الخطأ لاهداف ومقاصد السياسة الخارجية للدول الاشتراكية في زيادة القوة الدافعة للردع النووي . ويعلن دعاة هذا المبدأ أن العالم الحالي بجميع تناقضاته ومجابهاته وصراعاته ولا سيما الصراع العنيد بين الشرق والغرب يجعل وجود القوات العسكرية القوية والاسلحة النووية أمر لا يمكن تلافيه . وتقول حجة أخرى أن الثورة العلمية - التكنولوجية يجب أن تؤدي الى أنواع جديدة من الاسلحة وأن الطابع "الحر" للمجتمع الغربي يجعل من غير الممكن منع هذا التطور ، الذي هو "طبيعي" ولا يمكن ايقافه دون عواقب اقتصادية بعيدة الاثر ومدمرة .

٧- ويجعل هذا الاتجاه الفكري العام من السلطة العسكرية العامل المركزي في السياسة الخارجية ، ويعتبر التعزيز المطرد للأسلحة نتيجة لا يمكن تلافيها للحالة العالمية الراهنة . أما التدابير السياسية الرامية الى تحقيق الامن والسلم فيتعين أن تؤدي دورا ثانويا على الأكثر . وحتى اتباع مبدأ الردع الذين ينظرون الى القوات المسلحة لمنظمة حلف شمال الاطلسي من وجهة نظر دفاعية عسكرية مجردة ، يقبلون هذا الدور المركزي للقوة العسكرية .

٨- ولا تستطيع البلدان الأخرى ولا سيما تلك التي تسمى رسمياً "أعداء" و "معتدين محتملين" إلا أن تنظر إلى سياسات الردع النووي هذه بوصفها تهديداً لأمنها الخاص وفي مواجهة النوايا السياسية لانصار الردع وترساناتهم النووية الخطرة وامكانية قيامهم بالبدء باستعمال الأسلحة النووية ، لا يملك الآخرون خياراً سوى تعزيز دفاعهم الخاص . وهذا بدوره يعتبره الجانب الآخر تأكيداً لمبدئه ولضرورة المزيد من القوة العسكرية . وهذا يوضح أن مبدأ الردع النووي يؤدي بشكل لا يمكن تلغيفه إلى عمليات تصعيد جديدة لسباق التسلح النووي . وقد أثبتت ذلك السنوات التي مضت منذ استعمال الأسلحة النووية لأول مرة ضد هيروشيما وناغازاكي .

٩- وقد مررنا خلال العملية التاريخية بفترات تتميز ببعض الاستقرار العسكري . فعلى سبيل المثال أدى ظهور توازن عسكري ، وخاصة فيما يتعلق بالناحية الاستراتيجية ، في أواخر الستينات وأوائل السبعينات ، إلى تضيق نطاق التهديد والضغط في الشؤون الدولية إلى حد كبير . وقد دفع هذا التغيير بالمسؤولين من ذوي التفكير الواقعي في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية إلى استخلاص استنتاجات معقولة . إذ أنهم سلموا بضرورة التعايش السلمي بوصفه البديل الوحيد للتميم النووي وأبدوا استعدادهم لتجسيده في معاهدة عام ١٩٧٢ المبرمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة^(٣) . وقد بدأت عملية الانفراج الدولي بإبرام عدد من معاهدات الحد من الأسلحة . وفي أوروبا ، كانت مجموعة معاهدات الشرق والغرب والعملية التي بدأها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أوضح دليل على ذلك . وفي إطار نظرية الردع النووي ، برزت مفاهيم الردع "الادنى" أو "الواقعي" في ذلك الوقت وكان يظن أن الهروب من التوازن القائم مستحيل . بيد أن الاستنتاج الذي ترتب على ذلك والذي مؤداه أن السلم العالمي يتعين بناؤه على "ميزان الرعب" ، أظهر تخطيطاً واضحاً للنظريات هؤلاء فيما بقي نمطاً من التفكير العقيم . ومع ذلك ، أثبتت السبعينات أن الواقعية والانفراج ممكنان في عالم توجد به دول ذات نظم جماعية مختلفة وفي بيئة توجد فيها الأسلحة النووية . وكان يعتقد أن الانفراج ، بدوره ، سيكون أداة هامة في إحراز تقدم على طريق نزع السلاح النووي . ويرد في الفقرة ١٢ من الوثيقة الختامية للدورة الامتثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة^(٤) المعقودة في عام ١٩٧٨ ما يلي :

"لا يمكن أن يقوم سلم وأمن دوليان دائمان على تكديس الاخلاف العسكرية للأسلحة ، ولا يمكن المحافظة عليهما اعتماداً على توازن مزعزع لقوة الردع أو باعتناق نظريات التفوق الاستراتيجي" .

١٠ - ومما يريث له أن الدوائر ذات النفوذ في الغرب تجاهلت تماما هذا الاستنتاج الهام في السنوات التالية . ومع بداية الثمانينات بدأت مفاهيم الردع الاقصى تسود سياسة منظمة حلف شمال الاطلسي مرة أخرى . والمقصد الرئيسي لهذا المفهوم والذي أعلن مرارا خلال النصف الاول من الثمانينات هو جعل القوة العسكرية أداة يمكن استعمالها لتخويف البلدان الاخرى وتحقيق أهداف سياسية عالمية بعيدة الاثر . وهذه الاهداف الانانية ، التي هي أهداف سياسية واقتصادية معا ، موجهة في معظمها ضد المصالح المشروعة للشعوب الاخرى . وليس من قبيل المصادفة أن الدول التي بنت سياساتها على مفهوم الردع النووي ، كانت أيضا هي الدول الرئيسية المعارضة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وللنظام الدولي الجديد للإعلام ، ولقانون البحار الجديد وللعمليات الاخرى التي تستهدف إضفاء الصفة الديمقراطية على الشؤون الدولية . ولكن هذه السياسة موجهة بشكل رئيسي ، في الوقت نفسه ، ضد الدول الاشتراكية .

١١ - وللدلالة على أنه يجري تطوير القوة العسكرية لصالح هذه الاهداف ، لا بد من جعل استعمالها "مقنعا" . وبما أن التوازن العسكري القائم يحول دون قيام مثل هذا الوضع العسكري ، فهناك الآن برنامج متكامل قيد التنفيذ لتكديس الأسلحة يقصد منه القضاء على تكافؤ وتحقيق التفوق . وإظهار التأهب والاستعداد لاستعمال العامل العسكري ، يتجه الطموح الى امتلاك القدرة على خوض الحرب . وهذا التطور بأسره في الميدان المذهبي في منظمة حلف شمال الاطلسي خلال السنوات الماضية ، حتى وإن أطلق عليه اسم "الردع" ، ليست له ، في الحقيقة ، علاقة تذكر بـ "الردع" بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة ويجب أن يوصف بعبارات مثل "التأهب للحرب" و "سياسة القوة" . وتجري داخل منظمة حلف شمال الاطلسي مناقشة بشأن هذه الاستراتيجية . فبعض البلدان الاعضاء في الحلف تصر على أن الاتجاه الفكري العام ، الوارد في تقرير هارهل^(٥) ينبغي أن يبقى استراتيجية لمنظمة حلف شمال الاطلسي . وحتى اذا كان هذا هو ما يعلن رسميا في وثائق منظمة حلف شمال الاطلسي ، فإن الاتجاه العام لاستراتيجية الحلف يتجه في الوقت الحاضر نحو تحقيق الردع الاقصى .

١٢ - وجوهر استراتيجية الردع النووي هذه ، بعكس صفتها الدفاعية المزعومة ، يتمثل في فرض ارادة أحد الاطراف على الدول الاخرى عن طريق اللجوء الى سياسة القوة ، والقدرة المتفوقة للأسلحة النووية ، تضاف اليها بصورة متزايدة وسائل التدمير الحديثة الاخرى ، والتهديد بإيقاع ضرر لا تحصى نتائجه ويشكل بالتأكيد خطرا على بقاء الخصم . والدولة التي يواجهها هذا التهديد لن تجد أمامها سوى خيار واحد لإتقاء هذا

الخطر ، هو اتباع ملوك في الشؤون الخارجية وإحداث تغييرات في النظام الداخلي على نحو يناسب أولئك الذين يؤمنون بمبدأ الردع النووي .

١٣ - والبرهان الرئيسي على أن جوهر الردع يكمن في فرض ارادة أحد الاطراف هو عزم منظمة حلف شمال الاطلسي على تدمير وتغيير التكافؤ الاستراتيجي القائم الذي هو عامل حاسم في استقرار العلاقات بين الشرق والغرب ، وهو ، بذلك ، من دعائم السلم العالمي . وتخفيض مستوى هذا التكافؤ عن طريق تدابير تخفيض الأسلحة ونزع السلاح من شأنه أن يزيد من ضمان السلم دون أن يفقد الاستقرار شيئاً . لكن التطورات التالية في ميدان الأسلحة الاستراتيجية التي بدأت خلال السنوات القليلة الماضية سوف تؤدي إلى تزايد مخيف في الاخطار التي تهدد البشرية :

(أ) أولاً ، الزيادة الحاصّة في دقة الأسلحة . يمكن لهذه الزيادة أن تؤدي إلى امكانية تدمير الاهداف - لا سيما الأسلحة المحصنة المعدة للضربة الثانية - بقذيفة واحدة لا غير ؛

(ب) ثانياً ، تقصير فترة الانذار المسبق والفاؤها نهائياً . وهذا الأمر يحد أكثر فأكثر من الزمن المتاح لرد الفعل ويجعل تشغيل أسلحة الضربة الثانية قبل وصول الضربة الأولى مستحيلاً ؛

(ج) ثالثاً ، تطوير شبكات الدفاع الاستراتيجي . فهذه الشبكات عرضة للتدمير ولا تستطيع الحيلولة دون الضربة الأولى ، كما يزعم . لكنها يمكن أن تعمل في إطار مفهوم الضربة الأولى ، لتدمير العدد المحدود من أسلحة الضربة الثانية التي قد تستطيع إطلاقها الجهة التي تقع ضحية لضربة أولى . ويمكن أن تستعمل بعض هذه الشبكات في تدابير تمديد ضربة أولى هجومية .

١٤ - وهذه الاتجاهات الثلاثة في تطوير شبكات الأسلحة الاستراتيجية من شأنها ، إن أحرزت تقدماً كاملاً ، أن تدخل تغييراً أساسياً على الحالة الاستراتيجية المستقبلية حالياً . وتظهر أسلحة خطيرة جديدة وحالات عدم تكافؤ جديدة وتبدأ جولة جديدة في سباق التسلح . والمفّة الرئيسية لمنظومات الأسلحة الجديدة هذه هي أنها تبرز مفهوم الضربة الأولى . بل ربما دفعت إلى انتهاج استراتيجيات الضربة الأولى في المستقبل ، إن بدا أن فرص الضربة الثانية أصبحت قليلة . كما أنها سوف تؤدي إلى زيادة الاعتماد على النظم الآلية للتحكم والقيادة بجميع ما تؤدي إليه الأخطاء التقنية من عواقب فاجعة .

١٥ - لقد كانت الولايات المتحدة هي التي بدأت بجميع هذه التطورات وتصر على متابعتها . ولا يسم الدول الاشتراكية إلا أن تفسر هذا بأنه محاولة لتحقيق التفوق وربما القدرة على تسديد الضربة الاولى الاستراتيجية . وحتى لو بدا أن من غير الممكن الوصول الى هذا الهدف ، لأن بالمستطاع إيجاد التدابير المضادة ، فإن انعدام الامن سيزداد بالنسبة الى جميع الدول ، وسيكسب انعدام الثقة والخوف والزعزعة التي المفامرة أراض جديدة . لذلك ، تطالب الدول الاشتراكية بالحفاظ على الاستقرار الامتراتيجي والالتزام بالاعلان المشترك بالا يسمى أي طرف الى احراز التفوق ، ووقف تطوير الاسلحة المشار اليه أعلاه .

الردع والوضع في أوروبا

١٦ - إن مفهوم الردع النووي بكامله ، لا سيما في صيغته الحالية التي تنادي بالردع الاقصى ، وفوق ذلك كله اصرار منظمة حلف شمال الاطلسي على خيار البدء باستعمال الاسلحة النووية ، يقومان على الزعم بأنه يوجد تفوق شامل لدول الاشتراكية في ميدان الاسلحة التقليدية ، بصورة عامة ، وفي الوضع العسكري في أوروبا . وهذا امر يتطلب الردع .

١٧ - لكن الواقع هو أن الوضع العسكري في أوروبا يختلف عن ذلك .

(أ) أولا ، لا يوجد تفوق عسكري لأي طرف في أوروبا . فهناك اختلافات هيكلية وجغرافية وغيرها . إلا أنه يوجد ، بصورة عامة ، تكافؤ سواء في عدد الجنود ، أو في الاسلحة الرئيسية ، أو مواطن القوة والضعف في الوضع الجغرافي والحالة السوفية . وما من طرف يمتلك الوسائل الكافية ليضمن نجاح الهجوم .

(ب) ثانيا ، ليس هناك تهديد بالهجوم على الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي في أوروبا .

(ج) ثالثا ، لن يؤدي البدء باستعمال الاسلحة النووية الى توقف الحرب التقليدية بل لا بد أن يستدرج توجيه ضربات نووية مضادة بحيث ، أنه لن يتحقق الاثر الموازن المزعوم للبدء باستعمال السلاح النووي ولن يفضي هذا الاستخدام إلا الى عملية التصفيد النووي .

(د) رابعاً ، هناك عروض وفيرة لإبرام اتفاقات بشأن اتخاذ تدابير فعالة ضد وقوع الهجمات المباشرة ، وبشأن تجميد نووي وما يعقبه من تحديد للأسلحة والقوات المسلحة في أوروبا وأجراء تخفيضات فيها على أساس المساواة ، وكلها خطوات تؤدي إلى توفير أمن شامل في أوروبا بدون التهديد ببدء الاستعمال ومبدأ الردع النووي .

(هـ) وأخيراً ، لا بد من مراعاة أن الحالة العامة في أوروبا قد تغيرت بصورة جذرية منذ الحرب العالمية الثانية . فقد راح ضحية هذه الحرب أكثر من ٥٠ مليوناً ، كما تم تدمير نصف أوروبا تدميراً كاملاً . ونظراً للقوة التدميرية للأنواع الحديثة من الأسلحة التقليدية ، واستحالة تقييد نطاق الحرب ، ولتركز المنشآت الصناعية ، ومن بينها عدد كبير من محطات الطاقة النووية وغيرها من المنشآت النووية والمصانع الكيميائية ، فإن نشوب حرب في أوروبا بالأسلحة التقليدية فحسب ، إن كان ذلك ممكناً بالفعل ، سيتمخض عن تدمير هذه القارة . ولا يمكن تحقيق هدف سياسي أو اقتصادي أو عسكري بشن مثل هذه الحرب ، وسيلحق بكلما الجانبين ضرر لا يمكن قبوله . وإن الإعداد لمثل هذه الحرب أمر ينطوي على مغامرة شديدة ولا يمكن التفكير فيه إلا لمن يعيشون خارج أوروبا على أمل أن تقتصر الحرب على القارة الأوروبية .

مبدأ الردع النووي والسلم والامن المستقران

١٨ - من أجل تبرير مبدأ الردع النووي وإثبات طابعه الدفاعي ، ينهب مؤيدوه إلى أنه قد صان السلم ، على الأقل بالنسبة لهم ، لأكثر من ثلاثة عقود . إلا أن هذا التأكيد لا يصمد أمام البحث الجدي .

(أ) أولاً ، منذ تأسيس منظمة حلف شمال الأطلسي ، اشتركت الدول الاعضاء في ذلك الحلف في نحو ١٠٠ حرب وعملية عسكرية لم تشن على أقاليمها وإنما كانت ، بمفصلة غالبية ، تدور في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وفي جميع هذه الحالات ، فإن دول منظمة حلف شمال الأطلسي المتورطة لم تكن أبداً هي الدول التي هوجمت .

(ب) ثانياً ، في هذه السنوات جميعاً ، لم يكن هناك أبداً أي تهديد من جانب دول أخرى بالهجوم على أي من البلدان التي تعتنق مفهوم الردع . كما أن حدودها وسيادتها ونظمها الداخلية لم تكن محل تساؤل من جانب بلدان أخرى . ولم يحاول أحداً بالمرّة فرض مقاطعة ضدها أو ممارسة ضغط عليها لتقبل مفهوم الآخرين للحقوق المدنية ، أو التدخل في شؤونها الداخلية بشكل آخر ، ولذلك فإن الاعتقاد بأن الردع النووي أمر ناجح لا ينهض عليه دليل وهو يستخدم تبريراً لتكديس الأسلحة بصورة مطردة لأغراض مختلفة تماماً .

(ج) ثالثا ، من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار أن مبدأ الردع النووي هو الذي أدى ويؤدي إلى حالة المواجهة الدولية الخطيرة الراهنة ، التي أوجدت انعدام الثقة بين الدول وأدت إلى إقامة التحالفات العسكرية المتعارضة ، وسُمّت الجيو الدولي مرة بعد أخرى .

(د) رابعا ، أسفر هذا المبدأ الذي اقترن به سباق التسلح النووي عن نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة بالنسبة للعديد من بلدان العالم والدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي بوجه خاص . فقد ظل معدل البطالة في البلدان الصناعية الرأسمالية ، لعدة عقود ، أقل من المعدل المرتفع الحالي في وقت يتوفر فيه أقصى حد من التسلح . ويعوق سباق التسلح الحل المشترك للمشاكل العالمية الملحة : التنمية والجوع وتدمير البيئة الانسانية . ولو أن موارد مماثلة لما ينفق حاليا على الاسلحة خصمت للبرامج الحكومية الرامية إلى معالجة تلك المشاكل ، لأمكن عكس ذلك الاتجاه في فترة زمنية قصيرة بما يحقق المصالح العام للبشرية ، ولأمكن في الوقت نفسه مكافحة البطالة بفعالية .

١٩ - ويعطي مبدأ الردع النووي للأمن القومي أو الأمن المتصل بكتلة ما أسبقية على الأمن الدولي المشترك . وتكون الأولوية للأهداف الانانية التي تستغنى بمصالح أمن الدول الأخرى التي لها ما يبررها ، والتي كثيرا ما يدعى على نحو كاف أنها جوهر الأمن الدولي عامة . وإن رفض إقامة السياسات على أساس الحقائق العالمية ورفض السعي لتحقيق الأمن القومي أساسا عن طريق جهود مشتركة لصون السلم وبواسطة التعايش السلمي ونزع السلاح أمر يشغل كاهل الدول بميزانيات عسكرية متزايدة دوما ويقوض الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي لتلك الدول التي تتبع سياسة الردع . ونتيجة لذلك ، يتعرض السلم والأمن الدوليان أيضا للخطر .

٢٠ - وفي العصر النووي ، فإن الأفكار المتعلقة بالمحافظة على السلم بواسطة القوة العسكرية بالدرجة الأولى لها أفكار عتيقة وخطيرة على حد سواء . وحتى مع فرض أشد القيود ، ومنها القيود الاقتصادية وبوجه خاص القيود المتعلقة بالتكنولوجيا والعلم التي تتجه فقط إلى التأثير على التجارة الدولية ، سيكون من المتعذر تحقيق تفوق فعال في تكنولوجيا الاسلحة أو المحافظة عليه وهو الأمر المطلوب حتى يصبح التهديد باستخدام العامل العسكري أو استخدامه في النهاية مسألة مقنعة خاصة في حالة الاسلحة النووية . ويتبين من تاريخ سباق التسلح النووي على مدار الاعوام الاربعين الأخيرة أنه حيشما تتحقق أوجه التفوق ، فإنها تميل إلى أن تصبح صغيرة بدلا من أن تكون

كبيرة . وقد بادت بالفشل أيضا أية آمال معقودة على استخدام مباح التسلح النووي لغرض قيود اقتصادية واجتماعية غير محتملة على الطرف الآخر . وإن تعليق الآمال على عوامل مؤقتة تتعلق بالتطورات الاقتصادية أو التطورات التقنية - العلمية لهو من قبيل قصر النظر بدرجة كبيرة . وبدا من ذلك ، فإن التقييم الواقعي يستلزم اجراء تحليلات في نطاق منظور تاريخي . ويستتبع هذا التحليل أن الفجوات بين النظامين في مجال التقدم الاقتصادي والعلمي تضيق ولا تتسع . وإذا أخذنا بعين الاعتبار أوجه التفاوت في الاستخدام الفعال للإمكانات الحالية لأغراض الدفاع ، فيمكن الحديث عن توازن الفرص في جميع المجالات . ولن يتغير هذا الوضع تغيرا رئيسيا في المستقبل المنظور . ولذلك لا يحتمل أن يحقق المزيد من تكديس الأسلحة النووية أي دنو من تحقيق الاهداف السياسية أو العسكرية المنشودة على صعيد العالم .

٢١ - وينبغي القول ، في مجال إيجاز الخصائص العامة لمبدأ الردع النووي ، إن هذه السياسة ، اذا كانت قد حققت أية ميزة لدعاتها في أي وقت ، فقد أدت الى سباق التسلح النووي وقوضت العلاقات الدولية السلمية والمستقرة وزادت من ضراوة المواجهة بين الشرق والغرب . وفي عصرنا الحالي ، يصبح هذا المفهوم أكثر خطورة دوما باصراره على دور الأسلحة النووية والبرامج البعيدة المدى في الميادين الاستراتيجية والتقليدية . ولا يمكن للأمن أن يستند الى المزيد من الأسلحة الجديدة . ويتطلب هذا العصر بالحاح الى وجود مفاهيم جديدة للأمن .

هل تمثل مبادرة الدفاع الاستراتيجي بديلا لآثار الردع النووي ؟

٢٢ - ترمي مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، كما يقول دعاتها ، الى تعزيز الردع ، وجعله أقل اعتمادا على الأسلحة النووية ، بل إنها قد تتيح فرمة للتخلي عن هذه الأسلحة يوما ما . ويقال إن هذه المبادرة هي التي يمكن أن تؤدي الى بديل للردع في المستقبل . ولكن مبادرة الدفاع الاستراتيجي لا يمكن أبدا أن تنتج بديلا حقيقيا للردع النووي .

(١) أولا ، ان مبادرة الدفاع الاستراتيجي ليست أداة دفاع دفاعية . ولا يمكن تصور المناعة المأمولة للولايات المتحدة ، اذا كانت ممكنة التحقيق بالفعل ، إلا في إطار سيناريو الضربة الأولى . وفي الوقت الذي يرجي فيه إعداد مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، يحدث تحسين نوعي أيضا لجميع عناصر الثالوث الاستراتيجي للولايات المتحدة . ويبين هذا عدم وجود أية نية حقيقية لتغيير التفكير الاستراتيجي من الطابع الهجومي الى الطابع الدفاعي وانما تتجه النية الى إقامة خيارات استراتيجية هجومية جديدة عن طريق مبادرة الدفاع الاستراتيجي .

(ب) ثانياً ، إن القول بأن التمييز المتبادل لشبكات الدفاع الاستراتيجية سوف يستبعد احتمال تفوق أحد الجانبين وسيوفر عن حالة استراتيجية أكثر استقراراً هو أمر يميء تماماً تفسير عواقب هذا التطور . فالحالة سوف تتغير نحو الأسوأ حتى لو كانت هناك دول عديدة تمتلك منظومات استراتيجية هجومية دفاعية . وسيكون أشبه بالمستحيل مراقبة هذه المنظومات ومن غير الممكن التحقق منها . ويبدو أن هذه المنظومات تعطي ميزة للجانب الذي يبادر باستخدام الأسلحة الهجومية . ولن يؤدي هذا إلا لاتعدام الثقة وإلى حالة استراتيجية غير مستقرة .

(ج) ثالثاً ، لا توجد امكانية لدفاع كامل ضد الأسلحة النووية . وستزيد النظم الدفاعية ضد هذه الأسلحة من البحث عن نظم نووية جديدة لاخترق الدفاع . ولذلك ، فإن سباق التسلح النووي لن ينتهي بل إن مرعته ستزيد .

(د) رابعاً ، يقترن الاستعداد المزعوم لتقديم المساعدة لدول أخرى لإقامة منظوماتها الدفاعية الاستراتيجية الخاصة بأنواع أقوى دوماً من الحظر والقيود المفروضة على التكنولوجيا الحديثة . فإذا كان هناك أي استعداد لإقامة نظام مشترك فبأي ثمن ؟

(هـ) خامساً ، إن كل خطوة في طريق إقامة النظم الاستراتيجية الهجومية - الدفاعية لن تؤدي إلى تغيير الوضع الاستراتيجي بين الشرق والغرب فحسب بل وستغير أيضاً دور الدول الأخرى . وسيزيد اعتماد البلدان التي لا تملك هذه النظم ، وستكون هذه غالبية ساحقة من الدول ، على الدول التي تملكها . بل إن التفاوت في حالة الأمن في العالم سيصبح أشد مما هو عليه الآن .

٢٢ - وأياً كانت الزاوية التي تبحث انطلاقاً منها مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، فإن النتائج تظهر أنها ستكون عاجزة عن حل أي من المشاكل التي يواجهها العالم . وعلى العكس فإنها سوف تزيد معظمها حدة . فهذه المبادرة لن تنهي أبداً الردع النووي بل إنها عوضاً عن ذلك ستطيل أجله إلى ما لا نهاية . وهناك الحجة الأخرى القائلة بأنه يمكن لهذا النظام أن ينجح عندما يقترن بتخفيضات شديدة في النظم النووية الاستراتيجية . ولكن إذا كان من الممكن تحقيق تخفيضات كبيرة في نظم الأسلحة النووية ، فلماذا نحتاج إذن إلى مبادرة الدفاع الاستراتيجي ؟ وينتهي بنا هذا السؤال عند نقطة التفكير الرئيسية وراء مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، وهي الاعتقاد بأنه ينبغي حل المشاكل المتعددة للعالم الحاضر بواسطة أسلحة جديدة ونظم أسلحة

جديدة تستند الى مبادئ تكنولوجية جديدة . فالتغيير السياسي في العلاقات بين الدول في اتجاه التفاهم السلمي ونزع السلاح لا يسمى فقط بالمستحيل بل وبأنه غير ضروري ، نظرا الى أن نظم الاسلحة التكنولوجية الجديدة ، حسب هذه الآراء ، ستحقق الامن على الرغم من المواجهة المتواصلة السياسية والعسكرية مع بلدان أخرى ، خاصة البلدان الاشتراكية . إلا أن هذا الموقف يتناقض تناقضا أساسيا مع حقائق وامكانيات العصر النووي . ولن يسفر اتجاه الفكر والعمل هذا إلا عن خطوات جديدة للتسلح النوعي ، في حين أن من المحتمل فشله في تحقيق غايته .

الاشتراكية والردع النووي

٢٤ - إن الجمهورية الديمقراطية الالمانية والدول الاعضاء الاخرى في حلف وارسو لا تقيم سياستها الخارجية ولا سياساتها الامنية على مفاهيم الردع النووي .

٢٥ - ويكمن جوهر السياسات الامنية لهذه الدول في منع الحرب عن طريق إقامة علاقات سلمية وذات منفعة متبادلة مع جميع الدول بغض النظر عن أنظمتها الاجتماعية . وتشكل قوة هذه الدول العسكرية التي تستهدف الدفاع وحده ، جزءا من مفهوم سياستها الامنية . وتؤيد ، من حيث المبدأ ، إيجاد حلول سياسية سلمية لجميع المنازعات الدولية . وبالنسبة للجمهورية الديمقراطية الالمانية فان أرفع مبدأ في سياستها الداخلية والخارجية هو مبدأ عدم السماح أبدا بأن تبدأ أي حرب من الاراضي الالمانية مرة أخرى والسماح فقط بقيام السلم . ولم تبين البلدان الاشتراكية سياستها الخاصة بالمحافظة على السلم والامن ، على أساس القوة العسكرية دون غيرها أو استنادا اليها بالدرجة الاولى . فمفهوم الدول الاعضاء في حلف وارسو للسلم والامن هو مفهوم سياسي أساسا . وفي إطار هذه السياسة ، تلعب دورا هاما الوسائل السياسية مثل التعايش السلمي ، والانفراج والاتفاقات الدولية بشأن عدم استخدام القوة وبناء الثقة ، وأهمها الحد من الاسلحة ونزع السلاح . وهذه الدول مستعدة للقضاء على جميع أنواع الاسلحة ، وبالدرجة الاولى الاسلحة النووية . وهي لا تؤمن بأن السلم يقوم على الاسلحة النووية .

٢٦ - واستنادا الى هذه المبادئ الدائمة ، يتسم مفهوم الامن لدى البلدان الاشتراكية بالمرونة ، ويراعي الحالة الحقيقية للعالم والتطورات الجديدة فيه .

٢٧ - ولدى تحليل الموقف الدولي ، انتهت الدول الاعضاء في معاهدة منظمة وارسو في بداية الثمانينات ، الى أن حالة جديدة قد طرأت على العلاقة بين السلم والحرب . وتتسم هذه الحالة ، ضمن ما تتسم به ، بالظواهر التالية :

(أ) أولا ، لقد أصبح من الجلي تماما أن الحرب النووية لا يمكن أن تكون حربا محدودة ولن يتسنى الفوز فيها ، وسيكون بقاء البشرية نفسه موضع شك . وإن أي سيامة يمكن أن تفضي إلى نشوب هذه الحرب ، بما في ذلك حالة "إذا ما فشل الردع" ، هي سيامة خطيرة ينبغي التخلي عنها .

(ب) ثانيا ، لقد بلغ سباق التسلح نقطة حرجية . فإذا استمر هذا السباق وأدى إلى حدوث تغييرات في الموقف الاستراتيجي الراهن عن طريق ادخال أملحة جديدة من حيث النوعية ، خاصة الأسلحة الفضائية ، فإن الاستقرار الدولي سيتقوض ، وتغفد السيطرة على سباق التسلح ، وستزايد على نحو مثير احتمالات "فشل" الامتراتيجيات القديمة .

(ج) ثالثا ، الحقيقة القائلة بأن الحرب النووية سوف تنتهي حتما بتدمير الحضارة تجعل من هذه الحرب المدورقم واحد لجميع الشعوب . ولا يمكن عن طريق الحرب ، أو عن طريق التهديد بالحرب ، تحقيق أي شيء . وهذا المفهوم يمكن أن يؤدي إلى تفهم جديد لدور السلم ، وضرورة اتخاذ اجراءات مشتركة لإقامة السلم . ويتضح أن استراتيجيات العقود الماضية لا يمكن أن تحل مشاكل عصرنا . والردع النووي يمثل واحدة من استراتيجيات الماضي . وقد يكون ممكنا التساؤل عما إذا كانت هذه الاستراتيجية قد حققت نجاحا بالامس . ولكن من الجلي أنها لا يمكن أن تنجح في المستقبل .

٢٨ - وانطلاقا من هذه المفاهيم ، قامت الدول الاعضاء في معاهدة وارسو في مؤتمر قمة الحلف المعقودتين في ١٩٨٢ و ١٩٨٥ في براغ وصوفيا على التوالي ، بوضع مفهوم عام يرمي إلى تغيير مجرى الشؤون الدولية ككل تغييرا أساسيا والاتجاه نحو إقامة سلم أكثر استقرارا وأمن دولي حقيقي ، أي أمن مشترك . وهذا المفهوم قريب من اعتبارات الدول الأخرى ، والمجموعات السياسية والاجتماعية والدينية المختلفة التي تصبو إلى نفس الهدف - وهو انقاذ الحياة على الأرض .

٢٩ - ونظرا لهذه الحالة الدولية الجديدة ، فإن استئناف الحوار السوفياتي - الأمريكي ، وخاصة اجتماع القمة المعقود في عام ١٩٨٥ ، يعتبر إلى حد بعيد تعبيرا عن الأمل والواقعية . ويعد الاعلان في الاجتماع بوجود عدم شن حرب نووية ، وأن هذه الحرب لن يكون فيها منتهى ، إعلانا ذا أهمية خاصة . ففي الواقع ، ستترب على نشوب أي نزاع بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة عواقب وخيمة

لا بالنسبة لهذين البلدين فحسب ولكن بالنسبة للعالم ككل . ولذلك ، فإن السلم يشكل الاساس الوحيد لتنظيم العلاقة بين الدولتين والحلفين .

٣٠ - وينبغي أن يؤدي تعزيز مفاوضات الحد من الأسلحة ونزع السلاح الى احراز تقدم مبكر في مجال منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ووضع حد له على الأرض . ويمكن أن تسهم إقامة علاقات سوفياتية - أمريكية أفضل في تهيئة مناخ عام من الثقة وكبح الجراح والاحترام المتبادل . ولذلك فإن الاتفاقات والنوايا المعلنة في هذا المجال لها قيمتها الخاصة .

٣١ - وتتألف المهمة الرئيسية الآن من تنفيذ قرارات القمة . والدول الاشتراكية مستعدة لعمل أقصى ما في وسعها لتحقيق هذه الغاية . فقد قدمت مقترحات بعيدة المدى بل واتخذت خطوات انفرادية ترمي الى وقف سباق التسلح والشرع في نزع السلاح النووي . ولكن ليس في استطاعتها أن تحل هذه المشاكل وحدها . وابداء ارادة سياسية للتوصل الى اتفاق محدد على اساس المساواة والامن المتكافئ ، مطلوب أيضا من الطرف الآخر حتى يتسنى احراز تقدم في هذا المجال .

٣٢ - لقد فتح اجتماع القمة والعزم على مواصلة "نافذة من الامل" - أو يمكن أن يكون خطر نشوب حرب نووية قد انخفض الى حد ما . إلا أن مفهوم الردع النووي الأقصى ، ومفهوم استغلال الفضاء الخارجي في هذا الغرض ما فتئا يسدان الطريق نحو اجراء تغيير اساسي في العلاقات الدولية على اساس متطلبات عصرنا . ولذلك يجب وضع مفاهيم حقيقية بديلة للردع النووي وتنفيذها دون إبطاء . ولن يتسنى إلا باتخاذ هذا الاجراء النجاح في استغلال الفرصة التي أتاحها اجتماع القمة .

البدائل الحقيقية لمبدأ الردع النووي

٣٣ - ينبغي أن يقوم أي مفهوم حقيقي بديل لمبدأ الردع النووي على اساس التسليم بأنه في العصر النووي لا يمكن للدول أن تحقق الامن في مواجهة بعضها البعض ، ولن يتسنى ذلك إلا اذا اشتركت مع بعضها البعض . فرخاء وأمن دولة واحدة يتوقف على رخاء وأمن جميع الدول الأخرى . وقد أدت التطورات الاجتماعية والعلمية - التقنية الى قيام حالة يمكن فيها حتى للدول والشعوب الأصغر التي تشعر بتهديد لامنها ، أن تجد طرقا ومبلا لتهديد أمن الآخرين . ومن أجل إقامة الامن العام والمشارك ، ينبغي أن تنطلق السياسة الخارجية لأي دولة من الدول من الافتراضات الاساسية التالية :

(أ) أولا ، لا يمكن أن يقوم الأمن والسلم الدائم على أساس الأسلحة المتزايدة والمتطورة باستمرار . ولا يمكن الاهتداء الى طريق السلم إلا بوقف سباق التسلح وخفض مستوى القوة العسكرية ، خاصة الأسلحة النووية . ويتعين ، انطلاقا من التكافؤ النووي القائم ، بدء عملية لنزع السلاح تكفل لجميع الدول في كل المراحل الأمن غير المنقوص وتؤدي في النهاية الى زيادة الأمن بالنسبة للجميع .

(ب) ثانيا ، يتكون العالم الحالي من نظام مؤلف من دول ذات أنظمة اجتماعية مختلفة . وأي محاولة لتغيير هذه الحالة عن طريق تطبيق الأساليب العسكرية في مجال العلاقات الدولية ، أو ممارسة أي أنواع أخرى من الضغط لن تؤدي في النهاية إلا الى تزايد خطر الحرب مرة أخرى . وليس هناك خيار سوى العيش معا في سلم ، وحل المشاكل بالطرق السلمية على أساس المساواة في الحقوق ، والبحث عن الأمن المشترك . وفي العصر النووي ، لا يوجد أي بديل للتمايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة .

(ج) ثالثا ، يجب الشروع في اجراء تحول في العلاقات الدولية دون وضع شروط سياسية مسبقة . وحتى وجود استراتيجيات عسكرية مختلفة اذا كان القصد الحقيقي منها هو الدفاع فقط ، لن يحول دون التوصل الى تفاهم اذا كان الهدف المشترك هو تقليص الخطر النووي ووقف سباق التسلح النووي واستقرار السلم . ويتعين النظر الى إقامة أمن مشترك بوصفه عملية من العمليات . ولكن بدء هذه العملية الان أمر ملح .

٢٤ - وفكرة الأمن الجماعي مجسدة بالفعل في ميثاق الأمم المتحدة . ويمثل تنفيذ مبادئه الأساسية ، وهي احترام الاستقلال والسيادة الوطنيين ، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ، وحرمة الحدود والسلامة الإقليمية ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، والمساواة في الحقوق ، أساسا متينا لاتخاذ اجراء مشترك . فاذا استرشدت جميع الدول بهذه المبادئ ، سيكون الطريق مفتوحا أمام إقامة نظام دولي للأمن المشترك ، والسلم الدائم لجميع الدول والشعوب .

التوازن العسكري والأمن المشترك

٢٥ - إن أي معنى نحو تحقيق التفوق العسكري يتنافى مع مفهوم الدفاع في معاهدة وارسو . وليس لدى الدول الاعضاء فيها تفوق على منظمة حلف شمال الأطلسي من النواحي الاستراتيجية أو التكتيكية ولا في القوات النووية أو القوات التقليدية ، ولا تسمى

الى تحقيق ذلك . وقد أكدت هذا جميع دراسات التوازن العسكري الجادة فعلا . بيد أن معاهدة وارسو لن تسمح بتفوق الجانب الآخر أيضا . ويحيد أعضاؤها تحقيق توازن عسكري تقريبي ينبغي أن يخفف مستواه باستمرار عن طريق اتخاذ تدابير يتفق عليها للحد من الأسلحة ونزع السلاح حتى يتم تحقيق نزع السلاح الشامل ، ولا سيما في الميدان النووي . وتسهم هذه البلدان في الإبقاء على التكافؤ العسكري بسبب خبرتها التاريخية ، ولأن مبدأ الردع النووي كان وما يزال موجهًا ضدها . وهذا هو السبب الوحيد ، ولا سبب غيره ، الذي يدفعها الى الإبقاء على قوتها العسكرية في حالة جيدة ومنظمة .

٢٦ - ولا توجد مصالح في الدول الاشتراكية يمكن أن تستفيد من التسلح . إذ يمثل الانفاق العسكري عبئا بالنسبة لقدرتها الاقتصادية على تنفيذ استراتيجيتها الاجتماعية . وليس لدى هذه الدول مفهوم لتصدير الثورة أو أية رغبة في انشاء مناطق نفوذ أو الوصول بالقوة الى مصادر المواد الخام والأسواق . ونظرا لأن جهدهما العسكري موجه الى الأغراض الدفاعية دون غيرها فإنها قانعة بالإبقاء على التكافؤ العسكري . وتوجد أدلة تشير الى أن ايجاد التكافؤ العسكري ، لا سيما في القوات الاستراتيجية قد أسهم الى حد كبير في الانفراج . وفي الواقع تنشأ الاخطار الحالية من محاولة الإخلال بهذا التكافؤ .

٢٧ - ولا يمكن تفسير تصميم دول معاهدة وارسو على الإبقاء على التوازن العسكري بما معناه أنها ملتزمة بسياسة التوازن كغاية في حد ذاتها . فلم يحدث على الإطلاق أن اعتبرت هذه الدول التوازن العسكري غاية أو قيمة في حد ذاته ، بل إنها دأبت على أن تنظر اليه على أنه مجرد وسيلة للحفاظ على أمنها وعلى السلم الدولي . وتعتقد تلك الدول أن السياسة التي تزعم أنها تحفظ السلم عن طريق توازن نووي للرعب إنما هي سياسة خطيرة . وقد قال إيريك هونيك رئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الألمانية "إننا لم نكن ولن نكون في يوم من الأيام من المؤيدين لتوازن الرعب" . ولذا تجمع الدول الاشتراكية بين تصميمها على التكافؤ العسكري وتخليها عن البدء باستعمال الأسلحة النووية مع تقديم عروض واسعة النطاق لنزع السلاح النووي ، بما في ذلك استعدادها لحظر منظومات الأسلحة الخطيرة هذه حظرا تاما من خلال اتفاقات دولية .

٢٨ - إن التوازن العسكري هو نقطة انطلاق أساسية لنزع السلاح النووي . كما أن التسليم بالتكافؤ التقريبي القائم هو الشرط الأساسي لتجميد الأسلحة النووية وتخفيضها فيما بعد . وقد لم يوضح بدور التكافؤ في وثائق الجمعية العامة للأمم

المتحدة ، ومنها على سبيل المثال ما جاء في القرار ٦٣/٢٩ جيم الذي اتخذ بأغلبية كبيرة جدا .

٢٩ - والسعي نحو تحقيق التفوق العسكري يظهر أحيانا في شكل ادعاءات بأن التكافؤ قد تحقق وأن هناك "شفرات ضعف" . وعلاوة على ذلك ، تبذل محاولات في يومنا هذا لاقتناعنا بأن التكديس الضخم للأسلحة في منظمة حلف شمال الأطلسي ليس موجهها إلا إلى استعادة التوازن العسكري . وتستخدم أرقام مفترضة بل ومزورة للبرهنة على ذلك . وهذا يدفعنا إلى التساؤل عما إذا كان من الممكن جعل التوازن العسكري عنصرا عمليا ، وهل يمكن تشبيته . وهذا أمر ممكن في حالة تفاوض الجانبين بنية حسنة ، وتعريف التكافؤ على أنه عنصر من عناصر معاهدات الحد من الأسلحة . ويعتبر الاتفاقان المنبثقان عن محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية دليلا على امكانية ذلك .

٤٠ - إن تجميد الأسلحة النووية عموما على النحو الذي اقترحته أغلبية الدول وقبلته دول معاهدة وارسو ، واستكملته بمقترحات تهدف إلى تجميد الأسلحة التقليدية أيضا ، سيؤدي أساسا إلى استقرار التوازن العسكري في الميدان الاستراتيجي وفي أوروبا . ويوفر هذا نقطة بداية ممتازة لإجراء تخفيضات لاحقة ومتوازنة في الأسلحة ، مع ضمان المساواة والأمن المتطافئ للجانبين . ونظرا لأن هذا الأسلوب لن يعزز الأمن في الشرق والغرب فحسب بل في العالم أجمع ، فيمكن أن يسمى "تنمية الأمن المتبادل أو الأمن المشترك" . وأن استقرار التكافؤ العسكري يتطلب وقف سباق التسلح وتخفيض الأسلحة ، وتحريم الأسلحة النووية ثم القضاء عليها في نهاية المطاف .

سبل القضاء على التهديد النووي وتحقيق تحول في أوروبا والعالم نحو الأفضل

٤١ - يتمثل التدبير الرئيسي للقضاء على التهديد النووي في نزع السلاح ، وقبل كل شيء في الميدان النووي .

٤٢ - أما أكثر المشاكل إلحاحا فهي الحيلولة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي . وكما أوضحنا سابقا ، فإن استحداث منظومات أسلحة الفضاء الخارجي سيفغير التوازن الاستراتيجي تغييرا أساسيا ، ولذا سيخلق عدم استقرار وخطرا متزايدا . كما أنه سيبدأ جولة جديدة من جولات سباق التسلح تترتب عليها عواقب بعيدة المدى . وما من سبيل لتبرير هذا التطور .

٤٣ - توجد علاقة لا تنفصم بين منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ووقف سباق التسلح ، لا سيما في الميدان النووي ، على الأرض . وإذا تم وزع عناصر مبادرة الدفاع الاستراتيجي أو غيرها من عناصر الأسلحة الهجومية في الفضاء فلا يمكن أن يكون هناك أمل في وقف تكديس الأسلحة النووية . ولذا فإن اقتراح الاتحاد السوفياتي الداعي لتخفيض منظومات الأسلحة النووية للقوتين النوويتين العظميين التي يمكن أن تصل كل منها لأراضي الجانب الآخر الى النصف يرتبط بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ومن الواضح أن هذه التخفيضات الكبيرة في الترسانات الاستراتيجية ستسهم اسهاما حاسما في استقرار السلم ونمو الثقة المتبادلة . كما سيمثل هذا التدبير خطوة حاسمة على طريق تخليص العالم من جميع الأسلحة النووية في غضون الخمسة عشر عاما الاخيرة من هذا القرن .

٤٤ - وبغض النظر عن النتائج في هذا الميدان الرئيسي لمفاوضات نزع السلاح فإن للتدابير التالية أهمية خاصة :

(أ) وقف أي استحداث أو تجريب أو وزع للأسلحة الفضائية ، بما فيه الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية ؛

(ب) تجميد جميع الأسلحة النووية ؛

(ج) انتهاء وزع القذائف المتوسطة المدى في أوروبا .

٤٥ - ومن بين تدابير نزع السلاح الأخرى ذات الأهمية الرئيسية ما يلي :

(أ) الحظر الشامل للتجارب ؛

(ب) الحظر الشامل لجميع الأسلحة الكيميائية ، بما في ذلك الأسلحة الثنائية العنصر ؛

(ج) التزام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم البدء باستعمال تلك الأسلحة .

٤٦ - ولما كانت التطورات في ميدان الأسلحة التقليدية ذات أهمية متزايدة ، ينبغي وقف سباق التسلح في الأسلحة التقليدية ، ولا سيما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وتقترح منظمة معاهدة وارسو ألا تبدأ هاتان الدولتان في تطوير وانتاج أنواع جديدة من الأسلحة التقليدية ذات القوة التدميرية المماثلة لقوة الأسلحة النووية . وينبغي تجميد عدد جنود هاتين الدولتين وألا تستمر الزيادة في الميزانيات العسكرية .

٤٧ - أما عن التحسن العام في الحالة الدولية ، فتولى أهمية خاصة لعملية نزع السلاح في أوروبا . وفي إطار مبدأ الردع الذي تأخذ به منظمة حلف شمال الأطلسي ، تعتبر أوروبا مسرح العمليات الرئيسية . وهنا تقف أكبر القوى العسكرية الواحدة في مواجهة الأخرى ، ويستمر وزع آلاف الأسلحة النووية . وبينما يمكن الحد من المنازعات في الأجزاء الأخرى من العالم مهما تسببت تلك المنازعات في كوارث لاولئك الذين يعانون منها ، فإن نشوب نزاع في أوروبا سيؤدي على أكثر الاحتمالات إلى إشعال نيران حرب عالمية . ولذا يلزم بصورة ملحة اتخاذ تدابير لمنع الحرب والمنازعات وتعزيز الثقة والأمن وتعزيز الانفراج في أوروبا . كما يجب ، في واقع الأمر ، أن يفضى نزع السلاح قدما في هذه القارة .

٤٨ - ويقترح أعضاء منظمة معاهدة وارسو وقف مواصلة وزع الأسلحة النووية في القارة ، وبدء تخفيض هذه الأسلحة حتى تصبح أوروبا منطقة خالية من جميع الأسلحة النووية . وتتمثل إحدى الخطوات الحاسمة في هذا الاتجاه في إبرام اتفاق منفصل بشأن الأسلحة النووية المتوسطة المدى بهدف تحقيق تخفيض متبادل وعاجل لجميع هذه المنظومات في أوروبا . أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أوروبا وعمل ترتيب إقامة منطقة عازلة خالية من الأسلحة النووية الميدانية على جانبي الخط الفاصل في أوروبا ، سيسهم في بلوغ ذلك الهدف أيضا .

٤٩ - إن إقامة منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في وسط أوروبا سيعمل على استقرار الأمن الأوروبي ويغيد في اقرار حظر عام على الأسلحة الكيميائية في الوقت ذاته .

٥٠ - ويمكن للمؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا المعقود في ستوكهولم ، الذي دخل حاليا مرحلة التفاوض الفعلي ، أن يسهم في بناء

الثقة السياسية والعسكرية والامن ، كما يمكن له ، في هذا السياق ، ان يساعد في احراز تقدم على طريق النبذ المتبادل لاستعمال القوة .

٥١ - ويتلخص الموقف الاساسي لاعضاء معاهدة وارسو ازاء نزع السلاح في بيانهم السنوي جاء فيه انه : "ما من نوع من السلاح إلا وهذه الدول على استعداد للحد منه أو تخفيضه أو سحب من الترسنات وتدميره بمقتضى اتفاق مع الدول الأخرى في ظل الالتزام بمبادئ المساواة والامن المتبادل" .

٥٢ - وحتى لو كان مبدأ الردع النووي الذي تأخذ به منظمة حلف شمال الأطلسي موجهًا بصفة أساسية ضد البلدان الاشتراكية وينظر فيه إلى أوروبا بوصفها الميدان الرئيسي للعمليات ، فإنه مع هذا ، يؤثر على الحالة في العالم بأسره . والعالم النامي هو المجال الرئيسي للمنازعات ، وبعضها تعبير عن الأهداف العالمية لكبريات البلدان في منظمة حلف شمال الأطلسي . إن رفض إسرائيل المستمر الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ، والسياسة العنصرية التي تنتهجها جنوب أفريقيا ، وغيرها من العناصر الرئيسية للمنازعات هي مواقف لا يمكن الاستمرار فيها إلا بفضل المساعدة التي تقدمها كبريات الدول الغربية ، التي ما فتئت تعلن أن من واجبها أن تردع الشيوعية في جميع أرجاء العالم . واستنادًا إلى هذا الزعم فهي تمارس عمليات التدخل وتتجاهل حق الشعوب في تقرير المصير ، وتحاول إقامة مناطق للنفوذ الأجنبي والسيطرة الاقتصادية . وتخدم هذه السياسة شبكة من القواعد العسكرية في كل أنحاء العالم . وحتى في حالة تنفيذ هذه السياسة باستخدام الأسلحة التقليدية فإنها تستند إلى القوة النووية . ويوجد خطر متزايد في أن يتسع نطاق أحد المنازعات الإقليمية فيصبح حربًا عالمية . وتأثير شعوب البلدان النامية بسباق التسلح الجاري ، وتأثير أيضًا بحرب نووية وتصبح على الأقل ضحايا لهذه الحرب مثل دول نصف الكرة الشمالي ذاتها . ولذا فإن منع نشوب حرب نووية وتحقيق تحول في العلاقات بين الشرق والغرب نحو الانفراج ونزع السلاح ، ولا سيما نزع السلاح النووي ، هي أمور في صالحها أيضًا . وفي الوقت ذاته ، فإن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ستمثل إسهامًا في تحقيق السلم العالمي . وفي هذا الصدد ، يتسم النزاع في الشرق الأوسط والحالة في الجنوب الأفريقي وفي أمريكا الوسطى بأهمية خاصة . ويجب التخلي عن دعم الأنظمة الرجعية والعنصرية والعنصرية ، ويجب احترام حق الشعوب في تقرير مستقبلها بنفسها وإقامة النظم الاجتماعية التي تختارها بنفسها .

٥٣ - إن التعزيز الضخم للأسلحة الذي تقوم به كبريات بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي قد أسهم بصورة حاسمة في المديونية الخارجية لكثير من الدول النامية . ولذا فإن

الحد من الانفاق العسكري وتخفيضه في البلدان المتقدمة النمو سيسهم في تحسين الحالة الاقتصادية في البلدان النامية ، ويسمح بتحقيق زيادة كبيرة في الممونة الانمائية .

٥٤ - ومن المشاكل الاخرى إعادة اجراء المفاوضات بين الدول الكبرى للحد من توريدات الاسلحة للبلدان النامية وازالة القواعد العسكرية الاجنبية . كما يمكن أن يسهم التوصل الى اتفاقات بشأن الحد من الانشطة العسكرية البحرية في أمن الدول النامية .

٥٥ - إن الافتراض الاساسي لدى أعضاء منظمة معاهدة وارسو هو أن السلم لا يتجزأ . ولذا فانهم يقترحون على جميع الدول وجميع القوى المحيطة للسلم في العالم الجميع بين العقل والواقعية . وتتألف الاجراءات المشتركة في مضمونها مما يلي :

(١) منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وانهاؤه على الارض وباعتبار ذلك نقطة الانطلاق نحو القضاء على كل الاسلحة النووية ؛

(ب) تحقيق تحول في الشؤون الدولية نحو الانفراج والتعايش السلمي ؛

(ج) بناء نظام أمن مشترك يستند الى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ؛

(د) بدء عملية تهدف الى التغلب على المشاكل العالمية التي من قبيل خطر الحرب والجوع وتخريب البيئة ، وما الى ذلك .

٥٦ - وهذا برنامج سيبعد البشرية عن المواجهة النووية التي تسود حالياً في مجال العلاقات الدولية .

الفصل الرابع

ورقة من إعداد السيد ر. اسفود والسيد ه. ويفنر

مقدمة

١ - مدلول كلمة "الردع" (deterrence) ، حسب استعمالها الشائع في الوقت الحاضر ، هو تقريبا نفس مدلول السياسة الدفاعية لنظام الامن الغربي ، أي أعضاء حلف شمال الاطلسي ، واليابان والبلدان المرتبطة ارتباطا وثيقا به . فمن رأي هذه البلدان أن الردع أمر لا غنى عنه لامنّها ، وأنه أساس سنوات السلم الاربعين التي نعمت بها البلدان التي عانت من حربين عالميتين في النصف الاول من هذا القرن . إلا أن للردع مدلولاً آخر بالنسبة لبلدان عديدة أخرى في العالم اذ يتمثل لها في شكل شبح سباق التسلح الذي يبلغ بالرعب النووي حده الأعلى ويهدد في نهاية الامر بوقوع كارثة عالمية .

٢ - ولسوء الحظ ، فإن الاصل في الردع هو التركيز على عنصر الرعب الكامن في الأسلحة النووية . وواقع الامر ان الردع - حسب تعريف البلدان الغربية له - ذو طابع دفاعي من الناحية السياسية ، بمعنى انه يستهدف تشييط العدوان والعمل في الحقيقة على منع وقوع الحرب بويلاتها في العصر النووي . ولا يعتمد الردع على وجود أسلحة نووية فحسب بل أيضا على توفر وسائل دفاع غير نووية ؛ كما يقوم على ضمانات الحماية من العدوان ، وتهديد المعتدي بمصير ضمني بأنه لن يجني ثمار عدوانه . ولا يستهدف الردع نشر الرعب النووي بل الوقاية منه . وكلمة "dissuasion" الفرنسية المقابلة ، بمعنى الردع ، هي أكثر دقة في التعبير عن مفهوم الردع وروحه .

٣ - ويدخل الردع العسكري في صميم العلاقات الدولية نظرا لان هذه العلاقات قد شملت على الدوام جانبي النزاعات الامنية والقوات المسلحة . وعلى مر العصور ، مارست الدول كافة هذا الردع ولا تزال تمارسه جميع الدول التي تشعر بالحاجة لكبح خصومها وتملك وسيلة تحقيق ذلك . بيد أن الردع يرتبط أساسا بالسياسات الدفاعية لنظام الامن الغربي ؛ فلدن البلدان الغربية شعور ملح بأن ثمة حاجة لمنع العدوان ؛ ومن ثم كان أصحاب النظريات الغربيون هم الذين طوروا هذا المفهوم بوضوح وصقلوه ووضعوا الامتراتيحيات اللازمة لتنفيذه .

٤ - وقام بعض أصحاب النظريات خارج نظام الأمن الغربي بإدانة الردع وكأنه أداة خالصة للربح الغربي ، تتسبب في سياسات الخصم النووية التي تتجه النية من الردع الى كبحها بل ومسؤولة عن اغراء بلدان العالم الثالث بتقليد الردع وتكديس الأسلحة السريع . ولم يكتف معارضو الردع الغربي بتوجيه النقد الى استراتيجيات تنفيذ معينة بل اعتبروا الردع صنوا لجميع مجازفات وأخطار المجابهة بين الخصوم المسلحين في العصر النووي .

٥ - ولا يسلم هذا الوصف المنحرف بأن الردع الغربي هو عبارة عن استراتيجية دفاعية خالصة ، وأنه لا ينطوي على أية أخطار لبلدان ثالثة ، وأنه لا يشكل تهديداً على الإطلاق ما لم يقع عدوان . كما لا يأخذ هذا الوصف في الاعتبار أن جوهر الفكر الأمني الغربي سياسي في طابعه ويستهدف إقامة عالم يشيع فيه السلم والتعاون والاستقرار في العصر النووي . ويركز الوصف نقده على أهوال الحرب النووية المؤكدة والتنافس على القوة النووية دون مراعاة الاطار السياسي الدولي للردع أو المفزى الكامل والعواقب الكاملة للردع في هذا السياق .

٦ - واننا نرحب بهذه الغرمة لشرح النهج الغربي تجاه الردع في هذا الاطار الاوسع .

مفهوم الردع : معناه ووظيفته وأخلاقياته

تعريف الردع بوجه عام ومفهومه

٧ - الردع العسكري ليس من صنع الغرب وليس حكراً على الغرب وحده ، فهو متأصل في الصراع الدولي واحتمال استخدام القوة منذ فجر التاريخ . وهو ببساطة الوسيلة التي تلجأ اليها إحدى الدول لثني خصمها عن القيام بعمل عدواني ما باقناعه أن الاخطار والتكاليف التي تترتب على القيام بعمل مضاد انما تفوق المكاسب المتوقعة ، إما لأن الخصم سيعتقد بعدم قدرته على تحقيق هدفه أو لأنه سيعتقد أن ذلك سيكلفه أكثر مما يجب أو لهذين السببين معا .

٨ - لقد كان من شأن الأسلحة النووية القادرة على إلحاق أضرار جسيمة بوطن الخصم فجأة ودون إنذار يذكر أن زادت قوة الردع من حيث الكم وزادت أيضاً من حجم التخويف . وواقع الأمر هو أن قدرة الأسلحة النووية على التهديد بإلحاق أضرار يراها الخصم غير متناسبة إطلاقاً مع أية مكاسب قد يجنيها من أي عمل عدواني انما تضع هذه الأسلحة خارج فئة أسلحة خوض الحرب المألوفة التي لا تستهدف سوى إلحاق الهزيمة العسكرية بالعدو .

ولما كان بوسع كل من الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إلحاق أضرار نووية مفرطة بالآخر ، فإن من شأن خوف حرب نووية أن يوقع كل منهما الهزيمة بنفسه .

٩ - أن الدمار الفادح الذي تسببه الحرب النووية واحتمال تحول أي صدام عسكري بين الشرق والغرب إلى حرب نووية أوجدا حالة ردع متبادل ، تكبح أيضا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وحلفاءه من التورط ولو في مجازفة بسيطة قد تؤدي إلى صدام عسكري مباشر . ويرى الحلفاء الغربيون أن هذا الوضع الوجودي للردع المتبادل يسهم بصورة أساسية في حمايتهم من العدوان النووي وغير النووي على حد سواء . ولن يحول هذا الردع دون وقوع الحرب ما لم يردع الشرق والغرب على السواء عن الاعتقاد بأن عليه أن يسدد الضربة الأولى للطرف الآخر لئلا يصبح هو ضحية الضربة الأولى . وهكذا ، فإن استقرار الردع المتبادل يعتمد ليس فقط على اقناع الدول الغربية للدول الشرقية بتكلفة العدوان الباهظة ، بل ويعتمد كذلك على اتخاذ كلا الجانبين أوضاعا غير استفزازية فيما يتعلق بالأسلحة ، وعلى امتلاك كل منهما نظام قيادة وتحكم فعال ، وتوفير ضمانات ضد نشوب الحرب بالصدفة أو بسبب خطأ في الحساب مما يطمئنهما إزاء خطر التعرض لضربة أولى تشن دون استفزاز .

١٠ - ويستدل من سوابق تفادي الحرب بين الشرق والغرب منذ الحرب العالمية الثانية ، إذا قورنت بالأدلة المتوفرة من التاريخ الكامل للحروب قبل ذلك ، أن الردع النووي المتبادل أسهم أسهاما رئيسيا في تجنب المدامات العسكرية بين الشرق والغرب . بيد أن مما ينطوي عليه الردع من احتمالات ، وأن كانت احتمالات طفيفة ، هو أنه قد يلزم استعمال وسائل الردع - أي أنه قد يفشل الردع . ولهذا يتعين على الدول النووية أن تشكل قوات ردعية وتضع استراتيجيات للعمليات لا تستبعد بل تترك باب الخيار مفتوحا بشكل فعال لخوض الحرب وانهاؤها قبل وقت طويل من استخدام أحد الجانبين لكامل قدرته لهزيمة الجانب الآخر . وفي نفس الوقت ، ما من احتياطات للحيلولة دون تصاعد الحرب بين الشرق والغرب تصاعدا جامحا يمكن أن تجعل اللجوء إلى حرب من هذا القبيل أقل إشارة للغزع وبغضا . أن إتاحة الخيار لتفادي وقوع كارثة بصورة تلقائية في حالة فشل الردع لا يستبعد الخطر غير المقبول المتمثل في تصاعد أي صدام عسكري إلى مستوى من الدمار يفوق بكثير أية مكاسب سياسية .

تنفيذ الردع : الإطار السياسي والاستراتيجي

١١ - تعكس الاستراتيجيات والقوات العسكرية الغربية لتنفيذ الردع الإطار السياسي الذي يتطلبهما : فكل ما تبغيه البلدان الغربية هو حماية ما لديها وأن تعيش وتترك

غيرها يعيش . ولهذه البلدان مطلحة أمنية أوسع نطاقا ، تتمشى مع التزامات وقدرات كل منها ، لتوقي الاخطار التي تهدد استقلال دول أخرى ، خصوصا اذا كان من شأن هذه الاخطار تغيير التوازن بين الشرق والغرب لغير صالحها . ويعتقد الحلفاء الغربيون ان النوايا والقدرات العسكرية السوفياتية تهدد أمنها ، وأن بالامكان ردع العدوان السوفياتي بواسطة قوة مضادة مكافئة .

١٢ - ان تصور وجود تهديد سوفياتي للأمن الغربي نابع من ايمان الاتحاد السوفياتي الايديولوجي بأنه لا بد للنظم السياسية الأخرى أن تموت ، ومن نزوعه الى ان يرتكأ البلدان القوية المستقلة التي لا تدخل في فلك نظامه الدولي كأعداء له ، ومن سعيه الجامح لتحقيق الأمن المطلق له مما يثير الشعور بعدم الأمن لدى أعدائه الوهميين هؤلاء . ومن وجهة نظر الغرب ، يؤيد هذا التصور سجل تاريخي للميول التوسعية . واذا كان مصدر هذه الميول هو شعور سوفياتي (روسي حقا) بانعدام الأمن يضرب جذوره في التاريخ والجغرافيا ، فمن البين أن هذا شعور شديد العمق ولا يمكن بالتالي تخفيف حدته وهو شعور تغذيه المخاوف التي يبثها في نفوس الآخرين .

١٣ - ومما يعزز تصورات الغرب للتهديد السوفياتي تعزيز الاتحاد السوفياتي لقدراته العسكرية على نطاق هائل وبصورة مستمرة بما يتجاوز القدرات اللازمة للدفاع عن النفس أو تحقيق التكافؤ العسكري - لا سيما على المسرح الأوروبي ؛ والمبدأ العسكري القتالي السوفياتي ، والهيكل التنظيمي للقوات التي تؤكد على قدرات خوض الحرب النووية والاستعداد لشن حرب خاطفة مفاجئة واسعة النطاق في أوروبا الوسطى ؛ والانكار السوفياتي العلني لأية نية أو امكانية لخوض حرب دون استعمال جميع الاسلحة المتاحة استعمالا كليا لهزيمة الخصم .

١٤ - وفي نفس الوقت ، ترى البلدان الغربية أن من محاسن الاتحاد السوفياتي تعقله وحذره في الاستخدام المباشر غير المستتر لقوته العسكرية . ولهذا ، تؤمن البلدان الغربية ان بالامكان ردع العدوان العسكري اذا ووجه الاتحاد السوفياتي بوضوح بإمكانية القيام بعمل عسكري مضاد مكافئ من شأنه أن يجعل العدوان (المباشر وغير المباشر) عديم الفائدة . وعندما يغفل الغرب في الاعراب بوضوح عن استعداداته لاستخدام القوة لصد العدوان ، كما حدث في شبه جزيرة كوريا في عام ١٩٥٠ ، يقع العدوان فعلا .

١٥ - ان استراتيجية الردع ضرورية ليس فقط لردع العدوان ومنع نشوب الحرب بل ولمقاومة التخويف النووي وتغادي بلوغ حافة الحرب في أوقات الازمات الشديدة (وهو ما يوصف عادة "باستقرار الازمات") .

١٦ - وتعتمد فعالية الردع كثيرا على توفر ما يكفي لدى الطرفين من قوات منيعة لتسديد الضربة الثانية ، وكذلك قدرات القيادة والتحكم والاتصالات لتفادي تسديد ضربة اجهازية أو الوقوع ضحية لها . ان هياكل القوة الحالية - لاسيما الاعتماد السوفياتي الشديد على القذائف ذات الرؤوس الحربية المتعددة البنية القواعد ، بالإضافة إلى الأهداف غير الحصينة من القذائف الأمريكية ذات القواعد البنية - والمشاكل التقنية - السياسية التي تعترض تحقيق قدرات قيادة وتحكم واتصالات فعالة وآمنة ، إنما تعرقل التنفيذ الكامل للمتطلب الأساسي للأمن المتبادل . وهناك ما يدعو إلى توقع أن تعمل التطورات المقبلة ، من قبيل أن تكون مرافق واجراءات القيادة والتحكم أقل تعرضا للخطر ، على تقليل هذه العيوب .

الاستراتيجية السياسية لمنظمة حلف شمال الأطلسي

١٧ - الحلف الأطلسي المنظمة الرئيسية في منظومة الأمن الغربي وهي منظومة تضم أيضا عددا من ترتيبات الدفاع في منطقة المحيط الهادئ . والحلف شراكة بين دول حرة لاغراض الأمن ، تقوم على ايمان مشترك بالحقوق المدنية وحقوق الانسان وبالمبدأ الأساسي الذي هو مبدأ حرية الفرد . أما الهدف الغالب للحلف فهو المحافظة على السلم في جو من الحرية بحيث يستطيع أعضاؤه تحسين مجتمعاتهم . ومن المفترض نظريا أن يتحرك الحلف ضد أي تهديد خارجي ؛ أما غرض الحلف ، عمليا ، انطلاقا من نشأته وتاريخه ، فقد كان دائما ضمان أمن الغرب في مواجهة التهديد المشترك من الشرق .

١٨ - وبالنظر إلى الغرض السياسي الغالب للحلف فإنه لا يقتصر على المسائل العسكرية البحتة . فهو يجمع بين الدفاع الجماعي والتأهب للدخول في حوار وتعاون عملي مع الشرق في ميادين منها تحديد الأسلحة ونزع السلاح وفقا لمفهوم مقنع لتعزيز الاستقرار الدولي وإيجاد حالة سلم حقيقية . وقد نشر هذا المفهوم خصيصا في تقرير هارمل عام ١٩٦٧ ، وتؤكد منذ ذلك الحين البيانات الوزارية لمنظمة حلف شمال الأطلسي . وفيما يلي جزء هام من تقرير هارمل :

"الحلف الأطلسي وظيفتان أساسيتان . ووظيفته الأولى هي الاحتفاظ بما يكفي من القوة العسكرية والتضامن السياسي لردع العدوان وغيره من صور الضغط وللدفاع عن أراضي الدول الأعضاء في حالة وقوع عدوان ... ويحتفظ الحلفاء حسب الاقتضاء بقدرة عسكرية مناسبة لضمان توازن القوى مما يهيئ جوا من الاستقرار والأمن والثقة .

"ويمكن للحلف في هذا الجو ، القيام بوظيفته الثانية وهي مواصلة السعي وللتقدم نحو تحقيق علاقة أكثر استقرارا يمكن أن تحل فيها القضايا السياسية الأساسية . فالامن العسكري وسياسة الانفراج لا يتعارضان وانما يتكاملان والدفاع الجماعي من عوامل الاستقرار في السياسة العالمية . فهو الشرط الضروري لوجود سياسات ناجحة موجهة الى تحقيق قدر أكبر من تخفيف التوترات" (٥) .

١٩ - وهكذا تكمن الاستراتيجيات العسكرية لمنظومة الامن الغربي أساسا في فلسفة سياسية أوسع نطاقا . فالقدرات العسكرية للحلف بما فيها الوسائل النووية ليست من أجل زيادة القوة أو التباهي ، بل هي حصرا لمنع العدوان والحرب . ومن رأي الحلف انه يجب ألا تضيق العلاقات بين الدول لتقتصر على الجانب العسكري . ومن ثم فإنه يجب اكمال الردع العسكري بعمل سياسي لتعزيز الهدف ذاته . ووفقا لهذا المبدأ القاضي بسيادة الفايات السياسية على الوسائل العسكرية تلتزم جميع بلدان الحلف ، انفراديا وجماعيا بالعمل نحو تحقيق ملوك أكثر مسالمة من جانب الدول في العصر النووي ، تعزيزا للشقة والامن التعاوني وتلبية للأمر الاسمي الصادر عن ميثاق الأمم المتحدة : الامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها فيما بين الدول .

الاستراتيجية العسكرية لمنظمة حلف شمال الاطلسي

٢٠ - لقد مر تنفيذ حلف الاطلسي لهذه الاستراتيجية السياسية ، من خلال استراتيجية عسكرية ، بعدة مراحل استجابة لديناميات تكنولوجيا الاسلحة والتطورات في معادلات القوى .

٢١ - وفي عام ١٩٦٧ انتقلت حكومات الحلف الى فتح سلسلة من بدائل الدفاع أمام الحلف بما يوضح للعيان عدم جدوى أي هجوم على أي مستوى ، ومن ثم يردع عن الشروع فيه . واعترف بأن وجود استراتيجية تتصف بالمرونة وتدعمها قوات ييسر تركيبها وتسليحها مثل هذه المرونة توفر للمدافع ، الذي يقصر اجراءه العسكري على القيام برد فعل مناسب تجاه هجمات الاعداء ، أفضل ضمان لردع أي شكل من أشكال العدوان وتمنع بذلك أي شكل من أشكال الحرب .

٢٢ - وتدخل في استراتيجية الرد المرن المعتمدة في عام ١٩٦٧ ، والسارية حتى اليوم ثلاثة أنواع من الردود المتصورة التي يكيّف على أساسها قوام القوات المسلحة ومعداتنا وتدريبها وتخطيطها للعمليات .

(أ) الدفاع المباشر ويقصد به منع المعتدي من تحقيق هدفه أيا كان مستوى القوة التي يبدأ بها الاعتداء . ومن المفترض أن يستهدف احباط أي هجوم تقليدي بـرد فعل تقليدي ولكنه قد يتضمن استخدام الأسلحة النووية إذا كان العدو هو البادئ باستعمال مثل هذه الأسلحة . ونتيجة لذلك ، إما أن يفشل العدوان أو يتحمل المعتدي ، الذي يواجه الفشل ، عبء التصعيد .

(ب) التصعيد المتعمد ويقصد به حث المعتدي على وقف الأعمال العدائية باقناعه بأن خطر وتكاليف استمرار هذه الأعمال على مستوى أعلى من النزاع لا تبرره احتمالات النجاح . وكوسيلة لاقتناعه بذلك ، يحتفظ الحلف باختيار اللجوء الى الاستخدام الانتقائي للأسلحة النووية تحت السيطرة السياسية .

(ج) الرد النووي العام - المرحلة الافتراضية الاخيرة للرد وقمة الردع - ويفترض أن يستتبع استخدام أسلحة الحلف النووية الاستراتيجية أساسا ضد امكانيات المعتدي الاستراتيجية وأن يستهدف تقليل الحاق أضرار أخرى بالحلف بتخفيض قدرة المعتدي على مواصلة العدوان ورغبته في ذلك .

٢٢ - وينبثق عدد من النتائج الهامة من هذه المبادئ الاستراتيجية العريضة :

(أ) تعتمد استراتيجية الرد المرن والخاضع للسيطرة أن تترك مسألة الوقت الذي قد يقع فيه نوع معين من الرد مفتوحة كي تجعل العدو في مواجهة غموض دائم فيما إذا كان بدء الصدام أو متابعة عدوان جار أمرا يمكن حسابه من حيث الخطر والفائدة السياسية المحتملة . ويتعلق هذا الغموض على وجه التحديد ، بالنقطة التي يقرر المدافع عندها اللجوء الى الاستخدام الدفاعي للأسلحة النووية . ومن شأن عدم امكانية حساب هذه المخاطرة أن تجعل المعتدي المحتمل يشعر بأن القيام بهجوم لا يمكن أن يكون اختيارا رشيدا . وهكذا يكون مبدأ "غموض الرد" عنصرا حاسما في فعالية الردع .

(ب) وعلى نفس المنوال فإن الردع لا يعتمد على الأسلحة النووية وحدها . فالخصم يرتدع عن الصدام بسبب الوضع الدفاعي الشامل لحلف الأطلسي . كما أن القوات التقليدية والأسلحة النووية ، القصيرة المدى والمتوسطة المدى ، والأسلحة النووية الاستراتيجية ، باعتبارها توليفة متشابكة مصممة للردع والدفاع تشكل مجعما ردعيا مترابطا لا تنفصم حلقاته . وهكذا فإن من المضلل القول بأن منظمة حلف شمال الأطلسي لا تقوم إلا بتنفيذ سياسة للردع النووي .

(ج) الطابع الدفاعي لاستراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي وقواتها واضح في وضعه العام . ويتعمد الحلف رفض القدرة على العمليات الهجومية والتخطيط لها بمعنى التحرك الى الامام . فالحلف الغربي ، ببساطة لا يستطيع أن يشن حربا عدوانية . وعلى عكس حلف وارسو ، لا يملك حلف الأطلسي نظاما للامدادات قادرا على توفير الامدادات لقواته وتمكينها من اجراء عمليات اكتساح في اراضي العدو . وهذا التقييد الذي يفرضه حلف الأطلسي على نفسه هو من التدابير الهامة لبناء الثقة . وهو يؤكد وظيفة الردع بوصفها أداة سياسية لمنع الحرب .

(د) وثمة مبدأ رئيسي للردع المرن هو "كفاية الوسائل" التي يتعين استخدامها لضمان قدرة حلف الأطلسي على الرد على أي هجوم مهما كان حجمه ومنع التصعيد الذي لا يمكن التحكم فيه وضمان الحد من الاضرار ، والانهاء في اقرب وقت ممكن لأي صدام يفرض عليه .

(هـ) تكمن قوة حلف الأطلسي في "الطبيعة الجماعية لدفاعه" . ففي حالة وقوع صدام سيكون هناك وحدة في رد فعل الحلف . وينطبق الالتزام السياسي للحلف - ولاسيما التزام الولايات المتحدة - على أي هجوم على أي جزء من اراضي دول الحلف . والرباط العسكري الذي لا ينغصم بين الولايات المتحدة وحلفائها الاوروبيين يكفل اطارية الردع - أي قدرة حلف الأطلسي على اتخاذ تدابير دفاعية على نطاق متدرج ومتحكم فيه تمكنه من القيام على وجه السرعة بانهاء أي حرب يحتمل نشوبها . ويطلق على تصميم الولايات المتحدة على احترام هذا الالتزام ، حتى في الحالة التي يصبح من المحتمل فيها استخدام الوسائل النووية ، اسم "الردع الممتد" أما فعالية الوظيفة الردعية للالتزام الولايات المتحدة العسكري فيكفلها وجود القوات الامريكية بما في ذلك وضع أسلحة نووية مختلفة المدى على الاراضي الاوروبية .

(و) بالإضافة الى الاثر الردعي العام لحلف الأطلسي ، فإن الوضع الردعي للحلف يحدث آثارا عسكرية خاصة تقلل من احتمال نشوب الحرب . وهكذا فإن الأسلحة النووية لحلف الأطلسي تؤثر في أنماط الوزع ، بمعنى أن الخصوم لا يستطيع أن يتحمل أعباء تركيز جيوش هائلة من الدبابات للقيام بهجوم مفاجئ ، لأن القوات ، شأنها شأن الدبابات ، يجب وزعها بترتيب متباعد وتتطلب ، في حالة وجود نية للهجوم ، زمنا أطول للتخطيط والتركيز وهكذا فإن مجرد وجود قوات رادعة "يطيل وقت الانذار" وهو الوقت الذي يمكن أن يستفيد منه حلف الأطلسي لرفع درجة التأهب لدى قواته لحالة الدفاع ، وفي تعبئة التعزيزات من الولايات المتحدة ، وفي محاولة استخدام الوسائل السلمية لتسوية النزاع الوشيك .

(ز) اتخاذ وضع ردعي موشوق من جانب حلف الأطلسي يقضي تقريبا على احتمال نشوب حرب "صغيرة" ذات أهداف سياسية محدودة حيث أنه سيكون على الاتحاد السوفياتي أن يضع في حساباته التصعيد بدون حدود مما يطره الى التخطيط بصورة شاملة لمصادم كبير ، وربما حاسم ، يحتاج الى تعبئة جميع موارده البشرية ووضع كامل اقتصاده ومكانه على استعداد للحرب . وهذه الضرورة تمنعه من تحقيق نصر عسكري سريع ، كما أنها تفتح امكانيات اضافية ، وربما حاسمة ، للتسوية السلمية .

(ح) ان منع الحرب هو الهدف الغالب لحلف الأطلسي والغرض الأولي لاستراتيجية الردع لديه . وتشق بلدان الحلف في أن ردعها فعّال بهذا المعنى . ومن رأيها ان اندلاع الحرب بين الشرق والغرب يظل بعيد الاحتمال ، ما دام الردع قائما على وضع دفاعي موشوق وتوازن عسكري تقريبي . (يمكن الاطلاع في قسم لاحق من هذه الدراسة على تقييم أكثر تفصيلا للمخاطر) . بيد أنه اذا وقع العدوان - اذا فشل الردع - فسيحل محله "الردع المانع للتصعيد" بهدف تحديد المصادمات وانهاء الحرب عند أقل مستوى ممكن من الضرر . وتقتصر استراتيجية حلف الأطلسي في الحروب على الدفاع واستعادة الوضع الردعي السابق للحرب . وهذه الاستراتيجية موجهة نحو اعادة الوضع الى ما كان عليه . وليس الهدف من الردع لمنع التصعيد مواصلة التدابير العسكرية واكمالها بنجاح ، بل وقفها في أقرب قت ممكن .

الجوانب الكمية للردع

٢٤ - كثيرا ما يرى نقاد الردع أن كل تدبير من تدابير التسلح في منظمة حلف شمال الأطلسي أو حلف وارسو هو بمثابة نتيجة مباشرة لا مناص عنها لاستراتيجية الردع . ويؤكدون أن الردع يؤدي بالضرورة إلى استمرار تزايد الاسلحة المتجددة والاكثر عددا . ومن المفيد إزاء هذه الاستدلالات الجارفة إيضاح السمات والمتطلبات الحقيقية لقيام وضع عسكري يتسق مع مبدأ الرد المرن الذي تأخذ به منظمة حلف شمال الأطلسي .

٢٥ - ولما كان موقف منظمة حلف شمال الأطلسي موقفا دفاعيا تماما ، سواء من ناحية ردع العدو عن البدء بأي نزاع أو فيما يتعلق بخيارات تصعيد الحرب ، فإن إحدى السمات الهيكلية الرئيسية للقوات المسلحة لمنظمة حلف شمال الأطلسي هي قدرتها على أن تكون كافية وإن كانت أقل عددا من القوات المناظرة في منظمة حلف وارسو . ويعكس هذا ، الخبرة العسكرية القديمة قدم الدهر والتي تقول بأن المعتدي هو الذي يحتاج لكي تكون له الغلبة الى أعداد أكبر من القوات والاسلحة . وبهذا المعنى ، فإن ما تحتاج إليه منظمة حلف شمال الأطلسي من توازن عسكري كيما تثق بفعالية الردع ،

ليس التكافؤ العددي بل التكافؤ في الخيارات العسكرية التي يمكن الانتقاء منها لتوفير الردع السابق للحرب أو الردع لمنع تصعيدها . ومن ثم ، يمكن لمنظمة حلف شمال الأطلسي أن تحرم الاتحاد السوفياتي من احتكار القذائف المتوسطة المدى ذات القواعد البرية وتعزز عملية الوصل مع القوات الاستراتيجية الأمريكية بوزع محدود ، وإن كان الاتحاد السوفياتي قد أحرز تفوقا واضحا في مجال هذه الفئة من الأسلحة ولا يزال تفوقه متزايدا في هذه الناحية . وعلى نقيض هذا المنوال ، ليس من الضروري أن تكون قوات منظمة حلف شمال الأطلسي مكافئة لقوات منظمة حلف وارسو في كل سلاح على حدة ، كالدبابات مثلا ، شريطة أن تكون القوات إجمالا ذات هيكل مرن على اتساع عملية الردع وبحيث يتوفر لديها الاستعداد الكافي للاستمرار والاحتمال والفعالية . وبالمثل ، يمكن لمنظمة حلف شمال الأطلسي أن تستغني عن حيازة أنواع معينة من الأسلحة أو القدرات التشغيلية الموجهة أساسا للاستخدامات الهجومية . ولذا فإن استراتيجية الردع بالمفهوم المستقر في منظمة حلف شمال الأطلسي تميل في جوهرها إلى الاحتفاظ بمعدلات متدنية من القوات . ويمكن لمنظمة حلف شمال الأطلسي أن تبقى ، من حيث مستوى القوات عند معدل أقل من المعدل المتوفر لدى المعتدي المحتمل ، وأن تتغنى ترساناتها عنصرا دفاعيا صرفا يكون أكثر قوة .

٢٦ - ومن ثم ، فإن منظمة حلف شمال الأطلسي تختج سياسة تبلغ بالردع حده الأمثل بأدنى مستوى ممكن من القوات والأسلحة . ومهما كثر عدد القوات التي يقتضيها هذا الوضع الردعي بحده الأدنى ، فإن ما يستلزمه يكون أقل مما لدى المعتدي المحتمل .

القوات النووية البريطانية والفرنسية ومبدأ منظمة حلف شمال الأطلسي

٢٧ - تحتفظ المملكة المتحدة وفرنسا بقوات نووية مستقلة ، ولكن ما لدى هذه القوات من رؤوس حربية نووية - إذا أراد المرء إجراء مقارنة من هذا القبيل ، رغم اختلاف دور هذه الرؤوس - لا يشكل في مجموعه أكثر من نسبة مئوية ضئيلة من الرؤوس الحربية لدى الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي . وتخضع الشبكات النووية البريطانية لقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي ، وتعتنق المملكة المتحدة بالكامل الأهداف السياسية لمنظمة حلف شمال الأطلسي ومبدأ الرد المرن الذي تأخذ به المنظمة حاليا ، على الرغم من الدور الذي تفضل به الرؤوس النووية للمملكة المتحدة "كملاجا أخيرا" للدفاع الوطني . أما الشبكات النووية الفرنسية فتوجد خارج الهيكل العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي ، ولكنها توضع أيضا وبصورة حصرية في خدمة عملية الردع .

٢٨ - ويقوم التفكير الفرنسي أساسا على فرضية مبدأ "ردع الضعيف للقوي" . ويؤكد الاستراتيجيون الفرنسيون قيمة مفهوم الردع التناسبي ، الذي يمكن بموجبه ردع معتد أقوى ردعا فعالا عن القيام بأي عدوان نووي أو تقليدي ، بمجرد عدم تناسب الاضرار التي قد تصيبه نتيجة للانتقام منه نوويا بالمقارنة بالمكاسب المحتملة التي يأمل في تحقيقها بالهجوم على بلد نووي أضعف . ومن وجهة النظر الفرنسية ، يتسنى في ظل هذا المبدأ أن تكون هناك مصداقية لوجود قوة نووية مستقلة صغيرة نسبيا ذات طابع دفاعي . ويختلف المبدأ الفرنسي بعض الشيء من الناحية المفاهيمية عن مبدأ الردع المرن لمنظمة حلف شمال الأطلسي ، من حيث أنه لا يربط الاستخدام الأول للأجهزة النووية بالانهيار الوشيك للدفاع (التقليدي) المباشر أو عدم كفايته الواضحة ، ولكنه يعتبر تعرض "المصالح الحيوية" للدولة للخطر معيارا للبدء في رد نووي دفاعي .

٢٩ - ومما يبرز تأثير الردع الناشئ عن النظامين البريطاني والفرنسي كون أوروبا في ظل حلف شمال الأطلسي مشمولة ككل بمظلة الردع الاستراتيجي للولايات المتحدة ، وتغطيتها إمكانية بل واحتمال أن شن أي هجوم على أوروبا الغربية سيؤدي إلى اشتراك الولايات المتحدة في الحرب . كما تضيف القوات النووية البريطانية والفرنسية لعملية الردع في الحلف بزيادة عنصر غموض الاستجابة في ذهن المعتدي المحتمل . غير أن هذه القوات ليست بديلا للأسلحة النووية للولايات المتحدة الأمريكية ولدور هذه الأسلحة في قدرة الردع لدى منظمة حلف شمال الأطلسي .

مبدأ الردع السوفياتي وممارسته

٣٠ - تسمى هذه الورقة إلى شرح النهج الغربي لا النهج السوفياتي للردع . ولكن نظرا لأن الباحثين وفقهاء القانون الدولي السوفيات قد تناولوا بالبحث الاخطار المزعومة للنهج الغربي ، فإن من الضروري توضيح الآراء السوفياتية بصد الردع على سبيل المقارنة .

٣١ - وعلى الرغم من أن المفردات ليست موحدة ، فإن المؤلفات السوفياتية تستخدم لفظتين مختلفتين للردع . فكثيرا ما يعرف مفهوم الردع بلفظة Ustrashenie التي تعني الإرهاب أو التخويف ، بينما يعبر عن المفهوم السوفياتي أحيانا بلفظة Sderzhivanie التي تعطي انطباعا أقل تهديدا يتمثل في كبح جماح الخصم . وتمشيا مع هذا التفريق اللغوي ، يدين الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه على نحو روتيني سياسات الردع الغربية باعتبارها سياسات استفزازية خطيرة ، ويثني في الوقت نفسه على السياسات السوفياتية المناظرة باعتبارها تدابير دفاعية مضادة .

٣٢ - ويتضح من وصف استراتيجية الردع الغربية الوارد في هذه الورقة أن القيام من جانب واحد بإلصاق تهمة التهديد والتهور بالحلف الغربي أمر لا يمت بصلة للحقيقة ، فهو لا يأخذ في الاعتبار الانغراض الدفاعية والهيكل المارم للقوات الدفاعية في النظام الأمني لمنظمة حلف شمال الأطلسي . والاسوأ من ذلك ، أن الإدانة السوفياتية للردع الغربي تحجب أوجه التشابه والتباين بين الوضع النووي لمنظمة حلف شمال الأطلسي والوضع النووي لمنظمة حلف وارسو .

٣٣ - وكما أشير من قبل ، فإن الردع بوجه عام هو أكثر قليلا من مجرد وصف حقائق العصر النووي ، لأنه طالما امتلكت الكتلتان العسكريتان أسلحة نووية ، فإن الحالة الوجودية للردع المتبادل تستمر . ومن هذا المنطلق ، فإن الاستراتيجية النووية السوفياتية هي استراتيجية ردعية شأنها شأن استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي ، وتلعب الترميزات النووية السوفياتية دورها كنظام فعال للردع . ولا شك في صدق ما يقوله الكتاب السوفيات من أن الأولويات السياسية العليا هي منع نشوب حرب نووية وحماية الأراضي السوفياتية من أي هجوم نووي . بيد أنهم يؤكدون على خطر استخدام الأسلحة النووية لا على ردع أي هجوم تقليدي ، لأن الاتحاد السوفياتي لا يتعرض لهذا الخطر الأخير بسبب تفوقه التقليدي الساحق على أي عدو يمكن تصوره وبسبب الموقف الدفاعي الواضح لمنظمة حلف شمال الأطلسي . ومن ثم فإن الهدف الغالب للردع النووي من وجهة النظر السوفياتية هو ردع أي رد نووي غربي على أي هجوم شرقي ، والهدف الأعم هو جعل أوروبا الغربية رهينة في يد الإرادة السوفياتية السياسية تحت تهديد بنديقية القوة التقليدية والنووية الساحقة .

٣٤ - كما أن الردع السوفياتي يختلف عن مبدأ الرد المرن الغربي من حيث الإفراط فيما يستخدمه الاتحاد السوفياتي من طرق لتنفيذه ، وفي إفراطه في التحوط ضد عمليات الهجوم المحتملة ، وفي الاهتمام المطلق بنوعية ضماناته الأمنية دون أي مراعاة لشعور الافتقار إلى الأمن الذي يسببه ذلك للآخرين ؛ وفي رفضه حتى الآن لأي مفهوم من مفاهيم الردع المتبادل ، ومن ثم إغفاله للمأزق النووي الذي يوقع الطرفين في مشكلة معيبة هي مشكلة تنظيم عملية ترابط أمنهما . وفي التحليل النهائي ، فمن شأن الأمن المطلق لقوة واحدة أن يؤدي بالضرورة إلى انعدام الأمن بشكل مطلق لدى جميع القوى الأخرى . وقد أفضى التأكيد السوفياتي على الردع بالحرمان ، أي التأكيد على القدرة على هزيمة قوات العدو على كل مستوى يمكن تصوره من مستويات أي هجوم افتراضي ، إلى إيجاد قوات ذات طابع وضخامة يثيران شعورا بالتهديد والتخويف الدائمين لدى الذين يغترض ردعهم .

٢٥ - وتصبح الاختلافات التنفيذية أكثر وضوحاً من ذلك إذا افترضنا فشل الردع . فالمبدأ السوفيياتي يرفض - لا سيما في صورته العامة - المفهوم الغربي لردع تصعيد حالة الحرب والتقييد الشديد لعمليات تصعيد الحرب . وإذا نشب أي نزاع ، فإن الاتحاد السوفيياتي طبقاً لمبدئه ، لن يقوم بأي جهد للحد من الأضرار ، ولن يكون من هدفه إنهاء النزاع في أقرب وقت ممكن ، ولن يسمح بأي قيود على العمل العسكري سواء كانت قيوداً إقليمياً أو قيوداً متعلقة بالهدف . والمبدأ السوفيياتي يتجه نحو تنفيذ عملية الدفاع بشن عمليات هجومية عسكرية يقصد بها نقل الحرب داخل إقليم العدو لإلحاق الهزيمة الكاملة به بضربه "ضربة ساحقة" . ومن ثم فإن الاتحاد السوفيياتي ، على النقيض تماماً من مبدأ الردع الغربي ، يحدد مبداءه ، في شكل استراتيجية شاملة وغير مقيدة لخوض الحرب بما في ذلك خوض الحرب النووية ، وتحقيق النصر في نهاية الأمر دون مراعاة للتكلفة .

٢٦ - ويقوم الاتحاد السوفيياتي ، كجزء من موقفه المتعلق بالردع السابق للحرب ، بالإعلان على نحو لا يكلّ في تصريحاته العامة ، أنه بمجرد استخدام السلاح النووي لأول مرة سيكون التصعيد السريع إلى أعلى مستوى استراتيجي أمراً لا مفر منه ، ولن يكون من الممكن منع قيام مواجهة نووية عامة تقضي إلى محرقة في نهاية الأمر . إلا أن هناك تناقضاً عميقاً بين هذه التوقعات الرؤيوية وكل من مبدأ خوض الحرب وهيكل قوات الاتحاد السوفيياتي وحلف وارسو . ويتمثل جوهر المبدأ العسكري السوفيياتي في مفهوم خوض الحرب المتكامل الذي يتم بموجبه وزع الوسائل التقليدية والكيميائية والنووية حتى أدنى المستويات نسبياً ، بالتنسيق مع بعضها البعض ، لإلحاق الهزيمة العسكرية بالعدو . ولا يتجلى هذا المفهوم على مستوى المبدأ الاستراتيجي فحسب ، ولكنه معمم أيضاً في الكتيبات الميدانية والعمليات التدريبية الجارية . ويصبح التناقض واضحاً بوجه خاص عندما ينظر المرء إلى هيكل الترسانات النووية للاتحاد السوفيياتي وما تتسم به من تدرج بعيد المدى . ويبين تنوع الأسلحة النووية من الفئة الاستراتيجية ذات القواعد البرية والبحرية على حد سواء - والترسانات الهائلة والمتعددة الجوانب في مجال المدفعية التي تتراوح في مداها بين المتوسط والقصير ، والمدفعية النووية ، مضافاً إلى ذلك إمكانات إعادة تحميل الكثير من هذه الأسلحة - إن الاتحاد السوفيياتي يستمد عن قصد لنطاق عريض من الخيارات النووية التي لا يمكن تبريرها إلا إذا سلم المرء ، على الأقل من حيث المبدأ ، بإمكانية التحكم في أي نزاع نووي وفي تصعيده .

٢٧ - إن معظم المؤلفات العسكرية الغنية السوفيياتية - على عكس المبدأ المعلن على أعلى مستوى - تعكس دائماً صراحة وضماً - قدراً كبيراً مما قال به كلاوسويتز الذي من

تعاليمه أن الحرب يجب أن تكون محدودة لكي تخدم أهدافا سياسية ولا تكون مقصودة لذاتها . وفي السنوات الأخيرة - خاصة منذ أواخر الستينات - ذهبت هذه المؤلفات إلى حد تكييف الاستراتيجية مع العصر النووي وفي معايير كلاوسويتز ، وذلك بالاعتساف بضرورة الاستعداد لمجموعة من سيناريوهات الحرب المحدودة حتى في مناطق حيوية مثل أوروبا . وهذا التقارب مع نفس الاتجاه في المبادئ والخطط الغربية لا يعكس ، سواء في الشرق أو الغرب ، أي تقلص في التصميم على تجنب الحرب النووية . وواقع الأمر أنه يعكس اعترافا عمليا متزايدا بضرورة التقليل إلى أدنى حد من الاخطار المروعة لوقوع كارثة نووية . وعلاوة على ذلك ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الدور الفاصل المطلق الذي يلعبه الممارسون العسكريون في تشكيل الخطط والإجراءات العسكرية التنفيذية السوفياتية ، فإن هذا التقارب يشير بشدة إلى أن الاهتمام المنفرد الذي توليه البيانات العقائدية السوفياتية العامة للسيناريوهات الرؤيوية التي لا سبيل إلى التحكم فيها يمكن شرحه بطريقة أفضل باعتباره مثالا للاستغلال السياسي والنفسي للربح الذي يقصد به على وجه الخصوص أن يلعب على أوتار القلق النووي الأوروبي ، وأن يحل الرباط الاستراتيجي الذي يجمع بين أوروبا والولايات المتحدة .

دعامات الردع الأخلاقية

٢٨ - تشير الأسلحة النووية ، بحكم طبيعتها الذاتية وتأثيرها الكامن ، أسئلة أخلاقية على أعلى قدر من الأهمية ، ولا يمكن لأي مفهوم استراتيجي تلعب فيه الأسلحة النووية دورا ما أن يتفادى الحاجة إلى تقييم في المستويات الأخلاقية .

٢٩ - وبالرغم من أن الردع العسكري يقصد منه منع العدوان وتجنب الحرب ، فإنه يقوم على الافتراض بأنه قد تستعمل القوة ، وإن يكن هذا الاحتمال بعيدا . وتترتب على أي استعمال للقوة المسلحة ، سواء كان ذلك في دفاع واضح عن النفس أو لم يكن ، تكاليف أخلاقية لأنه يدمر الحياة وقيم المعيشة . ومن المرجح أن تترتب على الدفاع النووي تكاليف أخلاقية باهظة إذ من المتصور أن يكون من النوع الذي يعرض الحضارة ذاتها للخطر . بيد أنه حتى الدفاع المدمر جدا لا يترتب عليه بالضرورة تكلفة أخلاقية صافية إذا كان من الواضح أن غاية الدفاع عادلة واضطرارية بقدر كاف ولم تكن هناك وسيلة غير عسكرية لدعمه . وفي رأي جميع الذين ليسوا من دعاة السلم المطلق ، الذين يعتبرون أنه لا يوجد هدف - حتى ولو كان إنقاذ أرواح - يستحق إزهاق روح واحدة ، تكون التكاليف الأخلاقية للحرب مبررة إذا كانت تكاليف عدم الدخول في الحرب وفي طبيعتها بقاء الأمة أفدح . أما بالنسبة للدولتين العظميين وحلفائهما فإن إمكانيات التدمير النووي قد وسعت الفجوة جدا بين التكاليف المتوقعة للجوء إلى الحرب وعدم

اللجوء إليها . وترغمنا هذه الإمكانيات على دراسة الأساليب الأخلاقية للردع النووي وللحرب النووية ، بدقة شديدة .

٤٠ - وبوجه عام فإن المبادئ الأخلاقية التقليدية التي تنطبق على استخدام أي قوة تنطبق على استخدام القوة النووية . وهذه المبادئ يسهل ذكرها بالرغم من صعوبة تطبيقها بدقة وإمكان سوء استعمالها : ينبغي أن تكون القوة تحت الرقابة الفعالة للسلطات السياسية المختصة ؛ ويجب ألا تستعمل إلا من أجل قضية عادلة ؛ ويجب أن تستخدم لأغراض الدفاع عن النفس وللدفاع عن الدول الأخرى ضد العدوان عندما يكون أمن هذه الدول مرتبطا ارتباطا وثيقا بأمن الدولة التي تستخدم القوة ؛ ولا ينبغي استعمالها إلا بعد استنفاد جميع البدائل غير العسكرية ؛ ويجب ربط وسائل القوة ربطا فعالا بأهدافها السياسية ؛ ولا ينبغي أن تترتب عليها تكاليف أخلاقية لا تتناسب مع قيمة هذه الأهداف ؛ ولا ينبغي أن يكون غير المحاربين هدفا مباشرا أو متعمدا للقوة . أما المعوكة العملية البالغة في تطبيق هذه المعايير على الحرب النووية - ولا سيما المعايير المتعلقة بالتناسب واستثناء غير المحاربين فتجعل مبررات استخدام الأسلحة النووية مقصورة على دعم الاحتياجات ذات الأهمية القصوى لبقاء الأمة وبقاء الخلفاء . ولكن مبادئ الاستخدام المفتوح لا تحل تماما مسألة أخلاقيات الردع .

٤١ - وللردع الفعال قيمة إيجابية تتمثل في منع الحرب وكبح جماح الأعمال التي قد تؤدي إلى الحرب . فإذا نجح الردع خفف هذا النجاح من كلفته الأخلاقية . وتترتب على الردع كلفة أخلاقية بسبب افتراض نية اللجوء إلى القوة التي تستتبعه ؛ ولكن عبء هذه الكلفة يجب أن يقع على الدولة التي تستعمل القوة بصورة هجومية ، وليس على الدولة التي تحاول منع العدوان بدون حرب . والتكاليف الأخلاقية للردع تقل قيمتها كثيرا عن تكاليف العدوان وتقل أيضا عن تكاليف التخويف . والطريق إلى تقليل هذه التكاليف إلى الحد الأدنى لا يكون بالتخلي عن الردع وإنما يجعل الردع فعالا بأقصى قدر ممكن ، وبالاستعداد ، إذا فشل الردع ووجب استعمال القوة ، لإنهاء الحرب من أجل أهداف عادلة وبكلفة معقولة وبأقل قدر ممكن من الإضرار بالحياة والمجتمع .

الردع والقانون الدولي

٤٢ - من وقت لآخر ، تقدم حجج قانونية ضد مبدأ الردع . وقد يكون من المفيد ، بناء على ذلك ، القيام باستعراض موجز لأحكام القانون الدولي ذات الصلة بالموضوع .

٤٣ - عندما يؤدي الردع وظيفته الاسمي ويمنع الحرب ، لا تنشأ أية مشاكل قانونية . ومن الواضح أن الامتثال للفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة مكفول . كما أن مجرد امتلاك الأسلحة ، بما فيها الأسلحة النووية ، للأغراض الدفاعية ، لا يشير أية مسألة قانونية أيضا . ولا يمكن أن يكون هناك شك في أنه يجوز للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحوز مثل هذه الأسلحة . كما أن الحيازة وحدها لا تشكل تهديدا للسلم والامن . فحلف الأطلسي حلف دفاعي لا يهدد أحدا ولا يسمى إلى إحراز التفوق . وقد أكدت بلدان هذا الحلف البالغ عددها ١٦ بلدا في إعلان قمة بون الصادر في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٢ من جديد أن أيما من أسلحتها لن يستخدم أبدا إلا في الرد على الهجوم .

٤٤ - وهكذا ، فإنه من غير الممكن أن يصدر هجوم إلا من بلدان من خارج الحلف . وفي هذه الحالة ، فإن أي عدوان مهما يكن نوع الأسلحة المستخدمة فيه هو انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة . وإن أي ضربة نووية أولى ، مباغتة يقوم بها بلد ما من خارج الحلف ستكون أخطر انتهاك للميثاق . وبالنظر إلى الأضرار الرهيبة التي يمكن أن تحدثها الأسلحة النووية فإن الإدانة تحقق أيضا على الضربات الإجهادية ، بما في ذلك أي إطلاق للأسلحة النووية على سبيل الإنذار . ولم يفكر حلف الأطلسي مطلقا في القيام بمثل هذه التدابير العسكرية .

٤٥ - وإذا فشل الردع في غرضه الرئيسي المتمثل في منع الحروب وحدث هجوم على حلف شمال الأطلسي فإن الحلف سيتخذ تدابير دفاعية - تشمل ، في بعض الظروف ، استعمال وسائل نووية - ممارسة للحق الاصيل في الدفاع الانفرادي أو الجماعي عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . ولم يضع الميثاق أية شروط للوسائل التي يتخذ بها مثل هذا الإجراء الدفاعي ، أو يحدد هذه الوسائل بأي شكل من الأشكال . وهكذا فإن ممارسة الحق بموجب المادة ٥١ يمكن أن يتضمن استخدام الأسلحة النووية ضد أي هجوم نووي أو غير نووي . وإن محاولات الاستدلال من المادة ٥١ على أنها تتضمن تحديدا ضمنا لمجرد أنها صيغت قبل الاستخدام الأول للأسلحة النووية (مع أن من الواضح أنها دخلت حيز التنفيذ بعد أحداث آب/أغسطس ١٩٤٥) ، أو استخلاص حظر عام لاستخدام الوسائل النووية من أحكام قانونية عامة جدا أقدم منها مثل "شرط مارتنز" في ديباجة اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧^(٦) ، قد عجزت عن تغيير القانون الدولي .

٤٦ - بيد أنه مما لا جدال فيه أن أي لجوء إلى الأسلحة النووية في الحروب سيكون خاضعا لقيود بموجب قوانين الحرب القائمة . وهكذا فإن أي استخدام متصور للأسلحة

النووية سيحكمه قانون التناسب بين العمل الهجومي والعمل الدفاعي . وحظر القيام بهجوم متعمد على السكان المدنيين وهدمهم واستراتيجية رد الفعل المرن ، التي يتبعها الحلف تضع في اعتبارها هذه الحدود الأصلية لحق الدفاع . ويحكم الاستراتيجية الراهنة لحلف الأطلسي مبدأ عدم استخدام ما يزيد عن الحد الأدنى للكفاية من الوسائل . وإن المبادئ التوجيهية السياسية في الحلف بالنسبة لاستخدام الأسلحة النووية ، وما يقابلها من الأوامر المادرة عن قادة جيوش الحلفاء ، تحتوي على قيود شديدة للتخطيط النووي ولاي استخدام متصور للأسلحة النووية . وتسمى هذه القيود كلها إلى تقليل الخسائر في السكان المدنيين إلى الحد الأدنى . وسياسة حلف الأطلسي هي أنه لا يجوز تحت أية ظروف استخدام الأسلحة النووية بصورة متعمدة بغرض تدمير السكان . وينم التخطيط المتعلق بحلف شمال الأطلسي على عدم استخدام الأسلحة النووية ضد المدن أو المدنيين . ومبدأ التناسب الدقيق والتقييدات الشديدة للاستخدام من جانب الحلف يتعارض مع المذهب السوفيياتي الذي ينم على توجيه ضربة نووية "ساحقة" وإلحاق هزيمة مطلقة بالخصم ، في حالة وقوع أي هجوم على الاتحاد السوفيياتي ، مهما كان محدودا .

٤٧ - وإن مقترحات حلف وارمو بشأن اعتماد سياسة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية من جانب الحلفين العسكريين الرئيسيين وجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية كثيرا ما يماحيا القول بأن أي بدء باستخدام الأسلحة النووية سيكون غير قانوني بسبب الاشارة العشوائية للتفجيرات النووية . ومن الواضح أنه لا يوجد في القانون الدولي مثل هذا الحكم . وعلى أية حال فإن عدم القانونية المفترضة في البدء باستعمال الأسلحة النووية لابد أن ينطبق بنفس القدر على القيام بضربة نووية انتقامية ثانية باعتبار أن أثارها العشوائية المزعومة ستكون على الأقل بنفس الحجم . كما أن القانون الدولي يتناقض أيضا مع المبدأ الذي تأخذ به منظمة حلف وارمو ، في الوقت نفسه ، وهو توجيه ضربة نووية مدمرة ضد أي هجوم نووي .

الاشارة المتعلقة بالامن الدولي

مقدمة

٤٨ - ثمة ميل بين ناقلي مبدأ الردع إلى القيام أولا بعزل الردع عن الدور الكامل الذي تؤديه القوة العسكرية في الشؤون السياسية الدولية ثم اعتباره مسؤولا عن كافة المحن الناشئة عن المجابهة بين الخصوم المسلحين وعن وجود الأسلحة النووية . ولتقييم آشار الردع المتعلقة بالامن الدولي بشكل سليم يجب فهم العلاقة بين الردع والدور العام للقوة العسكرية وعلاقته أيضا بالاطار السياسي الدولي الكامل السني يمارس الردع داخله .

٤٩ - والردع العسكري شيء لا غنى عنه على الأرجح ، في العصر النووي ، لتلافي وقوع صدام مسلح مباشر بين الدولتين العظميين وحلفائهما وإن كان من المهم أن ندرك أنه ليس العامل الوحيد .

(أ) أن تجربة حربين عالميتين مدمرتين للغاية هي رادع قوي لقيام حرب عالمية ثالثة ، وهي رادع لأي اتجاه من قبيل الاعتماد على تسديد ضربة أولى (وهو ما كان في عام ١٩١٤ أساساً للميزة العسكرية الناتجة عن السبق إلى استخدام القنات البرية المحشودة) وملسلة الأفعال وردود الفعل الدبلوماسية اللذين أديا إلى الحرب العالمية الأولى ؛ وهي رادع للمعدوان المجزأ والاسترضاء والافتقار إلى الاستعداد في وقت السلم ، وهي من الأمور التي أدت إلى الحرب العالمية الثانية .

(ب) وكان مما ساهم ، دون شك ، في تلافي الحرب أن دول شرق وغرب أوروبا واليابان ، وهي التي كانت مصدراً للحروب الرئيسية ، أصبحت ، بعد الحرب العالمية الثانية ، شريكة في نظامي الأمن الشرقي والغربي ، وذلك على الرغم من أن الهيكل العسكري القائم إلى حد كبير على وجود قطبين والذي يركز عليه هذان النظامان ربما لم يكن - بمصرف النظر عن جوانبه السلبية - ليصبح سائدا بهذه الصورة في غياب الأسلحة النووية .

(ج) وقد كان خلو العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تاريخياً من أية مظالم اقليمية أو مظالم قومية أخرى ، والحرص الكبير الذي توخاه كلتا الحكومتين على تلافي استعمال القوة بطرق من شأنها إثارة صدام مباشر مع الطرف الآخر ، عاملين أديا إلى ضبط النفس بشكل غير عادي بينهما في هذه الفترة الطويلة المتسمة بالصراع والمنافسة في المجال السياسي في فترة ما بعد الحرب .

(د) ويجب أن يعزى تلافي الحرب أيضاً إلى أن الجانب الذي توفر له مبدئياً الاحتكار النووي بعد الحرب العالمية الثانية ثم تمتع بتفوق نووي واضح لمدة عقدين من الزمان - وهو نظام الأمن الغربي - لم يرغب إلا في الدفاع عن الترتيبات الإقليمية - السياسية القائمة ، بينما انشغلت الكتلة الشرقية بتعمير ما دمرته الحرب وتحقيق التكافؤ وفي الوقت الذي بلغت فيه الكتلة الأخيرة حد التكافؤ النووي الاستراتيجي ، ظهرت في إطار كوايح الردع المتبادل اتفاقيات لضبط النفس المتبادل ، تعززها التجربة المكتسبة من الإزمات العديدة التي نشأت بين الشرق والغرب . وما كان من الممكن للحرب الباردة أن تكون على هذه الدرجة من البرودة لو أن المواقف العسكرية كانت عكس ذلك .

٥٠ - ومع ذلك ، فسجل الصراعات السياسية الأخرى والخصومات العسكرية السابقة للممر النووي ، فضلا عن التصور المشترك لحقائق العلاقة بين الشرق والغرب ، يؤيدان السى استنتاج مؤيد للرأي الذائع بأن السلم القائم فيما بعد الحرب بين الدولتين العظميين وحلفائهما كان من الممكن ان يكون هشا بدرجة أكبر كثيرا بل كان من الممكن ان ينهار لو لم يكن هناك ردع نووي .

٥١ - بيد انه ، لم يؤد ردع الدولتين العظميين احدهما للأخرى الى اخلال السلم والنظام في جميع صور المنازعات الدولية . كما انه لم يمنع حدوث التوترات ولم يؤد الى الانسجام . فالردع المتبادل لم يمنع حدوث الأزمات ، أو اختبارات الانعصاب والارادة ، ومحاولات التهديد ، و "الحرب" السيكلوجية والسياسية الدائرة حول الاسلحة النووية وخوف الجماهير من الحرب . وقد كان من شأن هذا النجاح الردعي ذاته ان جعل من أشكال الصراع هذه ، التي لا تبلغ حد الحرب ، سمة بارزة من سمات السياسة الدولية .

٥٢ - كما ان الردع المتبادل بين الدول النووية لم يحل دون قيام الحروب والثورات المحلية في العالم الثالث ، بل لم يحل حتى دون اشتراك الدول النووية في هذه المنازعات المسلحة . وفي الواقع ، أدت القيود المضادة للتدخل المسلح المباشر للاتحاد السوفياتي في المنازعات المحلية - باستثناء خطير واحد - الى توجيه جهوده نحو الدعم غير المباشر للحروب والثورات المحلية التي تستهدف تغيير الواقع الاقليمي - السياسي عن طريق الحلفاء والوكلاء . وقد أدت هذه القيود نفسها بالولايات المتحدة الى ان تقوم ، دفاعا عن البلدان الواقعة تحت الهجوم ، باعطاء دعم مسلح مباشر الى كوريا الجنوبية وفييت نام الجنوبية في حروب محدودة اقليميا .

٥٣ - ولا تعني هذه الحقائق المؤسفة من حقائق الحياة الدولية ان الردع المتبادل هو السبب في منازعات العالم الثالث أو أن السلم والنظام في العالم الثالث سيعززهما التخلي عن الردع أو فشله . فمصادر المنازعات في العالم الثالث تكمن أساسا في هذه البلدان نفسها وفيما بينهما . وبقدر ما يمتد الردع المتبادل بين الدولتين العظميين الى تداخلهما في العالم الثالث ، فانه يميل الى تقييد هذه التدخلات . وأدى بالتأكيد الى كبح تصعيد الحروب المحلية التي اشتركت فيها الدولتان بشكل مباشر أو غير مباشر الى حروب اقليمية أو عالمية . وبقدر ما يمنع الردع المتبادل بين القطبين المصادمات العسكرية المباشرة بين الدولتين العظميين وحلفائهما في العالم الثالث ، فانه يحفظ العالم أجمع ، بطريقة مباشرة أو غير

مباشرة ، من أشد صور العنف التي يمكن ان تترتب على استخدام القوات النووية وغير النووية الاكثر تقدما .

٥٤ - وللردع العسكري ايضا دور مستقل عن الدولتين العظميين ، بين البلدان غير المتحازة اليهما . وليس ذلك لان هذه البلدان تحاكي الدولتين العظميين بل لان الردع جزء لا يتجزأ من أي نزاع دولي قد يلجأ فيه الخصوم المسلحون الى الحرب أو التهديد بالحرب . ومع ذلك ، يظهر سجل ما بعد الحرب انه فيما بين هؤلاء الخصوم المسلحين تكون الحوافز الدافعة الى الحرب أكثر قوة وتكون المشبطات أكثر ضعفا عنها في حالة الدولتين العظميين وحلفائهما . وبالتالي ، فقد حدث عدد كبير ومتنوع من المنازعات المسلحة فيما بين دول العالم الثالث وعبر أوطانها وفي داخلها . ويرجع ذلك أساسا الى كثافة الصراعات الوطنية والاشنية والمجتمعية بين البلدان التي لا تزال في مرحلة مبكرة من التنمية الوطنية والدولية ، بعد انتهاء عصر الاستعمار . الا ان ذلك يرجع أيضا الى الافتقار العام لظروف التوازن العسكري الخاصة فيما بين الخصوم التي تساعد على استمرار الردع المتبادل بين الدولتين العظميين .

اتجاهات علاقة القوة بين الشرق والغرب

٥٥ - تأثرت الصياغة الغربية لمبدأ الردع بشكل أساسي بالخطر العسكري المتصور الذي يشكله الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو . وينبع طابع هذا الخطر وحجمه من الاهداف السياسية والنوايا الاستراتيجية والقدرات العسكرية السوفياتية .

٥٦ - وليس هذا بالمكان المناسب لتحليل الدوافع الكامنة وراء الدور السائد الذي تؤديه القوة العسكرية في الاقتصاد السوفياتي والنظام السياسي السوفياتي وفي العلاقات السوفياتية بالبلدان الأخرى . ولكن بيانا موجزا لكيفية تأثير القوات المسلحة السوفياتية والسياسات العسكرية السوفياتية على الأمن الغربي ضروري لتلخيص معنى الردع الغربي .

٥٧ - وأيا كانت الدوافع السوفياتية فالحقيقة هي أن حلف وارسو ، نتيجة للزيادة المتواصلة والسريعة في التفوق العددي لقواته وفي نوعية أسلحته ، قد حول علاقة القوة بين الشرق والغرب لغير صالح منظمة حلف شمال الأطلسي الى حد بعيد . وعلى ذلك زاد حلف وارسو ، بشكل موضوعي ، من امكانات تهديده للحلف الغربي وما زال يفعل ذلك .

٥٨ - وأيا كانت طرق مقارنة القوة العسكرية ، فقد بنت بلدان حلف وارسو ، على مر الزمان ، امكانات عسكرية في أوروبا تفوق كثيرا أية حاجة دفاعية يمكن تخیلها . وهذا ، بالإضافة الى عدم التماثل الجغرافي بين منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو ، والأوضاع غير المواتية الناتجة فيما يتعلق بالبلدان الأوروبية الاعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ، قد زاد من ضخامة مهمة المنظمة في الاحتفاظ بمستوى ردعي مقنع ، ولاسيما فيما يتعلق بأمن أعضائها من الدول الأوروبية وشعورهم بالأمن .

٥٩ - وفيما يتعلق بتوازن القوى في أوروبا ، فإن منظمة حلف وارسو تملك الآن تفوقا عدديا واضحا في جميع فئات الأسلحة تقريبا : التقليدية ، والنووية ، والكيميائية . وإضافة الى ذلك ، فقد تحسن تخطيط العمليات الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي بدرجة ملحوظة ويسمح الآن بقيام تنسيق وثيق للقوات البرية والجوية والبحرية والقوات الماروخية الاستراتيجية بهدف تزويد حلف وارسو بالقدرة على شن عمليات ضخمة ضد خط الدفاع الأمامي لمنظمة حلف شمال الأطلسي في وسط أوروبا دون انذار يذكر . وفي الوقت نفسه استطاعت منظمة حلف وارسو سد الفجوة المتعلقة بتنوعية الأسلحة والتي كانت توجد قبل ذلك .

٦٠ - وليس المقصد من هذه الورقة تقديم تفاصيل عديدة عن هذا التفوق السوفياتي المتزايد . ومع ذلك فمما يجدر ذكره انه ، إضافة الى القوة العددية المتزايدة والتقدم النوعي في القوات التقليدية اللذين تتمتع بهما منظمة حلف وارسو ، فقد اكتسبت المنظمة أيضا تفوقا واضحا في جميع شبكات الأسلحة النووية في أوروبا . وهذا أكثر ما يكون وضوحا في استمرار نمو الترمانات السوفياتية من الشبكات المتوسطة المدى ذات القواعد البرية حيث تبلغ نسبة وزع الرؤوس الحربية في الوقت الحالي ١٠ : ١ في صالح الاتحاد السوفياتي . وفي ظل التوازن الاستراتيجي النووي بين الدولتين العظميين ودون التأثير بمجموعة العروض الغربية البعيدة المدى للحد من الأسلحة ، كون الاتحاد السوفياتي ، منذ عام ١٩٧٧ ، قدرة نووية متوسطة المدى لم يكن لدى منظمة حلف شمال الأطلسي ما يماثلها ويمكن استخدامها في مجابهتها ، حتى بدأت وزعها المضاد المتواضع في نهاية عام ١٩٨٢ وفقا للقرار ذي الشقين المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ . وبينما قررت منظمة حلف شمال الأطلسي أن تخفف حتى مخزونها النووي الإجمالي في أوروبا ، بدأ الاتحاد السوفياتي مؤخرا يضاعف نواحي تفوقه القائمة بالفعل بتحديث الشبكات النووية القصيرة المدى ووزعها في الخطوط الأمامية . وقد زاد التفوق العددي للطائرات المضارعة في الجودة والتي يملكها حلف وارسو زيادة مطردة . وأدى التوسع الضخم في القوات البحرية السوفياتية في شمال الأطلسي وفي

البحار المحيطة بأوروبا طوال الخمس عشرة إلى العشرين سنة الماضية إلى تغيير علاقة القوة في البحار بشكل أساسي . وبالنسبة إلى وسط أوروبا ، تشكل القدرة المتزايدة للقوات البحرية الشرقية على القيام بعمليات انزال برمائية في بحر البلطيق بدعم جوي قوي ، خطرا متزايدا ، يتساوى مع الخطر الشامل الذي تشكله البحرية السوفياتية والقوات البحرية الحليفة لها بالنسبة لحركة السفن في المحيط الأطلسي التي تمثل شريان الحياة لحلف الأطلسي من الناحيتين الاقتصادية والسوقية . وبهذه التغييرات في علاقات القوة ، حسن الاتحاد السوفياتي ، عن قصد ، خياراته العسكرية الهجومية .

٦١ - ومن النواحي المقلقة بشكل خاص لعلاقة القوة بين الشرق والغرب وتدهور التوازن ، من وجهة النظر الغربية ، الزيادة المتواصلة في القدرات الهجومية العسكرية التي لا يوجد بينها وبين القدرات واتجاهات القوة في الغرب أية علاقة واضحة . وبالرغم من أن معدل النمو السنوي للمعدات العسكرية لمنظمة حلف وارسو ربما انخفض قليلا في السنوات الأخيرة ، فإن جهود التسلح السوفياتية تمضي قدما بزيادة لا تتوقف وتكاد تكون تلقائية . وتشير المعلومات المتاحة عن الانتاج الحالي للأسلحة ، والنماذج الجديدة التي بدأ العمل فيها ، والبحوث العسكرية الجارية وما إلى ذلك ، إلى عملية نمو تكاد لا تتوقف وليس لها حدود .

٦٢ - وفي مواجهة قدرة منظمة حلف وارسو الهائلة المتزايدة على القيام بعمل هجومي ، بالأسلحة النووية أو بدونها ، لا تستطيع منظمة حلف شمال الأطلسي أن تنشئ وتستبقي في وقت السلم الجهاز العسكري الضخم اللازم لصد ومقاومة مثل هذا الهجوم على الخطوط الأمامية لمدة طويلة . وكتحالف للدول التي لا تريد سوى حماية الوضع الراهن الإقليمي - السياسي من أي تغير عنيف لكي تستطيع أن تركز طاقتها ومواردها على التمتع بالحياة المدنية . لا ينوي الحلف الغربي وزع قوات تكافئ قوات حلف وارسو دبابية بدبابية وفرقة بفرقة وقذيفة بقذيفة . فالدرجة القصوى من إضفاء الطابع العسكري على جميع جوانب الحياة ، والتي تلزم لذلك الجهد من شأنها أن تعطل غايات بلدان الحلف الغربي الاجتماعية وتحرمها مما تؤديه في مجال الاقتصاد العالمي من دور قيادي يعمل على الاستقرار ، بما في ذلك قدرتها على المساهمة في تنمية بلدان العالم الثالث . وعلى ذلك يجب على الحلف الغربي أن يواصل الاعتماد على قدرته الردعية النووية لكي يهدد المعتدي المحتمل بتكاليف ومخاطر لا يمكنه قبولها في الوقت الذي يعزز فيه قدرته على تحمل هجوم تقليدي بالوسائل التقليدية قبل أن يضطر إلى النظر في التصعيد الدفاعي .

استقرار الردع : تقييم للمخاطر الكامنة فيه

٦٣ - إذا كان الردع قد أدى الغرض منه وكفل السلم حتى الآن ، فهل يستمر يؤدي الغرض منه ؟ وهل أصبح استقراره في تزايد أم في تناقص ؟ لا يستطيع المرء أن يجيب على هذه الأسئلة من الناحية العسكرية - التكنولوجية المحضة - أيا كانت أهمية هذا العامل - لكنه يستطيع الإجابة على ذلك فقط من الناحية التي تربط العامل العسكري باطاره السياسي مما يقود المرء الى اجراء تقييم متزن لسيناريوهات النزاعات المحتملة : كيف يندلع نزاع بين الشرق والغرب يشتمل ، تصورا ، على أسلحة نووية وما هي درجة احتمال حدوثه ؟

٦٤ - ان الردع لا يمكن أن يمارس بأسلحة وهمية وبترمانات تعجز عن أن تخلف انطبعا لدى الخصم بكامل خطر الضرر غير المقبول . ومع ذلك ، يجب عدم الخلط بين منع الحرب وخوض الحرب . فخطر الحرب ، وهو في نهاية المطاف نتاج للعلاقات السياسية ، لا يمكن أن ينبع ببساطة من حساب القدرات التقنية النسبية .

٦٥ - وأي انشغال بالتفاصيل العسكرية - التكنولوجية ، الذي يتميز به جانب كبير مما كتب عن الأسلحة النووية ، يجب كون أي قرار باستعمال الأسلحة النووية ليس مجرد خيار تقني ، بل هو بمثابة حسابات سياسية وأخلاقية من الدرجة الأولى . فالتفكير ذو البعد الواحد في سيناريوهات أسوأ الاحوال المتصورة تقنيا يصرف المرء عن وضع تقييم واقعي لخطر العصر النووي . أما التحليل السياسي لخطر اندلاع الحرب في اطار الشرق والغرب فيؤدي الى نتائج مختلفة تماما وأكثر مدعاة للطمأنينة .

٦٦ - ان قيام إحدى الدول الكبرى بشن هجوم مدمر على دولة أخرى يسد لها ضربة أولى تجردها من السلاح أمر متعذر عمليا من الناحيتين التقنية والسياسية على حد سواء . فموجب أي افتراض واقعي ، تبقى هنالك لدى الطرف الآخر امكانات كبيرة لتسديد الضربة الثانية . لذلك فان أية محاولة لتسديد ضربة أولى تعني أن المهاجم يخاطر بالانتحار . ولهذا السبب يكون حدوث هذه المحاولة أقل احتمالا من جميع سيناريوهات الحرب النووية . فالاحتياطات المحكمة التي اتخذتها الدول النووية في اتفاقات المعاملة بالمثل لمنع وقوع الحوادث العرضية ونزع عناصر الخطر منها واتفاق تعزيز الخط الساخن بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي مثل لذلك - تكاد تجعل من المستحيل أيضا نشوب حرب نووية شاملة نتيجة خطأ في التشغيل أو خطأ في التفسير . فاذا توفر الاحترام لسياسة عدم انتشار الأسلحة النووية ، فان المرء يستطيع أن يضمن أيضا أن تكون المنازعات الإقليمية - حتى في ظل افتراض وجود قدرات

نووية محدودة لدى بلد أو عدة بلدان من العالم الثالث - مقصورة على المنطقة ولن تجرّ الدولتين الكبيرتين الى استعمال جائج لمنظوماتها النووية . ولذلك يستبعد المرء ، في حدود التصور ، امكانية بدء حرب نووية يشترك فيها التحالفان العسكريان كتبادل نووي .

٦٧ - وفي اطار العلاقة بين الشرق والغرب فان هذا الامر يترك قاشما الاحتمال النووي الواقعي الوحيد الذي يدعو الى القلق : وهو امكانية نشوب حرب تقليدية في أوروبا ، استنادا الى خطأ في الحساب من جانب منظمة حلف وارسو فلما بأن زيادة قدراتها على شن هجوم غير نووي وعلى قمع التهديدات المتصاعدة الصادرة عن منظمة حلف شمال الاطلسي تسمح لها بشن هجوم سريع وربما حاسم على اراضي أوروبا الغربية في أثناء أزمة حادة . فتكسب الاملحة التقليدية بشكل هائل لدى منظمة حلف وارسو في السنوات الأخيرة قد جعل هذا النوع من السيناريوهات أكثر معقولة . بل وحتى هذا السيناريو للنزاع بين الشرق والغرب يمكن التشكيك فيه - على الأقل في الوقت الحاضر . إذ من الصعب بالفعل أن يجري ، على أساس عسكري ، تصور وقوع هجوم سوفياتي مبدئ في أوروبا بهذا الحجم فمنظمة حلف شمال الاطلسي على ثقة من أن الردع المتوافر لديها ودفاعها المتقدم سيوفران حافزا سلبا طافيا يحبط مثل هذه الخطط الحربية كما ان لديها التكنولوجيا والموارد الكفيلة بمنع أكثر أنواع الهجمات المدبرة معقولة .

٦٨ - بل ومن شأن وجود أدنى مخاطرة ، بأن ينتج عن فشل الردع اشتعال نار حرب بين الشرق والغرب ، ان يكون مدعاة لقلق بالغ ولاتخاذ تدابير وقائية ، لا مدعاة لتصورات تشير الفزع بلا داع عن وجود توازن ردعي هش في سبيله الى انهيار يندب بشر مستطير والواقع انه لا يوجد مبرر للفزع ومن المحتمل ان يؤدي الردع الى الابقاء على علاقة الاحرب المستقرة نسبيا حيث يصبح نشوب النزاع احتمالا متناهي الضعف . ويتوفر لدى الردع المتبادل ، اذا نظر اليه من الناحية الواقعية ، هامش كبير للسلامة يستطيع ان يعمل في اطاره ويبقى متسما بالفعالية .

٦٩ - وعلى الرغم من وجود هذا الهامش الكبير للسلامة ، سيلزم التيقظ في جميع الاوقات من أجل أداء الردع لوظائفه وموثوقيته . فالتهديدات الموجهة الى استقرار الردع يجب أن تقابل بالاجراءات المناسبة . وتكمن هذه التهديدات الى حد كبير في ديناميكا تكنولوجيا الاسلحة وعملية نمو القوة العسكرية السوفياتية . وهكذا ، فسان تحسين قوات القذائف التسيارية مما يوفر القدرات الفورية على تدمير الاهداف الصعبة ، وزيادة عدد الرؤوس الحربية النووية لدى منظمة حلف وارسو الى أربعة أمثال

ما كانت عليه ، يشكلان خطرا متزايدا يتهدد امكانية بقاء القوات التي يتم وزعها لردع العدوان . فضلا عن ذلك فان تدهور التوازن التقليدي في أوروبا بما يضر بمنظمة حلف شمال الاطلسي يعرض للخطر أداء الردع لوظائفه . ومع ذلك - وكما سيتبين من الفصل الأخير من هذا العرض - يمكن كبح جميع هذه الاخطار ، ولا يشور أي شك في اذهان صانعسي القرارات في منظمة حلف شمال الاطلسي بأنه يمكن الابقاء على الردع كاستراتيجية مستقرة وفعالة لمنع الحرب بتكلفة مقبولة ، ولا يكون ذلك بالضرورة عند مستويات عالية من القوات والاعتدة العسكرية ، بل عند مستويات أدنى من نظم للأسلحة تكون أكثر مدعاة للاستقرار ، وربما أقل تهديدا وأفضل تكييفا بما يتلاءم مع استراتيجية الرد المرن .

٧٠ - وفي ضوء هذه الحقائق ، من المؤسف أن يتركز الاهتمام العام بهذا الشكل غير الملائم على امكانات اخفاق الردع واندلاع الحرب ، أخذا في الغالب بافتراض اندلاع نار حرب نووية في وقت مبكر . وينبغي التركيز باستمرار على ضالة احتمال حدوث نزاع ، وبصفة خاصة نزاع يشمل استعمال الأسلحة النووية . وفي الواقع أصبحت الأسلحة النووية في يومنا هذا - مع انخفاض اعدادها جدا في الغرب - مأمونة بدرجة أكبر وأقل عرضة للحوادث عما كانت عليه في الماضي وأصبح الحائزون للأسلحة النووية أشد حيطة وتعتلا ؛ كما أصبح الردع في صورة الرد المرن أكثر موثوقية وأسهل ادارة . ولم توجد بمحضر الصدمة الضمانات الشديدة لمنع حدوث سيناريوهات الطامة الكبرى التي سبق الالماج اليها هنا . فهي نتاج عمل حفيف محكم التعليل ، وتحديد مقصود لشكل التدابير العسكرية - التكنولوجية التي تفيد هذا العمل الحفيف .

٧١ - ومع ذلك ، لا ينبغي تجاهل الاحتمال الافتراضي الضئيل القائل بأن الردع النووي قد يخفق وبأن الردع اثناء الحرب عليه أن يعمل عندئذ على وضع حد للحرب في أسرع وقت ممكن وبأقل ضرر مستطاع . ومرة أخرى ، يجب ابراز هذا البحث الافتراضي بوضوح بحيث لا تطفئ عليه - كما هي الحال عليه في كثير من الكتابات الاستراتيجية الراجحة حاليا - النية الواضحة لدى المحلل لاثبات أسوأ الاحتمالات واقتراض تراكم جميع العوامل التي قد تؤدي الى كارثة عامة . وما من شك في أن من شأن أي عدوان بالأسلحة التقليدية على منظمة حلف شمال الاطلسي لا يمكن التصدي له ووقفه بالوسائل السريعة للدفاع التقليدي المباشر وما يتبعه من مبادرات سياسية أن يعجل بحدوث حالة شديدة الخطر عندما يضطر القادة العسكريون لمنظمة حلف شمال الاطلسي الى الطلب الى السلطة السياسية بالانتقال الى التصعيد المقيد باستعمال الوسائل النووية . ورغم القيود الهرمية الصارمة المفروضة على الاستعمال الدفاعي للأسلحة النووية ، فان ما يوجد من

مرافق القيادة والتحكم والاتصالات والاستخبارات وإدارة المعمارك سيقع عليها في مثل هذه الحالة عبء لم يسبق له مثيل . ولا يمكن التنبؤ بما إذا كان التقييد المنتوى في نزاع يشتمل على الأسلحة النووية سيكتب له النجاح في الواقع . ومع ذلك ، هناك فرصة كبيرة لتقييد الحرب وانهاؤها في وقت مبكر ، ومن شأن التحسينات الجارية والمنتواة في ميدان القيادة والتحكم والاتصالات والاستخبارات أن تعزز مثل هذه الامكانيات .

٧٢ - ومن شأن اتباع أي سياسة لإنهاء الحرب في وقت مبكر أن تساندها ، بالإضافة إلى ذلك ، الدوافع القوية لدى الطرفين المتنازعين كليهما . ففي كل مرحلة من مراحل النزاع ، حتى بالرغم من أن هذه المراحل قد تتابع بسرعة شديدة ، يحتمل أن تتزايد حالة عدم اليقين فيما يتعلق بإمكانية تقييد أعمال التعميد الأخرى ، كما سيوفر الضرر الذي يكون قد وقع بالفعل حافزا ملبيا قويا يمنع زيادة تصعيد الأعمال الحربية . وهكذا سيحس طرفا النزاع ، أيا كان مبدأهما الاستراتيجي أو أهدافهما من الحرب ، بدافع ملج إلى تجنب تكبد المزيد من الأخطار وإلى الشروع في إنهاء الحرب كهدف مشترك غالب آنذاك . وعلى النقيض من ذلك ، فإن أي سيناريو لاسوأ الحالات يتم صياغته آليا ، ويفترض حدوث فشل تراكمي آني في جميع مقومات التقييد والضمانات ، والادعاء بوجود رغبة جامحة لدى صانعي القرارات العسكريين باستعمال كامل قوة النيران النووية متى نشب نزاع ، لا يعبر عن تسلسل واقعي للأحداث .

فرضية الشتاء النووي والردع

٧٣ - في الوقت الحاضر ، يولي كثير من الاهتمام للبحوث الجارية المتعلقة بما يترتب على أي تبادل نووي متصور من نتائج مناخية عالمية ، ووضعت فرضية مؤداها أن أي حرب نووية واسعة النطاق ، أو أي تبادل نووي محدود بدرجة أكبر ، سيؤدي إلى انخفاض شديد في درجات الحرارة بالعالم - أي إلى شتاء نووي - وما يصاحب ذلك من نتائج مشؤومة بالنسبة للإنسانية والبيئة . وعلى الرغم من أن كثيرا من الأمور ليس مؤكدا بعد ، ومن احتمال تغيير العلماء لنتائجهم الأولية نتيجة للجهود البحثية المقبلة ، فإن مسألة الآثار التي تلحق بالبيئة العالمية من جراء الحرب النووية هي بلا ريب مسألة خطيرة .

٧٤ - وقد أولي بعض الاهتمام الأولي فعلا للآثار الاستراتيجية لفرضية الشتاء النووي من جوانبها المختلفة . مثلا ، أشير إلى أن احتمال حدوث شتاء نووي قد يفقد الردع النووي قيمته ويسلبه أثره ، حيث أن اللجوء إلى القوة الذي يترد أثره على الذات ويدمر المدنية يغتفر إلى كل الموثوقية بوصفه تهديدا وكل المعقولية بوصفه فعلا .

وفي مواجهة هذا الرأي ، قد يكون من أفضل ما يقال هو أن احتمال نشوء عواقب مناخية رهيبة نتيجة لاستعمال الأسلحة النووية على نحو غير محدود وغير محكوم إنما يجعل من الدعوة إلى تجنب الحرب - أي حرب - وردعها أمرا أكثر وجوباً . وبالمثل ، فمن شأن فشل الردع ، إذا حدث ذلك ، أن يجعل من حجة الردع أثناء الحرب لمنع تصعيدها وتسهيلها لانهاء السريع للنزاع عند أدنى مستوى ممكن من التدمير ، مسألة الزامية . وتدعو فرضية الشتاء النووي أيضا إلى إعادة تشكيل الترسانات النووية بزيادة تخفيض الاعداد والحوالة الاطلاقية والحوالة النووية المؤثرة ، وكذلك زيادة حركية الأسلحة النووية ودقتها - وهي تطورات قد تكون مفيدة لمبدأ الردع ، لا تضر به .

عالم بلا ردع

٧٥- لعل أفضل طريقة لايضاح اسهام الردع في اقامة علاقات مستقرة نسبيا بين الشرق والغرب في السلم والامن الدولي بوجه عام هي اجراء بحث افتراضي يدرس طبيعة ونتائج وجود عالم يختفي منه الردع فجأة ويتخلل فيه التحالف الغربي بوجه خاص تلقائيا عن جميع الخيارات الدفاعية النووية بل ويتخلل فيه ، وفق هذه التصورات ، عن حيازة الأسلحة النووية .

٧٦- بذلك ، سيتحول ميزان القوى العسكري تحولا شديدا ، وسيحدث التفوق التقليدي الساحق لمنظمة حلف وارسو اثره التام غير المنقوص على البلدان الغربية ، سواء اكانت محايدة أو جزءا من الحلف . وسترفع العقبات الرئيسية من طريق الهجوم التقليدي ، وسيطارد عقول النام شبح الصراعات التقليدية المدمرة في بلدان أوروبا الكثيفة السكان - وفي اماكن أخرى أيضا - مما يسفر عن نتيجة محققة وهي الخضوع السياسي الكامل للنظام السياسي الذي يتبعه المهاجم . ولا يقتصر الامر على هذا ، فالاختفاء المفاجيء للردع النووي لن يزيل في الواقع احتمال نشوب حرب نووية في حين يجعل نشوب الحرب التقليدية أكثر احتمالا . وحتى لو تم القضاء على جميع الأسلحة النووية على نحو متحقق منه - وهو افتراض غير واقعي - فستظل مسألة معرفة كيفية انتاجها ومائل انتاجها باقية . ويترتب على ذلك أن نشوب حرب تقليدية سيثير بسرعة شبح إعادة التسلح النووي ؛ كما أن من شأن سباق إعادة التسلح النووي ، ابتداء من الصفر ، زعزعة الاستقرار بدرجة بالغة والاغراء بتوجيه ضربات اجهازية أولى .

٧٧- غير أن نشوب الحرب ليس لازما في ذاته لتغيير ميزان القوى في العالم تغييرا رئيسيا . فمجرد وجود قوات تقليدية متفوقة تفوقا ساحقا قد تستحيل هزيمتها لدى جانب واحد سينشر الخوف والهلع بدرجة تتأثر معها في الحال الخيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العالم الحر ، وفي أوروبا بصفة أساسية .

٧٨- وستجمد حركة الاستثمارات ، وسيلي ذلك هروب جماعي لرؤوس الاموال والمواهب ، وسيهتز بشدة الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلدان الغربية وستضعف أو تزول قدرتها على توليد الثروة . وستؤثر الازمة الاقتصادية وما يعقبها من اضطراب سياسي تأثيراً عميقاً على بلدان العالم الثالث .

٧٩- ومن الصعب التنبؤ بالمدى الكامل لما سينتاب النظام العالمي ، كما نعرفه الآن ، من فوضى . ومع ذلك ، فإن على ناقدى الردع أن يبحثوا النتائج المحتملة لتوصياتهم ، وعليهم أن يوضحوا أن بإمكان بدائل الردع التي يسمون الى ترويجها أن تسهم في تحقيق الأمن الدولي بقدر مماثل ، في الوقت الذي تحمي فيه التوازن العالمي من هزة تصيبه بكارثة .

عدم الانتشار النووي والعالم الثالث

٨٠- ينتج الاثر المشبط بوجه عام الذي ما برحت الاسلحة النووية تمارسه على الخصومة بين الشرق والغرب - خاصة الموانع التي فرضتها على الالتجاء للحرب وتأييدها للسيطرة على الازمات - عن ظروف فريدة في نوعها ، لا يمكن توفر مثلها لاعداء آخرين : الطابع الثنائي للميزان النووي والاثار المظهر لحربين عالميتين ، والجدوى السياسية لقيام تسوية واقعية مرضية اقليمية - سياسية مقبولة لدى الجانبين في منطقة المواجهة الحادة في أوروبا الوسطى ، والتكوين المبكر للأحلاف العسكرية - السياسية ، وإيقاع التعزيزات النووية في سياق هذا الهيكل من العلاقات المتعارفة (مما يتيح الوقت والظروف لتسويات سلمية) ، والهيكل الخاص للتنافس على الاسلحة ومداه اللذان يشكلان أساس التوازن النووي (مما يوفر ضماناً ضد البدء في أي صراع نووي وعدم اشارته) ، والاعتراف المتبادل ، في جميع الاوقات ، بأن المخاطر والتكاليف الكبيرة لأي صدام عسكري مباشر ستلغي بوضوح قيمة أية أهداف سياسية يحتمل تحقيقها عن طريق الصدام .

٨١- ولذلك ، لا يمكن للمرء أن يستنتج مما يترتب على الردع المتبادل بين الشرق والغرب من آثار تحقق الاستقرار ، ان انتاج أو وزع الاسلحة النووية من قبل دول أخرى سيعزز أمنها أو أمن خصومها (سواء أكان خصومها قد اقتنوا ايضاً اسلحة نووية أم لا) . كما لا يمكن لأحد أن يتوقع آثار الردع المتبادل المترتبة على التوازن النووي بين الشرق والغرب والتي تمتد الى دول نووية أخرى في السياق السياسي المتميز لغترة ما بعد الحرب ، أن تتكرر في دول نووية جديدة خارج هيكل العلاقات هذا . والاكثر احتمالاً فيما يبدو هو أن يؤدي اقتناء دول اضافية للأسلحة النووية الى زعزعة

الاستقرار محليا واقليميا على نحو عميق . ويحتمل أيضا لانتشار الأسلحة النووية بين عدد من الدول أن يخل بما يحدثه التوازن بين الشرق والغرب من آثار تثبيتية في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وكذلك في العلاقات بين دول أخرى . وعلى الرغم مما يظهر في النظام العالمي الحالي من اتجاهات نحو زيادة تعدد الاقطاب ، إلا أنه لا يوجد شك في أن توازن القوى العالمية قائم بشكل يجعل للدولتين النوويتين الرئاسيتين اثرا حاسما على السلم والاستقرار والأمن في العالم . ويحملها هذا بدرجة من المسؤولية فريدة من نوعها لا تشاركهما فيها أية دولة أخرى أو حلف آخر ، أيا كان تسليحها أو تسليحه المفترض أو الواقعي .

٨٢- وفي الوقت الحاضر ، وقعت نحو ١٢٠ دولة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية^(١) . وتكون بذلك قد اعترفت بأن حيازة الأسلحة النووية أمر لا يقتضيه أمنها ، وأن وجود المعاهدة يفي بمقتضيات الأمن الدولي عامة ، ريثما تنفذ المادة السادسة . وتتسم مشاكل الأمن لكثير من بلدان العالم الثالث بالخطورة ويجب عدم التهوين من شأنها . ان واجب تعزيز الأمن الاقليمي في مناطق عديدة من العالم ذو أهمية واضحة . ولكن من الصعب تبين كيفية تعزيز الأسلحة النووية لهذا الأمن اذا انتشرت الأسلحة على نطاق أوسع . وإلى الآن ، ومرد ذلك بوضوح هو نفس هذه الأسباب ، لم يصبح أي من البلدان القليلة التي اختارت الابتعاد عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، بلدا نوويا . كما أن جميع هذه البلدان تقريبا أكدت دائما وبوضوح انها تؤيد هدف عدم الانتشار النووي ولن تفكر في اقتناء أسلحة نووية ، وان كانت ترغب في ترك الخيار النووي مفتوحا امامها ، من حيث المبدأ ، أو تحسبا لاقتناء منافس معين ما لترسانة نووية .

٨٣- ولا يمكن لانتشار الأسلحة النووية الى بلد معين من بلدان العالم الثالث أو حتى - في حالة بعيدة الاحتمال - الاقتناء المتفق عليه لهذه الأسلحة من قبل بلديين متنافسين أن يسهم إلا بالكاد في الاستقرار الدولي . وسواء أكان اقتناء الأسلحة النووية من قبل الدول الخمس الحائزة لها حاليا (ريثما تتحقق ، كما هو مأمول ، تدابير بعيدة المدى لنزع السلاح النووي) يعتبر من عوامل الاستقرار أم لا ، فإن أي زيادة في عدد اللاعبين النوويين ستكون ، حسب جميع الاحتمالات ، أمرا تصعب كثيرا السيطرة عليه ويشير مخاوف واسعة النطاق . وفي حين ترى ترسانات الأسلحة النووية الحالية على طول محور الشرق - الغرب من منظور خصومة ثنائية الاقطاب ، فمن شأن انتشارها على نطاق أوسع في العالم الثالث أن يولد ، في جميع الحالات المتصورة ، مخاوف لا علم لاحد بها على نطاق شامل .

٨٤- ويبرر عدد من الدول غير المنضمة الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية رفضها لهذه المعاهدة على اتمام انها ذات طابع تمييزي . الا أنه بالنظر الى وجود الاسلحة النووية ، فإن الحل الوحيد غير التمييزي هو أن يسمح بانتشار الاسلحة النووية الى جميع البلدان الأخرى التي قد يتصور احتياجها اليها - ومن الواضح أن هذه حالة تؤدي الى زعزعة الاستقرار بدرجة كبيرة . وفي هذه الظروف ، فإن قول بعض بلدان العالم الثالث بأنه ينبغي السماح لها أيضا باقتناء أسلحة نووية حتى تماري الردع لن يزيل الطابع التمييزي لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية - ما لم يسمح لجميع البلدان بالحصول على القنبلة - كما أنه لن يسهم في تحقيق أمنها .

٨٥- وهناك تناقض كبير في كون البلدان التي تتخذ موقفا ملبيا بوجه خام ازاء الردع وحياسة الاسلحة النووية تحقيقا لتلك الغاية هي التي ترغب خاصة في الاحتفاظ بالخيار النووي لنفسها . وكثيرا ما تقول البلدان نفسها إن الردع هو بمثابة تمهيد متواصل لا نهاية له للتطوير الكمي والكيفي للنظم النووية - وهي فكرة لا تؤيدها هذه الورقة - ولكن اقتناء الاسلحة النووية من جانبها لاغراض ردعية سيكون منعهم الضرر .

أشار سياق التسلح

٨٦- ان عبارة "سباق التسلح" هي تعبير مجازي مظل عن المنافسة الكمية والنوعية بين خصوم من أجل الحصول على قوة عسكرية . وهو تعبير مظل لأن "المتباريين" لا يتنافسون في تحقيق انتصار وفقا لقواعد اللعبة المتفق عليها في نفس المضمار . فهم لا يتنافسون في كل سلاح من الاسلحة ، فضلا عما يجري دائما من سحب بعض الاسلحة من السباق وادخال غيرها فيه . كما أنه ليس صحيحا أن الطرف الواحد يكون دائما مشتركا في السباق ، رغم أنه يمكن أن يكون مشتركا في العدو .

٨٧- وقد ظهر ما يدعى بسباق التسلح ، كخاصية من الخصائص البارزة للسياسة الدولية ، منذ أن اكتسبت البلدان الصناعية المتقدمة ، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، القدرة على تحسين ميزان القوة العسكرية بالمقارنة مع الخصم ، بصورة سريعة نسبيا ، عن طريق ابتكار وانتاج التكنولوجيات العسكرية . وبالرغم من أن المنافسة الناتجة عن ذلك كانت أحيانا تؤدي الى إشارة المخاوف وزيادة حدة التوترات ، فإنه ليست لها باندلاع حرب بصفة عامة علاقة تذكر ، وأن كان الغموض يحيط أحيانا بهذا الأمر بوصفه عاملا من بين عوامل كثيرة . وفي أغلب الحالات ، كان السباق ينتهي قبل اندلاع الحرب ، وربما يكون قد أدى في بعض الحالات ، الى اطالة فترة السلم

أو صار بديلا للحرب . وأوضح علاقة متبادلة بين سباق التسلح واندلاع الحرب تظهر في الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين ، عندما انخرطت في السباق الدول العدوانية ذات الأنظمة الشمولية وفشلت ديمقراطيات الامر الواقع في ان تتحرك في الوقت المناسب وبالسعة الكافية ، لردع العدوان حتى فات الاوان .

٨٨- ان المنافسة على الاسلحة النووية تتمتع اموالا وموارد يمكن ، من الناحية النظرية ، انفاقها على الاغراض غير العسكرية ، وان كانت الاسلحة النووية لا تستهلك اكثر من جزء من الاموال والموارد المخصصة للقوات التقليدية التي ينطبق عليها التعبير المجازي بدرجة اقل . فضلا عن ذلك ، فإن المنافسة على اقتناء الاسلحة في الفترة التالية للحرب ، ادت احيانا الى اساءة العلاقات بين الشرق والغرب مع ما صاحب ذلك من اشاعة مخاوف مبررة وغير مبررة بين الجماهير من حصول أحد الاطراف على مزايا خطيرة . الا انه في ضوء الحقيقة المؤمفة المتمثلة في ان الدول ذات المصالح العسكرية المتضاربة تتسلح كل منها في مواجهة الاخرى ، يمكن للمرء ان ينظر الى التنافس الحالي على الاسلحة - بكل سماته العديدة غير المرغوب فيها - مع ما يتميز به معدل مرتفع للتجديدات في مجال التكنولوجيا التي تشمل نطاقا واسعا من منظومات الاسلحة ، على انه يحقق قدرا من الوقاية ضد اتجاهات سباق التسلح المؤدية الى زعزعة الاستقرار .

٨٩- وفي عصر الردع النووي حل سباق التسلح محل تغير الاحلاف واللجوء الى الحرب كوسيلة اساسية تحاول بها أكثر الدول تقدما تحسين اوضاعها العسكرية ازاء خصومها . وكانت سرعة خطى الابتكارات التكنولوجية وتنوعها الكبير ، عاملا من عوامل تحقيق الاستقرار في التوازن العسكري بين الشرق والغرب من حيث انه لا يمكن اعتبار أي منظومة اسلحة بعينها ملاحا حاسما ولانه من المرجح ان أي تقدم تكنولوجي يحرزه أحد الاطراف سيجد الطرف الآخر معادلا له ، قبل ان يتمكن الطرف الاول من تحقيق تفوق حاسم . هذا في الوقت الذي لا ينتظر فيه ان يتمكن أي من الجانبين من الإخلال بالتوازن عن طريق القيام بوزع مفاجئ للأسلحة أو عن طريق تحقيق انجاز تكنولوجي كبير .

٩٠- وقد ظل التطور التكنولوجي بالنسبة لنظام الامن الغربي ، أداة هامة من أدوات الردع بصفة خاصة ، لان هذا التطور يمكن الغرب ، تمشيا مع تركيزه على الجهود المدنية - من تعويض القدرة المتفوقة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (بسبب نظامه السياسي) كما يمكنه من المحافظة بصفة مستمرة على مستوى رفيع من تعبئة القوى العاملة ونتاج الاسلحة ، والقوات الفعلية .

٩١- وكما أن عبارة "سياق التسلح" هي تعبير مجازي مظل ، فإن عبارة "وقف سياق التسلح" هي الأخرى كذلك . إذ أن هذا التعبير المجازي يشير ضمنا الى أنه يمكن وقف المنافسة في مجال التسلح بدون القضاء على أسبابها التي تكمن في المنابع السياسية للخصومة بين الشرق والغرب - أي في غايات المنافسة لا وسائلها .

٩٢- ولا بد لأي اتفاق بشأن نزع السلاح من أن يوقف ابتكار جميع الأسلحة ، وإنتاجها وتطويرها . غير أن التكنولوجيا العسكرية الحديثة صارت منتشرة بشكل واسع النطاق بين مختبرات ومصانع الدول المتقدمة النمو (بصرف النظر عن نظامها الاجتماعي والاقتصادي) وصارت مندمجة مع التكنولوجيا غير العسكرية ومنتجاتها لدرجة أن وقف العملية التكنولوجية أصبح يتطلب القضاء على الهيكل الأساسي العلمي - الصناعي في الدول المتقدمة النمو - وهو أمر من الواضح أنه مستحيل .

٩٣- وهذا يعني ، أنه رغم أن تجريب بعض الأسلحة وتطويرها وإنتاجها ووزعها يمكن تحديده وتخفيفه أو حتى وقفه عن طريق الاتفاق أو من جانب واحد ، فإن سياق التسلح ككل فيه نزوع الى الانتقال الى قنوات لا يمكن استبعادها . ورغم أن فرض تغييرات على الأسلحة والتكنولوجيا يمكن أن يوجه سياق التسلح الى قنوات أخرى ، فإنه لن يكون مفيدا إلا إذا ساعد على تحقيق استقرار المنافسة في الأسلحة وجعلها أكثر سلاما أو أرخص تكلفة ؛ غير أنه لا يمكن إنهاء هذه المنافسة إلا بالقضاء على أسبابها السياسية .

٩٤- وكما ذكر من قبل في هذه الورقة ، فإن كثيرين ممن يهتدون الردع يميلون الى عزو كل ما هو متصور من أخطار وآثار تدابير التسلح - وخاصة تدابير التسلح النووي - الى تبني مبدأ الردع . وهم يرون أن هناك علاقة سببية بين الردع وكل جانب من جوانب التنافس على تكديس السلاح بين الحلفين العسكريين . ومن الواضح أن هناك عنصرا بارزا من عناصر الفعل ورد الفعل في التكديس التنافسي للسلاح بين نظامي الحلفين العسكريين . بيد أن نموذج التفاعل بين الردع وسباق التسلح ، القائم على العلاقة السببية المباشرة هو تبسيط مبالغ فيه . فالحقيقة أكثر تعقيدا من ذلك ، وهي في نفس الوقت يد تبرئ الردع من الدور المنسوب اليه باعتباره الباعث على سياق التسلح .

٩٥- وهناك أساسا عاملان يدحضان فرضية السببية البسيطة هما : أولا ، الطريقة التي ظلت الدولتان العظميان تمولان بها ميزانيتها الدفاعية وتمارسان بها تسليحهما النووي طيلة العقود الماضية ؛ وثانيا ، الاحتياجات الكمية لموقف الردع المقنع في مجال علاقات نووية تنافسية الى درجة كبيرة .

٩٦- وإذا نظرنا الى البيانات المتوفرة عن ميزانيات الدفاع وإدخال منظومات أسلحة جديدة (لأسيما المنظومات النووية) يمكننا ان نشأت بسهولة انه لا توجد عملية تراكم أسلحة مطردة ولا توجد دورة فعل ورد فعل سريعة في مجال التسلح النووي . فعلمية تعزيز الأسلحة عملية غير منتظمة على الإطلاق تتخللها فترات طويلة من ضبط النفس من جانب الغرب أساسا . وعليه ، فإنه في الفترة من عام ١٩٦٨ الى عام ١٩٧٦ واصلت نفقات الولايات المتحدة في مجال الدفاع ، حسب القيمة الثابتة للدولار ، الانخفاض بنسبة تقرب من النصف عما كانت عليه تقريبا ، بينما ظلت ترتفع ، في الوقت نفسه ، وحسب القيمة الثابتة للروبل ، المصروفات العسكرية السوفياتية حتى بلغت ضعف ما كانت عليه تقريبا . وخلال الفترة التي اتسمت أكثر من غيرها بتعزيز سوفيياتي سريع للأسلحة النووية - أي في حوالي سنة ١٩٦٣ الى ١٩٧٨ - لم تستحدث الولايات المتحدة أي سلاح نووي استراتيجي جديد أو أية قاذفات استراتيجية جديدة ، وفي حين نمت الترسانات السوفياتية بصورة سريعة مواء من حيث عدد الرؤوس الحربية والحمولات الانطلاقية الجماعية ، انخفض مخزون الولايات المتحدة حسب هذين المعيارين على حد سواء . وانخفض منذ الستينات عدد الرؤوس الحربية للولايات المتحدة بـ ٨ ٠٠٠ رأس كما انخفضت حمولته الانطلاقية الاجمالية بما يقارب ٧٥ في المائة . وفي الوقت الذي عمل فيه الاتحاد السوفيياتي على تحقيق زيادة سريعة في أوروبا بالنسبة للأسلحة النووية التعبوية ، بما في ذلك المدفعية النووية ، قررت منظمة حلف شمال الأطلسي تفكيك ١ ٠٠٠ من الأسلحة النووية التعبوية والتخلي عن سلاح اضافي مقابل كل سلاح متوسط المدى جديد ينصب في إطار التدابير المضادة المتواضعة المتخذة في مجال الأسلحة النووية المتوسطة المدى لمواجهة ما دفع به الاتحاد السوفيياتي من قذائف (SS-20) . وفي عام ١٩٨٣ خلال الفترة التي وصل فيها النشر السوفيياتي للقذائف من طراز (SS-20) الى مستويات عالية جديدة والتي كانت ستشهد ظهور الأسلحة النووية الجديدة المتقدمة القواعد والتابعة لمنظمة معاهدة وارسو ، قررت منظمة حلف شمال الأطلسي ، في اجتماع مونتي بيلو ، سحب ١ ٤٠٠ سلاح نووي آخر في أوروبا . ونفهم من قراري حلف شمال الأطلسي ، اذا نظرنا اليهما معا ، ان عدد المنظومات النووية التي تنشرها حاليا في أوروبا منظمة حلف شمال الأطلسي أقل من أي وقت مضى منذ اوائل الستينات . وهذه الحركة الواضحة نحو التخفيض في الترسانات النووية من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي تتعارض مع التعزيز النووي الذي لم يسبق له مثيل والذي قامت خلال الفترة نفسها منظمة معاهدة وارسو . ويبدل أيضا كشف الحساب الموجز هذا على انه ، بصرف النظر عن النزعات الطويلة الأمد والخصائص الشاملة للعلاقة التنافسية القائمة بين النظامين في مجال الأسلحة ، من الصعب دعم النظرية القائلة بأن الردع لايد وان يؤدي الى تصعيد مستمر ولا متناه للاعتدة النووية من الجانبين على حد سواء .

٩٧- وتهتز الفرضية السببية أكثر اذا نظر المرء الى التعريف الاساسي للردع حسب مفهوم الغرب . لقد اشير سابقا الى ان الردع المقنع ، حسب تفسير منظمة حلف شمال الاطلسي ، لا يعتمد على التفوق أو حتى التساوي العددي بين القوات العسكرية المعيّدة لخوض الحرب ، بل يعتمد على تكافؤ الخيارات الدفاعية . وهذا يفسر ضبط النفس الذي استطاع حلف شمال الاطلسي ممارسته لفترات طويلة في مجال التسلح النووي ولا يزال يمارسه . وهذا صحيح بالنسبة للعلاقة القائمة حاليا بين القوى إلا انه يمكن توسيع النطاق أكثر . فخلافا تماما للنظرية القائلة بأن الردع لابد وان يؤدي الى تعزيز النمو العددي الا متناهي للمنظومات النووية فإن مستوى أدنى بكثير للأسلحة يتماشى تماما مع عملية الردع . ومن وجهة النظر هذه يمكن تأكيد ان الردع ، حسب تعريف منظمة حلف شمال الاطلسي ، لا ينطوي على نزعة متاملة نحو النمو بل على نزعة متاملة نحو تحقيق علاقة نووية شابتة بين الاحلاف العسكرية ، على مستويات أدنى بكثير للاعتددة النووية . وسوف نتعرض لهذه النقطة بمزيد من التفصيل عندما نتناول في الفرع التالي موضوع نزع السلاح والحد من الاسلحة .

٩٨- ولا تدعي الافكار السابقة بشأن آثار الردع بالنسبة لتنافس النظامين العسكريين على تكديس الاسلحة انها تقدم تفسيراً كاملاً لآليات سباق التسلح النووي البالغة التعقيد . وينبغي لاي تحليل أكثر اكتمالا أن يأخذ في الاعتبار اختلاف الاهداف السياسية للتحالفين العسكريين وكذلك عامل تكنولوجيا الاسلحة المتطورة بسرعة . ويتبين من خلال تحقيق تجريبي في الديناميات المعقدة للتنافس في مجال الاسلحة بين الشرق والغرب انه نادرا ما تم اقتناء أجهزة نووية جديدة كرد مباشر على تحركات معينة قام بها الطرف الآخر . فالتطورات الرئيسية في مجال الاسلحة ، مثل القرارات التي اتخذتها منظمة حلف شمال الاطلسي بالتخلي عن عدد كبير من منظومات الاسلحة النووية كثيرا ما كانت تتخذ بصورة مستقلة وتلتها مهلة تنفيذ طويلة ، وتم ذلك على اساس الاحتياجات الوطنية المتصورة وحدها وبمساعدة التكنولوجيات المتاحة . ومن جانب منظمة حلف شمال الاطلسي - وكذلك من الجانب السوفيياتي الى حد ما - كثيرا ما كانت القرارات الجديدة في مجال الاسلحة تؤدي الى تحسين الاستقرار الاستراتيجي عن طريق ابدال الشبكات القديمة الاقل حسنة . بيد انه حدث ان اتخذت قرارات في مجال الاسلحة لا تسهم في تحقيق الاستقرار . فقيام الجانب السوفيياتي بوزع قذائف SS-20 ، الذي تقرر ونفذ في أوج فترة الانفراج بهدف خلق احتكار واضح للقذائف النووية المتوسطة المدى ذات القاعدة البرية ، انما يشكل حالة تسمى صميم الموضوع .

الأثار المتعلقة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح عن طريق المفاوضات

٩٩- وكما أنه لا يمكن وقف ابتكار جميع التكنولوجيات العسكرية وإنتاجها ووزعها في الدول المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا التي لها قوات مسلحة ، فإنه لا يمكن كذلك القضاء على القوات المسلحة المستقلة ما لم تقام حكومة عالمية فعالة . ولذلك فإن النداءات الداعية الى "نزع السلاح" بمفهوم نزع السلاح العام والشامل هي تعبير عن طموح له صلة محدودة للغاية ، بعالم الواقع . بيد أنه إذا كان معنى نزع السلاح هو حظر أسلحة محددة أو فئات محددة من الأسلحة أو خفض إنتاجها ، أو الحد من تطويرها أو مراقبتها ، أو اختبارها أو إنتاجها أو وزعها ، أي بعبارة أخرى "تحديد الأسلحة" ، فهذا أمر من الواضح أنه ممكن التحقيق في ظل النظام الحالي المؤلف من دول ذات سيادة .

١٠٠- والاهداف الرئيسية لتحديد الأسلحة هي تقليل خطر نشوب الحرب وجعل التنافس في ميدان الأسلحة أكثر قابلية للتنبؤ به وبالتالي أكثر اعتدالا واستقرارا . وقد تم منذ الحرب العالمية الثانية التوصل الى عدد من اتفاقات تحديد الأسلحة من أجل جعل البيئة العسكرية أكثر سلامة ، وتتراوح هذه الاتفاقات بين معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية^(٧) واتفاق "الخط الساخن" . لكن معظم هذه الاتفاقات لم يكن لها أثر مباشر يذكر على علاقة القوات في التوازن العسكري المركزي . ولا تدخل إلا معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية^(٣) والاتفاق المؤقت في الجولة الأولى من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت - ١)^(٨) في هذه الفئة (التي تشمل أيضا معاهدة سولت - ٢ التي لم يصادق عليها)^(٩) . وتركز الآمال الشعبية بصورة رئيسية على ما يسمى بتحديد الأسلحة الاستراتيجية ، أي على الاتفاقات التي تحد من الأسلحة النووية ذات المدى المتوسط وذات المدى الطويل والأسلحة المصممة لأغراض الدفاع ضدها .

١٠١- والسبب الأساسي للندرة النسبية للاتفاقات المتعلقة بالأسلحة الاستراتيجية هو ، كما يتضح من تاريخ الفترة السابقة لظهور الأسلحة النووية ، أنه من الصعب جدا بالنسبة للمتخصصين المصلحين ، حتى لو كانوا يريدون بالفعل الحصول على فوائد اتفاق بشأن الأسلحة ، التوصل الى اتفاق متبادل الفائدة يلزمهم بالالتزام بعلاقة معينة بين القوات تقيدها معاهدة . فمثل هذا الاتفاق يشير مشاكل عسيرة بمصد القيام والتحقق ، تزيد من معويتها الابتكارات التكنولوجية وتنوع نظم الأسلحة المترابطة ،

وعدم تماثل الهياكل والوظائف العسكرية . ومثل هذا الاتفاق يضع المتخصصين أمام مشاكل مربكة فيما يتعلق بالمساواة والتعادل الشكليين اللذين ، لو تركا بدون تعريف ، لا يحملان معاناً بالمركز القومي . والأهم من ذلك كله ، يتطلب مثل هذا الاتفاق منهم أن يضعوا فرماً لتعديل أصناف محدودة من القوات بغية التعويض عن التطورات التكنولوجية غير المتوقعة أو التي لا يمكن التنبؤ بها عادة وعن التغيرات الكيفية - الكمية في الأصناف غير المحددة - وهي صعوبة يزيد من صعوبتها تعقد هياكل القوات والخطى السريعة التي تسير بها التطورات التقنية . وتتناسب حدة جميع هذه المشاكل مع نطاق شمول الاتفاق . ومع ذلك فكلما كان الاتفاق أقل شمولاً ، كلما زاد الاحتمال في أن تؤدي التطورات في المجالات غير المقيدة إلى الاختلال بالتوازن العسكري الذي كان يقصد تنظيمه بهذا الاتفاق .

١٠٢ - ويمكن التخفيف من حدة مشكلة التوصل إلى اتفاقات بشأن الأسلحة الاستراتيجية تكون متبادلة الفائدة والمحافظة على هذه الاتفاقات ، إذا رضي المتخصصون بقبول توازن القوات كما هو قائم وقصر تقييدات التسلح على القوات التي لا تؤثر على البرامج العسكرية المنشودة أو وضع حد أعلى لها . لكن اتفاقاً مثل هذا لا يحتمل أن يؤدي إلى فوائد في مجال تحديد الأسلحة تكفي لتبرير المشاكل التي ينطوي عليها . ففي البلدان الديمقراطية يحتمل أن تبدو الآثار الفعلية لمثل هذه الاتفاقات المحدودة بشأن سباق التسلح غير كافية بالمقارنة مع الآمال المعقودة عليها . وهذه هي قصة الجولة الأولى والجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية .

١٠٣ - ومع مراعاة هذه الاعتبارات ، يريد التحالف الأطلسي إجراء تخفيضات كبيرة في الأسلحة ، لا مجرد وضع حد أعلى لها . لكن الغرب يعترف بأن التخفيضات في حد ذاتها لا تجعل سباق التسلح بالضرورة أكثر سلامة ، أو أكثر قابلية للتنبؤ به ، أو حتى أقل كلفة ، ولذلك فهو يقترح إجراء تخفيضات في إطار هيكل للقوات يكون متمشياً مع توازن تقريبي للقوة الضاربة وتخل متبادل عن التفوق الاستراتيجي ويكون مصمماً لتعزيز الهدف الأهم لتحديد الأسلحة وهو : تعزيز الاستقرار الاستراتيجي ، أي تقليل خطر نشوب الحرب عن طريق التقليل إلى الحد الأدنى من حوافز شن هجوم مسلح . والمعالم المميزة لهذا الهيكل هي التقليل من الرؤوس الحربية في كل جهاز إطلاق والرؤوس الحربية القادرة على الوصول إلى الأهداف العسكرية ، في الوقت الذي تكون فيه الأسلحة الدفاعية الاستراتيجية محدودة تحديداً شديداً وفقاً لمعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، بحيث لا يصبح أي من الجانبين معرضاً لضربة أولى أو حصينة من التعرض لضرر انتقامي غير مقبول . ولتشجيع حصول اتفاق متبادل بشأن التخفيضات في

القوات الهجومية ، يقترح الغرب ، في ضوء التباين في هياكل القوات ، اجراء مبادلات تمكن كل طرف من وضع حدود للأسلحة التي يتفوق فيها مقابل حدود مماثلة للأسلحة التي يتفوق فيها الخصم .

١٠٤ - والشرط الذي لا غنى عنه للتوصل الى اتفاق بشأن الأسلحة يكتب له النجاح ، هو أن يكون معبرا عن توازن القوى العسكرية ، وأن يحافظ على استقرار هذا التوازن ، الذي يكون الموقعين على الاتفاق راضيين عن التعايش في ظله ويفضلونه على التوازن الذي يمكن أن ينتج عن تنافس غير منظم في مجال الأسلحة . ومن وجهة نظر الغرب ، يعبر عن هذا التوازن بمفهوم التكافؤ العسكري أو تكافؤ الخيارات ، الذي يشير الى علاقة بين القوات ، لا يكون لدى أي من الجانبين فيها امتياز شامل يؤدي الى تهديد أمن الجانب الآخر ، أو أن تعوز أي جانب من الجانبين القدرة المؤكدة على الثأر التي تجعل العدوان غير ذي طائل . وجوهر هذا التوازن هو حالة ردع متبادل يكون كل طرف فيها واثقا من أن الآخر لن يشن ضده هجوما اجهازيا أو غارة هجومية نووية أو غير نووية .

١٠٥ - وإذا نحيت جانبا تلك الاعتبارات العامة التي تتعلق بالاهداف التي تتبناها منظمة حلف شمال الاطلسي في المفاوضات الحالية أو التي ستجرى في المستقبل في مجال الحد من الأسلحة ، فإن المدى الذي يمكن للردع أن يشكل عنده اسهاما خاصا فيما يتعلق بنزع السلاح الذي يجري عن طريق التفاوض ، يستأهل الملاحظة . وهذا الاسهام له شقان .

١٠٦ - فأولا ، وعلى نحو ما وضع أعلاه ، أن الردع ، حسب التصور السليم له ، ينطوي بطبيعته على اتجاه نحو الوصول الى نقاط توازن أقل في القوات النووية وأيضا في القوات التقليدية . وعلى ذلك ، دأبت الولايات المتحدة في مفاوضات الحد من الأسلحة النووية ، وبدعم كامل من حلفائها ، على اقتراح مستويات للتسلح متوازنة بشكل متبادل ، تقل كثيرا عن النظم القائمة أو المزمعة . ومثال ذلك الاقتراحات التفاوضية التي تقدمت بها الولايات المتحدة أثناء مفاوضات الجولة الثانية لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، ومحادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) ، والمفاوضات الثنائية الراهنة في جنيف ، واقتراح الحل الصغرى على الجانبين بشأن الأسلحة النووية المتوسطة المدى الذي قدم أثناء محادثات القوات النووية المتوسطة المدى في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ .

١٠٧ - وهناك سبب ثان للاعتقاد بأن الردع المقنع يتيح ظرفاً مؤاتياً للحد من الأسلحة النووية . فالردع الفعال يضمن حماية فعلية من الهجوم ويعطي شعوراً بالثقة والتأكد ، قد تؤدي بدون توفرها مفاوضات الحد من الأسلحة إلى زيادة التوترات ومضاعفة الشكوك . فالمفاوض ، في ظل خلفية الردع المقنع ، يملك هامشاً من المرونة وإمكانية المناورة يكفي لجعل المفاوضات هادئة ، وللمسي حتى يتكامل بالنجاح معنى التوصل إلى مستويات أقل من الأسلحة . فالردع ، خلافاً لما يُدعى أحياناً ، لا يمثل عقبة أمام نجاح مفاوضات الحد من الأسلحة ، بل إنه عامل مساعد في هذه العملية .

مستقبل الردع

كفالة استقرار الردع : مبررات إعادة التشكيل الهيكلية

١٠٨ - ظل الردع طيلة أربعين عاماً يفرض قدراً من ضبط النفس في مجال السياسة الدولية ، وهو أمر فريد في تاريخ نزاعات الدول الكبرى . ففي إطار كوايخ الردع المتبادل ، تجنبت القوى الكبرى وحلفاؤها الحرب ، ووضعت تقاليد هامة في مجال السلوك وسبل الاتصال من أجل تجنب حدوث أزمات ربما تؤدي إلى نشوب الحرب ، والتلطيف من حديثها ، كما تعلمت هذه الدول أن تتفاوض بشأن أخطر خلافاتها حيثما تلتقي المصالح . إن العلاقات بين الشرق والغرب لم تكن تتسم بالانحجام في يوم من الأيام ، بل كانت نوعيتها تسوء وتتخسن ، ومع ذلك فإن هذه العلاقات هي الآن أبعد ما تكون عن شفير الحرب . وفي الواقع ، فإنها أبعد عن الحرب مما كانت عليه في السنوات الأولى لفترة ما بعد الحرب ، التي لم تكن بدورها قريبة ، وعلى سبيل المثال ، حدوث أزمة برلين ، والحرب الكورية وأزمة الصواريخ الكوبية . وكذلك ، فإنه في ظل عدم وجود بديل عملي ، يمكننا بثقة مواصلة الاعتماد على الردع ، وفي الوقت نفسه محاولة جعلته آمناً إلى أقصى حد ممكن عن طريق الاتفاقات بشأن الأسلحة والتنازلات الدبلوماسية .

١٠٩ - إلا أنه ، لأسباب تتعلق بالأخلاق وبالمصلحة الذاتية ، لا ينبغي أن نكون راضين إلى الأبد بنظام ردع يعتمد في النهاية على إمكانية وقوع كارثة مدمرة . ويرتكز الردع في صورته الحالية ، بوصفه أفضل السياسات المتوفرة الآن لمنع نشوب الحرب في العصر النووي ، على أسس أخلاقية سليمة . إلا أن قبوله ، من الناحية الأخلاقية ، يستتبع شرطاً مسبقاً هاماً وهو عدم إضاعة أية فرصة في البحث بإخلاص عن طرق من شأنها أن تقلل من الاعتماد على الأسلحة النووية . ويتفق ذلك مع تعاليم كثير من الزعماء الدينيين الذين قبلوا الردع ، بما في ذلك عنصره النووي ، كوسيلة مؤقتة مساعدة لصالح الحفاظ على السلم . وتتقضي بحثاً تحذره المسؤولية الأخلاقية عن حالة سلم دائمة

يمكن ، في النهاية ، أن يستغني في ظلها عن مساعدة الاداة النووية . والنظام الافضل للأمن الدولي يجب ، على أقل تقدير ، أن يوفر امكانية منع نشوب الحرب بنفس الدرجة من الفعالية ، مع الاعتماد بدرجة أقل كثيرا على الانتقام النووي ، وبمستويات أقل كثيرا من التسلح النووي . غير أنه لبلوغ نظام أفضل للأمن المتبادل يجب علينا ألا نكتفي فقط بتكوين صورة صحيحة عن الجهة التي نقصدها ، بل يجب أن يكون لدينا أيضا خريطة توضح الخطوات العملية التي يمكن أن توصلنا الى غايتنا .

١١٠ - ويميل البعض ، في سعيهم الى ايجاد بديل للردع ، سواء عن ايمان أو لاغراض الدعاية ، الى المناداة بحلول خيالية تتطلب تغيير النظام السياسي الدولي ، مثل خطط توفير الأمن العالمي الشامل التي تبعد عن الواقع بعد الحكومة العالمية عنه . ويكتفي آخرون بحث الحكومات على التخلص من الأسلحة النووية وسباق التسلح ، أو على تغيير علاقاتها حسب قواعد السلوك الحسن التي يفتخرون أن تحكم الأمور داخل دولة منظمة ، كما لو كان من الممكن حل مشاكل عالم الواقع المؤلف من بلدان ذات سيادة وذات مصالح متضاربة وقوات مسلحة متعارضة بمجرد أمرها بالزوال .

١١١ - وكهدف نهائي ، نحن نقترح ، لا ايجاد بديل للردع ، بل القيام باعادة تشكيل هيكلية له . ويجب أن تكون هذه العملية متسقة مع النظام الدولي الحالي ومع العلاقات السياسية والعسكرية الاساسية داخل هذا النظام ، على أن يؤخذ في الاعتبار ، بوجه خاص ، عدم التوازن في القوات التقليدية وعدم التماثل الجغرافي . وهذا يعني أن هذه العملية يجب أن تقوم على أساس حقائق السيادة الدولية المعاصرة ، مثل الحقيقة المتمثلة في أن التضارب الاساسي في المصالح والاهداف يعكس صفو العلاقات بين الشرق والغرب ، وأن نظامي الأمن الشرقيين والغربيين يتنافسان على اكتساب القوة العسكرية اللازمة لدعم هذه المصالح والاهداف المتضاربة ، وأنه لا يمكن إلغاء اختراع الأسلحة النووية ، أو ، على الأرجح ، ازالتها بطرق قابلة للتحقق .

١١٢ - ولحسن الحظ ، هناك حقيقة أخرى وهو أن للخصوم النوويين مصلحة مشتركة في تقليل مخاطر نشوب الحرب والتدمير البالغ الذي سيقع في حالة حدوث حرب . ولتحقيق هذه المصلحة المشتركة ، هم ليسوا بحاجة الى انتظار ظهور بديل للردع النووي ، وهم يستطيعون أن يفعلوا الكثير ، حتى ولو من طرف واحد ، عن طريق زيادة تحسين استقرار النظام الحالي للردع .

١١٣- واستنادا الى أي خريطة واقعية تحدد الطريق ، فإن جعل نظام الردع القائم أكثر أمنا ، يشكل أيضا شرطا أساسيا لتقليل اعتمادنا عليه . فالتوازن العسكري المستقر الذي يعطي الجانبين إحساسا معقولا بالأمن هو وحده الذي يوفر أساسا للتحرك في تعاون نحو إقامة هيكل للردع أقل اعتمادا على الأسلحة النووية.

التدابير التي تتخذ من طرف واحد

١١٤- لكي يكون هيكل الردع القائم أكثر استقرارا ، يمكن أن يتخذ كل من الطرفين عددا من التدابير لجعل قواته أقل تعرضا للهجوم وأقل تهديدا في نظر الخصم . فمثلا ، في استطاعتها التقليل من الاعتماد على القذائف ذات الرؤوس الحربية المتعددة والمنطلقة من قواعد ثابتة ، والتحرك نحو الاعتماد بقدر أكبر على القذائف ذات الرؤوس الحربية المنفردة والمتمركزة في مواقع مناسبة ، والتأكيد على نظم الإيصال والرؤوس الحربية التي تكفل الدقة وتقلل من الأضرار التبعية ومن الاعتماد في تحقيق أغراضها على البدء باستخدامها ، والتقليل من مرعة تآثر مرافق القيادة والتحكم والاتصالات ، في حين تعمل أيضا على زيادة قدرتهما على ضمان المراقبة السياسية على استخدام الأسلحة النووية فضلا عن الحيلولة دون استخدامها دون إذن بذلك .

١١٥- وقد اتخذت منظمة حلف شمال الأطلسي مبادرات من طرف واحد لتعزيز استقرار الردع في إطار الرد المرن عن طريق الاضطلاع ببرنامج يرمي الى تفادي الحاجة الى اللجوء المبكر لاستخدام الأسلحة النووية ضد أي عدوان تقليدي . فعن طريق تعزيز قدراتها الدفاعية التقليدية ضد المجموعة الاستراتيجية الأولى لمنظمة معاهدة وارسو ، وباستخدام التكنولوجيات التقليدية الجديدة لمحاربة المجموعات اللاحقة (أو مجموعات التعزيز) قبل دخولها المعركة ، ستقلل منظمة حلف شمال الأطلسي من اعتمادها على اللجوء المبكر الى استخدام الأسلحة النووية ، وستزيد بذلك من مرونتها السياسية والعسكرية ومن حريتها في العمل . ومن الجلي في الوقت نفسه ، أن هذه التحسينات التقليدية لن تكون ذات طابع أو حجم من شأنه أن يدعم أي هجوم تشنه منظمة حلف شمال الأطلسي ، ولذلك ، فإذا كانت نوايا منظمة معاهدة وارسو دفاعية بحتة ، فإن هذه التدابير الدفاعية المتخذة من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي ستجعل التوازن العسكري في أوروبا أكثر أمنا لها وللحلفاء الغربيين كذلك .

١١٦- وثمة طريقة أخرى يمكن بها تعزيز استقرار الردع وخفض الاعتماد النسبي على الأسلحة النووية في الوقت نفسه وهي استخدام التكنولوجيا الدفاعية الجديدة التي

بدأت في الظهور ، وذلك بغية التحرك نحو هيكل ردع متوازن أقل اعتماداً على الأسلحة النووية وأكثر اعتماداً على الدفاع غير النووي ضد الهجوم . وعلى أي حال فإن الولايات المتحدة ترى أنها مضطرة في المجال الاستراتيجي إلى إيلاء اعتبار جدي للخيارات الدفاعية بسبب وجود اتجاهات في القوات الاستراتيجية السوفياتية تشكل خطراً على قوات الولايات المتحدة البرية الانتقامية ، وهذه الاتجاهات هي : الزيادة الكبيرة في عدد الرؤوس الحربية المركبة على القذائف الثقيلة وذات القدرة على تدمير الأهداف الحصينة ، والاستثمار الواسع في تطوير وتحسين شبكة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وهي الشبكة الوحيدة الموزوعة في العالم حالياً (في منطقة موسكو) والتي تتمتع بإمكانية متزايدة للاستعمال ، والقدرة المضادة للتوابع وهي القدرة الوحيدة الموزوعة في العالم . وعلاوة على ذلك ، تقتزن هذه الاتجاهات المناوئة في توازن القوات الاستراتيجية البعيدة المدى بتطورات مماثلة متعلقة بالتوازن العسكري في أوروبا : التفوق الكبير في وزع القذائف التسيارية النووية المتوسطة المدى والقصيرة المدى وتطوير القذائف التسيارية المضادة للأسلحة التعبوية مثل SAX-12 التي لا تشملها تقنيا الضوابط الواردة في معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية^(٣) . وجميع هذه الانجازات السوفياتية تقوم على البحث والتطوير الشاملين .

١١٧ - وبرغم هذه الاتجاهات في القوات السوفياتية والتي تهدد ، من وجهة نظر الغرب ، استقرار الردع ، وبرغم الأمل الطويل الأجل في تحقيق توازن استراتيجي أقل اعتماداً على الأسلحة النووية ، فإن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بمعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية - وهو التزام يلقي تقديراً كبيراً من جانب حلفائها - وتطلب بصورة جادة مراعاة السوفيات لاحكام هذه المعاهدة .

التدابير التعاونية

١١٨ - تبين المناقشة السابقة ، أنه على الرغم من وجود عدد من الخطوات التي يمكن أن يتخذها كل جانب من طرف واحد لزيادة اطمئنانه إلى ردع أي هجوم ردعاً فعالاً ، بل أيضاً لزيادة اطمئنانه الخصم ، فإن التدابير الأخرى لتثبيت الردع المتبادل لا يمكن تنفيذها على الوجه الأفضل ، بل لا يمكن في الواقع تنفيذها إلا عن طريق التعاون من خلال المفاوضات .

١١٩ - ومن المؤكد أن المساهمة الكبرى والمباشرة في تحقيق توازن نووي أكبر استقراراً سيكون تحقيقها عن طريق اتفاق أو اتفاقات بشأن الأسلحة النووية الاستراتيجية المتوسطة المدى تمكن كلا الجانبين من تعديل احتياجاته من القوات

النووية الى مستوى من الرؤوس النووية شديد الانخفاض ، وذلك في الفئات التي يؤدي التخفيض فيها الى زيادة تبديد المخاوف من ضربة نووية اولى نتيجة هجوم تقليدي بدون سابق استفزاز .

١٢٠ - وإحدى الفئات الاساسية في مثل هذه التدابير هي التوصل الى اتفاقات لتحديد الأسلحة يسهم في تحسين العلاقات السياسية بين الشرق والغرب . وعلى سبيل المثال ، فإن نجاح المؤتمر المعني بالثقة وتدابير بناء الامن ونزع السلاح في اوروبا من شأنه أن يهدئ من المخاوف والشكوك الناجمة عن المواجهة بين النظامين العسكريين ، ويحد من خطر الحرب نتيجة سوء التقدير ويعزز تأثير العنصر السياسي على ضبط النفس لدى الطرفين إذا قيس بتأثير العنصر العسكري .

١٢١ - ومن الفئات الاخرى البالغة الاهمية في التعاون عن طريق التفاوض لزيادة استقرار الردع المتبادل ، التوصل الى اتفاقات لتثبيت الردع من خلال الحد من المخاوف المتبادلة من وقوع هجوم ، لاسيما توجيه الضربة النووية الاولى عند حدوث أزمة خطيرة وتقع في اطار هذه الفئة التدابير الموحدة لبناء الثقة المقترحة في اطار محادثات تخفيضات الأسلحة الاستراتيجية والقوات النووية المتوسطة المدى .

١٢٢ - ويتجه التفكير حاليا في الولايات المتحدة نحو فئة ثالثة أبعد مدى . ويتطلع هذا التفكير نحو تعزيز طويل الاجل للردع بجعله أقل اعتمادا على الأسلحة النووية الهجومية . ويتوخى اتخاذ تدابير متفق عليها لتغيير هيكل العلاقات العسكرية بحيث يصبح أقل اعتمادا على الدفاع النووي واكثر اعتمادا على الدفاع غير النووي في مواجهة هجوم نووي . وقد أعلن الرئيس ريفان ذلك كهدف نهائي في آذار/مارس ١٩٨٢ عندما بدأ مبادرة الدفاع الاستراتيجي . وتمثل مبادرة الدفاع الاستراتيجي برنامجا للابحاث تظلم به حكومة الولايات المتحدة لاستكشاف امكانية اقامة نظام دفاعي استراتيجي يمكن الدول في رأي الولايات المتحدة ، من العيش في امان وهي تعلم أن أمنها لا يعتمد فقط على إقناع الخصم بأن العدوان سيقابل بانتقام نووي ، بل على القدرة على الدفاع ضد الهجمات المحتملة - لحماية السكان الوطنيين بالوسائل التقليدية بدلا من الانتقام من هذه الهجمات باستخدام الأسلحة النووية .

١٢٣ - وترى حكومة الولايات المتحدة أن بلوغ هذا النظام في آخر الامر من جانب كل من الغرب والشرق سيجعل الأسلحة النووية من الناحية العملية مهجورة الاستعمال ، وإن كان لا يضمن الإزالة المادية لها . وفي الوقت ذاته ، لن يكون الهدف أن يكون العالم آمنا

من وقوع حرب تقليدية وإنما هو احتواء الميزان غير النووي ، المعزز باحتمال إعادة التسلح النووي ، في نطاق قيود اتفاق شامل بشأن الأسلحة يفترض سلفا وجود تسوية سياسية أساسية .

١٢٤- ومن هذا المنظور ، سيكون الهدف الأكثر إلحاحا لجهود الحد من الأسلحة التي يبذلها الغرب هو تحقيق خفض كبير ، في غضون العقد المقبل ، في القوة الضاربة للأسلحة النووية الهجومية مع الامتناع عن القيام بأي تغيير في مزيج الأسلحة الهجومية والأسلحة الدفاعية ، سواء كان المقصود بالآخيرة هو الوزع فوق الأرض أو في الفضاء . وفي الوقت ذاته ، سيكون من الضروري بحث امكانية تحقيق الهدف النهائي لبرنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي والنظر في اتخاذ تدابير تعاونية للتحويل نحو ذلك الهدف . وتصر حكومة الولايات المتحدة على أنها ستنتظر في الخطوات المقبلة المحتملة بالاشتراك مع حلفائها إذا أمضت بحوث مبادرة الدفاع الاستراتيجي عن نتائج ايجابية ، كما ستجري الولايات المتحدة مشاورات ومفاوضات مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حسبما هو منصوص عليه في معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، بشأن الطرق التعاونية لإدخال نظم دفاعية في هياكل القوة لكل من الجانبين .

١٢٥- ومن جوانب هذا السيناريو ، حسبما عرضته حكومة الولايات المتحدة ، أن يكون الغرض من كل خطوة انتقالية من هذا القبيل تحقيق توازن متفق عليه للقدرات الهجومية والقدرات الدفاعية مما يعتبره كلا الجانبين عاملا للاستقرار . ولن تسمح أية خطوة لأي من الطرفين بتحقيق التفوق ، سواء كان تفوقا موضوعيا أو تفوقا في نظر الخصم . ومن الواضح ، أن التفاوض على هذه الخطوات الانتقالية سيكون صعبا . ومن الصعوبات التي تواجهه أنه يفترض مقدما الكشف الواسع النطاق عن التطورات التكنولوجية وإيجاد حل معقول لمشاكل التحقق التي من الصعب التغلب عليها . وتدرك حكومة الولايات المتحدة أن العملية لن تنجح إلا إذا كان هناك اتفاق أساسي بشأن هدف تثبيت الردع المتبادل على مستوى أدنى كثيرا من حيث القوى الضاربة النووية ومستوى أعلى بكثير نسبيا من حيث القدرات الدفاعية غير النووية .

١٢٦- ويدرك مؤيدو هذا الرأي أن الهدف النهائي - وهو إيجاد هيكل متفق عليه ويغلب عليه طابع الدفاع ومن شأنه أن يسمح لكل من الشرق والغرب بكفالة أمنهما من خلال قدراتهما الذاتية على مقاومة الهجمات النووية - وقد يتعذر تحقيقه لأسباب سياسية وتقنية . وهم يقبلون الرأي القائل بأن النظام الدفاعي الوطني الذي لا يبلغ درجة الكمال ، إذا صحبته تخفيضات جذرية في القوات النووية الهجومية ، قد يوفر بعض

مزايا النظام القريب من الكمال دون أن يؤدي إلى المشاكل التي قد تترتب على النظام الأخير . وأصحاب هذا الملوك من التفكير يعلمون أن اجابات هذه الاسئلة قد تظل مجهولة لفترة طويلة .

١٢٧- والاهمية الاستراتيجية لهذا النهج الجديد واضحة ؛ كما أن درجة تأثير مفهوم مبادرة الدفاع الاستراتيجي على القضايا الرئيسية لامن التحالف وبقائه ، فضلا عن العلاقات بين الشرق والغرب ومستقبل تحديد الاسلحة ، واضحة أيضا بالنسبة للولايات المتحدة وبالنسبة لحلفائها على السواء .

١٢٨- ومن ثم ، فقد شرع تحالف الأطلسي في عملية مشاور مكثفة لا ينتظر منها أن تؤدي إلى نتائج محددة إلا بمرور الوقت ، حيث يمكن تصور الاتفاق التكنولوجي بشكل أكثر وضوحا وحيث يمكن تقدير مختلف الآثار الاستراتيجية تقديرا يُطمأن اليه .

١٢٩- ومع ذلك ففي هذه المرحلة المبكرة من مشاورات التحالف ، أعرب كثير من زعماء التحالف ، بشكل عام ، عن تأييدهم لبرنامج بحوث الولايات المتحدة في اطار مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، وشددوا على اتساقه - ضرورة استمرار اتساقه - مع معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وأقروا بأنه مبرر أخلاقيا وضروري من الناحية السياسية وأنه في صالح أمن الغرب كله .

١٣٠- وبالإضافة إلى ذلك ، اتفقت الحكومات المتحالفة ، خلال الشهور الأخيرة ، على عدد من التصورات التي تعكس مصالحها الامنية الهامة ، في محاولة منها لتفسير وتوضيح مفهوم الولايات المتحدة في تطوره . ومن الجدير بالملاحظة أن هذه التصورات قد قبلتها الولايات المتحدة كما أنها أدرجت في الوثائق التوجيهية لحكومة الولايات المتحدة . ومن ثم ، يوجد الآن عدد من المبادئ المتفق عليها بشكل واسع داخل التحالف . ومهما تكن المظاهر الأخرى لمفهوم الدفاع الاستراتيجي ودون استباق الحكم على فائدته أو جدواه ، فهناك فيما يبدو اتفاق على ما يلي :

(١) يجب الحفاظ على الوحدة السياسية والاستراتيجية للتحالف ؛ ولا يجوز أن تكون هناك مناطق ذات درجات أمنية مختلفة في التحالف ؛ وعلى نحو محدد ، لا يجوز فصل أمن أوروبا عن أمن أمريكا الشمالية ؛

(ب) إن هدف برنامج بحوث مبادرة الدفاع الاستراتيجي ليس تحقيق التفوق ، بل إبقاء وتعزيز التوازن الاستراتيجي الاساسي الذي حفظ السلم لمدة ٤٠ عاما ؛

(ج) ينبغي أن يتم أي انتقال الى نظم دفاعية جديدة ، تتجاوز مرحلة البحث ، على أساس نهج تعاونية بالاشتراك مع الاتحاد السوفياتي ، وهذا هو ما تضمنه مفهوم الولايات المتحدة منذ بدايته ؛

(د) توجد علاقة جوهرية بين أي تحركات تعاونية نحو المزيد من الهياكل التي يغلب عليها طابع الدفاع والتخفيضات الكبيرة في الأسلحة النووية الهجومية ؛

(هـ) الهدف الشامل لمبادرة الدفاع الاستراتيجي هو تعزيز الردع لا تقويضه ؛

(و) يجب أن تظل استراتيجية المرونة في الرد ، نافذة تماما بالنسبة للتحالف ، ما دام لا يوجد بديل أكثر فعالية لتحقيق هدف الحيلولة دون قيام الحرب ؛

(ز) وفي النهاية ، تظل المشاورات الشاملة داخل التحالف ذات الأهمية خاصة ، طوال مرحلة استكشاف احتمالات مفهوم الدفاع الاستراتيجي .

١٣١- وخلال كل هذه المحاولة البعيدة المدى لإعادة تشكيل الردع ، سيظل منع نشوب الحرب بما فيها الحرب النووية وتعزيز الثقة والتعاون بين النظامين العسكريين هما الهدفين الرئيسيين للغرب . ويمكن مستقبل الردع الى درجة كبيرة في اعتماده اعتماداً أكبر على عنصره السياسي .

١٣٢- ويكتسب العنصر السياسي للردع أهمية خاصة ونحن على أبواب مرحلة جديدة من مراحل تحسن العلاقات بين الدولتين الكبريين ، وتجدد المفاوضات النشطة بشأن تحديد الأسلحة . وفي هذه المرحلة قام كلا الطرفين بتقديم مفاهيم واقتراحات شملت عناصر تقارب مهمة بما فيها رغبتهما المشتركة في منع جميع الحروب ، النووية منها والتقليدية ، ومنع حدوث سباق التسلح في الفضاء وإنهاءه على الأرض ؛ والحد من الأسلحة النووية وتخفيضها بل وإزالتها في نهاية الامر ، وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي . وثمة عناصر تقارب أخرى ينبغي البحث فيها . لكن ترجمة هذه العناصر الى تفاصيل اتفاق أو عدة اتفاقات شاملة بشأن تحديد الأسلحة ستكون عملية شاقة وربما طويلة ، تسلط الاضواء على تضارب المصالح والتصورات . ولكي تغطي الاثار البناءة

لهذه العملية على آشارها المفارقة ، لابد أن يحاول كل من الطرفين أن يفهم وجهة نظر الطرف الآخر بطريقة موضوعية على قدر الامكان ، دونما عداوة أو فرط ارتياب ، بما في ذلك وجهة نظره فيما يتعلق بالردع ؛ وأن يجتهد لتحسين الصفة البناءة لعلاقتهم السياسية في مجالات غير مجال المفاوضات بشأن الأسلحة . وينبغي أن يكون الهدف المنشود هو الحد من خطورة النزاع بين الشرق والغرب والتخطي التدريجي للنظام الراهن القائم على ضمان السلم عن طريق الردع المتبادل الذي يعتمد بشدة على قدرة كل من الطرفين على تدمير الطرف الآخر وتدمير نفسه . ويجب أن تواجه الدولتان الكبيرتان هذه المهام نيابة عن المجتمع الدولي كله ، واستجابة الى تطلع شعوبهما ذاتها الى السلام الدائم والحرية والى اهتمامات شعوب العالم الثالث ومثلها العليا المشروعة . وهناك الآن أمل في نجاح مواجهة هذا التحدي .

الفصل الخامس

ورقة من إعداد السيد ك. سوبراهمانيام

- ١ - الردع هو حقيقة من حقائق الحياة وقد استخدم في مناسبات معينة لتحقيق نتائج حميدة من الناحية الأخلاقية إلا أنه استخدم في مناسبات أخرى لتحقيق نتائج ذميمة .
- ٢ - ومفهوم الردع قديم قدم قدرة الإنسان على إلحاق الأذى بأخيه الإنسان وعلى توقعه قدرة الشخص الآخر على إحداث ذلك الأذى . ومنذ قرون يمارس الملوك والارهابيون أخذ الرهائن والاحتفاظ بهم من أجل التأثير على سلوك الآخرين وكان الكثير من تلك الأحداث ممارسات ردعية على غرار الممارسات السائدة حالياً والتي جعلت من الممدن والسكان رهائن للغناء النووي . وأثناء الحرب العالمية الثانية كان الردع المتبادل فعالاً فيما يتعلق باستعمال الأسلحة الكيميائية .
- ٣ - والأمم تحسب تكاليف أفعالها وما ينتج عن هذه الأفعال من مخاطر ومكاسب ، وحيثما تجد أن تكاليف عمل عدواني ما تتجاوز مكاسبه يتغلب عامل الردع . وليس من الضروري أن تكون هذه التكاليف والمخاطر عسكرية .
- ٤ - وفي الوقت الراهن تطور الوعي السياسي العالمي إلى درجة أصبح معها من المعيب على أي بلد أن يحتاج جاره ويفرض إرادته على ، سكانه كما كان يحدث عادة قبل هذا القرن . وتكاليف الاحتلال تكون عادة مرتفعة ، حتى في الحالات التي يمكن فيها تنفيذ العدوان العسكري ذاته بتكلفة منخفضة نسبياً . فيصبح ذلك نفسه عامل ردع . كما يمكن لردود الفعل العدائية من جانب الدول الأخرى في المنطقة أن تكون عامل ردع . وحتى في هذا العصر ، عصر الردع النووي ، توجد عوامل غير نووية تعمل كروادع ، وخاصة خارج العالم الصناعي . ولولا هذا العامل لكان أمن البلدان النامية أشد تعرضاً للخطر مما هو عليه الآن . وعند تقييم فعالية عوامل الردع في التأثير على البلدان الحائزة للأسلحة النووية ، تظهر الصعوبة الدائمة في حساب مقدار تأثير العوامل غير النووية على التنفيذ الفعلي للردع .
- ٥ - وفي حالة الردع غير النووي ، لا تظهر القدرة على إلحاق ضرر لا يحتمل ببلد ما إلا بعد أن تكون الهزيمة قد لحقت بقواته المسلحة . أما في حالة الردع النووي فإن القدرة على إلحاق ذلك الأذى أو الضرر الذي لا يطاق ، تكون متوفرة دونما حاجة إلى

عبور جندي واحد لأي حدود ، ويمكن إلحاق ذلك الأذى أو الضرر في غضون ساعات . إلا أن السمة المميزة للردع النووي هي القدرة على إلحاق أذى لا يحتمل أو إحداث دمار لا يطاق بغض النظر عن نتيجة العمليات العسكرية والتدمير الأكيد (على الأقل في المرحلة الحالية وقبل تطور تكنولوجيا اعتراض الرؤوس الحربية) .

٦ - والقول بأن مبدأ الردع النووي فعال وقابل للبقاء هو فيما يبدو مسألة اعتقاد . إذ ليس هناك من سبيل إلى إثبات ذلك أو نفيه . وحتى الآن لا تعترف حكومات الولايات المتحدة أو حلفاؤها الغربيون بأن أي تهديد نووي من جانب الاتحاد السوفياتي قد كان رادعا لهم في أي مناسبة . كما لم يصدر أي اعتراف صريح من الجانب السوفياتي بأنه ارتدع بسبب أي تهديد نووي .

٧ - وهناك حالتان وجه فيهما الرئيس ايزنهاور تهديدات نووية إلى الصين إحداهما تتعلق بكوريا في عام ١٩٥٣ والأخرى تتعلق بقضية كيموي - ماتسو في عام ١٩٥٨ . وهناك أسباب قوية قد يستدل منها على أن الردع كان فعالا في هاتين الحالتين . ولقد حدثت الحالتان السابقتان حينما كان الجانب الذي صدر عنه التهديد متفوقا تفوقا نووياً طاغيا أي - تفوقا مطلقا في الأسلحة . ولم يستجد في عصر التكافؤ النووي أي شيء يستدل منه على أن الردع النووي سيكون فعالا في البيئة الاستراتيجية الحالية .

٨ - والإيمان الواسع النطاق بمبدأ الردع النووي يقوم على مجموعة افتراضات لا يمكن اثباتها - وعلى الأقل لا يمكن اثباتها في الوقت الراهن - وهي وجود خصم كانت لديه نوايا عدوانية معينة ، ولكنه لم يسم إلى تنفيذ هذه النوايا بسبب التفوق النووي الأولي لدى الطرف الآخر ، والذي ظل قائما بعد ذلك لما يقرب من عقدين . وهذه الافتراضات ذاتها مستمدة من تصورات معينة .

٩ - ومن الصعب في ضوء الخبرة السابقة معرفة من هو الذي يردع الآخر وما هي الاداة التي تردع الأخرى . كما يمكن القول بأن كلا الجانبين ، رغم كل الخطب الرنانة ، قد كان لديه من التعقل ما يجعله يكف عن الضغط على الجانب الآخر إلى أكثر مما ينبغي . ومن ثم لم يكن هناك للردع أي دور على الإطلاق .

١٠ - ومع أن مبدأ الردع قد لا يستند إلا إلى اعتقادات معينة فإنه لا يمكن تجاهله ، لأنه يشكل الأساس الذي تقوم عليه جهود الدفاع وفلسفته لدى أقوى بلد على وجه الأرض . ومادامت مجموعة الاعتقادات التي تقول بالردع قد ترسخت ، صار من المحتمل

ان تكون البلدان التي أقرت مبدأ الردع خاضعة للتأثير داخل اطار المبدأ نفسه . ولذا لم يكن من المهم أن تقر البلدان الأخرى مبدأ الردع أو لا تقره . ومادامت أقوى مجموعة من البلدان (الولايات المتحدة وبقية بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي) تقر ذلك المبدأ فإنه يتعين على بقية العالم أن تأبه به . والذين يعتقدون انهم قادرون على ممارسة الردع عن طريق ترساناتهم النووية لابد لهم أن يتردعوا بدورهم بالترسانات النووية الموجودة لدى الآخرين . وبهذا المعنى تكون الردع النووي نبوءة تتحقق ذاتها .

١١ - والذين قاموا في الستينات ببناء الترسانات الهائلة ، التي مازالت ترهبنا أحجامها حتى يومنا هذا ، يعترفون الآن بأن التحديد التفصيلي للكميات الذي قدم آنذاك لم يكن إلا نتيجة لبعض القرارات المتخذة كحل وسط . ويبدو أن أحجام تلك الترسانات لم تحدد وفقا لمعايير عسكرية واضحة . وإن المناقشات المستفيضة التي دارت في الستينات حول إمكانية الاقتمار على ضرب القوات بدلا من التدمير المتبادل الاكيد تبدو الآن غير واقعية على الإطلاق . أولا ، لأن الأسلحة في ذلك الوقت لم تكن تتوفر لها الدقة اللازمة . وثانيا ، لأن أي حرب لا تتكافأ فيها قدرات الجانبين على دقة الإصابة لابد أن تتحول فيها الهجمات بالقنابل أو القذائف لتصبح تدميراً للمرافق . وإبان الستينات لم تتوفر معلومات كافية عن أثر النبضات الكهربائية - المغنطيسية ومشكلتي القيادة والتحكم . وتنتهي جميع هذه المناقشات الآن بإعلان "أنه لا يمكن أبدا خوض حرب نووية وكسبها . ولا ينبغي مطلقا إشعالها " . ومبدأ التدمير المتبادل الاكيد الذي كان في يوم من الأيام أمرا من الأمور الموثوق فيها قد أصبح الآن محل تشكك متزايد . وهناك قدر متزايد من الدراسات عن مشكلتي قيادة الحرب النووية والتحكم فيها على المستوى التكتيكي واحتمال تصاعدها السريع الى المستويين التعموي والاستراتيجي . وتبين الخبرة التاريخية أن ما ينجم عن الحروب من أضرار وخسائر بشرية يفوق ما يتوقعه الذين يبدؤونها .

١٢ - وعلى مدى القرون الأربعة الماضية من العصر النووي وضع اتجاهان فكريان في اطار مبدأ الردع النووي . أحدهما يمكن أن يسمى "الردع السلبي" أما الآخر فيمكن أن يطلق عليه "الردع المسيطر" . ويبين هذا المفهوم الأخير لصاحبه اتخاذ جميع المبادرات التي هي دون العتبة النووية ، بينما ينكرها على الخصم . وتطور المفهوم الثاني ، مع الجهود التي تصور الأسلحة النووية كعملة للقوة ، وليستحدث القدرة على خوض الحروب ، وهو ما يطلق عليه تخفيفا اسم الاقتمار على ضرب للقوات ، واحتواء انتشار الأسلحة النووية الى بلدان جديدة واستحداث شبكة عالمية للقدرة النووية . وقد سبقت حجتان في تبرير تطوير القدرة على خوض الحروب أو مبدأ الاقتمار على ضرب

للقوات . أولا ، قيل بأن الاقتصار على ضرب القوات هو أكثر إنسانية لأنه يسعى إلى تفادي اتخاذ المدن كأهداف . ثانيا ، أنه كان هناك شعور بأن الموقف الردعي لن يكون مقنعا ، إن لم يكن هناك إظهار للقدرة على خوض الحروب . ومهما كان المبرر فقد أدى هذا النهج إلى برنامج موسّع لانتاج الأسلحة لأن الأهداف التي تخاض الحرب لتدميرها أو القوات التي يتعين ضربها يمكن أن تتضاعف بلا حدود كما أن عوامل مختلفة من عوامل عدم التيقن والموثوقية فيما يتصل بمدى التوفر ودرجة العول والدقة والتعرض للأصابة وما إلى ذلك ، قد تُجمع وتُذكر لتبرير الاحتفاظ بترسانة كبيرة واستحداث مجموعة كاملة من الأسلحة النووية التعبوية وما يتصل بذلك من الهياكل الأساسية .

١٣- وفي الفترة اللاحقة لقيام الدولتين العظميين بتكوين مخزونات متقاربة ، إلى حد ما ، على مستويات تتيح لكل منهما القدرة على تدمير المجتمع الصناعي العالمي ، عدة مرات ، انتهى مبدأ الردع إلى سباق تسلح متواصل لا تحكمه إلا قيود الموارد ، وعامل العتاقة بالنسبة للأسلحة . وهذا يعد في جوهره محاولة من جانب كل من الطرفين للظهور بأنه أقوى من منافسه واستخدام مظهر القوة هذا للتأثير على النظم الدولية .

١٤- وليست الأسلحة النووية صالحة في الأحوال العادية للإستعمال كأسلحة حرب ، عندما توجد هذه الأسلحة لدى الخصمين بكميات وتعقيد مشابهيين . ولا يمكن استخدامها إلا ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وعندئذ يصبح استخدامها عملا من أعمال الإرهاب . فالحرب تعني استخدام القوة المنظمة بطريقة متحكم فيها لتحقيق أهداف تتناسب قيمتها مع التكاليف والأخطار التي تنطوي عليها الحرب . وفي الحالة التي يوجد فيها لدى الجانبين مخزونات ضخمة من الأسلحة النووية فإن احتمالات انفلات الحرب من زمام السيطرة تكون مرتفعة تماما . ومن المرجح أن تكون تكاليف هذه الحروب من حيث الآلام والأضرار ذات مستويات غير مقبولة . ونظرا لأن هذا الأمر ينطبق على الجانبين كليهما ، فإن أيّا من الجانبين ليس في موقف يسمح له بالزعم بردع الآخر دون أن يرتدع هو نفسه بوجود الأسلحة النووية .

١٥- وفي مثل هذه الظروف ، ليس من الضروري أن يترتب على ادعاء أحد الجانبين بأن اللجوء إلى الأسلحة النووية وخوض الحرب يشكلان جزءا أساسيا من استراتيجيته تعاضم الأثر الردعي على الجانب الآخر . بل إن هذا الادعاء قد يجعل صاحبه يبدو وكأنه أشد نزوعا إلى المخاطرة من الجانب الآخر . والتصرف بعدم معقولية لتحقيق غرض الشخص هو استراتيجية يستخدمها كثيرون من ضمنهم الأطفال . وإذا كانت صورة الداخل في منظومة المؤمنين بالردع النووي هي صورة المخاطر ، فسيكون لهذا الأمر آثار سلبية معينة على

الآخرين . والخطوة المنطقية التي يتخذها الجانب المنافس هي مواءمة تعزيز صورته كقادرة على إنزال العقاب بحيث لا يساور المخاطر أي شك في ما ينتظره من أضرار وآلام في حالة ما إذا كان هو البادئ باللجوء الى استعمال الأسلحة النووية . كما ان تأكيد مبدأ البدء باستعمال الأسلحة النووية وما يترتب على ذلك من إضفاء المشروعية على هذه الأسلحة النووية بوصفها أسلحة حرب يحمل المزيد من الدول من خارج إطار الكتلتين على ممارسة الردع النووي عن طريق تطوير أسلحتها الذاتية .

١٦- وعلى الصعيد العسكري ، وخاصة عند الظهور بصور القوة ، يكون الاتجاه نحو الربط المباشر بين مستوى مخزونات الأسلحة وإمكانية الردع . وهذا يعني استقرار الدروس المستفادة من الحرب التقليدية ونقلها الى الاستراتيجية النووية وهي ان الجانب الذي تنفذ ذخيرته سيضطر الى أن يلتمس شروطا للإستسلام . بيد أن من المؤكد في الحرب النووية ، وبغض النظر عن نتيجة هذه الحرب ، أن الآلام والأضرار ستنزل بالجانبين معا . ولا يجب أن ينظر الى أثر الردع لا من حيث الآلام والأضرار التي يمكن أن يلحقها أحد الجانبين بخصمه فحسب بل كذلك من حيث الآلام والأضرار التي يمكن للجانب نفسه أن يتعرض لها ويصمد في مواجهتها . وهذا عامل لا يمكن قياسه كميا على العموم . وعلى سبيل المثال ، لم تنسحب الولايات المتحدة من فييت نام لأن فييت نام تمكنت من أن تلحق بالولايات المتحدة من الآلام والأضرار أكثر مما استطاعت الولايات المتحدة أن تلحقه بها منها . بل إن ما حدث كان عكس ذلك . ولكن من وجهة نظر الرأي العام في الولايات المتحدة لم تكن الأهداف التي ترمي الولايات المتحدة الى تحقيقها في فييت نام لتستحق الأضرار التي اضطرت الولايات المتحدة الى تحملها من حيث الخسائر البشرية . وبالمثل لم تكن الأهداف التي كانت الولايات المتحدة تفكر فيها لتحقيق الخسائر البشرية التي مُني بها مشاة بحرية الولايات المتحدة في لبنان ، ومن ثم انسحبت الولايات المتحدة .

١٧- ان فعالية أثر الردع على اتخاذ القرارات لدى خصمين مزودين بأسلحة نووية عملية معقدة أكثر بكثير عما يمكن أن يظهر في معادلة بسيطة لأحجام الترسانتين . والنهج الرامي الى تحديد الأسلحة يستند عموما الى هذه المعادلة ، ومن ثم ثبت أنه غير ملائم . ومن العوامل الأكثر أهمية في تفاعل العوامل المؤلدة للردع درجة عدم التيقن فيما يتعلق باحتمال تصاعد التبادل النووي ، والقدرة على السيطرة عليه وإنهائه ، وصعوبة تقدير ما اذا كانت الآلام والأضرار التي يحتمل أن تلحق بالجانب نفسه مساوية في القيمة للأهداف التي يرغب في بلوغها . وعندما ننظر من هذا المنطلق ، نجد النتيجة المنطقية هي أنه من الناحية المعقولة لا ينبغي أن تكون هناك

حرب نووية بين كتلتين عسكريتين معاديتين مسلحتين بمستويات عالية من مخزونات الأسلحة النووية ، وينبغي أن يكون الردع النووي فعالاً . غير أن المشكلة الحقيقية هي في احتمال وقوع اللامعقولية والخطأ في التقدير .

١٨- ومن البديهي أن موقف التهديد باللجوء الى استعمال الأسلحة النووية يحمل في طياته من خطر اللامعقولية والخطأ في التقدير أكثر مما يحتمله موقف الاحتفاظ بمخزونات الأسلحة النووية لأغراض الردع . وبالمثل ، فإن التأكيد المفرط على الألام والأضرار التي ستلحق بالخصم ، دون إيلاء اعتبار للألام والأضرار التي يمكن أن يتعرض لها الجانب نفسه ، من المرجح أن تزيد من احتمال الخطأ في التقدير . ويعتبر القصف الاستراتيجي في الحرب العالمية الثانية وإلقاء خمسة ملايين طن من القنابل على دول الهند الصينية أمثلة للقرارات المبينة على المبالغة في التأكيد على الألام والأضرار التي تنزل بالجانب الآخر ، دون إيلاء اعتبار للعواقب أو السبل البديلة لبلوغ الأهداف . وهذا التقليد في اتخاذ القرارات ، وهو تقليد يُعد تدمير هيروشيما وناغازاكي امتداداً منطقياً له ، بجميع ما ينطوي عليه من امكانات لإساءة التقدير ناجمة عن الإفراط في التركيز على إيجاد حلول تكنولوجية لمشاكل سياسية ، إنما هو عامل من عوامل الانتشار النووي . ومن المرجح أن الخصم الذي يواجه بهذا التقليد في اتخاذ القرارات وبهذه النزعات نحو إساءة التقدير سيعوض عن هذا العامل بإعطاء صورة القادر على الانتقام بحيث لا يترك للأشخاص الذين يؤمنون بهذا التقليد في اتخاذ القرارات أي مجال للشك في ما سيحل بهم إذا أخطأوا في التقدير .

١٩- ونظراً لأن احتمال استعمال الأسلحة النووية ، مادامت تعتبر أسلحة مشروعاً للحرب ، يتزايد في حالة عدم التماثل فإنه يولد ضغطاً على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وهي قادرة على حيازتها ، لكي يحصل على هذه الأسلحة النووية لخلق شعور بالردع لدى الدول ذات النزعة التدخلية والمسلحة بهذه الأسلحة . ولا يمكن ردع أولئك الذين يؤمنون بالردع النووي إلا بالأسلحة النووية . ومن وجهة النظر هذه فإن مبدأ الردع التناسبي مبدأ معقول وجذاب معاً للدول ذات الموارد المتوسطة المستوى . وكلما زاد عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية زادت آثار البيئة العامة للردع على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ومن ثم يزداد استقرار الردع ، هكذا يقول مناصرو مبدأ الردع التناسبي . أما الرأي المناقض ، والأكثر انتشاراً ، والقائل بأنه مع ازدياد عدد سلطات اتخاذ القرارات تزداد أخطار نشوب حرب نووية ، فالممارسة العملية تثبت بطلانه . ومن المعلومات العامة الآن أن القذائف النووية في الغواصات لا تخضع لترتيبات مركزية للأفعال الإلكتروني ويمكن أن يطلقها بحارة الغواصة أنفسهم .

وبعبارة أخرى ، ان كل غواصة تحمل قذائف نووية انما هي سلطة مستقلة لاتخاذ القرار بإطلاق الأسلحة . وكل غواصة من الغواصات التي تحمل قذائف نووية لديها من قوة الثيران ما يربو على ما سيكون لدى الدول التي تبدأ بحيازة الأسلحة النووية خلال عقد أو عقدين بعد بدئها ببرنامج للأسلحة النووية . وبتطبيق قوانين الاحتمالات بعد توسيعها عموما كي تشمل انتشار الأسلحة النووية بين الدول الجديدة يتضح انه كلما زاد عدد الغواصات المزودة بقذائف نووية ازداد احتمال نشوب حرب نووية .

٢٠- وينص قانون مورفي على أنه إذا كان هناك شيء معرض للخطأ في أحد النظم فلا بد أن يقع ذلك الخطأ عاجلا أم آجلا . وجميع قوانين الاحتمالات هذه يمكن تطبيقها على الحالة الراهنة . وإذا قورنت أخطار نشوب حرب نووية من جراء امتلاك الدول النووية لمخزونات أسلحة نووية ضخمة ، بخطر نشوب حرب نووية بسبب حيازة بضع دول أخرى لترسانات نووية - أي زيادة الخطر التي يعوضها بدرجة مناسبة زيادة الاحساس ببيئة الردع نتيجة لهذه الإضافات - فسيتضح تماما أن الحكمة المسلّم بها حاليا فيما يتعلق بمسألة الانتشار الأفقي انما هي امتداد للمعقيدة المستندة الى مجموعة المبادئ النووية واشتقاقاتها "اللاهوتية" لا يسنده أساس عقلائي كاف . وخلافا للحكمة السائدة حاليا ، فإن المنطق الذي يقوم عليه مبدأ الردع النووي بالصيغة التي تمارسه بها الدول الحائزة للأسلحة النووية يشير الى حتمية ، بل واستحسان ، حدوث مزيد من الانتشار .

٢١- وقد أدى مبدأ خوض الحرب الى استمرار تكديس مخزونات احتياطية من الأسلحة ومواصلة تحسين دقة تصويبها على غرار خوض الحرب باستخدام الأسلحة التقليدية . ويعطي مبدأ الدفاع عن النفس ضد الأسلحة النووية قوة دفع جديدة لنهج خوض الحرب يؤدي بالتالي الى تكديس لا نهاية له للأسلحة الهجومية والدفاعية على حد سواء . ويقوم نهج خوض الحرب على أساس الافتراض بأن النصر ممكن في الحرب النووية ، وأنه يمكن أيضا إنهاء الحرب لأن التبادل النووي لن يتصاعد الى درجة تتجاوز حدود سيطرة السلطات الوطنية المركزية . وفي هذا الإطار فإن نهج خوض الحرب يتعارض مع نظرية الردع المتبادل الوجودي .

٢٢- إن هؤلاء الذين مازالوا يؤمنون بإمكانية خوض الحرب بأسلحة نووية مع قيام كل طرف بتوجيه أسلحته الى الاهداف العسكرية للطرف الآخر وحدها ، يتصورون على ما يبدو ان باستطاعتهم فرض قاعدة من هذا القبيل على الخصم ، مما يجعلهم يتمتعون بالمقدرة التامة على السيطرة على تصعيد الحرب . ولا يبدو ذلك توقعا واقعيا بالمرة . فإذا

كان بمستطاع أحد الأطراف عبور العتبة النووية وشن هجمات مضادة للقوات متوقعا تحقيق ميزة لنفسه ، فليس شمة سبب يمنع الطرف الخاسر من التهديد بعبور عتبة نووية ثانية والبدء في الحاق الآلام والدمار بسكان الخصم . فالردع ينبغي أن يكون قادرا على منع وجود توقعات متفائلة من هذا القبيل بأن يكون المرء قادرا على شن الهجوم المضاد للقوات ومواصلته تحقيقا لمصلحته الخاصة . وفي كثير من هذه السيناريوهات تختلط المعقولية باللامعقولية المرشدة ، وتستخدمان بطريقة انتقائية لمحاولة بلوغ نتيجة مواتية محددة سلفا . فعبور العتبة النووية ، يعتبر معقولا من وجهة نظر الطرف الذي يقدم عليه . ومن جهة أخرى ، قد يراه الطرف الآخر لا معقولا . وبعد تخطي العتبة والدخول في حرب باحتياطي كاف من القوات النووية القادرة على البقاء ، فإن الطرف الأول يتوقع أن يلتزم الطرف الآخر بالقاعدة وأن يتصرف تصرفا معقولا في الشار مستخدما أسلوب الهجوم على القوات فقط ، حيث أن التصعيد إلى مستوى الهجوم على المرافق لن يكون في صالحه نظرا لوجود قوات احتياطية قادرة على البقاء لدى الطرف الأول . ولم تكن تلك هي الطريقة التي تصرفت بها القوات الجوية الملكية عندما حاولت معاقبة القوات الجوية الألمانية على الهجمات التي شنتها ضدها في الحرب العالمية الثانية . وبنفس القدر من المعقولية التي بنى عليها قرار تخطي العتبة النووية المبدئي ، يستطيع الخصم أن يقوم بهجمات محدودة ضد المرافق للردع عن مواصلة الهجمات المضادة للقوات . وعند محاولة تقييم ردود فعل الخصم إزاء قرار الطرف تخطي العتبة النووية أو محاولته الدخول مع الخصم في تبادل الهجمات المضادة للقوات ، يوجد مجال هائل لإساءة التقدير حيث أن ردود الفعل هذه ترتبط في معظمها بالخلفية الثقافية .

٢٣- وينظر حاليا إلى الردع في معظمه بوصفه مبدأ استراتيجيا عمليا . وتتمثل نتيجة هذا النهج في أنه بدلا من أن تؤثر السياسات على استراتيجية الردع ، تنزع الأخيرة إلى السيطرة على العلاقات بين الدول . ونظرا لأن استراتيجية الردع تقوم على أساس الحاجة المنظورة إلى توافر القدرة على ردع خصم أو منافس ذي نوايا عدوانية ، فإن المسعى وراء الردع يؤدي إلى تجميد العلاقات السياسية في وضع عدائي مستمر . ولو كان الردع طوال العقود الأربعة الماضية وسيلة للسياسات ، لحدثت تفاعلات بين وضع الردع والتغييرات التي حدثت في السياسات الدولية وهي تغييرات بالغة العمق وبعيدة المدى - مثل القضاء على الاستعمار وظهور الدول الخمس المالكة للأسلحة النووية ؛ وتأثير التكنولوجيا على النظام الدولي ، الخ . ومن الواضح أن مفاهيم التهديدات اليوم ليست كما كانت عليه منذ ثلاثة أو أربعة عقود . فقد تزايدت أوجه الترابط بين الدول . وفقدت الأيديولوجيات جاذبيتها .

٢٤- ومن المؤسف أن مبدأ الردع قد ظل مفصّلا عن السياسات فيما بين الدول ، بل أصبح يتبع عموما كمبدأ إستراتيجي عملي آلي مع تركيز إهتمام مفرط على الأسلحة ومواقع وزعها ومخزوناتهما . بل أن الانفراج قد ارتبط بنهج تحديد الأسلحة وحصر أعدادها حصرا دقيقا . ولاستمرار الردع كوضع إستراتيجي ، أصبح وجود علاقة خصومة يمثل شرطا أساسيا لازما . وأصبح من الأسهل تعليل نواحي الفشل في السياسة الناجم عن عدم كفاية الفهم السياسي عن طريق تفسير ديناميات النظام الدولي تفسيراً مانويلاً ، أي أنها صراع بين الخير والشر .

٢٥- وما أن مبدأ الردع ، ما لم تتم بنشاط موازنته بتحسّن في العلاقات السياسية ، سيؤدي إلى استمرار عدم الثقة والارتياح بين الدولتين المعنيتين . والواقع أن من المستحيل على أي دولتين مواصلة تطوير أسلحتيهما بخطى متكافئة . فمن المحتمل أن تسبق إحداهما الأخرى في تطوير سلاح معين في أي لحظة من الزمن .

٢٦- إن إيلاء إهتمام مفرط لتطوير الأسلحة في الموقف الردعي يؤدي إلى الضغط على الدولة الأخرى للحاق بخصمها . وإذا كانت إحدى الدولتين متقدمة تكنولوجيا بصفة عامة على الأخرى معظم الوقت ، فلا بد أن تلجأ الدولة الأضعف إلى السرية لاختفاء ضعفها ، وهذا يولد بدوره مزيداً من عدم الثقة والارتياح .

٢٧- واستراتيجية الردع تتجه على وجه الحصر حالياً نحو نظم الأسلحة . وبما أن التكنولوجيا ليست ساكنة ، فستوجد هناك باستمرار تحسينات في نظم الأسلحة وكل جيل من الأسلحة لابد أن يحل محله جيل جديد . وهكذا ، تدفع استراتيجية الردع بصفة مستمرة سباق التسلح إلى الأمام . ومرة أخرى نجد أنه ليس من المحتمل أن يكون الطرفان في وضع يسمح لهما بمتابعة سباق التسلح بنفس السرعة . فالطرف الأكثر تقدماً يعزز ترسانته الحربية ، بينما يسعى الطرف الأقل تقدماً إلى اللحاق به . ويتم ذلك بعد انقضاء فترة زمنية تبلغ عدة سنوات . وخلال تلك الفترة يستعد الطرف الآخر للانتقال إلى جيل جديد من الأسلحة . وبالتالي ، فإن كون الطرف الأضعف قد استمر في بناء ترسانته بعد توقف الطرف الأكثر تقدماً ، وواصل زيادة نفقاته الدفاعية ، يصبح مبرراً للطرف الأول لبدء شوط جديد في إنتاج الأسلحة . ومن المحتمل أن يحذو الطرف الآخر حذوه بعد فترة من الزمن .

٢٨- والردع المجرد من السياسة قد أدى إلى المطالبة لدى كل من الطرفين بضرورة جعل ترسانته متكافئة مع ترسانة الطرف الآخر آلياً . غير أن الجغرافيا والغروق في

التكنولوجيات المتاحة للطرفين وفي خصائص أداء نظم الأسلحة لديهما ، تجعل من المستحيل فعليا أن تتساوى الترسانتان في جميع مكوناتهما من نظم الأسلحة . وهذا بدوره يؤدي الى حجج لا نهاية لها تساق عند التوصل الى اتفاقات في إطار نهج الحصر العددي الدقيق في عملية الحد من الأسلحة . ويزيد من تعقيد ذلك الاختلافات في المواقف العقائدية . فالطرف الذي لديه الاستعداد لركوب مخاطر أكبر باللجوء الى الأسلحة النووية يتمتع فضلا عن ذلك بوضع جغرافي مؤات لابلد وأن يثير المزيد من الوساوس لدى الطرف الآخر .

٢٩- وقد صيغت وقبلت في بعض الدوائر نظرية تقول بأنه مع ازدياد حجم الترسانة النووية للدولة الرئيسية الثانية وبلوغه التكافؤ مع حجم ترسانة الدولة الاولى تزداد بنفس النسبة أيضا نزعاتها الى المخاطرة في المناطق النامية من العالم . وهذا التصور هو نتيجة لازمة طبيعية لمبدأ الردع حين يمارس بدون أخذ العوامل السياسية في الاعتبار . واذا عجزت الدولة الاولى في العالم عن السيطرة على الاحداث في العالم النامي وتحديد شكلها فلا يعزى ذلك الى أسباب محلية ، والى العجز عن فهم الاحداث فهما صحيحا والتكيف معها ، بل يعزى الى مكائد الدولة المنافسة . وينظر الى النظام الدولي برمته بوصفه نظاما يتألف من شخصين مشاركين في لعبة لا رابح فيها ، وتتحكم ترسانتهما النووية الهائلة بكل شيء في هذه اللعبة ، ويفسر كل حدث في العالم ويمصف باعتباره تحركا أو تحركا مضادا تقوم به هذه أو تلك من الدولتين النوويتين الرئيسيتين . وتنظر كل منهما الى كل فشل في السياسة تمنى به وكل حدث لا يكون لها دور فيه على أنه فشل لفعالية الردع العالمي لديها أو نجاح للوضع الردعي لدى منافستها . ومن هنا ينشأ الربط بين الكفاح ضد الفصل العنصري في جنوب افريقيا أو الاضطراب في أمريكا الوسطى وبين التوازن الردعي العالمي . وهذا التصور للردع النووي على أنه يحافظ على النظام الدولي بوجهته الحالية هو أيضا نبوءة أخرى تحقق ذاتها وتؤدي الى ازدياد التدخل في العالم النامي .

٣٠- أما العلاقة العدائية الثابتة والمتوقعة بين الدولتين الرئيسيتين في العالم والقائمة على أساس الردع المستمر فقد أصبحت بدورها عاملا يمكن التلاعب به في التوترات فيما بين كل دولتين متعاديتين في العالم النامي . وفي مثل هذه التوترات ، اذا مالت إحدى الدولتين المتعاديتين الى طرف من طرفي معادلة الردع الأساسية يكون عندئذ بإمكان الجانب المعادي دائما الاحتجاج بنفوذ وقوة الطرف الآخر المضادين . وبهذا المعنى ، فان العلاقة الردعية بين الدولتين الرئيسيتين تؤدي في أكثر الاحيان الى تأجيج العداوات في العالم النامي (الا أن هناك أحيانا بعض الاستثناءات مثل الحرب بين جمهورية ايران الاسلامية والعراق) .

٣١- ولا يراد القول هنا بأن البديل الواقعي للنظام الدولي الحالي الذي يسوده الردع هو نظام مثالي تعاواني كلياً . فذلك قد يكون هدفاً طويلاً للأجل للإنسانية ولكن من غير المحتمل بلوغه قبل مرور عقود كثيرة من الزمن . ولابد للدول من أن تسعى وراء مصالحها الوطنية التي تتصورها ، وأن تحاول زيادة مكاسبها وأن تحافظ على مواقعها النسبية ومركزها النسبي في النظام الدولي وأن تحسّنها . وفي العقود الأربعة الأخيرة كان السعي إلى تحقيق السيطرة الردعية والتوازن الردعي يتم على حساب جميع الديناميات التنافسية الدولية الأخرى مما أدى ، حتى مع نمو الترسانتين الرئيسيتين ، إلى خسران الدولتين فيما يتعلق بمركزهما وقوتهما في النظام الدولي . أما سعيهما وراء هدف واحد هو تحقيق فكرتي السيطرة الردعية والتوازن الردعي فلم تكن سعيًا شريرًا بقدر ما كان غير حكيم وبقدر ما كان ضاراً بمصاحبه من وجهة نظر المصالح الوطنية لكل منهما ومن زاوية النظرة العامة إلى التقدم والاستقرار والتنمية على الصعيد العالمي .

٣٢- وشهدت العقود الأربعة الأخيرة عدداً قليلاً للغاية من التدابير المفيدة المتعلقة بالحد من الأسلحة . وتدرج في قائمة هذه الفئة بوجه عام : معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية^(٣) ، والجولة الأولى من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، ومعاهدة أنتاركتيكا^(١٠) ، ومعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى^(١١) ، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة^(١٢) . وبعبارة أدق لم يكن بين هذه التدابير ما يتعلق بالحد من الأسلحة سوى التدبيرين الأولين ؛ أما الثلاثة الأخرى فتتعلق بتدابير عدم التسلح ومن بينها معاهدة الفضاء الخارجي التي تبدو الآن معرضة للخطر . واستعيض عن الجولة الأولى من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية بالجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية التي لم يتم التصديق عليها ، ومستقبل معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة يبدو غامضاً تماماً . وهكذا لا يستطيع المرء أن يجد لمبدأ الردع النووي الحالي أي أثر إيجابي في تدابير الحد من الأسلحة . أما الأثر السلبي فواضح تماماً .

٣٣- والردع النووي المتمثل بنهج الحصر العددي يعرقل الحد من الأسلحة لأنه من الصعب للغاية تحقيق توازن بين ترسانتين تعملان في مواقع مختلفة ، وتتألفان من عناصر لها خصائص أداء مختلفة جداً ، وتؤكدان في خلفيتهما على مبدأ الهجوم المضاد للقوات أو خوض الحرب . ومن المرجح أن يصبح ذلك أصعب بكثير إذا استمر نهج الحصر

العددي مع الاصرار على التحقق ، ومع القيام باستحداث عدد من النظم المصغيرة المتحركة ذات القدرة المزدوجة والتي من الصعب التحقق منها . أما الجمع بين النظم الهجومية والدفاعية ، وهو جمع يعني بالضرورة خوض الحرب ، فسوف يؤدي الى ادخال عوامل اضافية من عوامل الغموض وخصوصا بالنسبة الى تعقد الاسلحة .

٣٤- ومع ازدياد الصعوبة في التحقق بسبب التطورات في تكنولوجيا الاسلحة يصبح من المحتمل إما الاستعاضة عن الحد من الاسلحة بالردع المتبادل الشامل القائم على عدم التيقن في التصورات المتعلقة بحجم ترسانات الطرف الآخر وتعقيدها وفعاليتها ، وإما ان يؤدي الى تكديس لا نهاية له للأسلحة لا يحد منه الا عامل العتاقة اذا اريد للنهج الحالي في الردع أن يستمر . وقد أخذ الحد من الاسلحة يفقد جاذبيته . وحتى أولئك الذين انشأوا فكرة الحد من الاسلحة بحجة ان نزع السلاح أمر مثالي وانه لا يمكن الغاء اختراع الاسلحة النووية ، يتحولون الآن الى الرأي القائل بأن الحد من الاسلحة بتركيزه المفرد على الاسلحة يدفع بالعلاقات السياسية الى مكان خلفي ، ولأسباب سبق عرضها ، لن يمكن للحد من الاسلحة ان يكون مستقرا أبدا لأن التكنولوجيا ليست ساكنة .

٣٥- وتنفق الدول النووية والعالم الصناعي قرابة ٨٤ في المائة من مجموع الانفاق العسكري العالمي . ومع ذلك ، شهد العالم الصناعي أربعة عقود من السلم النسبي ، وهذا انجاز رائع إذا نظر اليه من تطور تاريخي . فخلال هذه الفترة لم يشهد العالم الصناعي حربا ، وكانت واحدة او أخرى من الدول الصناعية داخله في حرب خارج العالم الصناعي أي في العالم النامي . ويحاول قادة البلدان الصناعية تفسير هذه الظاهرة بالمقولة التي مفادها أن الردع قد حفظ السلم في البلدان الصناعية ، وأن الاسلحة في حد ذاتها لا تؤدي الى الحروب ، أما الاسلحة المغلفة بسياسات عدائية فتفعل ذلك (كما يشاهد في العالم النامي) .

٣٦- وتعاني هذه المقولة جدلا من مثلبتين . أولا ان بوسع مناطق العالم الاخرى كذلك ايجاد أوضاع سلمية مماثلة للأوضاع التي تشهدها أوروبا ، إذا تسنى لها ايجاد ظروف للردع النووي المتبادل . وثانيا أن الحجة التي تغلب المصلحة الذاتية للدول الصناعية والقائلة بأن الدول النامية لا يمكن أن تؤتمن على الاسلحة النووية وأن الدول الصناعية تتصرف في هذا الشأن بطريقة مسؤولة ، هي حجة لا تصمد للتمحيص . فكما أوضحنا فيما سلف ، فإن دك المدن والقصف الذي يستهدف إبادة الاجناس ، إنما هي تقاليد عسكرية سائدة في الدول الصناعية . وعلاوة على ذلك ، فخلال العقود الأربعة الماضية كانت دولة صناعية أو أخرى دائما في حالة حرب ، وإن لم تكن الحرب تدور فوق

أراضيها . وربما كانت القوات المسلحة في العالم الصناعي ، ولا تزال ، مسؤولة عن نصف عدد ضحايا الحروب التي نشبت في العالم النامي (كوريا ، فييت نام ، أفغانستان وسائر الحروب المناهضة للاستعمار) . وأخيرا فإن قسما من الدول الصناعية ماض بإصرار في تأييد شرعية الأسلحة النووية وحاجتها الى دعم مبدأ الردع النووي . وفي ظل هذه الظروف ، فإن النظرية القائلة بأن الردع النووي هو الذي أبقي على السلم في العالم الصناعي ، تجعل من العسير على الدول النامية الرئيسية القادرة نوويا ألا تتبنى الاستراتيجية التي تتبناها الدول المسيطرة في النظام الدولي .

٣٧- أما الحجة التي تقول إن الأسلحة في حد ذاتها لا تصنع الحروب ، وأن السياسة المرتبطة بالتسلح هي التي تفعل ذلك ، فإنها حجة تتسم بقدر كبير من الجاذبية وتبدو معقولة . ويستخلص من هذه الحجة أنه إذا أريد تخفيض التوترات ينبغي أن يكون التأكيد على السياسات لا الأسلحة . فالردع القائم على مخزونات الأسلحة لا يمكن أن يكون هو الهدف النهائي ، ولا بد من مراجعة التصورات السياسية التي أوجدت وضع الردع النووي للتأكد من استمرار ملاحيتها . وتكمن إحدى المفارقات الهامة التي يتعين التصدي لها في السبب الذي يجعل الدولتين العسكريتين العظميين ، رغم أطراد نمو ترسانتهما ، تهبطان باستمرار في سلم التصنيف الدولي في جميع المجالات الأخرى ، بالنسبة للدول الأخرى .

٣٨- ويقوم مبدأ الردع النووي على إشاعة الخوف لدى الخصم من احتمال التعرض لآلم بالغ إذا واصل التصرف بأسلوب قد تتصور الدولة المعنية الحائزة للأسلحة النووية أنه يعرض أمنها أو مصالحها القومية الحيوية للخطر . وتحقيقا لهذا الغرض تجعل مدى الدولة الخصم رهينة للتدمير النووي . وقد وُصف الردع النووي أيضا بأنه "توازن الرعب" . وربما يكون من المتعذر إيجاد علاقة مباشرة بين ظهور الارهاب في العالم واعتناق مبدأ الردع النووي ، الذي يقول بمشروعية جعل سكان مختلف الدول رهائن لضربة نووية ما . غير أن العلام البارزة المشتركة بينهما فيما يتعلق بالقيم والنهج جلية واضحة . فإذا ظلت الدول التي تملك موارد كافية لمقاومة العدوان التقليدي تهدد ، إضافة الى ذلك ، باللجوء الى الأسلحة النووية ممارسة للردع ، والاحتفاظ بأعداد كبيرة من السكان كرهائن ، فإنما يكون من المنطقي والمشروع أن يلجأ الضعيف الى الارهاب ضد القوي . والارهاب ذميم لأن العنف الذي يستعمله يوجه ضد الأبرياء ، وذلك ما يميز العنف الارهابي عن العنف المغفور . والردع النووي موجه بكليته ضد السكان الأبرياء في العالم . ومن هنا ، عارض رجال الدين التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها بالفعل . وقد صوتت ١٢٦ دولة من دول العالم بأن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يشكل جريمة ضد الانسانية .

٣٩- وفلا عن إضفاء الشرعية على عقيدة الارهاب ، فان مبدأ الردع النووي بالشكل الذي يمارس ويطبق به اليوم ينطوي على آثار خطيرة بالنسبة لتطور الارهاب النووي في المستقبل . وثمة تقارير عن فقدان قدر كبير من المواد الانشطارية النووية - "مواد لا يعرف سبب اختفائها" - من المنشآت العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية . ويبدو كذلك أن هناك سوقا سوداء تتعامل في مواد نووية خاصة ، وهو ما لا يمكن أن يحدث الا في وجود تسرب من المنشآت العسكرية النووية في الدول الحائزة للأسلحة النووية . وكشف السيد كوتش ، عمدة نيويورك النقاب مؤخرا عن وجود البلوتونيوم - ٢٣٩ المميت ، في مياه الشرب في نيويورك في نيسان/ابريل ١٩٨٥ بنسب أعلى من المستويات المقبولة ، وذلك في أعقاب تهديد ارهابي . ولا يمكن الحصول على البلوتونيوم - ٢٣٩ الا من منشأة عسكرية نووية أو من مختبر مرتبط بها .

٤٠- وقد علقت اللجان التابعة لكونغرس الولايات المتحدة على عدم كفاية ترتيبات حماية الأسلحة النووية . فهذه الأسلحة لا يمكن الابقاء عليها جميعا مقللة الكترونييا ، لان الأسلحة المهيأة للرد السريع تفقد أهميتها إذا أبقيت مقللة بهذا الشكل ، كما أن مبدأ الردع موضوع على أساس أنه يتطلب ، على المستوى التكتيكي العملي ، وجود هذه الأسلحة مهيأة وجاهزة للاستعمال في جميع الأوقات . وقد أفيد عن وقوع محاولات لسرقة أسلحة نووية من هذا النوع غير المحمي . وفي الظروف السائدة تترك الفرصة مفتوحة على مصراعها أمام الارهابيين لسرقة أسلحة نووية تفجيرية ومواد نووية خاصة يمكن تصنيعها في شكل أجهزة نووية تفجيرية بسيطة . ويمكن للمجموعات الارهابية أن تستخدم مواد نووية عالية السُمِّية كأسلحة إشعاعية خاصة . ويوجد في البلدان الصناعية عدد أكبر من الأشخاص الذين لديهم معرفة بتصنيع الأجهزة النووية . ومنظمات إجرامية أكثر كفاءة مما هو موجود في البلدان النامية . وبتطبيق قوانين الاحتمالات ، يبدو غاية في الوضوح أنه كلما اتسعت الترسانات ، وصغر حجم الأسلحة النووية واتسع نطاق تشتتها ، وازدادت المدخلات عن طريق المنشآت العسكرية النووية غير المحمية ازداد خطر الارهاب النووي . وتمارس كل هذه العوامل تأثيرها الآن في العالم الصناعي .

٤١- وهذه الحقيقة القاسية المحدقة في الوجوه تقابل بالتجاهل وتجري محاولات التظليل والتعتيم بهدف صرف الاهتمام كله الى احتمال قيام زعيم من زعماء العالم النامي سرا بحيازة جهاز متفجر نووي وممارسة الابتزاز النووي . وحتى في هذه السيناريوهات ، فان مصدر المواد الانشطارية النووية والمهارات البشرية التي ستمنعها هو العالم الصناعي ، ناهيك عن ذكر مبدأ وفلسفة الارهاب النووي . وما لم يتخذ العالم الصناعي خطوات لعكس الاتجاه الحالي ، وواصل سياساته الحالية وهي نشر

الأسلحة النووية ونشرها على نطاق أوسع فأوسع ، وتجاهل المواد التي تختفي دون تفسير واضفاء الشرعية على مبادئ الارهاب النووي ، فان الاحتمال كبير للغاية لأن يشهد العالم الاستخدام المقبل لجهاز أو سلاح نووي في احدى مدن العالم الصناعي على يد ارهابيين .

٤٢- وما دام من المقرر أن تتناول هذه الدراسة أيضا موضوعات أخرى ذات صلة ، فان من المناسب مناقشة الطرق والأساليب التي يمكن للمجتمع الدولي عن طريقها أن يخرج من مصيدة الردع النووي هذه . وفي الوقت الحاضر ، تجد الدول الصناعية قد تكيفت على أن تقبل الردع النووي كأمر لا فكاك منه ولا بديل عنه . وقد ورد في هذه الدراسة القول بان مبدأ الردع النووي ليس حقيقة خالدة وإنما يقوم الى حد كبير على مجموعة من الاعتقادات . وفي الوقت الحالي توجد في العالم سموم يكفي توزيع كيلوغرامات قليلة منها على مختلف شبكات الانهار في العالم لوقوع عدد هائل من الضحايا . وربما تنشأ حالة من هذا القبيل في المستقبل أيضا بالنسبة لبعض السموم الإشعاعية كذلك . وإذا كان للمرء أن يقبل الحجة الساذجة القائلة بأنه لا مناص من القبول بوجود الأسلحة النووية وأن مبدأ الردع النووي ليس له ، من ثم ، الا أن يستمر ، فهذه الحجة يمكن أن تسري أيضا على الوسائل الأخرى التي تستخدم في ارتكاب جريمة إبادة الاجناس . وإن ما يمنع الدول من استعمال هذه الوسائل الأخرى أو التهديد باستعمالها كأسلحة للتدمير الشامل هو وجود ضوابط وقواعد للسلوك وقيم ذاتية معينة . ومن عشرة قرون أو خمسة عشر قرنا ماضية كان المنتصر يقتل كل الرجال في الأرض التي يغزوها ، ويخمس جميع الاطفال الذكور ويأخذ جميع النساء سبايا . أما الآن ، ورغم جميع القدرات المحسنة الموجودة تحت تصرف الدول للإتيان بعمل مماثل ، فانها لا تفعل ذلك بسبب التغيرات التي حدثت في قيمنا ومواقفنا .

٤٣- وقد حدث هذا في أيامنا نحن في عدد من المناطق . فالمفاهيم والمؤسسات التي لم تكن سلامتها موضعاً للتساؤل ، باتت غير مقبولة كلية وألقي بها في قمامة التاريخ . فقد كان الرق مؤسسة مهيبة ، ونشبت حرب أهلية في الولايات المتحدة من ١٢٠ عاما فقط كانت احدى القضايا التي اقترنت بها المحافظة على الرق كأسلوب حياة . وكذلك الملكية والحق الالهي للملوك كانت لهما أيامهما ، وبنصيبهما من الحروب . أما اليوم فليس هناك من يحارب من أجل ملك . وكانت الحماسة الدينية والطائفية سببا في إشعال حروب وإبادة اجناس ، ورغم أن بعضا منها لا يزال موجودا حتى الآن فان أغلب البشر يبغضون قتل الناس باسم الدفاع عن عقيدة دينية . والتمييز على أساس اللون ، الذي كان سائرا منذ عقدين فقط ، لم يعد يجد مدافعا عنه كأسلوب

حياة . وتجاهد النساء الآن في سبيل الحصول على المساواة في الحقوق . وقبل ستيين عاما كن محرومات من حق التصويت ، أما اليوم فهناك نساء منتخبات كرئيسات للحكومات . وكان المعتاد القول بأن سيطرة الرجل وخضوع المرأة أمر مستند إلى القوانين البيولوجية .

٤٤- وفي عام ١٩٤٢ أكد رجل الدولة العظيم ونستون تشرشل أنه لم يصبح رئيسا للوزراء في بريطانيا ليتولى تصفية الامبراطورية البريطانية . وبعد ذلك بخمس سنوات بدأت تصفية الامبراطورية التي لا تفرب عنها الشمس أبدا وتبعتها امبراطوريات أخرى . واليوم لا يمكن الدفاع عن الاستعمار مع أنه كان يمجّد في أيام أوجه بوصفه رسالة تمدين وعاملا لاقرار السلم والنظام في عالم مضطرب وفاقد للنظام . وكانت الامبراطورية مصدرا للقوة والهيبة بالنسبة للدول المتروبولية المعنية وفرض الجيش الهندي تحت قيادة البريطانيين السلم البريطاني (Pax Brittanica) . إلا أن كل ذلك قد تغير للأبد ابان الفترة التي عشناها ، وحدث التغيير عندما أدركت القوى الاستعمارية أنها لا تستطيع أن تدير وأن تتمسك بالمستعمرات إلا بتكلفة غير مقبولة وأن الاستعمار قد عاد وضعاً غير قابل للبقاء . إلا أن بعضاً من الدول الاستعمارية لم يدرك ذلك في الوقت المناسب مما أدى إلى بعض حروب كانت من أكثر الحروب دموية ضد الاستعمار في الأربعين عاما الماضية . وأخيرا انهار الاستعمار . وهو ما يحدث اليوم للفصل العنصري .

٤٥- ومن الواضح الآن حتى لاتباع مذهب الردع النووي أن الحروب النووية لا يمكن خوضها والانتصار فيها . وإن مبدأ الردع المتبادل يرهق كاهل المتمسكين به بتكاليف متزايدة باستمرار وأن الدول التي حاولت أن تحقق لنفسها مظهر القوة ، خلال العقود الأربعة الماضية ، على أساس حيازتها لترسانات نووية مخيفة ، قد خسرت على الجبهات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية . وإن أقوى دولة من حيث كونها حائزة للأسلحة النووية ، هي اليوم أكثر البلدان مديونية في العالم برغم جميع المزايا التي بدأت بها . إن اتباع سباق للتسلح متعاطم التكلفة ، يرجح له أن يصيب هذه القوى الرائدة في حيازة الأسلحة النووية بمزيد من النكسات ، فهي قد تنجح وقد لا تنجح في السيطرة على الغضاء ولكنها من المحتمل أن تفقد نفوذها وقوتها على الأرض . وهذا أمر لا يزعج الإنسانية في حد ذاته ولكن ربما يضطر العالم إبان تلك العملية أن يواجه مخاطر الارهاب النووي والنشوب الفجائي وغير المقصود للحرب النووية نتيجة لتخفيض الزمن اللازم لوصول الأسلحة إلى أهدافها ووزع الأسلحة في قواعد أمامية على نحو أكبر واستخدام الآلة في صنع القرار والانتشار الأفقي داخل القوات المسلحة للدول الحائزة للأسلحة النووية الذي تسببه هذه العوامل .

٤٦- لذا فإن المخرج المعقول هو تجريد الأسلحة النووية من الشرعية وتجريمها كأدوات للحرب . وهناك قبول عام لفكرة تجريم الفئات الثلاث الأخرى من أسلحة التدمير الشامل ، وهي البكتريولوجية والكيميائية والاشعاعية . وتوجد اتفاقية^(١٣) فعلا بشأن الفئة الأولى . أما عن الثانية ، فهناك بروتوكول جنيف لعام ١٩٥٢^(١٣) ، ويجري مزيد من المناقشات لحظرها . كما يستمر العمل بنشاط لحظر الأسلحة الاشعاعية أيضا . وفيما يتعلق بالأسلحة النووية وحدها ، يقاوم اتباع مذهب الردع النووي نزع الشرعية عنها ويمرون على اضاء الشرعية عليها وعلى مبدأ الردع النووي الارهابي . إن عدم معقولية هذا النهج تتأكد من حقيقة أن عشرة بلدان من البلدان التي تعارض اعلان استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها جريمة ضد الانسانية (هي اسبانيا ، وايطاليا ، وبلجيكا ، والدانمرك ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وكندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنرويج ، وهولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية) قد انضمت الى اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى المبرمة في عام ١٩٧٧^(١٤) والتي تعهدت الدول الأطراف بموجبها بالامتناع عن أي استخدام عسكري أو غيره لتقنيات التغيير في البيئة ذات الآثار الواسعة الانتشار والطويلة البقاء والشديدة كوماتل للتدمير . ولا يمكن اللجوء الى استعمال الأسلحة النووية على نطاق واسع دون انتهاك لهذه الاتفاقية . وفضلا عن ذلك ، فإن استعمال الأسلحة النووية هو أيضا انتهاك لاتفاقية لاهاي^(٦) . وهناك سبب وجيه لاستصدار فتوى من محكمة العدل الدولية عما إذا كان استخدام الأسلحة النووية ينسجم مع القانون الدولي أم لا .

٤٧- إن إبرام اتفاقية تحريم استعمال الأسلحة النووية لن يزيل كليا الردع القائم بسبب وجود الأسلحة النووية ، مثلما أن بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ لم يكن له أثر عكسي على الردع المتبادل الذي كان قائما إبان الحرب العالمية الثانية نتيجة لامتلاك الطرفين للأسلحة الكيميائية . بيد أن وضع اتفاقية للأسلحة النووية سوف يجرد الأسلحة النووية من شرعيتها وسحرها واستخدامها كعملة للقوة الدولية ، ويساعد بمرور الزمن على تغيير المواقف إزاء الأسلحة النووية ومبدأ الردع النووي وعلى جعل الأسلحة النووية والردع أمورا غير مقبولة للعالم مثلما هو الحال بالنسبة للأسلحة البيولوجية والكيميائية .

الفصل السادس

ورقة من إعداد السيد ف. جوركينمفهوم الردع

١ - يقترب عالمنا بصورة حثيثة من نهاية القرن العشرين وبداية الألف الميلادية الثالثة . ومع كل ما يتسم به العالم من تعقيد وتنوع فإن تسارع سباق التسلح وازدياد حدة التوتر الدولي يثيران لدى البشرية بأسرها قلقاً متزايداً ويضعان أمامها السؤال التالي : "هل نكون أم لا نكون ؟" . وفي هذه الظروف لم تعد المسألة هي مجرد المواجهة بين نظامين اجتماعيين بل هي الاختيار بين البقاء أو الفناء التام . ان المسار الموضوعي للعملية العالمية قد دفع بمسألة الحرب والسلام ومسألة البقاء الى مركز ساحة السياسة الدولية .

٢ - وفي هذه الظروف لا بد من اتخاذ خطوات فعالة تؤدي الى تحول حقيقي في تطور العلاقات الدولية . ومن الضروري ايقاف "قطار الموت" الذي يمثله سباق التسلح والبدء في تخفيض الأسلحة . واليوم ، خلافاً لأي وقت مضى يتعين علينا أن نتعلم العيش معا في وئام فوق هذا الكوكب الصغير ، وان نتقن فناً صعباً هو أن يراعي كل منا مصالح الطرف الآخر . ولا بد من اتباع نهج جديد في مجال السياسة ، يتفق مع واقع عالمنا المعاصر . وبالطبع فانه لا يمكن الخروج من دائرة التوتر الدولي الراهنة إلا عن طريق جهود كل البلدان ، كبيرها وصغيرها .

٣ - ان هذا النهج الجديد أي تحول العلاقات الدولية الراهنة نحو الأفضل يتطلب نظرة جديدة الى كثير من المسائل والظواهر في مجال السياسة العالمية . ولذلك من المهم للغاية أن تدرس مسألة الى أي حد يتفق مع الحقائق الجديدة هذا أو ذاك من مفاهيم ضمان الأمن الوطني أو الأمن الدولي ككل . وفي هذا السياق يمكن أن يحظى بأهمية خاصة تحليل مفهوم "الردع" الذي تكرر له هذه الدراسة .

٤ - لقد قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون باستحداث وصياغة مفهوم الردع ، وظلوا يطورونه ويرسمون تفاصيله طيلة فترة السنوات التالية للحرب ، باعتباره المفهوم الرئيسي للأمن في الحقبة النووية . ويتمثل جوهر هذا المفهوم في استخدام القدرة العسكرية الذاتية (النووية والتقليدية على السواء) لتخويف الطرف

الآخر وتحقيق الأهداف السياسية الذاتية . ولذلك فإن هذا المفهوم كان ، منذ الوهلة الأولى ، قائما على السعي لتحقيق تفوق عسكري على الاتحاد السوفياتي .

٥ - ولتغطية الطابع الهجومي لهذا المفهوم ، طرحت مقولة "الخطر العسكري السوفياتي" ، الذي زعم أن مهمة القدرة النووية للغرب هي التصدي له . ان خطر مقولة "الخطر العسكري السوفياتي" وبطلان مفهوم "الردع" واضحان منذ أيامهما الأولى وحتى هذه اللحظة . ان هذا المفهوم لا يمكن قبوله على أنه مفهوم سديد للأمن ، لأنه لا يعزز الأمن الدولي بل يقوضه ويقوض أمن الدول التي تؤمن به نفسها . وهناك عدة أسباب تبرر هذا الاستنتاج .

٦ - أولا ، الأساس الذي يقوم عليه هذا المفهوم هو الرغبة في تحقيق الأمن بالنسبة لجانب على حساب حرمان الجانب الآخر منه . وهذا مفهوم أناني للغاية يختلفي وراء مفهوم محترم هو الدفاع عن المصالح الوطنية . ومفهوم "الردع" بطبيعته يتطلب وجود عدو شرير ، وهو ما تعكف ، بطريقة دؤوبة ، على تأكيده كل وسائل الدعاية والحرب النفسية الموجودة تحت تصرف واضعي المفهوم . ولذلك فإن مفهوم "الردع" يؤدي حتما إلى زيادة التوتر الدولي وتدهور المناخ السياسي السائد في العالم ، لأنه لا يمكن أن ينمو ويزدهر إلا في ظل التوتر الدولي .

٧ - ان المثل الأعلى لمفهوم "الردع" هو تحقيق الأمن المطلق لمن وضعوه وظلوا يتمسكون بشدة به طيلة ما يزيد على الأربعين عاما . بيد أن توفر الأمن المطلق بالنسبة لطرف واحد ، في ظروف تتسم بمواجهة بين طرفين تزيد من حدتها وتؤدي إلى تفاقمها عملية تطبيق مفهوم "الردع" ، يعني الانعدام المطلق للأمن والخطر المطلق بالنسبة للطرف الآخر . كما أن السعي الدؤوب من جانب واضعي مفهوم "الردع" لبلوغ هذا "المثل الأعلى" البعيد المنال يمثل العنصر الرئيسي لكثير من الجوانب السلبية والخطيرة التي تتسم بها العمليات الجارية في عالم اليوم .

٨ - ثانيا ، ان التطلع إلى تحقيق التفوق العسكري على الطرف الآخر يمثل اتجاها خطيرا بشكل خاص ، يكشف عن شعور بالحنين إلى الزمن الذي كانت الأسلحة النووية فيه محتكرة أو على الأقل كان هناك تفوق نووي على الاتحاد السوفياتي .

٩ - وهذا بدوره يماحبه تصور سقيم للتكافؤ النووي العسكري التقريبي القائم ، مع السعي بطريقة لا تعرف الكلل لتغيير هذا الوضع وترجيح كفة التوازن العسكري القائم لصالح طرف معين .

١٠ - وباختصار يكشف هذا عن محاولة لبناء قدرة هجومية تسمح لطرف بأن يبني حساباته على أساس حرمان الطرف الآخر من امكانية الرد على العدوان ردا مناسباً ، خاصة اذا كان تحقيق هذا الهدف سيؤدي الى انشاء "درع" فضائي واقٍ من القذائف . وبالطبع فانه يمكن في هذه الحالة أن يتولد لدى المعتدي ما يغيره بتوجيه ضربة نووية أولى "معطلة" أو التهديد بتوجيهها واضعاً في حسابه أنه لن يتعرض لعقاب . وهذا هو أخطر الجوانب التي ينطوي عليها الاتجاه نحو تحقيق التفوق العسكري في العصر النووي .

١١ - ثالثاً ، ان العمل على تحقيق التفوق العسكري هو المحرك الرئيسي لسباق التسلح . وهذه حقيقة ، إذ أن الولايات المتحدة منذ اعلانها مفهوم "الردع" أصبحت صاحبة المبادرة في حلقات سباق التسلح النووي الرئيسية والبالغة الخطورة . فالولايات المتحدة هي أول من صنع القنبلة الذرية واستعملها . وهي أول من طبق الوزن المكثف للقاذفات الاستراتيجية الثقيلة الحاملة لأسلحة نووية والقذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تحملها الغوامات . كما أنها أول من زود القذائف التسيارية العابرة للقارات برؤوس متعددة فردية التوجيه ، مما أدى بسرعة الى زيادة عدد الرؤوس النووية المركبة على الناقلات الاستراتيجية أضعاف المرات . وبدأت الولايات المتحدة في استحداث نوع جديد من الأسلحة النووية الهجومية هو القذائف الانسيابية البعيدة المدى ذات القواعد البرية والبحرية والجوية .

١٢ - كما ان الولايات المتحدة هي التي اتخذت لنفسها هدفاً من نقل سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، وأخذت تنفذه فعلاً عن طريق استحداث أسلحة فضائية ضاربة . وهي بشروعها في تنفيذ ما يسمى بـ "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" التي تتضمن عناصر فضائية الوزن ، تستهدف زيادة قدرتها على توجيه ضربة نووية أولى "معطلة" .

١٣ - ان الرأي القائل بأنه من الممكن حل القضايا التي تواجه المجتمع الدولي عن طريق استحداث وتكديس أنواع من الأسلحة أحدث وأشد فتكاً على الأرض وفي الفضاء ، مهما كانت الحجج المقدمة تبريراً له ، فهو ينطوي على خطورة بالغة . وهناك خطر ماثل هو أن السيطرة على سباق التسلح يمكن أن تفقد . ومع ذلك ، فان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أي الشرق والغرب يجدان الآن صعوبة فعلية في الدخول في حوار مشمر ومحادثات منتجة بشأن وقف سباق التسلح ونزع السلاح النووي . وسيزداد هذا الأمر صعوبة في الغد .

١٤ - رابعاً ، بالإضافة الى الاخطار التي يخلقها مفهوم الردع في مجال التحضير المادي للحرب النووية ، تجدر الإشارة الى أن هذا المفهوم يولد مباشرة خطر نشوب نزاع نووي شامل . وتحت ستار الحجة القائلة بأنه ينبغي أن تكون قدرة القوات المسلحة على ممارسة الردع فوق الشبهات ، أخذت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة ، تزيد ، بصورة منهجية ، من تعزيز قواتها النووية وترفع من فعاليتها ، بما في ذلك قدرتها على توجيه الضربة الأولى ، باعتبار ذلك المؤشر الرئيسي السدال على "قدرة الردع على الاقناع" . وعلاوة على ذلك ، تلجأ الولايات المتحدة ، لزيادة هذه "القدرة على الاقناع" ، الى التهديدات المباشرة وغير المباشرة باستعمال الاسلحة النووية (الاعلان عن وضع القوات النووية الاستراتيجية في حالة تأهب عسكري قصوى ؛ ووضع ناقلات الاسلحة النووية في مواقع أقرب الى الحدود مع العدو المحتمل ؛ وترديد المسؤولين الحكوميين لعبارات تهديدية وما الى ذلك) . وبعبارة أخرى ، ينطوي مفهوم الردع على خطر دائم هو أن مؤيدي هذا المفهوم يمكن أن يكونوا بادئين باستخدام الاسلحة النووية وإشعال حرب نووية . فمفهوم "الردع" يقوم على البدء بتوجيه ضربة نووية .

١٥ - خامساً ، من سمات مفهوم "الردع" ، انه يؤدي الى نشوء مفاهيم جديدة فيما يتعلق بخوض حرب نووية محدودة وممتدة أو التأهب لخوضها . وقد طرح مفهوم الحرب النووية المحدودة باعتباره فكرة تدعو الى إبعاد سكان البلدان الداخلة في النزاع النووي عن "تبادل الضربات النووية" بحيث تكون القوات المسلحة للجانبين المتحاربين هي وحدها المشتركة فيه . ومن هنا يستخلص أن النزاع النووي المحدود (سواء زمانياً أو مكانياً) ستكون له مبررات اخلاقية وسيكون محصوراً وخالياً نسبياً من الخسائر في الارواح . ولكن هذا ليس صحيحاً في الواقع .

١٦ - فهذا النزاع النووي ، في المقام الاول ، لا يمكن أن تحده أية حدود . لأنه سيدفع حتماً بالاطراف المتخصصة الى استعمال كل الترسانات النووية المتوفرة لديها .

١٧ - أما سيناريو الحرب النووية المحدودة المحصورة في منطقة معينة مثل أوروبا فهو أمر غير انساني اطلاقاً . ان فرضية نشوب حرب نووية محدودة في أوروبا تعكس رغبة الولايات المتحدة في إبعاد خطر الحرب عن شواطئها (أو تقليل هذا الخطر الى أدنى حد ممكن) ، مما يجعل الأوروبيين رهائن نووية لديها . ان نشوب حرب نووية معناه دمار تلك القارة وزوال الحضارة الأوروبية . بل ان الأمر لن يقتصر على الحضارة الأوروبية وحدها لأن هذه الحرب سوف تتحول حتماً الى كارثة نووية عالمية . وسوف تتعرض الحضارة البشرية بأسرها ، بل والحياة على ظهر هذا الكوكب الى خطر الغناء .

١٨ - والشيء الوحيد الذي يمكن لواضعي مفهوم الحرب النووية المحدودة تحقيقه هو المساعدة على اشغال نيران النزاع النووي بحجة ان الحرب "المحدودة" خير من الحرب "الشاملة" ، رغم ان الحرب النووية ستتحول حتما الى حرب شاملة . ان مفهوم الحرب النووية المحدودة في حد ذاته يستهدف ، على ما يبدو ، تهيئة المجتمع الدولي لتقبل فكرة "ملاحية" الاسلحة النووية و "جواز" خوض حرب نووية . ان مفهوم الحرب النووية المحدودة بوصفه أحد العناصر الأكثر تطورا الناشئة عن مفهوم الردع لن يؤدي في واقع الأمر إلا الى زيادة خطر نشوب نزاع نووي .

١٩ - وكل ما قيل ينطبق انطباقا كاملا على مفهوم "الحرب النووية الممتدة" التي تمثل سلسلة من الحروب النووية المحدودة الآخذة في الاتساع مكانيا أو زمانيا أو في الاتجاهين معا .

٢٠ - سادسا ، لا يمكن اعتبار مفهوم الردع مفهوما سليما لغراض كفالة الأمن ، لأن من وضعوه يُعرفون نطاقه بأنه غير محدود عمليا . ويتضح هذا بصفة خاصة في مفهوم الردع الممتد الذي يسمح بالتهديد باستعمال القوة (بما في ذلك الاسلحة النووية) بغية حماية مصالح الطرف المعني في أي جزء من أجزاء العالم . وعليه فان نطاق المفهوم يحدد بطريقة غير خاضعة لآلية معايير . ففي بعض الأحيان يعرف هذا النطاق بأنه يشمل أوروبا وحدها ، وفي أحيان أخرى يوسع ليشمل الشرقيين الأقصى والأدنى ومنطقة الخليج الفارسي وأمريكا الوسطى والمحيط الهندي وهلمجرا . وقد تركت حدود المنطقة (التي تعلن من جانب واحد أي بطريقة غير قانونية) مبهمة عن عمد ، وذلك لكي تظل الفرصة متاحة لتوسيعها وفقا لهوى الطرف المعني ، مما يعرض مناطق أكثر لخطر الحرب . وهذا يكشف بوضوح عن الطابع الهجومي لمفهوم الردع وعن مظهره وجوهره الامبرياليين .

٢١ - ولا يمكن الحكم على آراء القيادة السياسية لهذه أو تلك من الدول بشأن قضايا الحرب والسلم البالغة الأهمية إلا بعد اجراء تحليل موضوعي لسياستها الخارجية والعسكرية وبرامجها العسكرية وموقفها من مسألة تحديد وتخفيض الاسلحة والقوات المسلحة بما في ذلك عدم تسليح الفضاء الخارجي ، وأخيرا ما تقوله القيادة السياسية لشعبها بشأن النتائج المحتملة للحرب النووية . والمبادئ العسكرية للدولة ، كقاعدة عامة ، تشمل هذه المسائل بايجاز وتجسدها .

٢٢ - وتتضمن المبادئ العسكرية لآلية دولة جانبيين وثيقي الصلة والترابط هما الجانب السياسي - الاجتماعي والجانب العسكري التقني . والآراء المعتنقة تخضع لعملية

تطوير وتعديل دورية ، كما تظهر أيضا بمفهوم دورية عناصر جديدة . إلا أن الأكثر استقرارا هو الأفكار المتمثلة بالجانب الاجتماعي - السياسي للمبادئ العسكرية ، لأنها تعكس الطابع الطبقي والأهداف السياسية لتلك الدولة . أما الجانب العسكري - التقني فهو أكثر قابلية للتغيير لأنه يعتمد إلى حد كبير على سبل ووسائل القتال المسلح التي تتغير وتتحسن باستمرار .

٢٣ - ويتضمن الجانب التقني من المبادئ العسكرية التي تعتنقها البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية عدة سمات مشتركة ناشئة عن الاتجاهات العامة لتطور فن الحرب ومستوى التقدم العلمي والتقني المحرز . إلا أن الأهداف والأساليب والاتجاهات العامة للمؤسسة العسكرية في هذه الدول تختلف نتيجة لاختلاف المرامي التطبيقية .

٢٤ - ففي الاتحاد السوفياتي ، حيث لا توجد طبقات حاكمة أو مستغلة ، تقوم المبادئ العسكرية على أفكار تقدمية وعادلة تدعو إلى حماية المنجزات الاشتراكية للشعب العامل ، وحماية السلم وأمن الشعوب . والمبادئ العسكرية للاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بوصفها مقولة طبقية ، تنبع من طبيعة النظام الاجتماعي - السياسي السوفياتي ومن السياسة الداخلية والخارجية للحزب والدولة ، وتتفق مع الامكانيات الاقتصادية والعلمية - التقنية والأخلاقية - السياسية والعسكرية للدولة الاشتراكية . وللمبادئ العسكرية السوفياتية طابع دفاعي بحت ، وهي تستهدف حماية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والبلدان الاشتراكية الأخرى ، والحيلولة دون وقوع عدوان عليها . والاتحاد السوفياتي لا يسعى لتحقيق التفوق العسكري ، ولكنه لمن يسمح بحدوث تفوق عسكري عليه . والتوجه الدفاعي البحث للمبادئ العسكرية السوفياتية يقوم على أساس أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يعارض بحزم الحرب النووية مهما كان الشكل الذي تتخذه .

٢٥ - وبما أن العقيدة العسكرية السوفياتية تستند إلى مبادئ أساسية ثابتة جوهرها سياسة خارجية داعية للسلم والأمن الدولي ، فهي تشكل جزءا لا يتجزأ من النهج العملي في مجال السياسة الخارجية المتمثل في التعايش السلمي . أن أهداف العقيدة العسكرية السوفياتية يحددها تقييم الاتحاد السوفياتي السياسي الرسمي لدور القوة العسكرية في الصراع التاريخي بين النظامين المتعارضين ، ومفاده أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يرفض استعمال القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها كأداة نشطة في مجال السياسة الخارجية . وفي الآونة الأخيرة دأب الزعماء السوفيات على التأكيد ، في حديثهم عن جوهر سياسة التعايش السلمي ، على أن أهم سمة فيها هي أنه يجب على

الدول ، رغم كل خلافاتها ، ان تتعلم العيش معا ، وبطريقة متحضرة ، وأن تحافظ على بقائها معا فوق هذا الكوكب الصغير بعد أن تتقن فنا ليس بالسهل هو ان يراعي كل طرف مصالح الطرف الآخر . وفي وقت تتعرض فيه البشرية لخطر نشوب حرب نووية عالمية ويتعين فيه المحافظة على بقائها بأي ثمن ، يصبح تحقيق هذه المطالب واجبا ملحا .

٢٦ - ان تحقيق التكافؤ الاستراتيجي العسكري مع الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي يمثل انجازا تاريخيا للاتحاد السوفياتي وحلفائه . وهذا التوازن يلعب دورا بومفه عامل استقرار ثابت في العالم . وأخرى بمن يحاولون احيانا اشارة موضوع "الدولتين العظميين" ان ينظروا فيما كان سيؤول اليه استقلالهم وكيف كانت الامور ستسير في العالم لو أن الاتحاد السوفياتي كان أضعف مما هو عليه الآن ، ولو أن الشعب السوفياتي لم يكرس هذا القدر الكبير من الجهد والموارد المادية والفكر العلمي للمحافظة على المستوى اللازم من القدرة الاقتصادية والعسكرية .

٢٧ - ويجري تنفيذ السياسة الخارجية والعسكرية للاتحاد السوفياتي من خلال مجموعة من العوامل المقيدة التي يمكن تقسيمها مبدئيا الى عدة فئات : سياسية وعسكرية وقانونية وأخلاقية ونفسية وغيرها . وهي لا تشمل القوات المسلحة للاتحاد السوفياتي وحلفائه وامتلاك الاتحاد السوفياتي لاسلحة نووية فحسب ، بل تشمل أيضا المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف بشأن الحد من سباق التسلح ، والاتفاقات بشأن تخفيض مستوى المواجهة العسكرية ، وبمففة خاصة المواجهة النووية وما الى ذلك . وهذه العوامل في مجموعها تشكل عناصر مكونة لنهج شامل قائم على التسليم غير المشروط بضرورة تخفيض أهمية العامل العسكري وزيادة دور العناصر السياسي والقانوني والأخلاقي والنفسية .

٢٨ - ان الخوف من العقوبة غير المقبولة هو في الوقت الحاضر أحد الاسباب التي تحول دون نشوب الحرب . بيد أنه لا يجوز ان يكون الخوف وحده هو الاساس الذي ينبني عليه السلم الدائم . والسؤال هو أين يوجد البديل للخوف أو الردع وفقا للتعبير العسكري . وللجابة على هذا السؤال ، يتعين النظر في موقف الاتحاد السوفياتي ازاء مفهوم "الردع" .

٢٩ - ان هذا المفهوم غريب عن السياسة الخارجية السوفياتية كما انه مخالف للمبادئ العسكرية السوفياتية . ان مفهوم "الردع" لكونه مفهوما عدوانيا بطبيعته يعتبر في رأينا مفهوما باطلا تماما ولا أساس له ، وهو لا ينطبق ، سواء عسكريا أو

سياسيا على الاتحاد السوفياتي ، لان مسألة ردع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى غير واردة على صعيد الممارسة .

٣٠ - ومع ذلك يجب التسليم بالوجود الفعلي لعنصر الردع بوصفه دالة للتوازن العسكري الاستراتيجي . وبهذا المعنى فان الردع بالنسبة للاتحاد السوفياتي لا يمثل عقيدة عسكرية ولا هدفا نهائيا لهذه العقيدة . بل هو على الاصح يعكس حالة لا يمكن لأي طرف ان يمارس في ظلها أي عمل عدواني ضد الطرف الآخر ويغلت من العقاب . وبعبارة أخرى للردع مدلول محدد في السياق العسكري .

٣١ - وفي هذا السياق بالضبط تظهر أهمية عناصر الردع العسكرية المذكورة أعلاه والتي تنطوي عليها العقيدة العسكرية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

٣٢ - ومع ان الاتحاد السوفياتي لا ينتهج سياسة قائمة على الردع النووي ، فان مجرد حيازته للأسلحة النووية لابد ان يعتبرها أعداؤه رادعا .

٣٣ - كذلك يجب ان يؤخذ في الاعتبار ايضا ان أي فعل عدواني يقوم به أحد الاطراف في هذا العالم المترابط سيؤدي الى فعل مضاد من جانب الطرف الآخر . ومثلما كانت ألية خطوة جديدة للولايات المتحدة في اتجاه توسيع نطاق سباق التسلح ، تدفع الاتحاد السوفياتي الى اتخاذ تدابير معاكسة ، فان محاولات تطبيق نظرية الردع تؤدي ايضا الى اتخاذ تدابير مضادة من جانب الاتحاد السوفياتي .

٣٤ - هل يمكن الاعتماد على وجود عوامل الردع أو حتى مجرد التسليم بوجودها دون لجوء الى ممارسة الردع أو التسليم بهذا المفهوم ؟ نعم ، يمكن ذلك . وتدل على هذا بوضوح الممارسة العملية في مجال السياسة الخارجية المعاصرة .

٣٥ - وهناك مفهومان للردع مختلفان اختلافا جذريا . الاول هو مفهوم "الردع" (والادق ان يقال "الردع النووي") الذي تبناه عدد من بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي باعتباره مفهوما أساسيا في المجال العسكري (والسياسي - العسكري) وطوره الى مجموعة من المواقف العسكرية والسياسية والاقتصادية والنفسية وغيرها . وهذا المفهوم يتميز بالعناصر التالية : الاصرار على تحقيق التفوق العسكري ، والميل للدخول في سباق تسلح ليست له حدود ، ورفع درجة المواجهة العسكرية ، وزيادة حدة التوتر الدولي ، وتمعيد المواجهة في كافة المجالات ، وانتهاج سياسة حافة الحرب ، وتقويض الاستقرار ،

والاعتماد ، بدرجة أكبر ، على القوة العسكرية بوصفها أداة سياسية ، والتأكيد ، بصورة أكبر ، على الجوانب الايديولوجية في الشؤون السياسية ، وتمعيد الحرب النفسية ، وتوسيع نطاق تفسير المصالح الوطنية وما الى ذلك .

٣٦ - ولا يرتبط المفهوم الآخر "الردع" بالمبادئ العسكرية (أو السياسية - العسكرية) لأي بلد من البلدان . ويؤدي هذا الردع دوره كقوة موضوعية في نظام العلاقات الدولية المعاصر . وليست له أية خصائص مفاهيمية ولا يرمي الى تبرير استعمال الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة . وبعبارة موضوعية ، فإن هذا الردع يمثل ، الى حد ما ، عامل استقرار في الوضع الاستراتيجي .

٣٧ - ويعتبر الاتحاد السوفياتي أن التوازن الاستراتيجي العسكري وليس الردع هو الذي يضمن السلم . إذ أن الردع والتخويف النوويين لا يمكنهما أن يشكلا أساسا للأمن والاستقرار الدوليين الدائمين ، لأن الأمن لا يمكن أن يقوم الى ما لا نهاية على التهديد بالقوة الذي يثير سباق التسلح . ويؤدي وضع أسس الردع النووي موضع التطبيق الى نفس التوازن الاستراتيجي .

٣٨ - وكلما ارتفع مستوى المجابهة العسكرية في عصر الذرة والفضاء ازداد تزعزع الاساس الذي يقوم عليه السلم الدولي وتضاءلت موثوقيته ، حتى ولو بقي التوازن . وفي ظل هذه الظروف ، قد تنجم الحرب النووية ليس نتيجة لقرار مدروس فحسب ، ولكنها قد تنتج أيضا عن محاولات الابتزاز أو عن تصور خاطئ لدى أحد الطرفين لنوايا أو تصرفات الطرف الآخر ، وقد تنتج عن رد فعل طائش على تفاقم مفاجئ للحالة أو عن عطل في أجهزة الحاسبات الالكترونية التي يتزايد استعمالها لضمان تشغيل منظومات الأسلحة الحديثة والمعقدة .

٣٩ - وتبعاً لذلك ، يعتبر الاتحاد السوفياتي أن التكافؤ الاستراتيجي العسكري ليس غاية في حد ذاته ، بل هو نقطة مرجعية تتخذ الخطوات بداية منها لخفض خطر نشوب الحرب النووية والقضاء عليه تماماً في نهاية الامر .

٤٠ - وتقوم العقيدة العسكرية السوفياتية على حقيقة أن التوازن الاستراتيجي الذي يقام على مبدأ المساواة ، والأمن المتساوي يخلق حوافز موضوعية لخفض التنافس العقيم والخطير في الميدان العسكري ويشكل شرطاً أساسياً لتقليل حدة المواجهة العسكرية والسياسية . ووفقاً للمفهوم السوفياتي لا يمكن ضمان الأمن عن طريق استعمال

التكنولوجيا العسكرية نظرا للمستوى الحالي لتطور أسلحة الإبادة والتدمير . ان المشكلة هي مشكلة سياسية ولا يمكن أن تحل الا بالوسائل السياسية . فقبل كل شيء ، من الضروري أن تتوفر الارادة السياسية لوقف سباق التسلح ، الذي أصبح المصدر الرئيسي لخطر نشوب الحرب النووية ، وان يُشرع في التحرك نحو نزع السلاح . وليس هناك أي بديل معقول عن عالم خال من الحرب والنزاع النووي . والاعتراف بهذا المبدأ قد كان بالفعل نقطة البدء للعقيدة العسكرية السوفياتية في جميع مراحل تطورها بعد الحرب .

٤١ - وخلال فترة ما بعد الحرب ، استفاد العلم والتطبيق السوفياتيان من عدد من الاستنتاجات السياسية - العسكرية الهامة . ومن بين هذه الاستنتاجات ما يلي :

(أ) الاستنتاج العام والهام الذي تم التوصل اليه منذ الخمسينات هو أن الحرب لم تعد من الآن فصاعدا ضرورة حتمية ؛

(ب) التأكيد مؤخرا على أنه لا توجد تناقضات تحكم على الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بختمية المواجهة ناهيك عن الحرب . وهذا ينطبق على كل من نظام العلاقات بين الشرق والغرب ونظام العلاقات الدولية بأسرها ؛

(ج) الحرب النووية لا يمكن أن تكون وسيلة لحل المشاكل السياسية ؛

(د) لن يكون هناك منتصر في أية حرب نووية إذ انها ستؤدي الى هلاك الجنس البشري ؛

(هـ) ان الاتحاد السوفياتي ، الذي يؤيد مبدأ الأمن المتساوي ، لا يرغب في إحداث أي تغيير لمصلحته في التوازن الاستراتيجي العسكري . وهو لن يستفيد من تقلييل أمن الطرف الآخر ، لأن ذلك سيزيد من شكوك ذلك الطرف ومن زعزعة استقرار الحالة برمتها . ويستهدى الاتحاد السوفياتي بالرأي القائل إن الأمن لا يمكن أن يكون إلا متبادلا ، واذا تحدثنا عن المجتمع العالمي ككل ، فالأمن لا يمكن أن يكون إلا شاملا . ولا يمكن تحقيق الأمن على حساب الطرف الآخر . والحكمة السياسية الحقيقية تتمثل لا في اهتمام طرف ما بأمنه الخاص فحسب ، بل في أن يحرص على ألا يشعر الطرف الآخر بأنه أقل أمنا ؛

(و) تمكّن الاتحاد السوفياتي ، بالرغم من تعقد الحالة السياسية ومن التهديدات الموجهة ضد أمنه ، من اتخاذ خطوة هامة تتمثل في التعهد من طرف واحد بعدم البدء باستعمال الاسلحة النووية ، مؤكداً بذلك من جديد أن للعنصر النووي في القوات المسلحة السوفياتية وظيفة دفاعية صرفة - هي القصاص ؛

(ز) أعلن الاتحاد السوفياتي ، على أساس موقفه المبدئي المتمثل في أنه لا يمكن تقوية أمن بعض الدول على حساب أمن البعض الآخر ، أنه لن يستعمل الاسلحة النووية مطلقاً ضد البلدان التي تمتنع عن انتاج وتكديس هذه الاسلحة والتي لا تحتفظ بها على أراضيها ؛

(ح) حين يتجاوز تعزيز التسلح حداً معيناً لا يعود يلعب دوراً عسكرياً حاسماً ؛

(ط) سباق التسلح ، مثل الحرب النووية ، لا يمكن الفوز فيه . كما ان سباق التسلح والسعي لتحقيق تفوق عسكري لا يمكن ، موضوعياً ، أن يسفرا عن كسب سياسي لأي جانب ؛

(ي) نشأت ظروف موضوعية تحتم أن يتخذ الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية شكل المنافسة السلمية والتباري السلمي وحده ؛

(ك) من الضروري ، لكي تتم المحافظة على السلم ، إقامة نظام شامل للأمن تشمل أسسه الميادين العسكري والسياسي والاقتصادي والانساني .

٤٢ - هذه وغيرها من الاستنتاجات (بعضها مذكور في الفروع الأخرى من هذا التقرير) ليست مجرد مفاهيم نظرية . فهي قد درست وصيغت صياغة محكمة ووضعت موضع التطبيق إلى أقصى حد ممكن ، وأصبحت من العناصر الرئيسية لمجمل منظومة السياسة الخارجية والعسكرية السوفياتية والعقيدة العسكرية السوفياتية .

٤٣ - عندما نتحدث عن الردع النووي أو التخويف النووي ، من المهم أن نلاحظ الوعي المتزايد بأن العالم المعاصر في أمس الحاجة إلى بديل عقلاني للخوف والرعب ولكل ما يمثلته مفهوم الردع .

٤٤ - ويحصل المرء بالحكم من الاتجاهات الأخيرة في مجال تطور الفكر السياسي العسكري في مركزه الغربي ، الولايات المتحدة ، على الانطباع بأن الاستياء من مفهوم "الردع" يتنامى أيضا هناك .

٤٥ - وقد أعلنت في الولايات المتحدة خططا لإيجاد شبكة مضادة للصواريخ واسعة النطاق تحتوي على عناصر فضائية الوزع ، أعدت في إطار ما يسمى بنظام مبادرة الدفاع الاستراتيجي باعتبارها بديلا للردع . وقد أطلقت الدوائر العلمية والسياسية الواسعة على هذا النظام إسما أدق وأصح هو برنامج "حرب النجوم" ، باعتباره برنامجا يسعى إلى تطوير أسلحة فضائية ضاربة .

٤٦ - وقد وضع برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي كخطة تهدف إلى الدفاع المباشر عن إقليم الولايات المتحدة ضد الأسلحة النووية بكل الوسائل الممكنة ، التي يشكل الدرع الفضائي المضاد للصواريخ عنصرها الرئيسي . وقد أعلن بتسرع أن هذا الدرع سيجمع الأسلحة النووية "عاجزة ومتخلفة" .

٤٧ - والجانب الأول من جوانب المشروع الأمريكي الجديد الواسع النطاق والذي لا بد أن يثير القلق هو الخطة المحسوبة الهادفة إلى خلق اتجاه تصاعدي هائل في سباق التسلح وتشبيع الفضاء الخارجي بالأسلحة ، وقد كان حتى الآن خارج نطاق هذا السباق . وإذا كنا نريد أن نتخلص من الأسلحة النووية ، فمن المنطقي أن تعالج هذه المهمة بوسيلة بسيطة وواضحة ، ألا وهي تخفيض هذه الأسلحة ، وتنفيذ نزع السلاح النووي على المدى البعيد . وبدلا من هذا ، فإن من المعتزم الآن أن يضاف إلى الترسانات النووية الموجودة وذات القدرة القاتلة المفرطة ، ترسانات فضائية ذات امكانية جديدة وغير معروفة بالتحديد حتى الآن لتوسيع نطاق وسائل التدمير .

٤٨ - وتنتزع الأمور تماما إذا نظر المرء إلى برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي كما هو في واقع الأمر أي باعتباره عنصرا من عناصر استراتيجية مركبة تهدف إلى توجيه ضربة أولى معطلة ضد أي عدو محتمل .

٤٩ - وقد حلت مسألة دور الشبكات المضادة للصواريخ في إطار "النقاش الكبير" الذي جرى منذ عقد ونصف من الزمان عندما توصل العلماء والسياسيون الأمريكيون والسوفييات إلى استنتاج اجماعي هو أن أي شبكة مضادة للصواريخ واسعة النطاق هي درع للوقاية من أي ضربة انتقامية تسدها القوات المسلحة للبلد الذي تعرض لاعتداء وأنهكه هجوم

نووي . والجانب الذي يعدّ لتسديد ضربة نووية أولى هو وحده الذي يحتاج الى مثل هذا الدرع . وبعبارة أخرى ، فإن هذا الدرع هو عنصر حيوي في أي شبكة هجومية للأسلحة النووية .

٥٠ - وحقيقة أنه يجري الاعداد الان لوضع أسلحة في الفضاء لا تغير من هذا التقييم البتة ، بل على العكس فإنها تجعله أكثر اقناعا . فالأسلحة الفضائية ليست أسلحة دفاعية . وإنما هي امتداد مباشر لخطر الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ، ألا وهي أسلحة الضربة الأولى .

٥١ - وينبغي الاعتراف بأن تقبل مفهوم الدرع الذي لا يُخرق في تضاؤل مستمر بين مؤيدي مبادرة الدفاع الاستراتيجي والمدافعين عنها . والحسابات العلمية الجدية التي أجريت في عدد من البلدان تظهر على نحو مقنع ، أن من المستحيل تشييد مثل هذا الدرع الذي لا يُخرق . وبين مستحدثي مفهوم مبادرة الدفاع الاستراتيجي والمدافعين عنه أخذ التأكيد يتحول تدريجيا نحو درع "محدود" أو "جزئي" لا يضمن "المناعة المطلقة ضد اختراق الصواريخ" .

٥٢ - والتحول الذي تشهده خطط "حرب النجوم" يؤكد عموما ما يقوله منتقدو هذه الخطط عنها . ومنذ البداية لم تكن المسألة ايجاد بديل عن مفهوم الردع ، بل تقويته من خلال الاستفادة من الامكانيات التي يوفرها الفضاء الخارجي . كما ان المشاريع المتمثلة بـ "الحروب الفضائية المحدودة" تقود أيضا الى نفس هذه الصيغة القصوى .

٥٣ - أولا ، ان من شأن خطط "حرب النجوم" أن تنسف أساس الاستقرار الاستراتيجي . وستنشأ حالة تكون فيها الآلات الالكترونية عموما هي التي تتخذ القرارات الهامة والحيوية ، والتي لا رجعة فيها بسبب نتائجها الممكنة ، دون اشتراك العقل البشري والارادة السياسية ودون أي اعتبار للمعايير الاخلاقية والادبية . ونشوء مثل هذه الحالة يمكن أن يؤدي الى كارثة عامة ، حتى ولو كان الباعث الاول الذي سببها هو خطأ ، أو سوء تقدير ، أو عطل في نظم الحاسبات الالكترونية البالغة التعقيد .

٥٤ - وبالإضافة الى ذلك ، فإن من المعروف حاليا بوجه عام أن شبكات الأسلحة الفضائية ستكون معرضة جدا للخطر . وسيؤدي هذا بدوره الى زيادة عدم استقرار التوازن الاستراتيجي . وسيبرز عامل آخر من عوامل عدم الاستقرار يتعلق بالتوابع التي تعود لكل طرف من الاطراف ، اذا تعرضت للتهديد من جانب الشبكات المضادة للتوابع ، وهي من العناصر الهامة في الأسلحة الفضائية .

٥٥ - ومع انه يصعب التنبؤ بمدى النتائج السلبية الناجمة عن أي انتهاك للمعاهدة المبرمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية^(٢) - والتي ليس لها حد زمني - فان برنامج "حرب النجوم" سيقود حتما الى مثل هذا الانتهاك . ولا يقتصر برنامج "حرب النجوم" في جوهره على إعطاء زخم لسباق التسلح بالنسبة لساثر أصناف الأسلحة ، بل سيؤدي الى وقف أية جهود تبذل لكبح هذا السباق . وسيُنفَس الأساس كله الذي تقوم عليه الاتفاقات والموافقات المعنية بالحد من الأسلحة ونزع السلاح والتي تم التوصل اليها في الأعوام الماضية .

٥٦ - وينبغي التأكيد في الختام على أن برنامج "حرب النجوم" بشكله الأوسع والأضيق ، أولا - ليس بديلا بأي شكل عن مفهوم "الردع" ، بل هو شكل متطرف أو مبالغ فيه لخطر خصائصه ، وثانيا ، يشكل برنامجا واسع النطاق للأسلحة جديدة تهدد الجنس البشري .

٥٧ - واجه المجتمع الدولي من قبل نقطة تحول مشابهة منذ نحو أربعين عاما ، على عتبة سباق التسلح النووي الذي أدى في النهاية الى ايجاد الترسانات النووية القادرة على إنهاء الوجود البشري . وفي ذلك الوقت ، لم تكلل الجهود التي بذلت لمنع تلك العملية البالغة الخطورة بالنجاح ، رغم ان الاتحاد السوفياتي كان قد اقترح منذ عام ١٩٤٦ عقد اتفاقية دولية لمنع انتاج واستعمال الأسلحة النووية ، وكان منذ ذلك الحين مؤيدا قويا على الدوام لنزع السلاح النووي .

٥٨ - واليوم ، وبعد أربعين عاما ، فان أمام المجتمع الدولي فرصة حقيقية لتجنب تكرار الخطأ التاريخي ، وهو امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي . وهو اليوم يواجه خيارا ، بين أن يستعمل الفضاء الخارجي في تحسين الأحوال المعيشية على كوكبنا ، أو أن يحول الى مصدر لخطر جديد مميت .

٥٩ - ان موقف الاتحاد السوفياتي من هذه المسألة واضح أيضا . فهو يقترح كمقابل لخطة "حرب النجوم" التي تهدد البشرية جمعاء ، أن ينظر المجتمع الدولي في مفهوم له عن "سلام النجوم" . فهذا هو البديل الوحيد المعقول عن "حرب النجوم" .

٦٠ - فما هو البديل الحقيقي لمفهوم الردع ، وللسلم القائم على الخوف من الانتقام غير المقبول ؟ البديل الوحيد هو السعي لتعزيز الأمن الدولي والتعايش السلمي والانفراج ونزع السلاح وبناء الثقة وتنمية التعاون الدولي .

٦١ - ان ذلك الطريق هو طريق طويل وشاق ، ولا بد خصوصا من التغلب على عوامل الشك وعدم الثقة والتعامل المتبادلة التي مازالت تتراكم عبر العقود . كما ينبغي نبذ القوالب الفكرية العتيقة التي لا تتلاءم مع الحقائق الجديدة .

٦٢ - ومن تلك القوالب ، قالب من تركة الماضي البعيد مازال حيا في العصر النووي ، ألا وهو الاعتقاد الذي مازال منتشرا على نطاق أوسع بأنه يمكن تعزيز الأمن الشخصي عن طريق انتهاك أمن الآخرين ، أو أن تقييم أية كتلة عسكرية أمنها على حساب أمن المجتمع الدولي ككل . ان ذلك القالب ، (وهو الأساس الذي يقوم عليه مفهوم الردع) يناقض تماما حقائق العصر النووي .

٦٣ - وثمة حقائق لا لبس فيها إطلاقا هي ، ان الحرب النووية لا يمكن كسبها ولا يجوز خوضها ابدا ، وأن الرغبة في تحقيق التفوق العسكري لا معنى لها لأنها لا يمكن أن تؤدي إلا الى زعزعة الاستقرار بدرجة خطيرة . وتلك الحقائق المتمثلة بالعصر النووي تكتسب اعترافا متزايدا لدى المجتمع الدولي .

٦٤ - ولذلك فان من غير المشروع ، والحالة هذه ، فصل الأمن الوطني للدول أو الأمن الجماعي لمجموعة بلدان عن الأمن الدولي . فالمفهوم الحديث للأمن هو الأمن الجماعي . وأمن الفرد يجب أن يعني في الوقت نفسه أمن الجميع . وذلك الأمن يجب أن يتحقق عن طريق الجهود الجماعية للمجتمع الدولي .

٦٥ - ان مسألة تلازم الوسائل العسكرية والسياسية من أجل ضمان الأمن هي عامل هام للغاية من عوامل مفهوم الأمن الجماعي - أي الأمن للجميع - الذي يمثل الشكل المعقول الوحيد للأمن في العصر النووي . وتتمثل المشكلة أساسا في انه لا يمكن في هذا العصر ضمان الأمن الدولي (وكذلك الأمن الوطني وهو جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي) بالوسائل العسكرية ، أي بالقوة العسكرية وهذه حالة جديدة تماما تدل على الانعتاق من التقاليد وطرق التفكير والعمل التي تطورت عبر القرون بل آلاف السنين . ولا يتلاءم الفكر الانساني فورا مع الافكار الجديدة . الا أن من الضروري (والحتمي) أن ينسجم الفكر والسلوك الاعتياديين للدوائر العسكرية والسياسية مع الحقائق الجديدة انسجاما تاما .

٦٦ - وتتطلب النهج الجديدة لمواجهة الحقائق المعاصرة بحثا مستمرا عن وسائل تعزيز الأمن الدولي وعن تدابير من شأنها أن تكسر حدة المجابهة الحالية بين الولايات

المتحدة والاتحاد السوفياتي ، بين حلف شمال الاطلسي ومنظمة معاهدة وارسو ، بين الشرق والغرب .

٦٧ - ويلعب التوازن العسكري الاستراتيجي والتكافؤ الاستراتيجي دورا هاما في استقرار الوضع الدولي الراهن . وينبغي للجانبين أن يعتادا على التوازن العسكري الاستراتيجي وعلى التكافؤ الاستراتيجي باعتبارهما الوضع الطبيعي للأمور .

٦٨ - مع أن التوازن الاستراتيجي يلعب دورا مهما بوصفه عاملا في ضمان السلم العالمي ، فلا يمكن اعتباره علاجاً أبدياً لمنع الحرب النووية - فهو عتبة محددة ينبغي استخدامها كنقطة انطلاق للتقليل من خطر نشوب حرب نووية وإزالة هذا الخطر كلياً في النهاية .

٦٩ - ويجب التوصل الى تفاهم متبادل بشأن مستوى الأسلحة ، على كل جانب ، السني يمكن اعتباره كافياً نسبياً لضمان دفاع مأمون ، ولا جدال أن مستوى هذه الكفاية يقل كثيراً عما تملكه الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بالفعل إذا تحدث المرء عن حالة التكافؤ الاستراتيجي بين هاتين القوتين اللتين هما أهم القوى النووية ويجب الاعتراف بأن المستوى الحالي لتوازن القدرات النووية لدى الطرفين المتعارضين مرتفع للغاية . ويعني ذلك أن التدابير العملية المهمة للحد من الأسلحة وتخفيضها ممكنة جداً . فالأمن المتساوي حقاً لا يضمنه في عصرنا هذا أعلى مستوى للتوازن الاستراتيجي ، بل ما يضمنه هو التوازن الاستراتيجي على أدنى مستوى ، وهو المستوى الذي ينبغي أن تزال فيه تماماً الأسلحة النووية والانواع الأخرى من أسلحة التدمير الشامل كما يمكن تطبيق نفس النهج كلياً في تقييم امكانيات تخفيض أسلحة التحالفين القويين للغرب والشرق - منظمة حلف شمال الاطلسي ومنظمة معاهدة وارسو .

٧٠ - ان نزع السلاح النووي هو الاداة الرئيسية لتعزيز الامن الوطني والدولي . وقد كان الاتحاد السوفياتي أول دولة في تاريخ العصر النووي تقترح برنامجاً محدداً وشاملاً يهدف الى القضاء الكامل والعام على الأسلحة النووية ضمن اطار زمني محدد . ويقترح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية طريقة لتحرير الأرض من الأسلحة النووية في الوقت الذي يتم فيه تنفيذ استكمال حظر لاسلحة الضرب من الغضاء في فترة الخمسة عشرة سنة القادمة أي بحلول عام ٢٠٠٠ . وان ذلك البرنامج ، وغرضه الاستراتيجي الرئيسي هو منع نشوب الحرب النووية المشرب بالحرص المصدق على أجيال الحاضر والمستقبل وعلى مستقبل الحضارة على الأرض .

٧١ - لقد اقترح الاتحاد السوفياتي ، طبقا لهذا البرنامج ، تخفيضا بنسبة ٥٠ في المائة فيما لدى كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من الاسلحة النووية القادرة على الوصول الى اراضي الطرف الاخر معتبرا أن ذلك سيكون مرحلة أولى فقط تتبعها تخفيضات أخرى في الترسانات السوفياتية والأمريكية ، فضلا عن ادخال قوى نووية أخرى في تلك العملية . وسيتم انشاء نظام للتحقق الموثوق ، يشتمل على عمليات تفتيش موقعي .

٧٢ - وكما هو معروف جيدا ، فان الاتحاد السوفياتي يقترح منذ فترة طويلة ، تخليص أوروبا من الاسلحة النووية التكتيكية والمتوسطة المدى ، وهو يعتقد أن من الممكن ، كجزء من المرحلة الأولى للبرنامج ، التوصل الى اتفاق بشأن القضاء الكامل على الصواريخ المتوسطة المدى ، بنوعيهما الانسيابي والتسياري ، لكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في منطقة أوروبا . وسيكون تنفيذ هذا الاتفاق خطوة أولى في الطريق نحو تخليص القارة الأوروبية من الاسلحة النووية . وفي الوقت نفسه ينبغي أن تتعهد الولايات المتحدة ، بالطبع ، بعدم تزويد البلدان الأخرى بصواريخها الاستراتيجية أو المتوسطة المدى وأن تتعهد المملكة المتحدة وفرنسا بالامتناع عن تعزيز أسلحتهم النووية . ويتم القضاء كليا في المرحلة الأخرى من تنفيذ البرنامج على الاسلحة النووية المتوسطة المدى السوفياتية والأمريكية .

٧٣ - ويقترح الاتحاد السوفياتي أيضا القضاء الكامل أثناء هذا القرن على الاسلحة الكيميائية ومخزوناتهما وعلى القاعدة الصناعية لانتاجها على أن يخضع ذلك أيضا لرقابة صارمة تشمل عمليات تفتيش دولية . ويقترح الاتحاد السوفياتي حظر تطوير الاسلحة غير النووية القائمة على مبادئ فيزيائية جديدة والتي تملك قدرة تدميرية تقارب تلك التي تتمتع بها الاسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى .

٧٤ - وكي يتم تنفيذ البرنامج الخاص بتخفيض الترسانات النووية والقضاء عليها ، يجب استخدام نظام المفاوضات القائم بأكمله وتأمين أقصى حد ممكن من الكفاءة لأجهزة نزع السلاح .

٧٥ - فالنهج الجماعي لمعالجة مشكلات الأمن الدولي في العصر النووي يهيئ الظروف المواتية لايجاد حلول كاملة ومرضية لمشكلة أخرى غاية في الأهمية ، هي : اشراك جميع البلدان على كوكبنا ، الكبيرة منها والصغيرة والبلدان الاعضاء منها في الاحلاف العسكرية والسياسية المتنوعة وبلدان عدم الانحياز والبلدان المحايدة في عملية

تعزيز السلم . وإذا احتيج الى مثال عملي وملهم للطريقة الجديدة في التفكير والسيكولوجيا السياسية في معالجة مشكلات السلم والتعاون والثقة الدولية ، فإن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي تمّ التوقيع عليها في هلسنكي في ١ آب/أغسطس ١٩٧٥ ، والتي وضعت عن طريق الجهود المشتركة للأوروبيين والولايات المتحدة وكندا يمكن في كثير من الوجوه أن تكون ذلك المثال .

٧٦ - ان تركيز قضايا الأمن في العصر النووي على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة وحلفائهما وخاصة البلدان الاعضاء في منظمة معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي ، هو تقليد قائم منذ وقت طويل . ويعكس هذا التقليد بلا شك الوضع القائم للأمور ويتحمل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، بسبب امكاناتهما التكنولوجية والعلمية والاقتصادية والعسكرية وأهميتهما الدولية ، مسؤولية عن طبيعة التطور في العالم ، ومسار هذا التطور ونتائجه (ويجب التأكيد على أنها مسؤولية وليست امتيازاً) .

٧٧ - ويتجلى ذلك أيضا في حقيقة أن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وهما أهم قوتين نوويتين ، يجب عليهما أن يكونا البادئين بالعمليات المتعددة لتخفيض الاسلحة . فالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة هما المطالبان بالبدء بتخفيض كبير في ترسانتيهما النوويتين ، وهما المطالبان بالتوصل الى اتفاق بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ومن المفيد ، كاجراء أولي ، أن يقوم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بتجميد اسلحتهما النووية وحجم قواتهما المسلحة وميزانيتهما العسكرية وأن يتعهدا بعدم انتاج أية أنواع جديدة من الاسلحة التقليدية ذات القوة غير العادية . وستكون احدى الخطوات المهمة موافقة الولايات المتحدة على أن تحذو حذو الاتحاد السوفياتي وتلتزم نفسها بالألا تكون البادئة باستخدام الاسلحة النووية وأن تلتزم بتدابير ثابتة محددة في مجال الحد من اسلحة (كوقف نشر الصواريخ المتوسطة المدى في أوروبا على سبيل المثال أو الانضمام الى الوقف الاختياري للتفجيرات النووية) .

٧٨ - ويعتقد الاتحاد السوفياتي أن الحظر الكامل والعام لاجراء تجارب الاسلحة النووية ، وقيام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية - قبل ابرام هذا الاتفاق - باعلان الوقف الاختياري لجميع التفجيرات النووية - باحتذاء مثال الاتحاد السوفياتي ، يمكن أن يكون اسهاما هاما في منع نشوب حرب نووية وفي تعزيز الأمن الدولي . ويمكن أن يكون ذلك وسيلة هامة لمنع تطوير الاسلحة النووية واستحداث أنواع جديدة منها ،

فيؤدي ، من ثم ، الى الحد من سباق التسلح النووي بشكل فعال . ومن شأن ذلك أن يكون دليلا على المسؤولية التي يتحملها كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة في سبيل تعزيز الأمن الدولي .

٧٩ - ان عالم اليوم هو تركيبة متباينة للغاية من بلدان وشعوب ذات سيادة لكل منها مصالحه وطموحاته وسياساته . وفي ظروف كهذه ، يحتاج وضع نظام للأمن الى نبذ المطالبات العالمية ومراعاة المصالح المشروعة للجميع . ولن يمكن للجهود التي تبذلها فئة قليلة من الدول ، مهما كانت قوتها ، أن تدعم بناء الأمن للجميع . فبناء هذا الأمن لا يمكن أن يرتفع الا بجهود جميع الدول ، كبيرها وصغيرها على السواء . فكل هذه الدول دون استثناء تواجه واجبا بالغ الأهمية وهو أن تسعى ، دون تجاهل للاختلافات الاجتماعية والسياسية والايديولوجية فيما بينها ، لتقبض على زمام العلم وتتنقن فن التصرف على الصعيد الدولي بحكمة وضبط نفس ، والعيش بطريقة متحضرة أي في إطار التفاعل والتعاون الدولي السليم .

٨٠ - ولا يكمن الحل فقط في تسوية النزاعات الدولية التي تزيد من المجموع العام لعدد التهديدات التي يتعرض لها السلم والاستقرار الدوليان ، بل يكمن أيضا في اسهام جميع الدول والشعوب في جميع القارات بشكل مباشر وفوري في جهود جماعية تهدف الى تخفيف مخاطر نشوب الحرب .

٨١ - وفي الممارسة السياسية العملية ، أصبحت جميع البلدان تهتم اهتماما متزايدا بمنع نشوب الحرب النووية وتعزيز الأمن للجميع . وقد عمل ممثلون من بلدان كثيرة ، ينتمون عمليا الى جميع القارات ، في لجنة بالمه الذائعة الصيت التي قامت باعداد مقترحات قيّمة تتعلق بوضع نظام للأمن من هذا القبيل . وتقدم القوى الاشتراكية في أوروبا وأمريكا وآسيا وأفريقيا وأستراليا اسهاما متزايدا في تطوير فكرة الأمن .

٨٢ - ومن الصعب المبالغة في تقدير الاستجابة السياسية الهائلة التي لقيتها البيانات التي أدلى بها أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز ضد خطر نشوب حرب نووية . وفي الاونة الاخيرة ، قام زعماء ست دول هي : الأرجنتين وتنزانيا والسويد والمكسيك والهند واليونان فعلا باقتراح مبادرات هامة انظر (A/40/114 و A/40/825-S/17596) . وأدت نداءاتهم بتجميد جميع أنواع الأسلحة النووية ووضع حد للتجارب النووية ، وغير ذلك من المقترحات ، الى بعث النشاط في الحياة السياسية الدولية ، كما أعطت لفكرة نزع السلاح النووي أهمية والحاحا جديدين .

٨٣ - ان اهتمام الأمم المتحدة المتزايد بالمشاكل المتعلقة بمنع الحرب النووية هو أحد المظاهر الحية لزيادة المشاركة من جانب المجتمع العالمي في الجهود الرامية الى منع نشوب الحرب النووية . فأنشطة المنظمة اليومية تعزز الأساس لقيام أمن دولي حقيقي - أمن للجميع . وان وجود الأمم المتحدة ذاته وأنشطتها الايجابية هو صدى لرغبة جميع الشعوب في تحقيق السلم والتقدم ، اذ لا يوجد بينها من يبغى الحرب . وميثاق الأمم المتحدة هو النقيض للرغبة في تحقيق التفوق والهيمنة العسكريين ، والنقيض لسياسة "مراكز القوة" و "الحملات المليبية" والمحاولات الرامية الى أن تفرض على الشعوب أنظمة غريبة عنها . ان المثل العليا للأمم المتحدة وضرورة التعاون فيما بين الدول لتحقيق هذه المثل ليست مما فات أوانه ، بل هي اليوم في أوانها أكثر منها من أي وقت مضى . فجميع شعوب كوكب الأرض تواجه اليوم عدوا مشتركا - هو التهديد بوقوع كارثة نووية ، ويتعين عليها أن تتكاتف كأمم متحدة للعمل ضده . وبمفئة عامة ، فان الأمم المتحدة باتباعها مبادئ الميثاق ، "تعمل" بشكل يعول عليه في سبيل تعزيز الواقعية والشعور بالمسؤولية في الشؤون الدولية .

٨٤ - ومن أجل تطبيق مبادئ الميثاق والاهداف النبيلة للأمم المتحدة ، أصبح أهم واجب الآن هو توحيد جهود جميع القوى المحبة للسلم في المنظمة لوضع حد لسباق التسلح ، وعلى رأسه سباق التسلح النووي والحيلولة دون انتشاره الى الفضاء الخارجي .

٨٥ - ان نمو الدور الذي يضطلع به عدد متزايد من الدول (وليس الدول فحسب بل أيضا الحركات الاجتماعية والسياسية الجماهيرية) في حل مشاكل الامن الدولي هو ظاهرة طبيعية وصحية . وان ذلك يبعث آمالا جديدة في التمكن في نهاية المطاف من عكس اتجاه سباق التسلح ، والبدء في نزع السلاح الذي كان ولا يزال هو الأساس لتعزيز الامن الدولي بصورة اساسية ولأجل طويل .

الجزء الثاني

الحجج والحجج المضادة والتعليقات

الفصل الأول

الحجج والحجج المضادة والتعليقات

التي قدمها خبراء بلدان عدم الانحياز

١ - يقدم خبراء الأرجنتين ومصر والهند ، بمفحة مشتركة ، التعليقات التالية بشأن تقارير خبراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الألمانية والولايات المتحدة الأمريكية الواردة في الجزء الأول . وقد تم تحاشي تقديم ملحوظات منغلة عن كل تقرير على حدة وتقدم التعليقات على جميع هذه التقارير جملة واحدة في سرد متعل تتضح منه بعض المنظورات السائدة فيما بين بلدان عدم الانحياز .

٢ - في حين أن الأسلحة النووية لم تستخدم في أي حرب منذ أن استخدمت لأول مرة في عام ١٩٤٥ وأن المناطق الصناعية من العالم ، التي ظلت لقرون وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، أي منذ أربعة عقود فقط ، أكثر المناطق التهابا وعرضة للمنازعات ، عاشت في سلم لفترة من الزمن ليست مسبقة بنظير في التاريخ ، فقد انتشرت ، مع ذلك ، تلك الأسلحة في الكرة الأرضية بأسرها وجرى وزعها في جميع المحيطات باستثناء محيط واحد ، وأصبحت المرافق والهياكل الأساسية للقيادة والتحكم والاتصالات اللازمة لخوض حرب نووية موجودة في كل القارات المأهولة ، وتتعلق بما يقرب من ٤٠ في المائة من الدول في المجتمع الدولي . وبغض النظر عما تعلنه الدول الصناعية الداخلة في النظامين التحالفيين والدول المرتبطة بهما من التزامها أو عدم التزامها بالآ تكون المبادئ باستخدام الأسلحة النووية ، فإن الغالبية العظمى من هذه الدول - باستثناء عدد صغير منها - تعتمد في أمنها على ترسانات الأسلحة النووية ومبادئ الحرب النووية . وبتعبير آخر ، فإن من بين ما يقرب من ١٣٠ دولة وقعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية^(١) ، مازالت هناك ٢١ دولة صناعية تعتمد في أمنها على مبادئ الأسلحة النووية . كما أن هذه الدول من أهم الدول عسكريا في العالم . وعلى ذلك ، وإلى جانب الترسانات النووية الخبي التي تم الاقرار بها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، فإن مبادئ الردع النووي مهمة بالنسبة لجميع الدول . ولما كانت المنازعات بين الدول الصناعية والدول النامية قد تواترت في

الأربعة عقود الأخيرة - على الرغم من أنه لم يكد ينشب نزاع مباشر بين الكتلتين العسكريتين المؤلفتين من الدول الصناعية - وحيث أنه لا توجد ضمانات مؤكدة بشأن الأسلحة النووية لن تستخدم في هذه المنازعات ، فإن مبادئ الردع النووي لها آثار تتجاوز كثيرا السلم في أوروبا التي يعتقد بأنه تمت المحافظة عليه عن طريق الردع النووي المتبادل على مدى العقود الأربعة الماضية . وينبغي تحليل تطبيق مبادئ الردع النووي في كلا الاطارين - حالات التماثل وحالات عدم التماثل في مختلف المنازعات التي تنشب في العالمين المتقدم النمو والنامي . وللأسف ، فإن بعض الورقات المقدمة من خبراء العالم المتقدم النمو تعكس تحت السيطرة الكاملة لفكرة تطبيق مبدأ الردع في اطار الشرق - الغرب وحده ، مع اهمال كافة العوامل الأخرى باعتبارها غير مهمة أو مبالغ فيها . وهناك رأى في بعض قطاعات العالم الصناعي مفاده أن المخاوف التي تساور بلدان العالم الثالث بشأن مخاطر نشوب حرب نووية هي مخاوف "مبالغ فيها" أو أنها ببساطة ليست صحيحة ؛ وبتعبير آخر ، هناك محاولات للتقليل الى أقصى حد ممكن مما تتصور دول عدم الانحياز أنه شعور حقيقي جاد قائم على أساس سليم بعدم الأمان يسيطر على بلدان العالم الثالث . وبنفس هذا النهج من التفكير ، يوجه نقد الى تحليل دول عدم الانحياز بوصفه يقوم على "افتراض أسوأ الحالات" . وردا على ذلك ، يمكن القول بأنه عندما يتعلق الأمر بالأسلحة النووية ، فلا يمكن اغفال التحليل المتعلق بأسوأ الحالات . فمعظم السيناريوهات الغربية ذاتها تقوم على تحليل أسوأ الحالات . ويمكن لدول عدم الانحياز أن تقول أيضا انه في ضوء ٤٠ سنة من السلم في أوروبا فإن معظم السيناريوهات المتعلقة بمختلف فئات التهديدات المتوقعة في الاطار الأوروبي تتسم حتى بمبالغة أكبر وبأنها غير واقعية ، وأن السبب الذي من أجله ساد السلم في أوروبا قد لا يرجع الى الردع النووي بل انه قد يرجع الى أن التهديدات كانت في معظمها مبنية على تخيلات . وإذا كان العالم الصناعي قد عاش في سلم ، فقد حدثت عشرات التدخلات من جانب البلدان الصناعية في العالم النامي وكانت التهديدات النووية التي حدثت في اطار حالات النزاع في العالم النامي أكثر منها في العالم المتقدم النمو .

٣ - وتؤكد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تطوير ترساناتها كان وما يزال يتم لأغراض الردع الدفاعي فقط ، وتعلن كل منها عن نواياها السلمية كما تعلن أنه بسبب قيمها وتقاليدها وهيكلها الاجتماعية وأهدافها وأمانها الوطنية ، فإن من غير المحتمل أن تستخدم ترساناتها النووية مطلقا الا للردع النووي ، وإذا فشل ذلك فللردع خلال فترة الحرب ولانهاؤها ، اذا أمكن . ويعتبر البعض أنه لاكتساب قدرة على الاقناع في مجال ممارسة الردع يتعين اظهار القدرة على ممارسة الردع النووي ، في حين يرى غيرهم أن هذه القدرة ينبغي ألا تترك على نحو غير متماثل بل ينبغي

موازنتها . وهذه الموازنات لا يمكن أن تكون دقيقة ، وذلك بالنظر الى ما هنالك من اختلافات في الجغرافيا والتكنولوجيا والموارد وما الى ذلك .

٤ - وحتى عندما يعلن كل طرف عن نواياه السلمية ، فإنه يكون قد كون صورة تاريخية للمنافس تنحو الى اعطاء الانطباع بأن الطرف الآخر يشعر بعدم الامان وبأن لديه نزعة توسعية ، سواء أيديولوجيا أو غير ذلك ، وبأن تصرفاته تشير الى أن نواياه يحتمل أن تكون غير سلمية . وبالنظر الى التقلبات التاريخية المختلفة التي مرت بها جميع دول العالم ، فليس من المتعذر أن يقنع المرء نفسه وحلفاءه ، عن طريق قائمة منتقاة من الأحداث التاريخية المقرونة بتفسيرات متحيزة ، بأنه لا يمكن ردع المنافس القوى الا بالزيادة المستمرة في مجال الأسلحة النووية - بطريقة كمية أو نوعية أو بالطريقتين معا .

٥ - وثمة نقطة أساسية كثيرا ما تهمل في هذه المناقشة وهي أنه اذا حدث في ظل النظام الدولي الراهن أن قامت دولة قوية باستحداث مبدأ استراتيجي يستند الى قدرات معينة فيما يتعلق بالأسلحة ، فإن الدول الرئيسية الأخرى التي تحس بعدم الامان من تلك الدولة لابد أن تشعر بأنها مضطرة اما الى أن تلحق بتلك الدولة من خلال مبادئ وأسلحة مماثلة أو تتصدي لها من خلال مبادئ أخرى ومنظومات أخرى من الأسلحة . وفي ظل نظام عالمي لا يخضع بصورة كاملة لتسيير أو سيادة أو ادارة دولة واحدة ، ويسوده استخدام القوة ، لا مفر من أن يحدث أحد ردي الفعل هذين ، كما أن من المستبعد أن تلقى المذاهب الاستراتيجية ومنظومات الأسلحة للدولة المسيطرة تجاهلا من بقية دول العالم أو تقبل باعتبارها غير ذات ضرر . وعلى ذلك ، فبمجرد اعتناق احدى الدول لمبدأ الردع النووي والشروع في التطوير المستمر لترسانتها النووية كَمَا ونوعا ، فإن من المتوقع أن يؤدي هذا الى رد فعل لدى بقية دول العالم .

٦ - ويتخذ رد الفعل هذا صورا مختلفة . فهناك أغلبية ساحقة من الدول ، التي ليست لديها القدرة على التفاعل مع هذا التطور في حدود مواردها الذاتية ، تكيف نفسها من أجل قبول نظام دولي تؤثر عليه وتديره الدولة المسيطرة في مجال الأسلحة النووية - وخاصة اذا حدث أيضا أن كانت هي الدولة الأكثر تقدما في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والزراعية وفي نواح كثيرة أخرى . وينطبق هذا على الأغلبية الساحقة من الدول النامية الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وهناك دول تتوفر لديها قدرات فورية على تطوير الأسلحة النووية ولديها الموارد المطلوبة لذلك . وهناك دول أخرى أمامها بعض القيود المتعلقة بالموارد أو بغيرها وتعتمد الى

تأجيل قراراتها والاحتفاظ بباب الخيار مفتوحا أمامها . وهذه غالباً هي الدول التي تتوفر لديها القدرة على إنتاج الأسلحة النووية واختارت ألا توقع على المعاهدة . بيد أن هناك دولاً أخرى تجد أن من مصلحتها أن تنضم إلى نظم تحالف تتمتع بالحماية للردع النووي الموسع . ومع تطور النظام الدولي الذي نشأ في أعقاب تطوير الأسلحة النووية والمذاهب الاستراتيجية النووية ، فمن الطبيعي أن تكون النقطة المرجعية هي أول دولة امتدحت هذه الأسلحة والمذاهب الاستراتيجية المتعلقة باستخدامها والتي لا تزال تصدر في أغلب الأحيان عملية تطوير التكنولوجيا المتعلقة بهذه الأسلحة . وإذا كان هناك تركيز فائق على ترسانة نووية معينة وعلى مدرسة واحدة من مدارس المبادئ الاستراتيجية ، فإن هذا لا يعزى بالضرورة إلى أي تحيز ، بل تملية مقتضيات الواقع .

٧ - وفي هذا الإطار ، ليس هناك تناقض في أن عدداً من الدول الرئيسية في العالم سواء التي لديها ترسانات نووية أو التي تترك باب الخيار مفتوحاً ليكون لديها أسلحة نووية في المستقبل تنادي في نفس الوقت بخلو العالم من الأسلحة النووية وبعقد المؤتمرات لتحريمها . وللمرء أن يمقت القتل كل المقت ومع ذلك يبقى له الحق ، أخلاقياً وقانونياً ، في الدفاع عن النفس . وقد يؤيد المرء قانوناً للحد من احراز السلاح بفرض حظر شامل على حمله بالنسبة لجميع المواطنين ويضطر في الوقت ذاته إلى حمل السلاح طالما أن بعض زملائه المواطنين يرفضون تسليم أسلحتهم الزائدة . ولا تحتاج أي دولة إلى الإيمان بمبدأ الردع النووي لكي تتوصل منطقياً إلى سياسة تستوجب بالضرورة مراعاة التزام الآخرين بمذهب الردع ، وخاصة الدول القوية . ويبدو أن بعض التصورات بأن العالم يمكن أن يقسم بصفة دائمة إلى دول حائزة للأسلحة النووية ودول غير حائزة للأسلحة النووية ، تنشأ من أن النظام الدولي كان خاضعاً لسيطرة دول معينة على مدى القرون الثلاثة الأخيرة . وتتغلغل هذه التصورات ، التي ربما ترجع جذورها إلى التقليد المتمثل في أن أوروبا هي محور الاهتمام ، ظهور نظام الدولة القومية العالمي الذي تمثله الأمم المتحدة ، والذي ظهر نتيجة لانتهاء الاستعمار . وإلى جانب الأسلحة النووية والمذهب الاستراتيجي النووي ، فإن انتهاء الاستعمار وظهور عناصر جديدة يقرب عددها من ١٠٠ دولة قومية كان هو أقوى عامل أثر في تشكيل النظام الدولي على مدى العقود الأربعة الأخيرة . وتقع بعض العناصر الهامة في النظام الدولي في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا . وعلى ذلك ، فإن النظر في المبادئ الاستراتيجية النووية في الإطار الأوروبي سواء بمفرده أو حتى باعتباره الإطار الغالب لا يسفر عن إجابات مرضية للانتشار العالمي للقدرة على خوض حرب نووية ، ولانتشار حاملات الأسلحة النووية في أمواه المحيطات بالقرب من العالم النامي ، ومحاولة الربط بين توازنات الترسانات على أعلى المستويات والتطورات التي تقع في الدول التي تحررت من

الاستعمار . ومن الصعب حصر القضايا المذهبية النووية في مناطق معينة في وسط أوروبا واهمال أثرها على النظام الدولي .

٨ - ولا يمكن أن يكون هناك خلاف على أن استحداث المبادئ الاستراتيجية النووية كان يتعلق في البداية بتمورات الاحتياجات الأمنية في المسرح الأوروبي . وهناك جذور تاريخية عميقة لهذه التمورات ، وكذلك للردود التي تترتب على ظهور المبادئ الاستراتيجية النووية ووزع الأسلحة النووية في أوروبا الغربية . ومن يمين الطالع أنه بصرف النظر عن صحة المبادئ المعتنقة ، فإن السلم قد ظل قائما في أوروبا على مدار العقود الأربعة الماضية . ومن العسير اثبات أو نفي أن هذا كان نتيجة على وجه الحصر لمبادئ الحرب النووية وعمليات وزع الأسلحة النووية ، أو أنه نجم عن أسباب أخرى أيضا . فمن الممكن القول في عالم اليوم ، الذي يسود فيه الوعي السياسي المرتفع بين الناس ، أن الاستمرار في احتلال دولة ما أمر يكبد تكلفة باهظة للغاية ، رغم أن غزوها قد لا يكون أمرا عسيرا . وهذا أمر يتضح حتى في الحروب التي تنشب في العالم النامي ، ويمكن أن ينطبق إلى حد أكبر كثيرا على سكان الدول القومية في أوروبا ، حيث توجد لديها تقاليد أطول تاريخا في القومية والسيادة . ومن ثم فإن مبدأ كلوسفيتس القائل باستخدام الحرب بمعنى احتلال اقليم مأهول ، بوصفها وسيلة من وسائل السياسة لتحقيق غايات سياسية ، مبدأ تتدهور مصداقيته ، وبدا من الحرب ، أصبحت دبلوماسية القسر هي التي تستخدم بصورة متزايدة بوصفها وسيلة على صعيد السياسة الدولية .

٩ - وبرغم أن التمورات القائمة على جانبي الخط الفاصل في أوروبا ليست مصاغة بهذا المعنى على وجه التحديد ، فإنها ما برحت تتغير على مدار السنوات في هذا الاتجاه . فقد حل الخوف من استعمال دبلوماسية القسر محل الخوف من الاستعمال الفعلي للقوة العسكرية . وإذا كانت الحرب لم تنشب في أوروبا في العقود الأربعة الماضية ، فإن هذا قد لا يكون مرده كله بالضرورة إلى وجود الترسانات النووية الهائلة ؛ إذ قد يكون راجعا أيضا إلى الإدراك الضمني لحقيقة أن الحرب في ذاتها لم تعد وسيلة صالحة من وسائل السياسة .

١٠ - والتأكيدات التي تجزم حاليا بأن ما يخشى ليس هو الغزو وإنما هو اظهار القدرة على استعمال القوة الذي يدفع إلى الامتثال التوقعي ، تنزع إلى تأكيد هذا القول . ففي العقود الأربعة الماضية ، عمدت الدول الصناعية عدة مرات إلى التدخل في منازعات الدول النامية وفي شؤونها بدلا من اللجوء إلى الغزو المباشر بهدف ضم

الأراضي . وهناك بالمثل مئات الحالات التي استعملت فيها دول صناعية رئيسية استعراض القوة دون شن الحرب وذلك في عالم البلدان المتقدمة النمو وعالم البلدان النامية على السواء ، وهو اتجاه آخذ في التزايد في تلك الحالة الأخيرة . وبعبارة أخرى ، أصبحت دبلوماسية القسر أكثر استعمالاً من الاحتلال كوسيلة لممارسة القوة . وفي هذا الصدد ، أصبحت القوات النووية عملة فعالة للقوة في العلاقات الدولية . وفي أوروبا ، على جانبي الخط الفاصل في أوروبا الوسطى ، صارت دبلوماسية القسر التي تستخدم هذه العملة الرهيبة للقوة ، تخشى أكثر من وقوع الهجوم المباشر . وإذا كان هذا العامل يحظى بادراك كاف في كل من أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، فإنه كثيراً ما يغفل عن أن عامل دبلوماسية القسر هذا له أهمية مكافئة في العالم النامي أيضاً . فالتكامل بين الأسلحة التكتيكية النووية والتقليدية بلغ حداً لم يعد عنده كبير فرق بين الأخطار النووية والأخطار غير النووية التي تتعرض لها أي دولة نامية تواجه استعراضاً للقوة من جانب دولة كبرى حائزة لأسلحة نووية .

١١ - والافتراض القائل بأن الردع النووي قد حفظ السلم في أوروبا يعيد إلى الأذهان الرأي الذي كان يجزم به بقوة في القرن التاسع عشر ومؤداه أن مبدأ توازن القوى استطاع أن يكفل الاستقرار في أوروبا منذ عام ١٨١٥ فصاعداً . وفي حين أن العالم كان بمقدوره أن يحيا وأن يعلم عن أخفاق ذلك المبدأ ، فإنه قد لا يستطيع النجاة إذا أخفق مبدأ الردع النووي . وعلى المرء ، حتى وهو يسجل حقيقة استمرار السلم في أوروبا لفترة العقود الأربعة الماضية ، أن يتروى إزاء الأقوال التي تزعم بأن ذلك التطور يرجع بكليته أو حتى في معظمه إلى الردع النووي .

١٢ - وهناك فترات زمنية لا مناص منها تفصل بين حدوث التطورات على صعيد الواقع واستيعابها وفهمها من قبل القيادات السياسية والعسكرية للدول . والاتجاه الطبيعي ينزع إلى المبالغة في تأمين النفس على أساس الخبرة السابقة . ويمكن تفسير النمو الهائل للترسانات النووية في الكتلتين العسكريتين بهذه المبالغة في التأمين وتلك الفترة الزمنية التي يستغرقها الفهم . ويدل على وجود هذه المبالغة في التأمين في الماضي بعض الخطط المعلنة الرامية إلى تخفيض الأسلحة التكتيكية وما أفصح عنه الجانبان من الرغبة في إزالة بعض فئات القذائف التي وزعت منذ أمد قصير جداً وفي خفض الترسانات الاستراتيجية بنسبة النصف . وفي ضوء هذه الخلفية ، هناك طريقتان للنظر إلى التطورات التي شهدتها العقود الأربعة الماضية : أولاً ، وهي أكثر شيوعاً في جزء واحد من العالم الصناعي ، تنظر إلى سياسة المبالغة في التأمين على أنها سياسة لها ما يبررها وأن لها نتائج مثمرة ، من حيث أنها حفظت السلم وأفضت إلى عصر

عماده المفاوضات وبناء الثقة . وهذا موقف يمكن أن يدعيه لنفسه كل من الجانبين ، زاعما أن سياسة تكديس الأسلحة النووية والتقليدية التي ينتهجها ردا على التدابير النووية وغير النووية التي يتخذها الجانب الآخر هي التي أوجدت هذه الحالة .

١٣ - والطريقة الثانية للنظر الى تلك التطورات هي اعادة تقييم تاريخ العقود الاربعة الماضية واعادة النظر فيما اذا كانت الافتراضات التي رسمت على أساسها في الماضي سياسات تكديس الأسلحة ، افتراضات لها ما يبررها تماما ، واعادة دراسة الاسس التي ستقام عليها السياسة المقبلة ، في ضوء فهم أفضل للحالة السائدة في الماضي وفي الحاضر على السواء . وكلتا الكتلتين العسكريتين تدعي أن هذا هو ما تفعله . وبرغم هذه المزاعم ، فإن العالم يشهد تيارا تصاعديا جديدا في السباق النوعي للتسلح ، يجرى تبريره بادعاء الحاجة الى تحقيق قدر أكبر من الاستقرار والى السعي الى ايجاد عالم تؤدي فيه الهياكل التي يغلب عليها الطابع الدفاعي الى تقلييل الخواطر الدافعة الى شن الهجوم وتصبح فيه الأسلحة النووية بالية وعقيمة . وهناك أيضا وعود غير محددة بتقاسم تلك التكنولوجيات وباجراء هذا التحول بالتشاور مع الجانب المنافس . ويزعم أيضا أن ممارسة الردع الحالية والتحول المقترح الى تحقيق مزيد من الاستقرار عن طريق استخدام الهياكل التي يغلب عليها الطابع الدفاعي ، ينتهجان كلاهما داخل اطار سياسي أوسع .

١٤ - ولا يعرف في هذه المرحلة على الاقل ان كان هذا النهج ، وهو خليط من السياسة والتكنولوجيا ، سيفضي في المستقبل المنظور الى سيطرة السياسة على التكنولوجيا أو الى العكس . فالاستمرار في الاهتداء بالتاريخ السابق وفي اتباع السياسات السابقة ، سيما اذا نظر اليهما على أنهما كانا بوجه عام مثيرين ولهما نتائج ايجابية ، قد ينطوي على خطر أكبر في أن تبرز التكنولوجيا السياسية . والخبرة السابقة تدلنا على أنه لا توجد حلول تكنولوجية نهائية لمشاكل العالم السياسية .

١٥ - وقبل الحرب العالمية الاولى والحرب العالمية الثانية ، كانت المؤسسات العسكرية والسياسية تعتقد أن الحلول بأكملها في أيديها . وكانت النتيجة هي الهجمات العدوانية في الحرب العالمية الاولى التي انتهت الى وقوع مذابح رهيبه لجند المشاة ، واقامة خط ماجينو في الحرب العالمية الثانية الذي لم تثبت له فائدة في مواجهة الهجوم الخاطف . وهناك حجج منمقة ومنظومة جدا مؤداها أن الردع النووي أسلوب دفاعي يسهم في زيادة الاستقرار ، تطرح بنفس درجة التأكيد التي كانت تطرح بها الحجج في الخمسينات والستينات لتعزيز الترسانات ، أما من قاموا أصلا ببناء هذه

الترسانات فقد أصبحوا حاليا يطالبون باخلاص شديد بتخفيضها . ومن كانوا يجادلون بحماس شديد في الستينات ضد الهياكل التي يغلب عليها الطابع الدفاعي ، يحبذونها حاليا بدرجة الحماس ذاتها . والحجج الاستراتيجية التي تصاغ في اطار مجتمعات متماثلة التفكير غالبا ما تنزع الى اغفال عناصر عدم التيقن واللاعقلانية والضعف التي توجد في عالم الواقع .

١٦ - وليس هناك من سبيل إلى التيقن من أن الهياكل التي يغلب عليها الطابع الدفاعي ، حتى لو كانت ممكنة التنفيذ أصلا ، لن تخلفها أسلحة هجومية ، ومن أن الأسلحة الدفاعية سوف تحرز قصب السبق على الأسلحة الهجومية . وفي ضوء انعدام الثقة السائد حاليا بين الدولتين الكبيرتين الحائزتين للأسلحة النووية ، فإن الوعد بأن يجري مستقبلا تقاسم التكنولوجيات التي يغلب عليها الطابع الدفاعي وعد لا يرجح أن يلقي اقتناعا كبيرا ، لاسيما وأن التكنولوجيات الحالية التي هي أقل تقدما إلى حد كبير جدا يُضن بها على المشاركة . ومن ثم فإن هناك امكانية كبيرة جدا لأن يُفسر استحداث نظام دفاعي على أنه يؤدي إلى إيجاد مزيج من النظم الدفاعية - الهجومية ، قد يزيد من احتمال خوض الحرب النووية . وللأسباب التي سبق بيانها ، فإن المسألة ليست هي خلق الاقتناع لدى الدولة المنافسة الرئيسية فحسب ، بل أيضا لدى دول العالم الرئيسية الأخرى . وفي هذا الصدد أيضا ، فإن اتباع نهج يركز الاهتمام حصرا على العلاقة العسكرية بين الدولتين الكبيرتين وحدهما أو حلفائهما على نحو يستبعد الاهتمامات الأمنية لبقية العالم أمر لا يرجح أن يكون مثمرا .

١٧ - وقد اقترح نهج آخر لإزالة جميع الأسلحة النووية من على وجه الأرض بحلول سنة ٢٠٠٠ . وهذا النهج يتوافق بدرجة أكبر مع تطلعات الأغلبية الساحقة من دول العالم . وقد جرى التركيز في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة^(٤) ، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرومة لنزع السلاح وفي النهج الذي تتبناه دول عدم الانحياز ، على الحاجة إلى العمل على تحقيق نزع السلاح ، مع إيلاء أعلى درجات الأولوية لنزع السلاح النووي . ومن العلامات المشجعة أن فكرة إزالة الأسلحة النووية من على وجه الأرض لم تُرفض بحجة أن الأسلحة النووية لا يمكن إلفاء اختراعها . وهناك سؤال ملائم مطروح هو : كيف سيكون العالم دون أسلحة نووية وكيف نصل من موقعنا هذا إلى حيث يتحقق ذلك ؟

١٨ - ووفقا لما أُشير إليه سابقا ، أصبحت الأسلحة النووية ومبادئ الحرب النووية محدداً بالغ الأهمية من المحددات التي تُشكّل النظام الدولي . ومن ثم فإن العالم

دون أسلحة نووية سوف يصبح نظاما دوليا جديدا . والمقترحات الداعية إلى إزالة الأسلحة النووية تتجاوز إلى حد بعيد النهج القائم على تحديد الأسلحة ، الذي يستهدف غاية أساسية هي الحفاظ على الأمر الواقع على أساس الاحتفاظ بمستويات من مخزونات الأسلحة يُتفق عليها بصورة متبادلة . وهذا التحول إلى نظام دولي جديد يجب أن يوضع موضع التفكير من بدايته إلى نهايته . ويمكن أن تكون إحدى المقولات التي تطرح في هذا الصدد أن العالم الذي يخلو من الأسلحة النووية لا يلزم أن يكون عالما خاليا من الردع . فإن الوحدات الكيميائية والنووية لتوليد الطاقة الكهربائية التي توجد في العالم الصناعي هي من الكثرة بحيث أنه حتى الحرب التقليدية يمكن أن تحدث قدرا من الدمار يقارب كثيرا ما يمكن أن تحدثه حرب نووية . وعامل الردع السياسي الذي يصد عن احتلال المناطق المأهولة سوف يظل عنصرا فعالا . والمدى الطويل للأسلحة غير النووية دقيقة التوجيه يمكن أن يجعلها قادرة أيضا على إلحاق أضرار بالغة جدا بكل الجانبين المتقاتلين ، بصرف النظر عن النتيجة التكتيكية في جبهة القتال - وهو مستوى من الأضرار لن يتكافأ مع أية مكاسب قد يؤمل في تحقيقها وقد تتخذ أسسا منطقية لبدء الحروب المحدودة . وبعبارة أخرى ، فإن الردع ودبلوماسية القسر يمكن أن يظلا موجودين في عالم يخلو من الأسلحة النووية . ويمكن لآخرين أن يحتجوا بأن ذلك الوضع الردعي يمكن أن يجعل التكاليف تتصاعد - وهي مقولة يمكن تفنيدها هي الأخرى . ورغم جاذبية فكرة خلو العالم من الأسلحة النووية ، فإنه سيلزم بذل جهد فكري كبير لإقناع القيادات العسكرية والسياسية لكثير من الدول الصناعية ، التي تعودت على اعتبار وجود الردع النووي في العالم أمرا مسلما به ، بأن الردع غير النووي ، فضلا عن أنه يجعل العالم أكثر أمانا ، يوفر الأمن للدول بتكاليف أقل كثيرا . ولا يخلص جميع الخبراء إلى هذه النتيجة في هذه المرحلة . وقد يكون هناك مبرر لإجراء دراسة دولية موجهة لبحث الآثار التفصيلية المترتبة على خلو العالم من الأسلحة النووية ودراسة الاستراتيجيات المثلى للانتقال من المرحلة الحالية إلى ذلك الوضع .

١٩ - وفي هذا الصدد ، يصبح مشروع القرار المقدم في الأمم المتحدة من مجموعة من دول عدم الانحياز والذي يقترح عقد اتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها^(١٥) مشروع قرار ذا أهمية كبيرة ، حيث أن تحريم استعمال الأسلحة النووية والتهديد باستعمالها سوف يهيئ العالم لعملية التلاهي التدريجي لمبادئ الردع النووي وييسر الانتقال إلى عالم خال من الأسلحة النووية .

٢٠ - وهناك من يحتج بأن ميثاق الأمم المتحدة لا يحدد أو يقيد على أي نحو الوسائل التي يحدث بها الإجراء الدفاعي وأن الأحكام القانونية العامة جدا الواردة في ديباجة

اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧^(٦) قد لا تغير القانون الدولي فيما يتعلق بالأسلحة النووية . وهاتان المقولتان تنطبقان على جميع دول العالم ولا تبرران احتكار قلة من الدول لحيازة الأسلحة النووية .

٢١ - ويمتد العالم ، لدى محاولة اتخاذ هذه الخطوات الرامية إلى تحريم أو إزالة الأسلحة النووية ، بالحجة المعادة القائلة بأن الأسلحة النووية قد اخترعت ولا يمكن إلغاء هذه الحقيقة . وهذه الحجة تناقض الخبرة التاريخية فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية والكيميائية . فحظر الأسلحة البيولوجية قائم على أساس تجريدها من الشرعية وتحريمها . والمفاوضات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والإشعاعية قائمة هي الأخرى على أساس نفس هذين المبدأين . فليس بين هذه الأسلحة ما يمكن إلغاء اختراعه . وبناء على ذلك ، فإنه لا يوجد سبب يمنع إزالة الأسلحة النووية مثلما أزيلت الأسلحة البيولوجية وعلى نحو ما تبذل المحاولات حالياً لإزالة الأسلحة الكيميائية والإشعاعية .

٢٢ - وعلى مدى العقدين الماضيين ، اتجهت فلسفة تحديد الأسلحة إلى السيطرة على الأفعال المتبادلة بين الدول الكبرى الحائزة للأسلحة ، استناداً على ما يبدو إلى عدم إمكان القضاء على الأسلحة النووية . وفي حين أن القيام بحظر استعمال الأسلحة النووية والقضاء عليها يشكلان عملاً من أعمال الإرادة السياسية الجماعية للدول الكبرى ، كان تحديد الأسلحة ، بشكل عام ، ممارسة في مجال وضع الترتيبات التكنولوجية المناسبة . وثمة نقد متزايد لفلسفة تحديد الأسلحة . فهي ، أولاً ، تنزع إلى التركيز على الأسلحة ، وحيث أن التكنولوجيا لا تبقى ساكنة ، فأي اتفاق يقوم على أساس مستويات الأسلحة لن يكون إلا اتفاقاً مؤقتاً يستمر إلى أن يحل جيل جديد من الأسلحة محل الجيل السابق . ثانياً ، تقوم اتفاقات تحديد الأسلحة المحددة المدة بدور الحافز على التحضير للجولة التالية من الاتفاقات عن طريق تطوير أسلحة أحدث ، وهي بذلك تغترض مسبقاً استمرار التكديس التنافسي للأسلحة . ثالثاً ، يتجاهل نهج تحديد الأسلحة الجوانب الأدق للردع ويقتصر على التركيز على جوانب الكم والكيف . فالجوانب الأقل وضوحاً لفعالية القوة والهياكل الأساسية المضاعفة للقوة لا تؤخذ في الحسبان ، ومن ثم ، تعتمد المؤسسات العسكرية المحافظة إلى المغالاة في تأمين نفسها بأعداد أكبر من أدوات التسليح الظاهرة بشكل بالغ ، للتعويض عن عوامل عدم التيقن المذكورة . رابعاً ، تزداد صعوبة تحديد الأسلحة القائم على أساس التحقق مع تطوير المنظومات الثنائية القدرة ، والمنظومات الأقل حجماً ، والأكثر قدرة على الحركة .

٢٣ - وهناك أيضاً شعور متزايد بعدم الارتياح فيما يتعلق بسياسة الردع النووي وفقاً

لما جرت عليه ممارستها على مدى العقود الأربعة الأخيرة . فالبحث عن هياكل يغلب عليها طابع الدفاع لتحل محل منظومات أسلحة الردع المتبادل النووية الهجومية التوجيه ، وفكرة جعل الأسلحة النووية متخلفة وعديمة الفعالية ، والإعلان المشترك عن استحالة الانتصار في الحرب النووية وأنه لا ينبغي إشعالها أبدا ، والاقتراح المنادي بالقضاء على الأسلحة النووية ، كلها دلائل على تزايد الإحساس ببطلان وهم مبدأ الردع النووي . وقد حلت الأزمة الحالية بالبعث إلى البحث عن مخرج مبني على التكنولوجيا ، وبالبعث الآخر إلى البحث عن مخرج قائم على السياسة . وبالمقارنة مع الفترات السابقة ، هناك تساؤل تدريجي في التأكيد على صلاحية الردع النووي .

٢٤ - وليس من المرجح أن يكون البحث فيما إذا كانت استراتيجية الردع النووي قد أسفرت عن نتائج إيجابية أو سلبية على مر العقود الأربعة الماضية ذا فائدة كبيرة . فإذا سلمنا بأن الردع النووي كان سياسة مناسبة لعهد بعينه اتبعت في ضوء مجموعة من التصورات التي قد لا تكون موضوعية في جميع الحالات ، لاستطعنا النظر في قدرة الردع النووي على البقاء بوصفه استراتيجية تتبع مستقبلا تحقيقا لمصالح الدول النووية الكبرى ذاتها . فالردع النووي كان سياسة مقنعة في عالم كانت فيه إمكانية نشوب حرب نووية أمرا يمكن تصوره . ويؤكد منظرو الردع أن قدرة الردع على الإقناع تتطلب إجراء استعدادات صريحة لخوض حرب نووية إذا ما فشل الردع . فهل سيظل الردع النووي مقنعا في عالم يزداد فيه اعتقاد القيادات أن الحرب النووية لن يمكن السيطرة عليها إذا ما اندلعت وأن من المحتمل حدوث آثار مناخية مدمرة بعد تجاوز مستوى معين من استعمال المتفجرات النووية ؟ وحتى إذا قبلنا أن التهديد بالانتحار مع تدمير المعتدي سيكون مقنعا في بعض الحالات الطارئة ، فإن المنطق يقول إن تلك الحالات الطارئة ستكون نادرة للغاية ، وإن التهديد لن يكون مقنعا في معظم الحالات الأخرى . وحتى في تلك الحالات المتطرفة ، لن يكون للردع النووي معنى إلا إذا كانت احتمالات نجاحه معقولة في حالات الطوارئ المذكورة وانعدمت الطرق البديلة لردع المعتدي . وهذا أمر موضع جدال .

٢٥ - كذلك ليس من الواضح تماما ماذا كانت التكاليف السياسية والاقتصادية الشاملة لموقف الردع النووي قد أخذت في الحسبان لدى تقدير إذا ما كان هذا الموقف يمثل سياسة أمنية فعالة من حيث التكاليف . فموقف الردع النووي مبني على استمرار علاقة خصومة خاضعة لضوابط مع المجموعة المنافسة من الدول . ومن آثار علاقة خصومة من هذا القبيل إعاقة التجارة والتدفقات المالية ، وعمليات نقل التكنولوجيا وما إلى ذلك ، وهي تعمل كذلك على توليد عدم الأمن وإبقائه بين الدول . ويؤدي هذان العاملان إلى

تكاليف لا يمكن دائما الاكتفاء في تحليلها بعبء الدفاع الذي تتحمله الدول . وحتى إذا قبلنا أن احتمال اضطراب أحد الجانبين إلى التهديد باستعمال الأسلحة النووية من أجل ردع ممارسة ممكنة لدبلوماسية القسر هو احتمال وارد وإن كان ضئيلا ، فمن أجل الوصول إلى سياسة مثلى ، علينا مقارنة تكاليف هذا الموقف الردعي المتخذ للحفاظ على هذا الأمن بتكاليف عدم الأمن الناشئة عن هذا الموقف ذاته . وفي الوضع الراهن ، نجد أن موقف الردع النووي الذي يقدم منه ضمان أمن مجموعة من الدول ، يولد عدم الأمن أيضا . ويبدو أن النتيجة النهائية هي عدم الأمن وليس الأمن ، وأن عدم الأمن يشمل كذلك مجالات غير حربية . وينبغي النظر إلى الحجج المقدمة بشأن الدعامات الأخلاقية للردع النووي في ضوء ما تقدم . فإذا كانت المحصلة النهائية لأفعال المرء هي توليد مزيد من الاخطار على أمنه ، فلا يمكن أن يكون ذلك أساسا للاحتجاج بأن الردع النووي له مبررات أخلاقية لمواجهة هذه الاخطار . وإذا قبلنا حجة أن الردع النووي بين منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو له مبرراته الأخلاقية ، فسيكون هذا الردع مبررا بنفس القدر في أنحاء أخرى من العالم ، وبالنسبة للدول التي تواجه دبلوماسية القسر التي تتبعها الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية .

٢٦ - وهناك تصورات لدى كل من الجانبين مؤداها أن اقتصاد الجانب الآخر تغلب عليه الصبغة العسكرية ، وإن تلك الصبغة تسبب تشوهات في هياكل وعمليات صنع القرارات المتصلة بالمجتمع وانها مسؤولة عن إدامة الشعور بالعداء . وهذه تصورات حقيقية ، بصرف النظر عن أنها سليمة أو غير سليمة من الناحية الموضوعية . ويذهب البعض إلى أن ببطء معدل الانتعاش الاقتصادي للدول الصناعية ، وما ترتب على ذلك من آثار على الدول النامية ، وعدم قدرتها على سداد الديون ، وما يحيط بمستقبل الاقتصاد الدولي من غموض ، كلها أمور تعزى إلى ارتفاع الإنفاق الدفاعي لدى بعض الاقتصادات الرئيسية المحركة ، وازدياد العجز في ميزانياتها ، وإن هذا الارتفاع في الإنفاق الدفاعي متصل اتصالا مباشرا باستمرار برامج استحداث وإنتاج أجيال جديدة من منظومات الأسلحة النووية والأسلحة ذات القواعد الفضائية . وهذه التصورات ، في حد ذاتها ، وبصرف النظر عن سلامتها من الناحية الموضوعية تغدو نبوءات ذاتية التحقيق وتؤدي إلى توليد عدم الأمن - على المعنيين العسكري وغير العسكري .

٢٧ - وللبعض التصورات خصائص ضاربة الجذور نظرا لما تراكم من ذكريات عبر التاريخ . وفي ضوء القيود التكنولوجية الموجودة ، ووجود القدرة على تسديد الضربة الثانية وفرضية الشتاء النووي في الوقت الراهن ، من الصعب أن نفهم كيف يمكن أن يوجد تهديد مقنع بتسديد ضربة أولى قاضية سواء كانت هناك دروع دفاعية أو لم يكن .

ومع ذلك ، فإن كلا الجانبين قد فعلا الكثير لتوليد شعور بعدم الامن بين السكان على أساس خطر مزعوم يتهدد منظومات الردع الرئيسية .

٢٨ - وتحتاج استراتيجية الردع دائما إلى وجود من يُردع ، وهذه الحاجة التي لا تقاوم إلى وجود خصم والتركة التاريخية من عدم الثقة والتصورات الخاطئة هي عوامل تعزز بعضها بعضا إلى درجة خلق نظام منطقي مغلق لا يرتبط كثيرا بالتطورات الجارية خارج ذلك الإطار . ومن ثم أصبح الردع النووي ، على ما يبدو ، غاية في ذاته . ولعل هذا التطور قد حدث عن غير عمد . وربما كان نتيجة لعملية تفكير غير مكتملة التطوير تستند إلى فروغ عالية التخصص وتجري على مستويات أدنى من مستوى تحديد الاهداف الشاملة المتكاملة على الصعيد الوطني والدولي . ويمكن أيضا النظر إلى موقف الردع النووي باعتباره لعبة تنافسية حتمية بين الدول الكبرى في العصر النووي - الدول التي شكلت تصوراتها ومفاهيمها تركت تاريخية لنظام الدولة القومية المتسم بسرعة الاشتعال والذي كان سائدا في أوروبا وشهر حربين عالميتين في تتابع سريع .

٢٩ - ومن المتفق عليه بشكل عام أنه ليس من المحتمل أن تلجأ الدول الكبرى إلى استعمال الأسلحة النووية في العالم الصناعي في منازعات سابقة التدبير . فمصدر القلق هو الاخطار المحيطة باستعمال الأسلحة عن طريق الخطأ أو بدون إذن واستعمالها لأغراض الإرهاب . ويشعر قطاع من السكان في العالم الصناعي أن أخطار إطلاق الأسلحة النووية عن طريق الخطأ أو بدون إذن تزداد نتيجة لتقصير الفترة الزمنية التي تستغرقها القذائف في الوصول إلى الهدف وزيادة تطبيق الآلية في منع القرارات . ويذهب البعض الآخر إلى أنه من المرجح أن يؤدي تحسين التكنولوجيا إلى زيادة فعالية قيادة الأسلحة النووية والتحكم فيها ، والحد من هذه الاخطار إن لم يكن إلغائها تماما . وعلى نحو مماثل ، يرى البعض أن احتمالات حصول الإرهابيين على أسلحة نووية ومواد انشطارية قابلة للاستعمال أعلى في العالم الصناعي ، مع ارتفاع كفاءة وزع الأسلحة النووية ، ووجود عدد أكبر من المرافق النووية العسكرية غير المؤمنة ، أكبر من احتمالات ذلك في العالم النامي . على أن غيرهم يرون أن من المرجح أن تكون احتمالات التحويل لأغراض الإرهاب أكبر في العالم النامي مع وجود عدد أقل من المرافق غير المؤمنة .

٣٠ - وبالإضافة إلى ما تقدمت الإشارة إليه من أخطار ، هناك الاخطار الناشئة عن الأسلحة النووية التي تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية المعترف بها بنشرها في مختلف أنحاء العالم وفي المحيطات ، واحتمالات استعمال هذه الأسلحة في عمليات التدخل

في العالم النامي أو في عمليات يظطلع بها وفاءً للالتزامات تعاهدية معينة من قبل الدول الصناعية . إن المؤمنين بشدة بمبدأي الردع النووي والحرب النووية في الدول الكبرى يضعون هذه الأخطار في مرتبة دنيا ، بينما يرى بعض الآخرين خاصة في العالم النامي ، أنها أخطار بالغة . وتبرز أغلبية المؤلفات الاستراتيجية المنشورة أخطار الاستعمال الناشئة عن انتشار الأسلحة النووية في البلدان النامية . ولم يحدث خلال السنوات الـ ٢٣ الماضية ، انتشار مسلّم به للأسلحة النووية في البلدان النامية ، ويرى البعض ، في ضوء ما سجل عن هذه الفترة ، أن هذه الأخطار مضخمة ومبالغ فيها إلى حد ما . بينما يعارض البعض الآخر ذلك ويرى أن انتشار الأسلحة النووية في البلدان النامية يشكل الخطر الرئيسي .

٣١ - ويتزايد الإعراب عن القلق إزاء المركز الغامض لبعض البلدان على الصعيد النووي ، وهناك اعتقاد واسع النطاق بأنها تستطيع الوصول إلى مركز البلدان النووية الكاملة في فترة وجيزة . وقد سبقت الإشارة إلى أنه لا يمكن منع انتشار المبادئ الاستراتيجية . ومع الانتشار العالمي للأسلحة النووية ، والهياكل الأساسية للقيادة ، والتحكم ، والاتصال ، والاستخبارات والسوقيات في المجال النووي ، فإن توقع ألا تتخذ الدول الكبرى قدوة في أماكن أخرى أمر يفتقر إلى الواقعية . إن النظرية القائلة بأن المواجهة بين الشرق والغرب فريدة في نوعها وتقتضي وجود الأسلحة النووية والمبادئ الحربية لضمان الأمن ، وإن الحال يختلف عن ذلك في سائر أنحاء العالم ، هي نظرية قد تبدو مقنعة لمن يدعون إليها ولكنها ليست كذلك بالنسبة للآخرين .

٣٢ - إن القول بأن الدول التي وقعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، والتي يبلغ عددها ١٢٢ دولة ، قد أقرت بموجب المعاهدة بأن حيازة الأسلحة النووية غير لازمة لأمنها الذاتي قول باطل . فمن بين الموقعين على هذه المعاهدة ثلاث من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأعضاء في الحلف العسكرية التي تعتمد على الأسلحة النووية لضمان أمنها . وأغلبية الدول الموقعة ليست لديها القدرة على اكتساب الأسلحة النووية . أما الدول التي لم توقع على المعاهدة والتي لديها القدرة على صناعة هذه الأسلحة وأبقت باب الاختيار مفتوحاً أمامها ، فعندها من المبررات الأخلاقية والقانونية والاستراتيجية لحيازة الأسلحة النووية مثلما لدى الدول التابعة للكتلتين العسكريتين . وموقف الدول التي تعمل على انتشار الأسلحة النووية وتدعو في نفس الوقت إلى عدم انتشارها ليس موقفاً غير مقنع فحسب بل إنه يوجد شعوراً بعدم الثقة في نواياها المتعلقة بممارسة دبلوماسية القسر والسيطرة على باقي العالم .

٣٣ - لقد تحولت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى ترخيص مفتوح بانتشار هذه الأسلحة . وادعاء أن المعاهدة تمييزية ليس مؤداه أنها تميز بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية من حيث حيازتها للأسلحة ، وهو الادعاء المضلل الذي يؤكدّه المتحمسون من دعاة انتشار الأسلحة النووية بشكل احتكاري وغير محدود . وإنما يتمثل الادعاء في أن المعاهدة تميز لصالح الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم إعمال الالتزامات التعاهدية التي قبلتها تلك الدول رسمياً وتملصت منها بعد ذلك . أما الذين يرفضون تهمة التمييز فإنهم يريدون أن يؤمن العالم بأن ما يسمى بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تضع التزاماً على الدول الحائزة للأسلحة النووية بنشر هذه الأسلحة بغير حدود ، والسماح لمرافقها النووية العسكرية بأن تخسر المواد الانشطارية لصالح دول أخرى ، وتقاسم الأسلحة النووية مع حلفائها كلما احتاجوا إلى تقاسمها في أوقات التوتر الحاد .

٣٤ - وتبرز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعجز الدول الحائزة لهذه الأسلحة عن الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة ، الفجوة الهائلة بين أقوال وأفعال من تبوأوا المعاهدة . إن هذه الفجوة بين الأقوال والأفعال فيما يتعلق بالالتزامات التي تعهدوا بها هم أنفسهم ، وتكرار تبادل الاتهامات بنكث الالتزامات التعاهدية ، وعدم التوقيع على المعاهدات الموقعة بالاحرف الأولى ، واحتمال تقويض معاهدات مثل معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية^(٣) ، أو معاهدة الفضاء الخارجي^(٧) ، مما تجري مناقشته بالفعل ، والتصريحات الصحفية التي تكشف عن خطط محتملة لانتهاك معاهدة ثلاثيلولكو^(١٦) بوضع أسلحة نووية في بويرتوريكو ، وهي منطقة داخلية ضمن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، واستخدام حاملات الأسلحة النووية خلال حرب جنوب الأطلسي دون الإفصاح عما إذا كانت تحمل أسلحة نووية أم لا ، وتجاوز عدد التهديدات النووية المعلنة في حالات عدم التماثل النووي العدد المعلن في حالات التماثل ، وسياسة التدخل ودبلوماسية القسر اللتين تمارسهما الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية في مناطق بعيدة عن مناطق مصالحها الأمنية - كل هذه العوامل مجتمعة قد أدت إلى فقدان كامل للثقة في صدق الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية فيما تدعيه من نوايا دفاعية وهي تقوم بنشر أسلحتها النووية في جميع أنحاء الكرة الأرضية . وللأسباب ذاتها ، فإن إعلان أحد الجانبين عن نواياه الدفاعية وغير العدوانية لا يكاد يلقى أية ثقة من الجانب الآخر .

٣٥ - إن الأمن والسيادة والتحرر من دبلوماسية القسر تتساوى أهميتها بالنسبة لجميع بلدان العالم ، الكبيرة منها أو الصغيرة ، الشرقية منها أو الغربية ،

المتقدمة النمو أو النامية . ومن ثم ، يرى البعض أنه متى كانت الأسلحة النووية مشروعة بالنسبة لبعض دول العالم ، فلا بد أن يقتنيها ، على الأقل ، عدد صغير من الدول الأخرى ، سواء كان ذلك بشكل ظاهر أو مستتر . ويعارض آخرون ، ولا سيما في البلدان الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها ، هذا الرأي ويرون أن الذين لم يقتنوها الأسلحة النووية حتى الآن ليسوا بحاجة إليها . وترى أغلبية بلدان العالم (١٢٦ بلداً حسب التصويت الذي جرى في الدورة الأربعين للجمعية العامة)^(١٥) أنه لا يوجد بلد بحاجة إلى الأسلحة النووية ، وأنه ينبغي تحريم استعمالها أو التهديد باستعمالها .

٣٦ - ويتعرض مبدأ الردع النووي لتحديات متزايدة . ويؤيد الرأي العام في ذات الدولة التي ظهر فيها هذا المبدأ أصلاً تخليص العالم من الوقوع رهينة للأسلحة النووية والردع النووي . وتقتصر الدولة العظمى الأخرى في الوقت الراهن القضاء على الأسلحة النووية بحلول نهاية القرن الحالي . وأعربت الأغلبية الساحقة من الدول عن تأييدها لتحريم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، ولنزع السلاح النووي .

٣٧ - وعندما تبدأ الأفكار والمفاهيم والمبادئ والمؤسسات في فقد قدرتها على البقاء ، فلا بد أن تكون هناك فترة زمنية بين بداية هذه العملية ونهايتها . وقد حدث ذلك بالنسبة للنظام الملكي والرق والاستعمار والفصل العنصري . وتنطوي الفترة الواقعة بين البداية والنهاية على مخاطر معينة ، حيث يقاوم معتنقو المبادئ ومؤيدو المؤسسات التغيير الحتمي ، مما يولد النزاع . وبالنسبة لمبدأ الردع النووي أيضاً فقد دخل العالم حقبة أخذ فيها هذا المبدأ يفقد القبول والإقناع والقدرة على البقاء . والمشكلة التي تواجه المجتمع الدولي هي كيف يمكن اجتياز حقبة التغيير هذه في سلم ودون نشوب نزاع كبير ينطوي على استعمال الأسلحة النووية .

الفصل الثاني

الحجج والحجج المضادة والتعليقات التي قدمها خبراء البلدان الاشتراكية

- ١- تتسم الورقات التي قدمها خبراء بلدان عدم الانحياز ، رغم اختلافها في لهجتها وقوتها ، بسممة مشتركة بارزة بجلاء . فهي تصر جميعا على ضرورة ازالة مفهوم الردع من ممارسة العلاقات الدولية المتحضرة . وينظر بعض الخبراء الى عدم جواز هذا المفهوم من زاوية قانونية ، وينظر اليه البعض الآخر من زاوية اخلاقية ، وينظر اليه آخرون غيرهم من زاوية عسكرية محضة . غير أن نتيجة هذا التحليل سلبية دائما ازاء المبادئ الأساسية للردع ، فهو يفجر سباق التسلح ويقوض الأمن والاستقرار الدولي .
- ٢- ومن الصعب عدم الاتفاق في الرأي مع من يرون استحالة الاهتداء الى حلول تكنولوجية للمشاكل السياسية من خلال التكنولوجيا العسكرية . ويشدد بعض الخبراء على ان طبيعة الاسلحة الجديدة لا تترك لاية دولة أملا في ان تحمي نفسها بأسلحة دفاعية جديدة ، حتى ولو كانت بالغة التقدم ، توزع في الفضاء أو على الارض .
- ٣- ومن السهل فهم النهج الذي اتبعه بعض الخبراء ازاء سباق التسلح بوصفه ظاهرة قائمة على الفعل ورد الفعل . ولكن أقل ما يقال هو ان الامر يبدو غريبا ، عندما يوضع البلد الذي يحرض على سباق التسلح باسم مفهوم الردع في نفس المقام الذي يوضع فيه البلد المرغم ضد ارادته على الرد على التحديات ، ويقاسا بنفس المقياس .
- ٤- والفكرة التي اعرب عنها بعض الخبراء في الورقات التي قدموها ومفادها ان الردع يخص ماضي الجنس البشري وانه ينبغي الاستعاضة عنه ببعض مفاهيم الأمن الجديدة التي لها مقومات البقاء ، مثل الأمن الجماعي ، لا يمكن ان تعزى إلا الى ادراكهم لان الردع لا يمكن ان يصلح اساسا للأمن الدولي ، على النقيض مما قد يقوله واضعو هذا المفهوم .
- ٥- ولا يسعنا إلا أن يتفق مع الرأي القائل بأنه قد آن الأوان منذ أمد بعيد لاتخاذ خطوات محددة ترمي لتقليل الاعتماد على الردع ، وأنه ما لم تتخذ تدابير نشطة من جانب كل الدول ، مجتمعة وفرادى ، فإن هذا المفهوم يطارد الجنس البشري لسنوات كثيرة قادمة .

٦- ويجدر ملاحظة ان بعض الخبراء يقترحون نوعا من التحريم التدريجي للأسلحة النووية . ويعتبر آخرون أن هناك أهمية قصوى لفرض حظر على الأسلحة النووية وحظر كامل على اجراء التجارب ومنع انتقال سباق التسلح الى الفضاء الخارجي وما إلى ذلك .

٧- وتعكس جميع هذه الافكار المدروسة تزايد قلق المجتمع العالمي ورفضه لمفهوم الردع .

٨- وإذا ما نظر المرء في الورقة التي أعدها خبيرا الولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية (أنظر الجزء الأول ، الفصل الرابع أعلاه) ، فإنه يجدر أن يشدد من البداية ذاتها على أن هذه الورقة تعطي وصفا لمفهوم الردع لا يتمشى مع الواقع إذ يوصف مفهوم الردع لدى الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي بأنه مفهوم دفاعي ، ومعزز للسلم ، وهلم جرا . وهذا أبعد ما يكون عن حقيقة الأوضاع .

٩- ويرمي هذا المبدأ في احكامه الاساسية الى تحقيق التفوق العسكري ، كما يؤجج نيران سباق التسلح ويزيد من حدة التوتر في الوضع الدولي ومن خطر نشوب الحرب ويتضمن التهديد بالبداء باستعمال الأسلحة النووية باعتبار ذلك العنصر الأساسي فيه . ومن ناحية التطبيق ، فإن الطريقة التي تنفذ بها الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي مفهوم الردع تؤكد هذا التقييم .

١٠- وكما اعترفت بعض الشخصيات العامة الأمريكية البارزة (ولاسيما بعد التقاعد) ، فإن الولايات المتحدة كانت على أهبة الاستعداد في مناسبات كثيرة لاستعمال الأسلحة النووية ضد الاتحاد السوفياتي ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية وبلدان أخرى في وسط أوروبا وشرقها ، ضد الهند ، والصين ، وكوبا وغيرها من الدول . وحالات اعلان الولايات المتحدة وضع قواتها النووية الاستراتيجية في حالة استنفار عند نشوء أزمات في أوروبا ، والشرق الأوسط ، والشرق الأقصى ، ومنطقة البحر الكاريبي وغيرها من المناطق هي حالات معروفة جيدا .

١١- وورد في الورقة الغربية أن القصد من هذه القوات ليس هو استعمالها ضد السكان المدنيين . وهذا لا يتفق والحقائق . فقد تضمنت الخطط الأولى للهجوم النووي على الاتحاد السوفياتي ، توجيه ضربة نووية الى المدن السوفياتية الرئيسية . وتتضمن جميع الخطط الأمريكية الحالية جعل عدد كبير من المدن ، لا في الاتحاد السوفياتي فحسب ، بل في بلدان أخرى كذلك ، أهدافا للقوات النووية .

١٢- وورد في الورقة الغربية ان مفهوم الردع يعزز الدفاع . فأي نوع من الدفاع هذا ، اذا كانت الولايات المتحدة ، باسم الردع ، تمارس على نطاق واسع ، تركيز قواتها البحرية المزودة بأسلحة نووية (مثل حاملات الطائرات الضاربة) في شتى مناطق العالم - بالقرب من شواطئ أوروبا وشرقي آسيا ، وفي الخليج الفارسي والبحر الكاريبي ، وفي البحر الأبيض المتوسط حيث أخذ هذا الأمر يتكرر كثيرا في الآونة الأخيرة في هذه المنطقة بالذات ؟

١٣- ويؤكد الخبراء الغربيون ان مفهوم الردع لا ينشأ عنه أي تهديد لبلدان العالم الثالث . وبالإضافة الى ما ذكر أعلاه ، من الضروري القول ان القوات المسلحة للولايات المتحدة قد اشتركت في الواقع في القتال مرات كثيرة خلال الفترة التالية للحرب . ولا يمكن للمرء أن ينسى التدخل الأمريكي في عدد من البلدان .

١٤- وهكذا ، فإن مفهوم الردع لا يمت بصلة للدفاع ، وتعزيز السلم وسائر الصفات المماثلة التي تسبغ عليه في الورقة الغربية .

١٥- ولا يمكن ان يفوت المرء ملاحظة ان الخبراء الغربيين ، عندما يتناولون مشاكل الأسلحة النووية ، يشبتون ، في الواقع ، صحة هذا الاستنتاج . فمشكلة الأسلحة النووية هي مسألة رئيسية في ظل الحالة الاستراتيجية المعاصرة . ويوجد خط فاصل واضح بين من يسعون لحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها ومن يعملون على ادامة وجودها . والورقة الغربية تنتمي الى الفئة الثانية . وعلى الرغم من أن محرريها يتشدقون بفكرة نزع السلاح النووي ، فإن الفكرة الرئيسية التي تتردد في جميع أجزاء الورقة هي اضعاف الشرعية على البدء باستعمال الأسلحة النووية .

١٦- وهم يعاودون المرة تلو المرة المحاولات الرامية الى تبرير هذا المبدأ الأهم لمفهوم الردع ، مع إدراكهم لمدى افتقار هذا الوضع الى الشعبية . وسعة حيلتهم في الدفاع عن هذا الوضع الخطير للغاية تفوق الخيال .

١٧- ويعد الخبراء الغربيون بأن البدء باستعمال الأسلحة النووية سيكون عملاً "دفاعياً" . وهم يمتدحون الأسلحة النووية بوصفها وسيلة إبادة أكثر اقتصاداً ، ويعلنون أنها "أخلاقية" ، وما شابه ذلك . وهم يشطون في هذه الممارسة ، الى درجة المساواة بين البدء باستعمال الأسلحة النووية والضربة النووية الثانية الشارعية . وترمي جميع هذه المحاورات الى محاولة اثبات ما لا يمكن اثباته ، دفاعاً عن مفهوم

الردع القائم على البدء باستعمال الأسلحة النووية ، وما يترتب عليه من دمار شامل يصيب البشرية بأسرها .

١٨- ولا تتجه نيتنا الى تفنيد كل واحد من الأقوال الخاطئة ، التي يوجد منها قدر وافر في الورقة الغربية . ولكن بما ان كثيرا منها ينسب الى المبادئ العسكرية السوفياتية أو بالأحرى الى المبادئ العسكرية لمنظمة معاهدة وارسو ، نرى أنه من الضروري ايضاح بعض أهم النقاط .

١٩- ان من المزعج الى حد ما ان يجهد الخبراء الغربيون غاية الجهد من أجل ان ينسبوا الى المبدأ العسكري السوفياتي بعض العناصر الأساسية والاعلانات الغربية عنه تماما التي لا تمت بأية صلة كانت الى الفكر العسكري السوفياتي فيما يتعلق بهذا الموضوع الهام . وهذا يمكن ان يحدث لاحد سببين . فإما انه يعكس جهلا بريئا بالحقائق الأساسية (ويمكن في هذه الحالة التفاوض عنه بسهولة) ، أو هو مجرد ممارسة للدعاية .

٢٠- وأيا كانت الحالة ، فإن احياء الورقة الغربية بأن الاتحاد السوفياتي يحاول القيام انفراديا بتحسين أمنه الذاتي على حساب الآخرين ليست له أية علاقة بالحقائق . فالسياسة الثابتة التي ينتهجها الاتحاد السوفياتي وبلدان معاهدة وارسو فيما يتعلق بهذا الموضوع معروفة جيدا . ولكن اسمحوا لنا أن نتطرق الى الجانب الآخر لمقولة الخبراء الغربيين . فهذه الحجة تترك عمدا وضع البلدان الغربية في نفس المجال عرضة لعدة تفسيرات . فهو من المفترض ان يكون على النقيض مما ينسب الى السياسة السوفياتية . ولكن منذ متى أصبحت مفاهيم الحرب "المحدودة" ، و "الممتدة" وغيرها من أنواع الحروب والتهديدات بالبدء باستعمال الأسلحة النووية عاملا في تعزيز الامن الجماعي ؟ أم لعله من المفترض أن يؤدي تكديس الأسلحة المستمر وغير المحدود عمليا الذي يتم باسم "الردع المقنع" الى توليد الشعور بالامان لدى البلدان الأخرى ؟

٢١- وتتضمن الورقة الغربية الكثير من العبارات التي تتناقض تناقضا مطلقا مع الحقائق ، وذلك مثل العبارة التي توحى بأن المبدأ العسكري السوفياتي يفترض مسبقا نقل الحرب الى داخل اقليم العدو والحقاق الهزيمة الكاملة به عن طريق اصابته بضرربة قاضية . ودون ايراد حجج منطقية دقيقة تفنيدا لهذه العبارات ، نود ان نشير فقط الى البيان المتفق عليه بصورة مشتركة في مؤتمر قمة جنيف ، والذي مؤداه ان الحرب النووية لن يكون فيها منتصر ، وانه لا ينبغي على الاطلاق إشعالها . وتحظى هذه الصيغة بتأييد عالمي . ان الورقة الغربية ، بتصويرها بلدان حلف وارسو على أنها أعداء

يتآمرون على السلم ، تنقض عمليا بيان مؤتمر قمة جنيف وتفتح مجالات واسعة ومقلقة للغاية لنمو الشكل المتبادل الذي يزدهر في ظل "الردع" ويجد مبررات له .

٢٢- والخبيران الغربيان ، في لهفتهم الزائدة على إثبات ان بعض عناصر "الردع" جيدة الى درجة لا يمكن معها لأي أحد ان يرفضها ، يدعيان ان بلدان حلف وارسو قد اعتنقت بدورها وطورت الى حد بعيد مفهوما خاصا بها للحرب النووية المحدودة ، في أوروبا مثلا . وليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من هذا الإدعاء . ونحن لا نعتزم ان نكرر هنا ذكر النهج الذي تتبعه البلدان الغربية إزاء هذه المشكلة ، فهو معروف تماما . غير انه يتعين ذكر شيء واحد ، وهو ان منظمة حلف شمال الأطلسي ، وخاصة الولايات المتحدة ، تحاول ، من خلال اصرارها على ترويج مفهوم "الحرب النووية المحدودة" ، تعويد شعوب أوروبا الى حد ما على امكانية ، بل ومقبولية ، استعمال الأسلحة النووية في أوروبا .

٢٣- وفيما يتعلق بالبلدان الاشتراكية فانها كانت وما زالت تعارض مفهوم الردع ، وكلما يدعو اليه ابتداء من الحرب النووية "المحدودة" و "الممتدة" الى البدء باستعمال الأسلحة النووية .

٢٤- وأقل ما يمكن ان يقال هو ان القارئ للورقة الغربية لابد ان يقع في حيرة بسبب الأوصاف المتضاربة لنوايا الاتحاد السوفياتي وبلدان حلف وارسو فيما يتعلق بأوروبا . وننوه مع الاهتمام بالعبارة الواردة في الورقة الغربية والتي مؤداها ان البلدان الاشتراكية لا تريد الحرب . ولكن ما يثير الالتباس في الوقت نفسه ، ان نعلم من نفس المصدر انه رغم معارضة البلدان الاشتراكية للحرب فإن قواتها المسلحة وأسلحتها مهيأة من حيث التنظيم لتسديد الضربة الأولى . ومن الغريب تماما ان نكتشف ان الورقة الغربية ، رغم التزام الاتحاد السوفياتي من جانب واحد بالألا يكون البادئ ، على الإطلاق ، باستعمال الأسلحة النووية ورغم الاقتراح المقدم من بلدان حلف وارسو والداعي الى إبرام اتفاق بشأن عدم استعمال القوة بين بلدان معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الأطلسي ، تتضمن العبارة التي لا أساس لها من الصحة والتي تتحدث عن ضربة سوفياتية أولى . فهل نحن يرا ترى امام حالة ينسب فيها طرف الآراء التي يعتنقها هو نفسه الى الطرف الآخر ؟ ان هذا هو ، على ما يبدو ، أنسب التفسيرات .

٢٥- وبالمثل ، فإن التلميحات المفرضة الى الدور المهيمن الذي تلعبه القوة العسكرية في الاقتصاد السوفياتي انما هي تلميحات لا أساس لها . وعلاوة على ذلك ،

يزعم أن معدل نمو الانفاق العسكري للاتحاد السوفياتي ولبلدان حلف وارسو يزداد تلقائيا ويغوق كثيرا مقتضيات الأمن المشروع . وهنا أيضا يستطيع المرء أن يرى بوضوح المحاولات التي صارت مألوفة لتبرير التعزيزات الهائلة لقوة الولايات المتحدة العسكرية في الثمانينات ولمعدل النمو التلقائي البالغ ٢ في المائة في منظمة حلف شمال الأطلسي .

٢٦- وتظهر أوجه تضارب ملفته للنظر في أجزاء الورقة الغربية التي يستشهد فيها الكاتبان بالأرقام المتعلقة بالتوازن العسكري . فالأقوال بأن الاتحاد السوفياتي كان عاكفا خلال فترة الستينات والسبعينات على إذكاء نيران سباق التسلح ، وأن الولايات المتحدة لم تستحدث أي سلاح استراتيجي نووي جديد أو قاذفة استراتيجية نووية ، هي أقوال لا تتفق والحقائق التاريخية . بل العكس هو الصحيح . ففي مطلع الستينات ، اشيرت ضجة كبيرة بشأن ما كان يسمى "الفجوة في ميدان القذائف" . واستنادا إلى هذه الذريعة كانت الولايات المتحدة أول من قام بوزع ضخ للقذائف التسيارية من طراز "مينيتمان" العابرة للقارات وذات القواعد البرية . وبعد ما تم وزع ١٠٠٠ قذيفة من تلك القذائف ، اكتشف أن "خطر القذائف السوفياتية" مبالغ في تقديره بما يزيد على القدر الحقيقي بعشرين مرة . وخلال الفترة نفسها ، شرع في صنع قذائف "بولاريس" التسيارية التي تطلق من الغواصات . وبحلول منتصف الستينات ، كانت الولايات المتحدة قد شرعت في تزويد القذائف التسيارية المطلقة من الغواصات برؤوس حربية متعددة فردية التوجيه . وبحلول عام ١٩٦٧ ، كانت الولايات المتحدة قد وزعت بالفعل ٤١ غواصة حاملة للقذائف التسيارية ومزودة ب ٦٥٦ قاذفا و ١٥٥٢ من الرؤوس الحربية النووية . (على سبيل المقارنة ، كان لدى الاتحاد السوفياتي ، في عام ١٩٦٧ ، غواصتان من حاملات القذائف التسيارية مزودة ب ٢٢ قاذفا و ٢٢ رأسا من الرؤوس الحربية) . وفي عام ١٩٦٨ ، اكتمل الثالث الاستراتيجي للولايات المتحدة المؤلف من ١٠٥٤ من القذائف التسيارية العابرة للقارات ذات القواعد البرية و ٦٥٦ قذيفة من القذائف التسيارية المطلقة من الغواصات و ٦١٥ قاذفة استراتيجية . وكان هذا الجهد يشمل جميع الاتجاهات ، الاستراتيجية والأوروبية على حد سواء . وفي عام ١٩٦٩ ، جرى وزع ٦٥ قاذفة من طراز "FB-111A" مسلحة كل منها ب ٦ قذائف قصيرة المدى مضادة للقذائف . وحصلت القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة والمرابطة في أوروبا على قذائف نووية قتالية - تعبوية جديدة من مختلف الأنواع . كما وضعت الطائرات التعبوية القادرة على حمل الأسلحة النووية في قواعد متقدمة في مناطق متاخمة لحدود الأراضي السوفياتية وأراضي البلدان الاشتراكية الأخرى كذلك .

٢٧- وتميزت بداية السبعينات بقيام الولايات المتحدة ببذل جهود جديدة لزيادة ترسانتها العسكرية . فقد تم تزويد القذائف التسيارية العابرة للقارات ، وقذائف "مينيتمان - ٣" و "بوسيدون" التسيارية المطلقة من الغواصات ، برؤوس حربية متعددة فردية التوجيه عالية الدقة . وفي الوقت نفسه ، أدخلت تعديلات على ٢٦٨ قاذفة استراتيجية ثقيلة كي يحمل كل منها ٣٠ قذيفة جديدة قصيرة المدى مضادة للقذائف . وبحلول نهاية السبعينات اتخذت خطوات رئيسية جديدة . فقد تم ، خلال هذه الفترة ، استحداث نوع جديد من الأسلحة هو القنبلة النيوترونية ، كما أرسى الأساس العلمي - التقني للبرامج العسكرية الواسعة النطاق للولايات المتحدة في فترة الثمانينات ، وهي : القذائف التسيارية العابرة للقارات ، والقذائف من طراز "MX" ، والقذائف التسيارية المطلقة من الغواصات ، وقذائف "ترايدنت - ٢" ، والقاذفات من طراز "B-1B" ، والقذائف الانسيابية ذات الانواع المختلفة من القواعد ، وقذائف "بيرشنگ - ٢" ، المتوسطة المدى وهلمجرا .

٢٨- والحجة القائلة بأن القوات العسكرية لحلف وارسو تمتاز بأي تفوق على قوات منظمة حلف شمال الأطلسي ، هي حجة غير مقبولة . فقد كان ولا يزال هناك توازن أو تكافؤ تقريبي بين القوات التقليدية وكذلك القوات النووية التابعة لكل من منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة معاهدة وارسو . وهذا التكافؤ تعترف به وتؤكد مصادره موثوق بها . وإذا نحن أجرينا مقارنة بين القوات المسلحة التابعة للجانبين وأسلحتهم ، لا يفرض الدعاية وإنما بصورة موضوعية ، لتكشف لنا العلاقة التالية .

٢٩- بحلول بداية السبعينات ، تحقق التكافؤ التقريبي في القوات الاستراتيجية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وفي الوقت الحاضر يوجد لدى الاتحاد السوفياتي حوالي ٢ ٥٠٠ ناقلة استراتيجية ولدى الولايات المتحدة ٢ ٢٠٠ ناقلة استراتيجية . ولقد كانت الولايات المتحدة ، وما زالت متفوقة من حيث عدد الرؤوس الحربية . وفي حين أن القذائف التسيارية ذات القواعد البرية العابرة للقارات تشكل العمود الفقري للقوات الاستراتيجية السوفياتية ، حيث تحتكر ٧٠ في المائة من إجمالي الرؤوس الحربية الاستراتيجية ، فإن القاذفات الثقيلة والقذائف التسيارية المطلقة من الغواصات تشكل ما يزيد على ٨٠ في المائة من الرؤوس الحربية الاستراتيجية الخاصة بالولايات المتحدة . وهذه النسب المختلفة للقوات الاستراتيجية لا تخل بالتوازن القائم . فالمزايا السوفياتية في بعض المجالات يعادلها تماما ما تتمتع به الولايات المتحدة من مزايا في مجالات أخرى . وعلاوة على ذلك ، يجب مراعاة أوجه عدم التماثل الجغرافية . فللولايات المتحدة منظومات نووية متوسطة المدى جرى وزعها بصورة تمكنها من الوصول الى أهداف في عمق الأراضي السوفياتية . ومن المعروف جيدا ان

الاتحاد السوفياتي ليست لديه منظومات مماثلة موزعة قرب حدود الولايات المتحدة . كما أنه من المهم للغاية ان يوضع في الحسبان أن بعض حلفاء الولايات المتحدة لديهم أسلحة نووية خاصة بهم .

٣٠- كما تتضمن الورقة الغربية أيضا بعض الأرقام المتعلقة بتوازن القوات في أوروبا . وهذه الأرقام لا صلة لها إطلاقا بالنسبة الحقيقية للقوى الموجودة في الوقت الحاضر . ففيما يتعلق بالأسلحة المتوسطة المدى تتمتع منظمة حلف شمال الأطلسي بتفوق سواء من حيث الناقلات ، (أي الصواريخ والطائرات) أو العبوات النووية (لدى الاتحاد السوفياتي ٨٥٠ ناقلة وحوالي ٢ ٠٠٠ عبوة نووية ؛ أما منظمة حلف شمال الأطلسي فلديها ما يربو على ١ ٠٠٠ حاملة وما يزيد على ٣ ٠٠٠ عبوة) . والنسبة فيما يتعلق بالعبوات النووية المتوسطة المدى هي ١,٥ : ١ لصالح منظمة حلف شمال الأطلسي .

٣١- واحد من النقاط التي يحتج بها بحماس تأييدا للردع النووي هي التفوق المزعوم في القوات التقليدية لمنظمة معاهدة وارسو على منظمة حلف شمال الأطلسي . ولأن هذه التأكيدات تكرر أساسا لأغراض الدعاية ، فمن الغريب أن نراها واردة في الورقة الغربية .

٣٢- هناك تكافؤ تقريبي بين القوات التقليدية التابعة لكل من منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة معاهدة وارسو . ويعمد الغرب ، بصورة منظمة ومقصودة ، الى تشويه صورة العلاقة النسبية الفعلية بين القوات التابعة للحلفين . فعلى سبيل المثال ، لا يدخل الغرب في حساب القوات التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي القوات المسلحة التابعة لفرنسا وإسبانيا ولا القوات التابعة مباشرة للقيادات الوطنية ولا قدرات التعبئة والموارد البشرية ، ومستودعات امدادات الأسلحة ، والتكنولوجيا العسكرية وما الى ذلك .

٣٣- ان تعداد سكان بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي يفوق تعداد سكان دول معاهدة وارسو بنسبة ١,٥ : ١ ، مما يعطي منظمة حلف شمال الأطلسي ميزة في خطط التعبئة الطارئة . والقوات المسلحة التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي أكثر عددا من القوات المسلحة التابعة لمنظمة معاهدة وارسو . فمنظمة حلف شمال الأطلسي لديها ٩٤ فرقة قتالية على أهبة الاستعداد (بما في ذلك الفرق التابعة لكل من فرنسا وإسبانيا) ، في حين أن منظمة معاهدة وارسو لديها ٧٨ فرقة . وفي الوقت نفسه ، ينبغي أن يوضع في الاعتبار ان الفرقة في جيش الولايات المتحدة تتكون من ١٦ ٠٠٠ الى ١٩ ٠٠٠ فرد ، وأن

الفرقة في جيش جمهورية المانيا الاتحادية تتألف من ٢٤ ٠٠٠ فرد . أما الفرق المكتملة الوزع في بلدان منظمة معاهدة وارسو فتتألف من ١١ ٠٠٠ الى ١٣ ٠٠٠ فرد .

٣٤- ولبلدان منظمة حلف شمال الاطلسي ومنظمة معاهدة وارسو نفس العدد من الدبابات تقريبا (حوالي ٢٧ ٠٠٠ دبابة لكل منهما) ؛ كما أن قدرات القوات الجوية التعويضية لديهما متماثلة ، وان كان أحد الجانبين يمتلك عددا أكبر من بعض أنواع الطائرات بينما يمتلك الطرف الآخر عدد اكبر من نوع آخر من الطائرات .

٣٥- وترد في الورقة الغربية للقوات البحرية مقارنة لا أساس لها اطلاقا . والواقع ان قدرة منظمة حلف شمال الاطلسي تفوق بكثير قدرة بلدان منظمة معاهدة وارسو من حيث الفئات الرئيسية للسفن القتالية . فمنظمة حلف شمال الاطلسي لديها ١٥ حاملة طائرات ضاربة ضخمة عليها ١ ٥٠٠ طائرة . وليس لدى منظمة معاهدة وارسو مثل هذه الحاملات . وتتمتع منظمة حلف شمال الاطلسي بتفوق على منظمة معاهدة وارسو ، مقداره على النحو التالي : ١٤ مرة في سلاح البحرية و ٣ مرات في السفن القتالية الكبيرة ، و ٢,٥ مرة في الطيران البحري . وتبلغ الحمولة الاجمالية للقوات البحرية التابعة للولايات المتحدة ٤,٥ مليون من الاطنان ، في حين تبلغ الحمولة السوفياتية المناظرة ٢,٦ مليون من الاطنان .

٣٦- ان المقارنة الموجزة الواردة أعلاه للقوات العسكرية التابعة للجانبين المتعارضين توضح بجلاء أن اسطورة "المغالاة في التسلح" من جانب الاتحاد السوفياتي وبلدان منظمة معاهدة وارسو يختلقها ويؤيدها باستمرار من يريدون تبرير سباق التسلح غير المحدود والعمل على تحقيق التفوق العسكري على البلدان الاشتراكية .

٣٧- والسمة الرئيسية للورقة الغربية هي أنها لا تتضمن أي بديل معقول . فهي تقترح الاستمرار في تبني مفهوم "الردع" . كما أنها تتصدى للرد على الاقتراحات البناءة الداعية الى بناء عالم يسوده الاستقرار والامن برسم صورة مصطنعة لعالم يختفي منه الردع فجأة ، رغم أنه من البديهيات أن الانتقال الى بديل مستقر وآمن لـ "الردع" ينبغي أن يتم على مراحل ، مع زيادة عدد التدابير الجديدة المتمثلة في تخفيض الاسلحة ، وبناء الثقة ، وتخفيض مستوى المواجهة . وكاتب الورقة الغربية لا يقترحان ، سواء عن قصد أو عن غير قصد ، مخرجا من الحالة الدولية الصعبة الراهنة .

٣٨- وعلاوة على ذلك ، فإن الخياران الغربيان يتحدثان ، في حقيقة الامر ، عن
إدانة سباق التسلح النووي ، محاولين تعليله استنادا الى استحالة وقف تطور
التكنولوجيا العسكرية وبغير ذلك من الاسباب المتكلفة . وهذا منطقي ؛ إذ أن من يدعو
الى استمرار مفهوم "الردع" لا يمكنه إلا ان ينتظر استمرار التسلح النووي في
المستقبل . وجملة القول ان الورقة الغربية ترسم صورة كئيبة ولا تقترح مخرجا
واقعيا .

٣٩- وختاما ، فإن الورقة الغربية تؤكد انه من المستصوب قيام حوار . وبالتأكيد
لا غنى عن الحوار بين الشرق والغرب ودول عدم الانحياز . ومهما كانت أوجه الخلاف ،
فإن الحوار البناء ضروري في ظل الحالة الدولية الصعبة الراهنة . وينبغي أن يمهّد
هذا الحوار الطريق للتفاهم وإبرام اتفاقات تفضي الى الحد من الاسلحة ونزع السلاح
النووي وتحسين العلاقات الدولية تحسينا جذريا .

الفصل الثالثالحجج والحجج المضادة والتعليقات المقدمة من
خبراء بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي

١ - بعد استعراض الأوراق المقدمة من الخبراء الآخرين ، نجد أن كل ما يختلف من آرائنا من أقوال وحجج موضوعية مردود عليه كله تقريباً رداً كاملاً في العرض المقدم منا وأن ورقتنا ، علاوة على ذلك ، تقرر عدداً من الحقائق التي أهملت الأوراق الأخرى ذكرها أو أساءت فهمها . وعلى ذلك ، فإن أفضل توضيح لآرائنا ، في ضوء ما قدم في الأوراق الأخرى ، يتأتى من قراءة المدققة لنصنا الأساسي . بيد أن بعض الأجزاء في الأوراق الأخرى تستدعي تعليقات محددة ، وبعض الاختلافات في النهج المتبعة بالنسبة للردع هي اختلافات أساسية جداً تستدعي تذكرة موجزة بجوهر النهج الذي سلكناه .

التعليقات على ورقة السيد سوبراهمانيام

٢ - تكمن الميزة الخاصة في تحليل السيد سوبراهمانيام في اختياره موقعا يتيح له تقييم الردع من زاوية واسعة . فهو بنظرة حريصة على التجرد يضع مفهوم الردع في منظور تاريخي عميق ، مستمداً أمثلته واستعاراته من خلفية واسعة من المعرفة . ولما كان تحليل السيد سوبراهمانيام للردع تحليلاً هيكلياً ، فإنه يتجنب مزالق أية وجهة نظر متحيزة شرقية كانت أو غربية ، ويسعى إلى تقديم منظور عالمي ، يتميز بمحاولة لتحقيق واقعية موضوعية وتوازن مبني على توجهات العالم الثالث بين النظامين العسكريين الرئيسيين . وهذا النهج يتيح كثيراً من النظرات العميقة الجديدة والمثيرة للدهشة في بعض الأحيان .

٣ - بيد أن ذات المزايا المبنية على الخبرة العملية في الأسلوب المنهجي الذي اتبعه السيد سوبراهمانيام تجعله ، في نظرنا ، مصدراً لعدد من أوجه النقص التحليلية . ذلك أن بعض نتائجه مستمدة من تصويره أن "الردع النووي" - حتى في عصرنا هذا ، وحتى فيما يتعلق بالدول النووية - يمكن تمييزه تماماً من أشكال الردع الأخرى ، بينما ينبثق استعمالنا لمفهوم الردع من افتراض أن الدولتين الكبيرتين تمارسان سلسلة متممة من الردع لا يمكن انتزاع العامل النووي منها بصورة اصطناعية . وليس بمقدورنا أن نستبعد امكانية أن تكون بعض التصورات الخاطئة قد نشأت عن هذا الاختلاف في التعريف .

٤ - إن ما استهدفه السيد سوبراهمانيام من وضع الدولتين النوويتين العظميين على قدم المساواة التامة وتشخيصه - المحييج - بأن كليهما تمارس الردع بقدر متساو ، يجعلانه يغفل فرقا هاما ، وأساسيا في الواقع وهو الفرق بين الردع بوصفه حالة وجودية للتعاضد بين الدولتين العظميين في العصر النووي والردع بوصفه الاستراتيجيات المميزة والمشكلة عمدا في كل من النظامين . ومن ثم فإنه يعزو الى الردع عموما نوايا وعواقب من الواضح أنها لا تشكل جزءا من المبدأ والاستراتيجية الغربيين .

٥ - كما أن هناك ميلا واضحا من جانبه - بصرف النظر عن تعريفه للردع - الى توسيع المفهوم بحيث يصعب تحديد ملامحه لكي يتسنى له أن يعزو اليه معظم السمات السلبية في سياسة القوة المتبعة حاليا ، وخاصة تأثيرتها على بلدان العالم الثالث ومعاناتها في المرور من خلال عملية التنمية نحو المزيد من الرخاء وتقليل المنازعات والأسلحة .

٦ - ورغم أن السيد سوبراهمانيام يرى موضوعيا أن الردع ، بما في ذلك العامل النووي ، كان في تطبيقه العملي سمة من السمات الملحوظة في العلاقة بين الشرق والغرب على مدى الأربعين عاما الأخيرة ، فإنه يصفه بأنه مجرد "مجموعة معتقدات" مضغيا عليه بذلك صفة مزاجية الى حد ما ، كما لو كان بمقدور الدول التي تمارسه أن "تعتقد" بنفس المستوى في شيء آخر . وعلى نفس المنوال ، يرى السيد سوبراهمانيام أن أثر الردع على المردوع هو مجرد انعكاس لـ "اعتقاد" الرادع في جدوى الردع - أيضا كما لو كان بمقدور المرء ، بطريقة أو بأخرى ، أن يخلص نفسه من هذا الأثر بتجاهل المعتقد وتبني وجهة نظر عن العالم أكثر نزوعا الى الخير . وترتبط بهذا التصور ارتباطا وثيقا وجهة نظره التي مؤداها أن الردع ، نظرا لعواقبه المحتملة ، يتضمن عنصرا من عناصر اللاعقلانية . فهو في نظره مزيج من العقلانية واللاعقلانية ولا بد أن يقود الى أفعال وردود أفعال لا عقلانية لا يمكن التنبؤ بها ، ولا سيما في حالة فشل الردع في وظيفته الاولى وهي منع الحرب .

٧ - وهذه النظرة تغفل حقيقة أن مبادئ الردع ليست خيارات اعتباطية - وهذا ما يمدق بمصفا خاصة على النهج الغربي - ولكنها تطورت داخل التحالفات من خلال عملية تفكير طويلة وشاقة ، مبنية على الكثير من الخبرات وتكيفت على مدى الزمن مع الأوضاع التكنولوجية والاستراتيجية المتغيرة . والنهج الغربي في الردع - وكذلك نهج الاتحاد السوفياتي بالتأكيد - ليس بالنهج اللاعقلاني أو الذي يلتمس تبريره فيما هو لا عقلاني وإنما هو مبني على أساس السلوك العقلاني من جانب الخصم المحتمل ، ومصمم لبيان أن الحرب في العصر النووي أمر لا عقلاني ، وأن تجنب الحرب هو السلوك العقلاني الوحيد .

صحيح أنه لا بد في الردع من افتراضات معينة بشأن سلوك الطرف الآخر ، في ظل مختلف الظروف ، لكن هذه الافتراضات تبني على التسليم بأن البقاء في العصر النووي يفترض مسبقاً - لصالح الطرف ذاته - وجود مشاركة تتسم بالمسؤولية والعقلانية في الإدارة المشتركة للبيئة النووية . وقد ثبت أن هذه الافتراضات صحيحة حتى الآن ، على الأقل بالدرجة التي جعلت الدولتين النوويتين تتصرفان بتمعقل وحصافة متزايدة سواء في إدارتهما للأمور المتعلقة بأسلحتهما أو في اتخاذهما لترتيبات متبادلة محكمة تستهدف الوقاية من مخاطر نشوب حرب نووية غير مقصودة . والواقع أن إحدى الحقائق الأساسية في العصر النووي هي أنه ليس باستطاعة أي دولة حائزة للأسلحة النووية أن تفترض امكانية السلوك اللاعقلاني من جانب دولة نووية أخرى ، إذ أن مثل هذا الافتراض قد يضطرها إلى أن تسلك سلوكاً غير مسؤول ومدمراً للذات . وإن ما يترتب على ذلك بالنسبة للطرفين من ضبط النفس والنزوع الحتمي إلى العقلانية الأساسية في السلوك لهو من الأمور المميزة للعصر النووي . ومن ثم ينبغي للمرء أن يتحرى الدقة في اختيار قياساته التاريخية المستمدة من فترات سابقة . فأمثلة السيد سوبراهمانيام المختارة من جانب واحد إلى حد ما - والمستندة إلى حالات اللاتماثل العسكري في التاريخ - مستمدة جميعاً من فترات كانت فيها العقوبة التي تنزل بالخصم بسبب الضرر اللاعقلاني أو القسوة اللاعقلانية غائبة أو لا تذكر .

٨ - وكدليل على العقلانية في صيانة مفاهيم الردع ، ينبغي أن يذكر أن إحدى السمات الرئيسية للنهج الغربي هي محاولته المنطقية الجاهدة لتعزيز قدرة الردع على منع الحرب بأقل تكلفة ممكنة ، سواء من حيث الترسنات النووية أو من حيث الدمار والخسائر في الأرواح في حالة فشل الردع .

٩ - ويعزو السيد سوبراهمانيام إلى الردع عدداً من الآثار التي ليس لها في الحقيقة علاقة سببية بهذا المفهوم ولا تعكس اتجاه علاقة العلة والمعلول .

١٠ - ويمدق هذا بصفة خاصة على مقولته التي يرددتها خبراء آخرون ومؤداها أن الردع يكرس العداء وعدم الثقة بين الأمم بل قد يؤدي إلى تعميق هذه المشاعر السلبية . على أنه لم يشر إلى أي دليل يثبت هذا الادعاء ؛ والواقع أن من الأيسر بكثير إثبات عكسه . وسيطرة الردع المتبادل بين الشرق والغرب لم تمنع بأي حال من الأحوال وجود فترات طويلة من الانفراج النسبي أو عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا البعيدة المدى ؛ كما لم تمنع الرئيس ريفان والأمين العام غورباتشوف ، عند هذا المنعطف بالذات ، من إقامة علاقة يجرى من خلالها فيما يبدو تخفيض لحالة عدم الثقة التي كانت

سائدة في السابق والاتفاق على عدد من القواعد الهامة للسلوك المتبادل . والحقيقة هي أن العداوة وغياب الثقة المتبادلة ينبعان من التضاد الطويل الامد بين الدولتين الكبيرتين ، وليس من أي من الوسائل الأمنية التي تستخدمانها في إطار علاقة التضاد بينهما .

١١ - ويمكن للردع أن يدخل على هذه العلاقة قدرا من الاطمئنان إلى أن الحرب باتت غير محتملة الوقوع ولم تعد خيارا ممكنا . لذلك فإن بإمكان الردع أن يقلل من الخوف ومن تفشي التوجس وأن يمكن الأمم من العمل بصورة أكثر هدوءا في وضع صيغة للتعايش ، أي علاقة سلمية دائمة يمكن أن تكبح جماح الخصومة المستمرة وأن تبديد في الوقت ذاته شيئا من عدم الثقة النابع منها . وكما أشرنا في عرضنا ، فإن الطمأنينة المستمدة من نظام فعال للردع المتبادل قد تؤدي أيضا إلى إيجاد الشروط اللازمة لتحديد الأسلحة عن طريق التفاوض بدلا من اذكاء سباق للتسلح لا نهاية له وينظر إليه نظرة ميكانيكية . ويسلم السيد جوركين ، بأسلوبه الخاص ، بأن التوازن العسكري الاستراتيجي المستقر هو الوضع الوحيد الذي من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض الأسلحة عن طريق التفاوض .

١٢ - والواقع أن ما يذهب إليه السيد سوبراهمانيام من أن الابقاء على علاقة خصومة أساسية يصبح شرطا أساسيا للمحافظة على الردع يعتبر مثالا على الاستدلال الدائري . فالردع يصبح لا لزوم له إذا ما انحلت علاقة التضاد الأساسية . والنهج السياسي في تناول مسألة الردع ، وهو النهج الذي يدعو إليه السيد سوبراهمانيام باصرار ، موجود بالفعل كسمة أساسية من سمات المفهوم الغربي ، كما يثبت ذلك العرض المقدم منا .

١٣ - ويغترض السيد سوبراهمانيام فيما يراه من أن الردع مكيف بالدرجة الأولى مع منظومات الأسلحة وفي نقده الضمني لتحديد الأسلحة أن الردع هو الذي أدى إلى كل منظومات الأسلحة الحديثة ، وهو يجعله في الواقع مسؤولا عن كافة ديناميات تكنولوجيا الأسلحة في عصرنا . ومن العسير إقامة الدليل على هذه العلاقة السببية . ومن الأيسر بيان أن الردع لم يشجع سوى بعض التكنولوجيات المحددة في مجال الأسلحة ، التي يعتقد أنها تؤدي إلى إنتاج أسلحة أكثر أمنا وأقل تدميرا ، مما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار الاستراتيجي وزيادة الوفورات في مجال التسلح في آن واحد .

١٤ - ويضيق السيد سوبراهمانيام أحيانا مفهوم الردع بحيث يصبح مجرد تنافس ميكانيكي بين صانعي الأسلحة ، كما يتوسع فيه في أحيان أخرى إلى حد يبدو فيه وكأنه المسؤول الأول عن تشويه وتسميم السيادة الدولية في عصرنا . وهو من ثم يتهم الردع

بأنه يلوي نظرة الدولتين العظميين الى العالم في اتجاه مانوي لا تريان فيه إلا صديقا أو عدوا ، حيث تصبح جميع الخلافات التي تنشأ في العالم الثالث محكومة بشيء واحد هو تعزيز العلاقة الردعية بين الشرق والغرب . وهذه النظرة التي تعمزو المسؤولية عن جميع المنازعات الداخلية في العالم الثالث ، أو جميعها تقريبا ، الى عدد قليل من المتسببن الخارجيين نظرة لا تكاد تستند الى أساس .

١٥ - وقد حاولنا في العرض الذي قدمناه أن ندرس بأسلوب لا مبالغة فيه ما يحدث من تدخل خارجي في منازعات العالم الثالث - إذ ليس هناك من ينكر حدوثه - ولكننا أشرنا كذلك الى العوامل المقيدة للتدخل المباشر من جانب الدولتين الكبيرتين والتعقل الذي أُملى على الشرق والغرب تجنب الدخول في صدام مسلح . وبهذا المعنى ، كان لوجود الردع تأثير مخفف حد من المنازعات التي تقع خارج إطار العلاقة بين الشرق والغرب . وليس علاج الازمات والمنازعات التي تجري في العالم الثالث أن يشار بإصبع الاتهام الى الدولتين الكبيرتين والى الردع بقطبيه ، بل في السعي المخلص الى ايجاد حل المنازعات الاقليمية ووضع ترتيبات أمنية اقليمية .

١٦ - وليس هناك من شك في أنه لا يمكن في عالم مترابط أن يتجاهل الاعضاء الآخرون في المجتمع الدولي الترسانات النووية الهائلة التي توجد بالدرجة الاولى على طول المحور بين الشرق والغرب ، والمخاوف القائمة بل والاضرار النووية في أنحاء العالم المختلفة تبين أنها ليست موضع تجاهل . بيد أن النظر الى الظاهرة النووية نظرة لا تسيطر عليها المبالغة في إشارة المخاوف وتأخذ بعين الاعتبار الاثر الفعال للردع على منع وقوع الحرب وضالة احتمال أي استخدام للأسلحة النووية ، يظهر مدى المبالغة فيما يذهب اليه السيد سوبراهمانيام من أن الردع - بحكم الترابط - ينشر الخوف في العالم الثالث الذي لم يوجه اليه أي تهديد مباشر ، وأحد الأدلة على ذلك هو الضمانات الامنية السلبية الشاملة المقدمة من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية . ويكاد يكون من غير الممكن ألا يخرج المرء بالانطباع الذي مؤداه أن الترويج لمنظور التهديد هذا قد يكون المقصود منه هو تبرير الاحتفاظ بخيار حيازة الأسلحة النووية في النهاية . بيد أن الحجة المناهضة لانتشار الأسلحة النووية الى بلدان العالم الثالث ، كما تبين ورقتنا ، لا تستند الى أي شكوك تتعلق بجدارة هذه البلدان بالثقة أو بنضجها ، بل الى الاعتقاد بأن أي من هذه البلدان لن يعزز أمنه عن طريق حيازته للأسلحة النووية ، وبأن هذه الأسلحة لا تؤدي دورها الفريد الذي تطوّر على مدى التاريخ إلا كجزء من المعادلة الأمنية بين الشرق والغرب . ولهذا السبب أيضا ، فإن مقارنة السيد سوبراهمانيام بين الانتشار الأفقي وبعض جوانب الانتشار "الرأسي" تبدو

مقارنة غير دقيقة . فالغواصات النووية التابعة للدولتين الكبريين ليست قوات نووية مستقلة في صنع القرار ، بل وسائل ملتزمة بالتعليمات في نظام عسكري متدرج ، توجد فيه احتياطات محكمة وفعالة ضد الاستعمال غير المصرح به للأسلحة ، ويخضع في هذا الشأن للتحسين المستمر .

١٧ - وقد أشرنا في عرضنا الى الطبيعة الدفاعية للردع ، موضحين أنه لا ينبثق عنه أي تهديد ، وأن احتمال استعمال الأسلحة ، الذي هو احتمال بعيد لحسن الحظ ، سيتوقف كلية على القيام بهجوم مسلح . ومن ثم فإن الإصرار على جانب التهديد الذي يتخلل جزءا كبيرا من ورقة السيد سوبراهمانيام يحول العبء الأخلاقي من المعتدي المحتمل الذي يخشى منه الى ضحيته ، وهو قلب للقيم الأخلاقية مرفوض كل الرفض . ويقوم السيد سوبراهمانيام ، كجزء من إشارته لمسألة التهديد والرعب اللذين يقرنهما بالردع ، بعقد مناظرة بينه وبين الإرهاب الذي يجري في أيامنا هذه ، بما في ذلك جوانبه النووية المحتملة . وينبغي القول بكل الوضوح أنه لا يمكن إطلاقا إقامة أي صلة بين الاثنين . وفي الواقع ، لم تبذل أية محاولة على الإطلاق لتبرير العنف الإرهابي باستمرار وجود سياسات الردع أو عدم نجاح جهود تحديد الأسلحة النووية ، فالإرهاب يستخدم العنف ويؤدي الى وقوع الأضرار ، بينما يسعى الردع الى الحيلولة دون وقوعهما ، وليس هناك أي تشابه بين الخرق الفردي للقانون الدولي والمحلي وبين الإجراءات التي تقوم بها الدول فيما يتعلق بمسائل الأمن والسلم .

١٨ - وهناك دون شك الامكانية الرهيبة لاستخدام المواد والأجهزة النووية في الأعمال الارهابية ، وهي أحد مخاطر المدنية الحديثة . ويجب دون شك اتخاذ الحذر ومزيد من الحيلة للحيلولة دون وقوع مثل هذه الكوارث ؛ ولكن يبدو من التعسف ، في وجود صناعات نووية مدنية كبيرة ومتنوعة ، أن يلقي بمخاطر الارهاب النووي بصورة حصريّة على عتبة المنشآت النووية العسكرية التي هي من أكثر المنشآت حماية ووقاية ويمكن ، بقليل من الجهد ، زيادة وقايتها .

١٩ - والعلاج الذي يصفه السيد سوبراهمانيام لشروط الردع - وهو تجريد استعمال الأسلحة النووية من المشروعية بصورة متزايدة عن طريق التشريع - لا يكاد يكون أمرا مقنعا . ففي المقام الأول ، من العسير أن يفهم المرء كيف يمكن لهذا التحريم القانوني النظري - دون التدمير المادي للأسلحة أو فرض الجزاءات أو التحقق - أن يحدث أثارا في عالم الواقع ، والخرق المتكرر لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ على مدى عقود عديدة مثل يبعث على التشاؤم . وإن نزع المشروعية عن الوسيلة الفعالة

النهائية لمنع العدوان دون التأكد أيضا من استحالة وقوعه فعلا لن يكون له من نتيجة سوى الإغراء بالعدوان .

٢٠ - وكما أشرنا ، فإن الهدف الأساسي للردع هو منع نشوب أي حرب . واستعمال الأسلحة النووية فضلا عن استعمال أية أسلحة أخرى مستبعد بالفعل إلا في حالة السيناريو الخامس المتعلق بالهجوم على البلدان الاعضاء في حلف الأطلسي . ولكي يكون هناك مبرر مقنع للتجريد من المشروعية في تلك الحالة بعينها ، كذلك سيكون من المتعين توفير بديل أممي تتوافر له إمكانات مماثلة أو أعلى لمنع نشوب أي نوع من أنواع الحرب . بيد أنه مما يدعو للأسف أن هذا الجانب لا وجود له في ورقة السيد سوابراهمانيام .

تعليقات على ورقة السيد كاراسالي

٢١ - تقدم هذه الورقة منظورا من العالم الثالث يتسم بالايجاز ووضوح الحجّة ، ويعكس اتجاه الحجج التي تساق بوجه عام في إطار المناقشات التي تجري داخل الامم المتحدة فيما يتعلق بنزع السلاح . ونظرا لأن كثير من هذه الحجج هي حجج نمطية يحتج بها دائما ، فقد تمت معالجتها في ورقتنا على نحو كامل .

٢٢ - يصور السيد كاراسالي الخطر المفترض المنبثق عن الأسلحة النووية بالنسبة للعالم الثالث بألوان صارخة ، دون أن يحدد فيما إذا كان هذا الخطر المتصور هو نتيجة لمجرد وجود الأسلحة النووية ، أو لحالة الردع المتبادل الراهنة بين الدولتين العظميين ، أو للنهج الغربي للردع على وجه التحديد ، وهناك بعض الشواهد التي تشير الى أنه يقصد الحالة الأخيرة . وهو يستند في تحليله للخطر ، للأسف ، على حالة "أسوأ الافتراضات" حيث تندلع حرب نووية شاملة يبدأوها تحت ظروف غير واضحة ، متخذوا قرارات بعيدون ومجهولو الهوية وربما يكونون في حالة اضطراب ذهني ونفسي . وهو لا يأخذ في الاعتبار التصميم المشترك للدول النووية على تجنب المجابهة النووية .

٢٣ - وإذا كان تحليل السيد كاراسالي للخطر مبالغ فيه فان وصفه للمخاوف النووية السائدة في العالم الثالث فيه تهويل بنفس القدر . وليس صحيح في الواقع ان مشاعر القلق صارت "غالبة" ، وان الاحساس بانعدام الامن أصبح أمرا "لا سبيل الى احتماله" أو ان وجود الأسلحة النووية تجعل العيش في ظل السلم والسكينة أمرا غير وارد . اذ ان اعلان وبرنامج عمل لومبي المعتمدان في المؤتمر الوزاري الاقليمي الذي انعقد مؤخرا تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية والمعني بالامن ونزع السلاح في افريقيا (انظر

A/40/761-S/17573 ، المرفق) أو مبادرة بيرو بشأن نزع السلاح التقليدي على الصعيد الإقليمي في أمريكا اللاتينية^(١٧) ، يدلان على التصور الأكثر توازناً للأمن الموجود لدى كثير من بلدان العالم الثالث . كما أن المناقشات التي جرت مؤخراً في الجمعية العامة تظهر وجهة نظر أكثر واقعية وأقل انفعالا فيما يتعلق بما يقلق العالم الثالث من هواجس بشأن الاخطار التي تتهدد السلم .

٢٤- وتتضمن ورقة السيد كاراسالس معالجة متعجلة للقضايا الاخلاقية . فبينما هو يرى ان الردع امر غير اخلاقي بطبيعته ، رغم أن القصد المعلن هو منع الحرب وإنهائها ، اذا نشبت ، بأقل الخسائر ، فان حكمه على العمل العدواني ، الذي يستدعي ردا دفاعيا مناسباً ، يبدو أقل قسوة . وعلى الرغم من بعض الجهد الجدلي الاضافي الذي تحقق في النسخة المنقحة من ورقة السيد كاراسالس فلا يزال التمييز بين العدوان والرد الدفاعي غامضاً ، ويبدو ان المفزى الاخلاقي لسعي المرء لحماية مجتمعه من الهجوم المسلح ومنع نشوب الحرب لا يدخل ، على ما يبدو في معادلته الاخلاقية .

٢٥- بيد اننا نلاحظ ان الورقة تعترف في جزئها الختامي بأن المآزق النووي قائم ولا سبيل الى حله بسهولة وانه سيتعين على العالم ان يعيش مع وجود الاسلحة النووية الى ان يتحقق الامن بوسائل اخرى . وهو يرى بحق أن مفتاح الامن في منطقة اوروبيا الوسطى البالغة الاهمية حيث يكشف الردع عن أكبر أثر مباشر له يتمثل في قيام توازن على مستوى الاسلحة التقليدية . وتستحق التأييد الكامل ملاحظته بأن تحقيق ذلك يتأتى على أفضل وجه بتخفيض قوات معاهدة وارسو .

تعليقات على ورقة اللواء فخر

٢٦- من الواضح ان خبرة السيد فخر العسكرية قد كان لها الفضل في تشكيل منظوره للردع . فهو ، في الواقع ينظر الى سعي الدول من أجل اكتساب القوة والعلاقة التنافسية بين الخصوم المسلحين على أنها من السمات الملازمة للعلاقات الدولية . وهو يفهم كذلك بشكل جد واضح الطريقة التي تتفاعل بها الامكانيات العسكرية للدول . ويقوده هذا الى الاعتراف بأن الردع يشكل سمة دائمة للعلاقات بين الدول ، وذلك لمنع النزاع أو حصره ، وبغية التوصل الى تعريف عام مفيد للردع . وهكذا فان السيد فخر لا يجد صعوبة في الاعتراف بأن الردع المتبادل بين الشرق والغرب قد أفلح في الحيلولة دون وقوع حرب عالمية ثالثة .

٢٧- بيد أن السيد فخر عندما يفترض مسبقاً وجود الردع في كل مكان ويحاول وصف

آثاره لاسيما فيما يتعلق بالبلدان النامية ، يبدو وكأنه يتجاوز تعريفه هو بالذات للردع حين يبالغ فيه احيانا ليصبح آلية عامة الانتشار للسياسات الدولية ولاسيما سياسات الدولتين العظميين .

٢٨- ان تقييم السيد فخر لمبدأ الردع ، الذي يتسم بالواقعية وبأنه في النهائي ايجابي ، يقوده الى اقتراح الكيفية التي ينبغي ان تكون عليها سياسة الردع . فيجب ان تكون هذه السياسة مضمنة للحيلولة على نحو فعال دون وقوع حرب ومنع تصعيدها وان يكون هيكلها دفاعيا وان تتمتع بمزيج مستقر من القوات العسكرية يساعد على اجراء تخفيض مطرد في التسليح العالمي ، وان تكون موجهة نحو الحد من الاسلحة وخاصة ازالة الفايض من الرؤوس النووية ، وان تكون تحت توجيه منشآت قيادة وتحكم واتصالات واستخبارات تتسم اكثر أمنا وتطورا . ومن وجهة النظر الغربية لا صعوبة لدينا في الموافقة على هذه القائمة من المتطلبات التي يلبيها الى حد بعيد من جانب الردع الغربي .

٢٩- والسيد فخر اذ يفالي الى حد ما في تقدير التهديد النووي الراهن - ذلك لان الافتراض القائل بأن خطر نشوب نزاع نووي شامل في ازدياد مطرد لا يقوم على أساس - فانه يبالغ كذلك في مدى تورط بلدان العالم الثالث في علاقة الردع القائمة بين الدولتين العظميين . أما فيما عدا ذلك فهو يحلل على نحو صحيح الترابط السياسي والاقتصادي الاساسي ، وذلك عندما يشير مثلا الى الحد الذي تعتمد فيه اقتصادات العالم الثالث على قيام علاقات مستقرة وسلمية بين الدولتين العظميين . والسيد فخر محق في الشعور بالقلق ازاء امكانية انتشار الاسلحة النووية في العالم الثالث والتهديد غير المحدد المنبثق عن السياسات الغامضة للدول التي تقف على العتبة النووية ولم تتخل عن الخيار العسكري النووي . وقد يكون لقلقه هذا جذور اقليمية ، إلا ان دعوته لازالة هذا الغموض القائم يستحق دون شك التطبيق على الصعيد العالمي .

٣٠- والسيد فخر مصيب حينما يبين أن الدول التي تمارس الردع تحاول زيادة فعاليتها الى اقصى حد عن طريق التطوير التنافسي المتواصل للتكنولوجيا العسكرية ، ولكن يغفل الحقيقة المتمثلة في أن اعادة بناء هيكل الردع لا يتطلب ، وفي الغالب لا تتخذ بعدا كميا ، ولذا فان استنتاجه العام بأن سياسات الردع تنمي سباق التسليح (الكمي) يبدو لنا عديم الاساس . بيد أن السيد فخر محق تماما في توضيحه لان هذه التحسينات التكنولوجية تستهدف تعزيز الاستقرار .

٣١- ويختتم السيد فخر ورقته بملاحظة بناء بوجه خاص حينما يدعو الى مزيد من الانفتاح في الشؤون العسكرية وغير ذلك من تدابير بناء الثقة .

تعليقات على ورقتي السيد جوركين والسيد مولر

٣٢- يطرح السيد جوركين والسيد مولر وصفا للمفهوم الغربي للردع يناقض تماما صياغة السلطات الغربية لذلك المفهوم وممارستها له . فالمفهوم الغربي كما يصفانه عدائي تماما في مقامده وخيم في عواقبه ، بينما الدول الاشتراكية لا يوجد لديها مفهوم للردع على الاطلاق وليست من ثم مشتركة في المسؤولية عن الشرور الناجمة عنه . غير أن السيد جوركين يحيد عن الخط السلبي المتصلب الذي يلتزمه الامتاز مولر ، إذ يعترف بأن عامل الردع موجود "بوصفه دالة للتوازن العسكري الاستراتيجي" ، وبأنه "الى حد ما" يمثل "عامل استقرار في الوضع الاستراتيجي" ، بل ويقر بأن السياسة الخارجية والعسكرية التي ينتهجها الاتحاد السوفياتي تنفذ على صعيد الممارسة العملية عن طريق "مجموعة من العوامل المقيدة" . وهذا الاعتراف يفتح باب الحوار الجدلي أمام احتمالات مبشرة ، وان كانت غير واضحة ، توجي بوجود بعض مجالات الاتفاق مع ورقتنا . وإنه لما يسعدنا أن نأخذ بالافتراض الذي مؤداه أن هذه الإعادة لصياغة الآراء السوفياتية بشأن الردع - إذا أخذت مع تصريحات سوفياتية أخرى صدرت مؤخرا بشأن المسائل الاستراتيجية - قد تكون دالة على تزايد الواقعية وزيادة النضج في إدراك حقائق الواقع في العصر النووي والإقرار بالمسؤولية المشتركة التي تفرض على الدولتين النوويتين الكبيرتين معا إقامة علاقة استراتيجية مستقرة والمحافظة عليها وتجنب الحرب النووية والتقليدية على السواء .

٣٣- وتتقارب الصياغة التي طرحها السيد جوركين مع المفهوم الغربي لـ "الردع الوجودي" ، الذي يقول بأن حيازة الدولتين الكبيرتين للأسلحة النووية ؛ تفرض موضوعيا وبصرف النظر عن عقائدهما العسكرية ومقاصدهما السياسية ، قيودا مانعة ضد نشوب الحرب بينهما ، لعلهما بأن الحرب تتلازم معها مجازفة فادحة بحدوث دمار لا يطاق . وعلاوة على ذلك ، يعزو السيد جوركين الى "العقيدة العسكرية السوفياتية" عددا من المبادئ التي هي أساسية بالنسبة للمفهوم الغربي للردع وهي : أن التوازن العسكري الاستراتيجي وما يصاحبه من خوف من القصاص النووي يعززان السلم ، وأن ذلك التوازن يتوقف على القبول المتبادل لمبدأ التكافؤ ، وليس السعى الى تحقيق التفوق ؛ وأن استقرار التوازن لا تتفق معه محاولة تحقيق الأمن المطلق ؛ وأن الحرب النووية حرب لا يمكن كسبها ويجب ألا تخاض أبدا ؛ وأن التوازن الاستراتيجي لا ينبغي أن يكون غاية في حد ذاته ، بل يجب أن يكون مجرد واحد من "مجموعة من العوامل المقيدة" - السياسية

والقانونية والاخلاقية والسيكولوجية ، فضلا عن العسكرية - التي تستهدف تقليص دور العامل العسكري وتعزيز السلم الدائم .

٣٤- والمشكلة الوحيدة بمدد هذه القائمة من المبادئ هي أن السيد جوركين يصّر على أنها ملكية خالصة للعقيدة العسكرية السوفياتية في الوقت الذي يتهم فيه الغرب بانتهاك كل مبدأ منها ، على الرغم من أنه قد اقتبس العبارات التي صيغت بها بنصها من مصادر غربية . وهذا قلب غريب للتفكير الاستراتيجي . وهو غريب بوجه خاص لأن السيد جوركين وهو يأخذ بمبادئ الفكر الاستراتيجي الغربي ، يستمر في إنكار أن لها أي علاقة بوجود استراتيجية سوفياتية متممة للردع .

٣٥- ولما كان السيد جوركين قد أخذ بهذا القدر من المفهوم الغربي للردع ، وحيث أنه أيضا يسم السياسة الخارجية والعسكرية التي ينتهجها الغرب باسم هذا المفهوم بأنها على قدر كبير من العدوانية والخطر تجاه الاتحاد السوفياتي ، الذي يصف وضعه العسكري بأنه دفاعي بحت ، فإنه مما يبعث على الحيرة ويزعج إلى حد ما ، أنه يبذل جهدا غير عادي لإنكار أن الاتحاد السوفياتي يفكر حتى مجرد تفكير في الردع ، ناهيك عن أنه ينتهج سياسة للردع .

٣٦- على أن الردع ، بوجه عام ، هو ببساطة ذلك المجهود الذي يبذله خصم مسلح ليثني خصما آخر عن القيام بعمل عسكري عدائي . وليس هناك ما يضطر الاتحاد السوفياتي إلى الاتفاق مع الاستراتيجية العسكرية أو السياسة الخارجية للغرب لكي يكون لديه مفهوم للردع خاص به له منطقته . وبالأصرار على أن الردع هو ، على أفضل الأحوال ، مجرد نتيجة غير مقصودة ، وتلقائية فيما يبدو ، لسعي الاتحاد السوفياتي إلى تحقيق "توازن استراتيجي عسكري" ، فإن ورقة السيد جوركين تترك سؤالا معلقا عما يعنيه هذا الهدف حقا في المصطلح القتالي السوفياتي . فإذا كان يعني من وجهة نظر السيد جوركين العقيدة القتالية التي تسود كتابات العسكريين السوفيات ، فهو إذن لا يعدو أن يكون سعيًا من طرف واحد إلى تحقيق القدرة على خوض الحرب وعلى كسبها ، على أساس القدرة على هزيمة قوات العدو على كل مستوى من مستويات العنف - وهو مفهوم لا يؤدي إلى تحقيق الاستقرار أو إلى تهدئة سباق التسلح . أما إذا كان يعني حقا الردع المتبادل تحت اسم آخر ، فإنه ينبغي لأمن القوازن الاستراتيجي العسكري أن يدركوا أن الردع المتبادل ليس شيئًا تلقائيًا وأن من غير المأمون الاعتماد في تحقيقه على سعي الطرفين إلى تحقيق أهداف متعارضة في مجال الأمن الوطني والردع المتبادل ، بطبيعته ذاتها ، يجب أن تراعى فيه بصورة مدققة التفاعلات السيكولوجية والسياسية

بين الخصوم المسلحين . أما تنفيذه فيجب أن تتوفر له اليقظة والمرونة بصورة واعية ومستمرة ، وذلك في ضوء عوامل عدة من بينها تغير التكنولوجيا وعلاقة سياسات الدفاع بتحديد الأسلحة وتحول السياق العام للعلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف . وعلاوة على ذلك ، يجب أن يقوم الردع المتبادل على ما يتجاوز مجرد التوازن الاستراتيجي أي التوازن النووي عبر القارات ، ففي الواقع أن ذلك التوازن يزيد من أهمية موازنة الخلل القائم في أوروبا في المجال التقليدي باحتفاظ الغرب بخيار الرد النووي .

٣٧- ومما يبعث على القلق بالمثل ، أن لم يبعث على الحيرة الشديدة ، الصورة المشوهة التي تقدمها ورقتا السيدين جوركين ومولر للمفهوم الغربي للردع والممارسة الغربية له . ولما كان الوصف الذي يقدمانه هو النقيض بعينه لما ورد في بيانات غربية رسمية ووثائق عامة لا حصر لها كان لابد أن تحتاز الاختبار العسير اللازم لإقرارها في عمليات ديمقراطية داخلية وفيما بين الحلفاء ، وحيث أن الورقتين لا تقدمان دليلا على أن هذه البيانات لا تعني ما تقوله أو أنها لا تشكل الأساس الفعلي للسياسات الخارجية والعسكرية للغرب ، فإن أهون ما تفسر به التوصيفات المغلوطة التي يزعمونها أنها تدخل في باب الجدليات وليست من قبيل التحليل ، ولا حاجة بنا هنا ، تصحيحا لهذه التوصيفات ، إلى أن نكرر العرض الشامل الذي تتضمنه ورقتنا للمفهوم الغربي للردع .

٣٨- بيد أن هناك أيضا احتمالا يبعث على مزيد من القلق ، وهو أن الافتراضات السوفياتية بشأن العقيدة العسكرية والعمليات العسكرية راسخة بدرجة تجعل الاتحاد السوفياتي غير قادر على تفهم المبادئ الحقيقية للردع المتبادل على النحو الذي يمارس به في الغرب ، ولكنه مضطر بدلا من ذلك إلى رؤية المفهوم الغربي للردع على أنه صورة مطابقة لاستراتيجيته هو ، وهي مجرد الاختيال تحت قناع دعايات التعايش السلمي . وهذا التفسير تؤكد فيه يبدو الاستراتيجية القتالية السوفياتية كما وضعتها وكما تنفذها المؤسسة العسكرية السوفياتية . ولا مراء في أن هذه الاستراتيجية تعكس اهتمام العسكريين لا بالردع - أي بمنع الحرب أو تفاديها ، أو التقييد المتبادل للعمليات العسكرية ، أو الردع خلال الحرب بهدف الإنهاء المتعقل للحرب - بل بخوض الحرب على أساس ضرب القوات المقصود منه إلحاق الهزيمة بالعدو بصورة سريعة وشاملة . وفي غيبة التقييد والتحديد اللذين تفرضهما العمليات الديمقراطية و"التدخل" المدني في الشؤون العسكرية ، فإن هذا التوجه إلى خوض الحرب وإلى كسبها مطلق اليد في اتباع استراتيجيات مؤداها شن هجوم عدواني مفاجئ في أوروبا الغربية ، وتحقيق تفوق نووي ساحق في أوروبا (حوالي ١٥ إلى واحد) ، والعمل على اكتساب قدرة

نووية استراتيجية على تسديد الضربة الاولى على نحو لا يعكس معيارا للاكتفاء - وكل ذلك يتجاوز بكثير الاحتياجات الردعية الدفاعية .

٣٩- وليس من شك في أن تفسير الكلمات يجب أن يكون في ضوء الاعمال وفي السياق الكامل لها . ونحن خلافا لزملائنا الاشتراكيين نميل الى الاعتقاد بأن العقيدة العسكرية التي يدين بها الطرف الآخر ، سواء من حيث صياغتها الفنية أو ممارستها التنفيذية ، أكثر تعقلا من التفسير المعلن لها وبأنها الى حد ما أقل خطرا مما توحى به الكتابات العسكرية السوفياتية . والإشارات المتكررة التي صدرت على مدار السنوات من القيادات السوفياتية المدنية والعسكرية الى الردع ، لفظا ومفهوما ، تدحض الرأي القائل بأن الاتحاد السوفياتي لا يشغل فكره بهذا المفهوم الرئيسي من مفاهيم عصرنا . والعقيدة العسكرية السوفياتية لا تُفعل هي الأخرى المتطلبات المتغيرة للردع ، بل انها تركز لتلك المتطلبات اهتماما شديدا ومستمر بأقصى درجة ، وإن كان ذلك غير مطروح في دائرة الاستهلاك العام . وعلى الرغم من أن المرء لا يزال يجد في الكتابات العسكرية السوفياتية إشارات الى ضرورة احراز النصر عن طريق توجيه "ضربة ساحقة" في حرب بين الشرق والغرب بل والى الحاجة الى إتاحة خيارات إجهاضية ضد القوات النووية الغربية ، فإننا معجبون بإدراك السوفيات لخطر التدمير الذاتي غير المقبول الذي تنطوي عليه أي حرب نووية أو ، في ذلك الصدد ، أي حرب تقليدية كبيرة . وعلى الرغم من أن القادة المدنيين لا يزالون يتحدثون عن حتمية تصاعد أي تصادم مسلح يقع في أوروبا الى كارثة عالمية غير محدودة ، فإننا نلاحظ أن الكتاب العسكريين السوفيات قد مضوا منذ عام ١٩٦٥ بصورة متسقة وشاملة تماما الى وضع عقيدة مؤسسة على خيارات تقليدية محدودة وأن هذه العقيدة قد وُضعت موضع التنفيذ بإدخال تغييرات كبيرة في التنظيم والبنية العسكريين وفي مجال الأسلحة والتكنولوجيا .

٤٠- وهناك أيضا جانب آخر تتفوق فيه العقيدة العسكرية السوفياتية بوضوح على الموقف السوفياتي المعلن من حيث استنادها الى منطق أكثر وضوحا وتعقلا ، ألا وهو : الخيارات النووية المحدودة . فليس هناك عنصر من عناصر الاستراتيجية العسكرية المرتبطة بالمفهوم الغربي للردع يلقي من المتحدثين الحكوميين السوفيات من الإدانة الشديدة ما تلقاه محاولة الإبقاء في حالة فشل الردع وحدثت عمليات تبادل نووي ، على امكانية إنهاء الحرب خدمة لفرض عقابني وذلك عن طريق تقييد استعمال الأسلحة النووية . ومع ذلك فإن من الواضح تماما من المحاضرات التي تلقى في الاكاديميات العسكرية السوفياتية ومن الدوريات الفنية مثل "الفكر العسكري" ، أن القوات المسلحة السوفياتية قد وضعت منذ عام ١٩٦٥ نظيرا متكاملًا للاستراتيجية التقليدية

الجديدة ، هو استراتيجية تفصيلية للخيارات النووية المحدودة ، تميز بين المناطق الجغرافية وأنواع الأهداف ومدى الاستخدام والقوة الانفجارية . وهنا أيضا ، كما في حالة العقيدة التقليدية ، جرى تصميم بعض التطويرات في ميدان الأسلحة النووية السوفياتية ومجال وزع الأسلحة (مثل قذائف SS-20 و SS-12/22 و SS-23 و SCUD و SS-21) من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية .

٤١- ولا يسهل المرء إلا أن يستنتج من التناقض القائم بين الكتابات العسكرية السوفياتية والاعلانات الحكومية السوفياتية بشأن استحالة وضع حدود على القوة وعن الخبث الذي تنطوي عليه محاولة تحقيق ذلك ، أن الموقف المعلن يقصد به التخويف . غير أن عقيدة العسكريين أكثر مدعاة للقلق من الدعاية المعلنه ، فعلى الرغم من وضوح الاهتمام السوفياتي المستمر بالاستعمال التمييزي للقوة وما يفصح عنه ذلك من تلاق ظاهري بين العقيدتين الشرقية والغربية ، فإن كون هذه النقاط العقائدية مرتبطة بسياسة عسكرية وخارجية ترفض رفضا قاطعا ، في رأي الاستاذ جوركين ، أي اهتمام منظم بمفهوم الردع الدفاعي ، أمر لا يبعث على الطمأنينة مطلقا . فتطوير وتوضيح الخيار التقليدي يجريان في سياق تفوق سوفياتي متزايد في المجال التقليدي مضاف إليه تفوق نووي في أوروبا ، على نحو يخدم استراتيجية قتالية تقضي بالاحتساح السريع للمواقع والمناطق الامامية والاستيلاء عليها . أما دور الردع فيحتفظ به للخيارات النووية المحدودة التي يقصد بها ردع (أو إجهاد ، على حد تعبير بعض السلطات العسكرية السوفياتية) الرد النووي من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي على العدوان التقليدي . والأسباب الرئيسية المعلنه لتلك الخيارات النووية المحدودة تتعلق بالمطالبات المادية اللازمة لاستعمال القوة التقليدية والقوة النووية معا بأقصى قدر من الفعالية في ظل السيطرة السياسية ، بدلا من الردع خلال الحرب أو الانهاء المتعقل للحرب . ولا يوجد في الكتابات السوفياتية أي مفهوم توجيهي يقنع بأقل من الحاق الهزيمة بقوات العدو ، على الرغم من الاعتراف المعلن بأن الجهد الرامي الى تحقيق هذا الهدف سرعان ما سيؤدي الى بلوغ مستويات لا تعقل من الدمار . ومن هنا فإن الاستراتيجية السوفياتية ، وليست الاستراتيجية الغربية ، هي التي تتصور خوض "الحرب النووية المحدودة" التي يذهب الاستاذ جوركين الى انها هدف الاستراتيجية الغربية ، أما هدف الغرب فهو تفادي الاستعمال العشوائي للأسلحة النووية ، اذا ما أخفق الردع ، واستخدام التصعيد النووي بهدف إنهاء الحرب عن طريق التفاوض . ومن الواضح أن الهدف السوفياتي هو بلوغ الغاية العسكرية التقليدية وهي إحراز النصر العسكري .

٤٢- وهذا لا يؤدي بنا الى الاستنتاج الذي يعزوه المتحدثون السوفييات الى الاستراتيجية الغربية ، والذي مؤداه أن القادة العسكريين أو المدنيين السوفييات يتحينون الفرص لشن الحرب ، وإنما الى الاستنتاج الذي مؤداه أنهم لم يتخذوا الاحتياطات الكافية لمنع تحول الحرب الى كارثة كاملة ، وأنهم ينتهجون استراتيجية لا يمكن إلا أن تؤدي الى إذكاء سباق التسلح . ولا يكمن الخطر في كون الردع الغربي كافيا ، سيشجع الاتحاد السوفيياتي على شن هجوم عسكري ، وإنما في أنه سيسعى الى تحقيق قدرات زائدة لا يمكن استخدامها إلا للتخويف . والحقيقة المؤسفة لهذا الاتجاه هي أنه يعرقل تحسين العلاقات السياسية التي يتعين أن تقوم عليها أية مفاوضات ببناء بشأن الأسلحة .

٤٣- وحقيقة الأمر هي أن الشرق والغرب ليسا منحصرين في مواجهة يعني فيها فوز أحدهما هزيمة الآخر تماما . فكلنا يواجه معضلة نووية ناشئة تتمثل في مسألة بسيطة هي أن الأسلحة النووية قد فرضت على أقوى الخصوم قيودا لم يسبق لها مثيل من حيث اللجوء الى الحرب أو حتى الاقترب من حافتها . أما إذا استعملت الأسلحة النووية ، فهناك ، بصورة لم يسبق لها مثيل ، خطر التدمير المتبادل أو ربما وقوع كارثة ايكولوجية تصيب المدنية ذاتها . ويشجعنا ما نراه في ورقة السيد جوركين ، وفي البيانات العسكرية السوفيياتية كذلك ، من أدلة على أن الجانبين يدركان هذه المعضلة . كما يشجعنا ما يكشف عنه تاريخ فترة ما بعد الحرب من أدلة على أن العلاقات بين الشرق والغرب قد أصبحت أكثر ، لا أقل ، أمنا واستقرارا حيث الجانبين أخذتا يتعلمان كيفية تخفيف حدة الاخطار التي يواجهانها . ومع ذلك ، فإننا نشارك في الاستياء البالغ من أن هذا الترتيب المؤقت قائم ، الى حد كبير ، على مخاوف متبادلة من القصاص النووي .

٤٤ - وفي معرض السعي نحو ايجاد بدائل للخروج من هذا المأزق ، يجب أن يكون واضحا لنا من سجل التاريخ أن التحذيرات والاعلانات والقرارات المتعلقة بانتهاء سباق التسلح والتخلص من الأسلحة النووية لا تقدم ، في حد ذاتها ، شيئا سوى إرضاء النفس أو خداعها . فلكي تكون هذه التحذيرات والاعلانات والقرارات بناة ، ينبغي أن تعكس تحسنا في علاقة الخصومة ، لا يؤدي في ظله أمن أحد الجانبين الى إحساس الآخر بعدم الأمن ، كما ينبغي التوصل الى أوضاع الأمن الحقيقي المتبادل عن طريق المساومة الشديدة والتنازلات ، لا عن طريق الاعلانات . والتوازن العسكري الذي يمثل الأساس الذي لا غنى عنه للمسلم في ظل أوضاع التسلح النووي ، يجب أن يكون هو الأساس لتقليل اعتمادنا على التسلح النووي . لذلك ، ينبغي أن ندرك ، في الوقت الذي تستأنف فيه

مفاوضات نشطة لتخفيض الأسلحة النووية ، أنه طالما أن المصادر السياسية للعداء بين الشرق والغرب قائمة ، فإن نجاح أي اتفاق بشأن الأسلحة ، وخاصة أي اتفاق يقترح القضاء على الأسلحة النووية ، يتوقف على الحفاظ على توازن عسكري مرض للطرفين أثناء المراحل الانتقالية لعملية نزع السلاح وبعد اتمامها .

٤٥ - إن مبادرة الدفاع الاستراتيجي هي برنامج بحثي يتوخى امكانية التقليل ، بشكل جذري ، من الاعتماد على الرد النووي بوصفه أساس الردع المتبادل ؛ إلا أنها تدرك أن جدوى وفعالية هذا التحول في الردع يتوقفان على القيام ، من خلال اتفاق يتم عن طريق التفاوض ، بتحقيق توازن عسكري يقبله الطرفان ولا يمكن في ظله لأي من الجانبين تعزيز أمنه على حساب أمن الجانب الآخر . وتفترض مبادرة الدفاع الاستراتيجي إمكانية إعادة تشكيل هيكل هذا التوازن العسكري على أساس تكنولوجيا دفاعية جديدة توفر للجانبين حماية مؤكدة بالوسائل الوطنية ضد الهجمات النووية ؛ كما أنها تدرك أن هذا التوازن المعاد تشكيله ينبغي تحقيقه من خلال مراحل انتقالية متفق عليها من أجل منع حدوث سباق تسلح مزعزع للاستقرار ، يدفعه الخوف من أن يحقق أحد الجانبين ميزة القدرة على توجيه الضربة الأولى . ومن الواضح أن ذلك التوازن المعاد تشكيله لابد أن يتضمن توازنا غير نووي مرض للجانبين . وسيستغرق الأمر عشرات السنوات للتحقق من الجدوى التكنولوجية والاقتصادية والسياسية لهذا النوع من التوازن الدفاعي غير النووي . أما كون أن الأوصاف السوفياتية لمبادرة الدفاع الاستراتيجي تتجاهل كل من هذه النقاط أو تتناقض معها ، وتحاول أن تثبت بمجرد التأكيد المتكرر ، أن مبادرة الدفاع الاستراتيجي يقصد بها تحقيق القدرة على تسديد الضربة الأولى والتفوق الاستراتيجي ، فذلك يعكس إما دعاية فجأة أو ، كما في سائر التصويرات المفالية الخاطئة للاستراتيجية الأمريكية ، صورة معكوسة للمذهب السوفياتي الذي يقوم عليه البرنامج الدفاعي الاستراتيجي السوفياتي الأسبق زمننا والأوسع نطاقا .

٤٦ - وعلينا ، في المستقبل المنظور ، أن نعقد آمالنا لا على بدائل الردع المتبادل ، وإنما على التدابير الانفرادية والتعاونية الرامية إلى جعل النظام الردعي هذا أكثر أمنا وأقل تكلفة . ومن الخطوات المبشرة في الاتجاه الصحيح ، التقبل السوفياتي للهدف الأمريكي قديم العهد المتمثل في تخفيض عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية تخفيضا كبيرا ، والاستعداد السوفياتي للتفاوض بشأن تخفيض عدد القذائف المتوسطة المدى . والغرب ، على أي حال ، مصمم على اغتنام كل الفرص لتحقيق علاقة عسكرية مستقرة عند أدنى مستوى عسكري ممكن بهدف توسيع آفاق السلم والأمن .

الجزء الثالث

تجميع آراء الخبراء كما أعربوا عنها بأنفسهم

في هذا الفرع من التقرير ، يقدم فريق الخبراء تجميعاً لآرائهم بشأن "مفهوم الردع : أثره على سباق التسلح ، وما يترتب عليه من آثار فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح ، والأمن الدولي ، والمسائل الأخرى ذات العلاقة" . وترد الآراء المعروضة هنا بالصيغة التي أعربت بها عنها أفرقة خبراء منظمة حلف شمال الأطلسي (جمهورية ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية) ، ومنظمة معاهدة وارسو (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية) ، وبلدان عدم الانحياز (الأرجنتين ومصر والهند) .

ألف - مفهوم الردع

١ - تعريف الردع ، ومعناه ، ونطاقه

١-١- وفقاً لما ذكره خبراء بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي فإن الردع العسكري ، بمعناه الأعم ، هو قيام خصم بشئ ختم آخر عن القيام بعمل عسكري عدائي عن طريق اقناعه بأن هذا العمل لن ينجح أو سيكون باهظ التكلفة إذ سيترتب عليه عمل عسكري مضاد .

١-٢- وبقدر ما يتوقف الردع على امكانية القيام برد نووي على اعتداء شرقي ، فإنه لا ينطبق ، في جميع ما يمكن تصوره من ظروف تقريبا ، الا على الدفاع عن جوهر نظام الأمن الغربي : أي حلف شمال الأطلسي ، واليابان ، والبلدان التي ترتبط بهما ارتباطاً وثيقاً .

١-٣- وينظر الغرب الى الردع بوصفه نوعاً هاماً من أنواع العلاقات بين الخصوم المسلحين ، يخفف بوجه عام من جوانب الاستفزاز وإحداث التوتر في العلاقة بين الخصوم .

١-٤- ولا يعتمد الغرب فقط على الردع العقابي أو النووي ، ولكنه يعتمد أيضاً ، وهذا هو الأهم على الردع الحرمانى التقليدى وعلى مجموعة من الروادع العسكرية وغير العسكرية . وفوق ذلك ، فقد أكد الغرب دائماً على السياق السياسى للردع : فالاستراتيجية الغربية تستند الى كل من منع الحرب عن طريق الردع والدفاع الممنوع ،

وعلى السعي الى الحوار السياسي الذي يستهدف اقامة علاقة أكثر استقرارا وتعاوننا بين الشرق والغرب .

٥-١ ويشدد خبراء بلدان معاهدة وارسو على أن الدول الاطراف في معاهدة وارسو لا تقيم سياستها الخارجية أو أمنها على مفاهيم الردع النووي . ويكمن فحوى سياستها الامنية في منع نشوب الحرب بالوسائل السياسية وعن طريق اقامة علاقات سلمية وذات منفعة متبادلة مع جميع الدول بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية .

٦-١ ومن رأي خبراء بلدان عدم انحياز أن الردع يتمثل في قيام خصم بشي خصم آخر عن القيام بعمل عدائي - عسكري أو غير عسكري - عن طريق اقناعه بأن هذا العمل محتمل الفشل أو سيكون باهظ التكلفة . وفي بعض المناسبات ، وضع معنى الردع ليشمل احتواء الخصم .

٧-١ وقد تنوع نطاق ممارسة الردع ، من تطبيقه مرة واحدة إزاء ما يتصوره أحد الاطراف من تهديد وشيك لأمنه ومصلحته ، الى تطبيق مستمر يستهدف تحقيق تغييرات اساسية في الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للخصم وفي هيكل قوته . وقد تراوحت ممارسة الردع من التطبيق مرة واحدة لتفادي تهديد محدد الى التطبيق العالمي على مدى عدة حقب .

٢ - الاساس المنطقي للردع النووي ، ونشأته وتطوره

١-٢ أكد خبراء بلدان حلف شمال الاطلسي أن مفهومهم للردع وممارسته يشكل استجابة منطقية لتهديد حقيقي بوقوع هجوم مسلح عدائي ما لم تكن هناك هذه الاستجابة . وهم ينظرون الى الثقة في هذا الردع بوصفها مصدرا من مصادر تلاحم الحلفاء وحمايتهم من التخويف وغير ذلك مما يلجأ اليه الخصم من استغلال سياسي لأي ميزة عسكرية .

٢-٢ ومن الخصائص المميزة للردع في العصر النووي أن الاستخدام الصريح للأسلحة النووية من جانب أي من الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية ضد دولة أخرى يكاد يقينا أن يؤدي الى الاضرار بالطرفين اضرارا بالغا ، وربما أدى الى حدوث كارثة ايكولوجية تصيب الحضارة .

٣-٢ والردع الغربي هو ردع دفاعي تماما من الناحية السياسية ويحظر القيام بأي عمل هجومي عسكري . وهو يرفض استراتيجية توجيه ضربة أولى ويحرم توجيه الضربات الى

المراكز السكانية ؛ ويعتبر أن التكافؤ في القدرة على توجيه الضربة الثانية ، وليس التفوق ، هو التدبير الرئيسي للكفاية الاستراتيجية ؛ ويشدد على استقرار الازمات ، استنادا الى عجز كل من الشرق والغرب عن تسديد ضربة أولى معقولة ، باعتباره الشرط الاساسي للردع المتبادل ؛ ولا يقبل باستراتيجية لكسب الحرب ؛ ويخطط تخطيطا دقيقا قدر الامكان للحد من استعمال القوة ، بما في ذلك القوة النووية ، للبقاء على خيار انتهاء الحرب بطريقة معقولة من خلال الردع المانع للتصعيد . ولا يورد خبراء بلدان معاهدة وارسو أى دليل فيما يتعلق بانكارهم لهذه المواقف . ومما يضمن مصداقية البيانات الغربية العملية الديمقراطية والصريحة التي تم التوصل بها الى هذه البيانات ، وهي العملية التي تحول دون حدوث تضارب بين المواقف الحقيقية والمواقف المعلنة . ومن جهة أخرى ، فإن الخبراء الغربيين ، لديهم أسباب كثيرة ، حسبما أوردوا من أدله من جزأيهما الأول والثاني ، للشك في تطابق المواقف الحقيقية والمواقف المعلنة في الشرق ، ويرون أن المؤلفات العسكرية السوفياتية الموثوق بها تناقض المواقف المعلنة الرئيسية وتكشف عن التزام مقلق بمبادئ كسب الحرب الخطيرة .

٤-٢ وفي رأى خبراء بلدان معاهدة وارسو ان الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين قاموا أساسا باستحداث مفهوم "الردع" النووي وصياغته وتطويره وتنفيذه في أثناء فترة ما بعد الحرب سعيا وراء استراتيجياتهم العدوانية . وتقف وراء هذا المبدأ العام مدارس فكرية مختلفة ، ولكنها جميعا تتسم بالسعي الى تحقيق التفوق العسكري ، وحسب سباق التسلح النووي أو غير النووي ، وزيادة التهديد بنشوب الحرب . وعلى عكس ما يُزعم من أن مبدأ الردع النووي هذا يتسم بطابع دفاعي ، فإن جوهره هو فرض ارادة طرف ما على الدول الأخرى عن طريق اللجوء الى سياسة القوة - القوة الفائقة للأسلحة النووية ، التي تقتزن على نحو متزايد بوسائل التدمير الحديثة الأخرى ، والتهديد بالحاق ضرر فادح لتحقيق أغراض سياسية . وتحقيقا لهذه الغاية ، تسعى الدول التي تأخذ بهذا المبدأ الى قلب التوازن العسكري القائم لكي تجعل من التهديد باستعمال قوتها العسكرية أمرا "مقنعا" . ولم يؤد بعد إدراك أنه لا ينبغي خوض الحرب النووية ، وبأن هذه الحرب لا يمكن أن يفوز فيها أحد ، الى قيام واضعي هذه المفاهيم وما يتصل بها من برامج للأسلحة ، ولاسيما مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، بالتخلي عنها .

٤-٣ ويشير خبراء بلدان عدم الانحياز الى أن الردع قد مورس عبر العصور ، وأنه مورس قبل هيروشيما ، ويمكن له أن يبقى حتى بدون وجود أسلحة نووية . على أن الردع النووي ، على النحو الذي يمارس به بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، يختلف عن

أشكال الردع الأخرى ، إذ لا مفر في هذه الحالة من تعرض كل من المعتدي وضحية الاعتداء لمستويات غير مقبولة من الضرر بصرف النظر عن القرارات المتخذة في ميدان المعركة . والضرر الذي يحتمل حدوثه في أي حرب نووية ، بما في ذلك ما يترتب عليها من نتائج مناخية وخيمة ، لا يتناسب على الإطلاق مع أي أهداف سياسية أو اقتصادية أو أي أهداف مفيدة أخرى متصورة يمكن لأي دولة أن تفكر فيها . وربما تعود نشأة مبادئ الردع النووي إلى الأربعينات والخمسينات ، حينما طورت الولايات المتحدة ترسانة نووية كبيرة وصاغت مبادئ لتبرير وزعها في مواجهة تهديد سوفياتي متصور من حيث التفوق التقليدي . وعلى مدى فترة من الوقت ، ومع تطور الترسانة النووية السوفياتية ، أخذ التركيز في هذه المبادئ يتحول من مجرد الردع إلى طرق وأساليب حماية القوات ، وإلى عرض صورة مقنعة عن القدرة على تنفيذ الردع ، وإلى منعة ما للدولة من قدرة على تسديد الضربة الثانية أو من القوة المضادة ، الخ . ولقد أصبح اليوم حجم ما كتب على الجانبين من الضخامة بحيث يمكن تفسير المبدأ على أنه هجومي أو دفاعي حسب الاختيار الآني للمرء .

٣- دور الأسلحة النووية في استمرار الردع

٣-١- ويرى خبراء بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي ، أن وجود الأسلحة النووية في حد ذاته يفرض في مجال العلاقات بين الشرق والغرب قيودا جديدة على القوتين العظميين وعلى حلفائهما فيما يتعلق بالقيام بأعمال قد تؤدي إلى مجابهة عسكرية حيث يدرك كلاهما أن مجابهة من هذا القبيل ستحدث يترتب عليها خطر التعرض الشديد لدمار لا يمكن قبوله . وبهذا المعنى فإن الردع المتبادل هو النتيجة الفعلية للتسلح النووي لدى الخصمين الرئيسيين وهما الشرق والغرب .

٣-٢- ويرى الغرب أن الجهود العسكرية السوفياتية قد حققت تكافؤا تقريبا وبالتالي فإنها تسعى إلى تحقيق تفوق كمي كبير في القوات التقليدية والنووية في الساحة الأوروبية مدعوما بتكافؤ استراتيجي فضلا عن تفوق عددي على المنظومات البرية للولايات المتحدة فيما يتعلق بالقدرة على تدمير الأهداف المحصنة . فضلا عن ذلك ، يرى الغرب خطر انطلاق القذائف المضادة للقذائف التسيارية والقذائف التعبوية المضادة للقذائف التسيارية من المنظومات الدفاعية الموزعة التي لا يوجد لدى الغرب نظير لها .

٣-٣- ولا يرى الغرب أن ثمة احتمالا كبيرا لقيام الاتحاد السوفياتي أو منظمة معاهدة

وارسو بهجوم مسلح لانه يعتقد ان الردع فعال ، لكنه ينظر فعلا بقلق الى العواقب الراهنة والمقبلة المترتبة على تعزيز سوفياتي يتجاوز احتياجات التكافؤ أو الاحتياجات الدفاعية ، لاسيما ان موسكو تنكر نية الردع وتوجه الى بناء قدرة على كسب الحرب لا يبدو أن لها حد اكتفاء .

٣-٤ ويدرك خبراء بلدان معاهدة وارسو وجود مبدأ الردع النووي وان الولايات المتحدة تشير الى بلدانهم بوصفها "الأعداء" . والقوة العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي موجهة بصورة رئيسية ضد الدول الاشتراكية . وقد اضطر ذلك أعضاء منظمة معاهدة وارسو الى تعزيز دفاعاتهم بما في ذلك الأسلحة النووية للاتحاد السوفياتي . ولا تسعى هذه الدول الى احراز تفوق عسكري ، لكنها لن تسمح بالتفوق العسكري للدول الاخرى . وعلى الرغم من أن منظمة معاهدة وارسو لا تنتهج سياسة الردع النووي ، فان من المحتم أن ينظر معارضوها الى حقيقة امتلاكها لدفاعات قوية على انها تشكل رادعا . ومن الضروري التأكيد على أن التوازن العسكري في ظل الظروف الراهنة يعتبر أحد العوامل في حفظ السلم . ولقد قام الاتحاد السوفياتي والأعضاء الآخرون في منظمة معاهدة وارسو بتكييف استراتيجيتهم العسكرية وتكتيكهم العسكري لتتواءم مع الحالة الجديدة في الثمانينات حيث أصبح من الواضح تماما انه لا يمكن كسب حرب نووية وان أي نزاع عسكري يمكن أن يؤدي الى نشوب حرب نووية . وبعد أن اضطرت الدول الاطراف في معاهدة وارسو الى المحافظة على قدرتها العسكرية عند المستوى الضروري ، فانها تعارض بشدة أية زيادة جديدة في مخزونات الأسلحة لاسيما الأسلحة النووية .

٣-٥ وفي رأي بلدان عدم الانحياز ، كما يعبر عنها الخبراء ، انه وإن كان من غير المشكوك فيه أن الأسلحة النووية قد أسهمت في تحقيق الردع ، نظرا لضخامة الدمار الذي لابد أن يتعرض له كل من المعتدي والمعتدى عليه ، فإن من العسير إثبات أن الأسلحة النووية هي العامل الوحيد في ممارسة الردع . فالعوامل الأخرى مثل التكاليف الهائلة للحرب ، وصعوبة الاحتفاظ باحتلال مناطق لدى سكانها قدر كبير من الوعي السياسي ، وتغير الدور الذي تلعبه القوة في العلاقات الدولية ، كلها عوامل أسهمت في الردع .

٣-٦ ويتمثل الاختلاف الخامس بين الردع في العصرين النووي وغير النووي في طبيعة وحجم الدمار الذي يتعرض له المعتدي كما يتعرض له المعتدى عليه وعامل الوقت الذي يمكن خلاله إحداث هذا التدمير . وأخيرا ، هناك احتمال العواقب المناخية الوخيمة التي ستتحقق بالمعتدي وبالمعتدى عليه وبالمتمفرج .

٧-٣- ويغرق خبراء بلدان عدم الانحياز أيضا بين مدارس الردع النووي . وفي رأيهم أن إحدى مدارس الردع تركز على عوامل التيقن اللازمة للظهور المقنع بمظهر القدرة على انزال العقاب بالخصم بعد امتصاص ضربته الأولى . وتميل نفس المدرسة الى القول بأن الردع لن يكون مقنعا إلا بإثبات القدرة على الردع أثناء الحرب وعلى خوض القتال . ومن هنا ، يؤدي التفكير المنطقي الى ضرورة استحداث أسلحة دقيقة جدا يتناقض باستمرار ما تحدثه من ضرر .

٨-٣- وهناك مدرسة ثانية تأخذ باستراتيجية مشابهة الى حد ما ولكنها تغلفها ببعض عوامل عدم التيقن لتعزيز الردع . ومن المفهوم أن تأخذ بالاستراتيجية الأولى الدولة الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية ، وأن تأخذ بالاستراتيجية الأخيرة الدولة التي تليها في التقدم .

٩-٣- وهناك مدرسة ثالثة تنادي بحد أدنى من الردع المناسب زاعمة أن الردع ينشأ عندما يتصور خصم ما أن الدمار الذي سيلحق به يزيد على مصلحته في تحقيق هدفه عن طريق العدوان فيما لو لجأ المعتدى عليه الى الأسلحة النووية دفاعا عن النفس . وهذا النهج من التفكير الاستراتيجي يروق للدول ذات الموارد المتوسطة المدى .

١٠-٣- وأخيرا فقد أخذت تظهر استراتيجيات جديدة للردع النووي الفاضل تعتمد على عدم إبداء القدرة السافرة على استخدام الأسلحة النووية بل تتركها للاستنتاج . والمنطق الكامن وراء هذه الاستراتيجيات شبيه بمنطق الحد الأدنى للردع ، ولكنه أكثر دقة من حيث أن مجرد خطر مواجهة الانتقام باستخدام سلاح نووي ، عندما يكون امتلاك هذا السلاح مجرد ظن ، يمكن أن يفيد كرادع للخصوم المحتملين .

١١-٣- أن استراتيجيات الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية في تنفيذ الردع النووي تجمع بدرجات متفاوتة بين الإظهار السافر للقدرات وعدم التيقن فيما يتعلق بالخيارات التي يمكن أن تمارس واستعراضات استخدام القوة . وإظهار الردع تلجأ الدول ذات الغموض النووي الى عدم الوضوح في بياناتها والاشارات التي تبعث بها فيما يتعلق بتدريباتها وإجراءاتها المتعلقة بالعمليات وما الى ذلك .

باء - أثر الردع على سباق التسلح

١-٤- يعزو نهج منظمة حلف شمال الأطلسي "سباق التسلح" ، أي التعزيز الكيفي والكمي

التنافسي للقدرات العسكرية ، الى العلاقة الاساسية بين الخصوم المسلحين الناشئة عن النزاع السياسي الاساسي مقترنا بالقدرات التكنولوجية الحديثة . وينظر هذا النهج الى الردع على أنه نوع من علاقة التنافس التي تحمي الدول ضد جوانب سباق التسلح المزعزعة للاستقرار التي يمكن أن تنطوي على خطر ، والتي تسمح كذلك بالاقتصاد في القوة ، لأنه لا يتطلب الا تحقيق تكافؤ بين الخيارات الدفاعية .

٣-٤- ويستتبع ذلك ان سباق التسلح لا يمكن وقفه بالمعنى الحرفي طالما ظلت المصادر السياسية للتنافس على تحقيق القوة العسكرية قائمة . بيد أن من الممكن كبح سباق التسلح وتعديل وجهته ، بصورة مفيدة ، اذا ما طبق الخصمان معايير الردع المتبادل بدلا من توخي الحصول على ميزة عن طريق تسديد الضربة الاولى أو غيرها من الاجراءات المضادة للقوات والمتملة باستراتيجية تستهدف كسب الحرب .

٣-٤- ومن تاريخ سباق التسلح بين الشرق والغرب يتضح ان كل جانب كان يستحدث أسلحة جديدة ويبطل بأسلحة مفعول أسلحة خصمه الجديدة بعد فترة وجيزة من ادخالها . غير أن جهود التسلح السوفياتية تتبع نمط التزايد المطرد ، في حين أن الجهود الغربية كانت تتضاءل بصفة دورية الى أن تتسبب الازمات التي يثيرها الاتحاد السوفياتي ، مثل ازمات برلين وكوريا وكوبا ، في اعادة التسلح . وفي السنوات الاخيرة ، أخذت منظمة حلف شمال الاطلسي تخفض أسلحتها النووية في أوروبا ، في حين حقق الاتحاد السوفياتي زيادة هائلة في أسلحته النووية المندرجة في عدة فئات . وفضلا عن هذا الجانب الكمي الهام ، فالحقبة الحقيقية من حيث الاستقرار الاستراتيجي ومنع نشوب الحرب لا تكمن في هوية الجانب الذي يستحدث الأسلحة أو نوعية منظومات هذه الأسلحة أو وقت استحداثها ، وإنما في الاسهام الذي تحققه هذه الخطوات التنافسية بالنسبة لاستقرار نظام الردع وفعاليته . وفي هذا الصدد ، تجدر ملاحظة أن الاتحاد السوفياتي ، على الرغم من احتجاجاته الشفوية ، كان ، خلال فترات طويلة هو البادئ باستحداث ووزع عدد من الأسلحة التي كانت تعتبر في ذلك الوقت مزعزعة للاستقرار بدرجة كبيرة ، ومثال ذلك القذائف التسيارية العابرة للقارات فوق الثقيلة ، والأسلحة النووية المتنقلة المتوسطة المدى المزودة برؤوس نووية متعددة فردية التوجيه ، وهي الأسلحة التي تهدد أوروبا وآسيا ، وكذلك الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية .

٤-٤- ويرى خبراء بلدان معاهدة وارسو ان مفهوم الردع النووي قائم على "مصادقية" استعمال القوة العسكرية ؛ ولذلك ، فإنه يستهدف تحقيق تفوق عسكري . وعلى النقيض مما تزعمه الولايات المتحدة التي تدعو الى مبدأ الردع النووي من استعدادها

للموافقة لقبول التكافؤ ، فانها ما فتئت تعمل باستمرار على تصعيد سباق التسلح الى مستويات جديدة ، بهدف زيادة قدراتها النووية على كسب الحرب . فلقد كانت الولايات المتحدة هي المبادرة باستحداث جميع منظومات الاسلحة الجديدة الرئيسية البالغة الخطورة . وهي تحاول الآن نقل سباق التسلح الى الفضاء . وما من منطق يبرر هذا سوى الرغبة في تحقيق التفوق . والخبراء المنتمون للبلدان الاشتراكية مقتنعون بأن هذا الهدف مستحيل التحقيق . ولكن حتى مجرد بذل الجهود لتحقيق هذه الغاية سيؤدي حتما الى تقويض دعائم الثقة والاستقرار والأمن . والمقولة التي مؤداها ان التطورات التكنولوجية لا بد وأن تؤدي الى ظهور منظومات جديدة من الاسلحة تشبه البشرية بتلميذ الساحر الذي لم يعرف كيف يتحكم في الارواح التي استحضرها .

٤-٥- ويوضح خبراء بلدان عدم الانحياز ان سباقات التسلح السابقة للعصر النووي كانت نهايتها المحتومة هي الحرب ، وحسم مسألة تدرج القوة أما في العصر النووي ، فان هذا الحسم الذي يتم عن طريق الحرب غير وارد . فالردع يقتضي وجود خصم مرئسي لردعه . ولقد أوجد الردع النووي حالة لا يمكن فيها للدولة السائدة أن تقبر عن مركزها المتفوق إلا عن طريق تعزيز الاسلحة ونشر قواتها في جميع انحاء العالم ، وممارسة دبلوماسية القسر في جميع انحاء الكرة الأرضية . كما أن الدولة التي تتردد على ذلك لا يمكنها أيضا صياغة ردها الا من خلال التعزيز التنافسي للأسلحة ، ونشر قواتها على أوسع نطاق ممكن ، وممارسة نصيبها من دبلوماسية القسر بأسلوبها الخاص . وبهذا المعنى ، فان ممارسة الردع ليست مقصورة على أوروبا ، اذ يمكن رؤية السدور الذي تلعبه ورد الفعل المتولد عنه في جميع انحاء العالم .

٤-٦- لقد أخذت خطى التغير التكنولوجي تتسارع ونتج عن ذلك ظهور أجيال جديدة من الاسلحة وفئات جديدة من الاسلحة . ونظرا لأن اظهر القوات عن طريق نشرها عالميا قد أصبح من الاساليب الأكثر أهمية إظهار القوة ، صارت فئات الاسلحة الاحدث والأكثر تطورا هي الوسيلة الرئيسية لتعريف الخصم بالقدرة المتفوقة أو المكافئة التي يتمتع بها الطرف المعين . كما صارت هذه الاسلحة تمثل أداة فعالة في دبلوماسية القسر . وفي عصر يسوده الردع يتعين على كل خصم أن يتحسب لتحركات الآخر ، كما ان من المسلم به ان الجانب الآخر سيطور جميع فئات الاسلحة التي يسمح التقدم العلمي والتكنولوجي بتطويرها . وبما أن فئات الاسلحة تتطلب زمنا طويلا حتى يتم تطويرها وانتاجها ، فان على كل جانب أن يتخذ جميع التدابير الممكنة حتى لا يتعرض لمفاجأة من الجانب الآخر . والتفاعل بين مبدأ الردع وخطى التطور التكنولوجي المتسارعة يؤثر تأثيرا تأزريا ، على سباق التسلح .

جيم - آثار الردع على سباق التسلح ونزع السلاح

١-٥- يرى خبراء بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي أن الثقة المتبادلة في فعالية الردع ضد العدوان هي شرط أساسي للتوصل إلى اتفاقات بشأن الأسلحة . وبهذا الفهم ، فإن الردع يوفر ظروفًا لبدء مفاوضات بشأن تحديد الأسلحة وإجرائها ، أفضل من الظروف التي توفرها حالة تسود فيها بصورة متزايدة المخاوف وأحاسيس الشعور بالنقص والخطر . فالردع ، حسب التفسير الغربي ، لكونه مبنياً على تكافؤ الخيارات الدفاعية لا على التكافؤ أو التفوق العدديين ، ولأنه يستهدف تحقيق نقاط توازن أدنى سواء في القوات النووية أو التقليدية ، لا ييسر تحديد الأسلحة بالمعنى العام فحسب ، بل يتيح أيضاً إجراء مفاوضات تستهدف تخفيض الأسلحة النووية إلى مستويات أقل كثيراً . وهذا ما تشهد به مقترحات الولايات المتحدة بشأن تحديد الأسلحة .

٢-٥- والغرض الأساسي من تحديد الأسلحة هو تقليل احتمال أن يؤدي الردع المتبادل إلى نشوب حرب . فهو طريقة ضرورية وممكنة لجعل التنافس العسكري بين الشرق والغرب أكثر أمناً وأكثر قابلية للتنبؤ به وأقل تكلفة . وعلى النقيض من ذلك ، فإن نزع السلاح ، بمعنى التخلص من جميع الأسلحة ، غير عملي ، حيث أنه يقتضي توافر ما يماثل الدولة حسنة التنظيم المحتركة للقوة ومع وجود مجموعة من القوانين والأدوات التنفيذية المتفق عليها .

٣-٥- ويرى الغرب أن الاتفاقات المتعلقة بالأسلحة يجب أن تستهدف تحقيق استقرار التوازن العسكري عند مستوى منخفض جداً من التسلح ، وأن هذا يقتضي أموراً منها تخفيض نسبة الرؤوس النووية إلى أجهزة الإطلاق والأهداف ، وذلك من أجل تقييد قدرات الضربة الأولى .

٤-٥- ويؤمن الغرب أيضاً بما يستهدفه تحديد الأسلحة من تقليل اعتماد الجانبين على القصاص النووي ، إذا كان ممكناً ، في الوقت نفسه ، إقامة توازن غير نووي . ومن نفس المنطلق ، يرى الغرب أن التخفيضات النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية ، وما شابه ذلك ، يمكن أن تصبح عوامل مزعزعة للاستقرار إن هي لم تؤدي إلى تخفيض قدرات الضربة الأولى ولم تتيح للروادع غير النووية تحقيق توازن عسكري .

٥-٥- ويؤكد خبراء بلدان معاهدة وارسو أن المفاوضات هي مسألة حساسة ومعقدة دائماً ، لكنها ليست من الحساسية بحيث تسمح بقطع خطوط التفاهم المتبادل وتوقف الحوار . وأن مما له أهمية بالغة ، في هذا الصدد ، بذل جهود من أجل تحقيق

توازن بين المصالح يقبله الطرفان . بيد أن منطق مفهوم الردع يحول كامل آلية المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي الى نظام لما يسمى بالتحكم في الاسلحة النووية ، وهو تحكم لا يؤدي الى الحد منها أو تخفيضها . ولكفالة الفعالية لآلية المفاوضات وخاصة المفاوضات المتعلقة بتخفيض الاسلحة ، من المهم للغاية التقليل من الأثر الضار لمفهوم الردع على كفاءة المفاوضات والقضاء التام على ذلك الأثر .

٦-٥- والسلم المعاصر يكفله التوازن الاستراتيجي . وفي الوقت نفسه ، يتعين ادراك أن المستوى الحالي لتوازن الامكانيات النووية للجانبين المتعارضين مرتفع أكثر مما ينبغي . وهو يكفل ، في الوقت الحاضر ، لكل من الجانبين قدرا متساويا من الخطر ولكن في الوقت الحاضر ليس إلا . إذ أن استمرار سباق التسلح النووي سيؤدي ، لا محالة ، الى تمعيد هذا الخطر المتساوي ، وربما وصل به الى نقطة يفقد فيها التكافؤ نفسه دوره كعامل من عوامل ضبط النفس في المجال العسكري - السياسي . ومن المهم ، في المقام الأول ، تخفيض مستوى المواجهة العسكرية تخفيضا كبيرا . وفي عصرنا هذا ، فإن الأمن المتساوي الحقيقي لا يكفله أعلى مستوى ممكن ، بل يكفله أدنى مستوى ممكن ، من التكافؤ الاستراتيجي الذي يتعين أن تستبعد منه تماما الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل .

٧-٥- ومن ناحية أخرى ، فإن حجر الزاوية في مفهوم الردع ، منذ البداية ، هو الهدف المتمثل في تحقيق التفوق العسكري على الجانب الآخر . وهذا بدوره تصاحبه نظرة سقيمة للتكافؤ العسكري الاستراتيجي الصحيح السائد ، كما تصاحبه رغبة في الخروج عن هذا الوضع وترجيح كفة التوازن العسكري القائم لصالح أحد الأطراف وبوجه عام ، فإن الردع النووي يقوّض دعائم التوازن والاستقرار الاستراتيجيين .

٨-٥- ويرى خبراء منتمون لبلدان عدم الانحياز أن تحديد الأسلحة هو عملية غير مستقرة ، بطبيعتها في عصر يتسم متسارع خطى التطور التكنولوجي ، لأنه يستهدف تحقيق توازن بالنسبة للأسلحة القائمة ، في الوقت الذي يجري فيه استحداث أسلحة جديدة . وحيث أن الردع يعني ضمنا وجود علاقة خصومة مستمرة ، فإن أي اتفاق بشأن تحديد الأسلحة لا يمكن أن يكون غاية في حد ذاته ، بل يجب أن يوضع في الاعتبار تطوير الأسلحة المستمر في المستقبل . والأسلحة في حد ذاتها لا تؤدي الى التوتر بين الدول . إذ أن العداءات السياسية المتأصلة في الموقف الردعي ، والتي تشكل البيئة التي تنشأ في ظلها الأسلحة ، هي التي تمثل لب القضية . أما إذا كان الردع هو الذي يخلق العداءات السياسية أم العكس ، فتلك مسألة تشبه السؤال التقليدي : أيهما أسبق : الدجاجة أم البيضة ؟

٩-٥- ومن الممكن القول بأن الجانبين مضطربان ، بسبب الردع المتبادل ، والى الدخول في اتفاقات بشأن تحديد الأسلحة . ولكن هذه الاتفاقات تكون غير مستقرة تماما .

١٠-٥- والتوازنات الاستراتيجية بين الدولتين العظميين ليست سوى مراحل تاريخية انتقالية ، حيث أن الأثر التآزري للتفاعل بين التكنولوجيا وعلاقة الخصومة سيتمخض عن أسلحة أجد . كما أن مفهوم التوازن الاستراتيجي ، جنباً إلى جنب مع تحديد الأسلحة ، يعني تنظيم سباق التسلح ليسر بسرعة متفق عليها مؤقتاً بصورة متبادلة ، إلى أن يظهر مفهوم أو تطور جديد يشيع الاضطراب في هذه العملية .

١١-٥- ان نزع السلاح هو نقيض الردع النووي . ولا يمكن تحقيق نزع السلاح لا يمكن تحقيقه الا عندما يتم التخلي عن مبدأ الردع القائم على التسلح . ويتعين ايجاد بديل للردع قائم على مواقف وقيم وهياكل وعمليات جديدة . وفي حين أن تحقيق ذلك قد يستغرق وقتاً طويلاً ، فإن أوان الشروع في تنفيذ هذه العملية هو الآن .

دال - الردع والأمن الدولي

٦ - السجل : إلى أي مدى أسهم الردع ، ان كان قد أسهم ، في تحقيق ٤٠ سنة من السلم والأمن ؟

١-٦- يرى خبراء بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي انه طوال العصر النووي ، كان الردع ، ولو أنه لم يكن العامل الوحيد ، أمراً لا غنى عنه لتفادي نشوب الحرب بين الشرق والغرب ، ووفر الأساس لفترة من السلم لم يسبق لها مثيل على طول محور الشرق - الغرب ، بل ولمعظم بلدان العالم . وفوق ذلك فقد علم الخصوم الرئيسيين تلافى الازمات التي قد تتصاعد إلى حد نشوب الحرب والتخفيف من حدتها .

٢-٦- ولا يوافق خبراء بلدان معاهدة وارسو على ذلك . وهم يقولون إن من المستحيل تعزيز السلم والأمن بتهديد وجودهما ذاته على الدوام . وقد نجح الجنس البشري حتى الآن في حفظ السلم وعدم الوقوع في حرب نووية على الرغم من مبادئ مفهوم الردع وليس نتيجة لها . والعالم لا يزال باقياً لأن قوى السلم كانت دائماً أقوى من قوى الحرب .

٣-٦- ويرى خبراء بلدان عدم الانحياز أن الادعاء بأن الردع قد أسهم في تحقيق ٤٠ سنة من السلم في أوروبا لا يمكن اثباته أو دحضه . وربما قام الردع النووي

بدور ما ، وربما قامت بذلك عوامل أخرى مختلفة أهمها أن احتلال دول تتمتع شعوبها بقدر عال من الوعي السياسي لا يتسم بالفعالية من حيث التكلفة . وقد تتمثل عوامل أخرى في الانتعاش مما خربته الحرب ، وتحقيق توازن معين في القوى من حيث القسوات التقليدية ، وفقد أوروبا قيادتها في الشؤون العالمية نتيجة لعملية انهاء الاستعمار .

٦-٤- ويمكن أيضا الادعاء بأن الأسلحة النووية قد أحدثت ردعا للذات بنفس قدر الردع الذي أحدثته للخصم . وعلى وجه الاجمال ، ولاسيما في العقدين الماضيين ، كان هناك قدر من ضبط النفس في المعاملات المتعلقة بالامن الدولي في أوروبا يزيد بكثير عنه في السلوك خارج أوروبا من جانب الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية . واذا ما استخلمت نتيجة مؤداها أن الردع النووي يحدث مزيدا من السلوك المنضبط ، فبنفس المنطق قد يتعين على بعض البلدان النامية أن تحمل على أسلحة نووية لحفز السلوك المسؤول بين الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية وشنيها عن التدخل في شؤون العالم النامي .

٧ - هل يجعل الردع العلاقة بين الشرق والغرب أكثر أمنا أم أكثر خطرا ؟ وهل يؤدي الى تحسين العلاقات بين الخصوم أم الى تفاقمها ؟

٧-١- يرى خبراء منظمة حلف شمال الاطلي أن الردع جعل العلاقة بين الشرق والغرب أكثر أمنا وسهل التحكم فيها . وهم يسلّمون من ناحية أخرى ، بأن الردع لم يقض على علاقة التضاد الأساسية بين الدولتين العظميين وأنه ، على أكثر تقدير ، خفف من حدة الأزمات والمنازعات التي لم تمل الى حد الحرب والتي كانت تعبيرا عن التضاد بينهما . ومع ذلك ، فإن الردع بتوفيره لكلا النظامين العسكريين قدرا من الاطمئنان الى أن الحرب لن تنشب ، قد سهل تحقيق فترات طويلة من الانفراج والتكيف السياسي بين الحلفين . ولا يوجد ما يدل على أن الردع في حد ذاته يزيد العداء أو الخصومات الموجودة ؛ فالمحاولات الحالية الرامية الى تحسين العلاقة بين الشرق والغرب تجرى في الوقت الذي لا يزال يمارس فيه الردع .

٧-٢- ان خبراء بلدان معاهدة وارسو لا يوافقون على ذلك ويشيرون الى أنه لا يمكن التسليم بمفهوم الردع بوصفه مفهوما للامن له مقومات البقاء ، لأنه لا يدعم ، ولكنه ، على العكس ، يقوض أساس العلاقات الدولية . وبالنظر الى أن هذا المفهوم لا ينشأ ويزدهر إلا في ظروف التوتر الدولي ، فإنه يؤدي دائما الى تفاقم الحالة الدولية

وتدهور المناخ السياسي في العالم . فهذا المفهوم يفترض بطبيعته وجود عدو يدبر المكائد بخبث ، وهي فكرة تساندها دائما جميع وسائل الدعاية والحرب النفسية المتاحة لوضع هذا المفهوم .

٣-٧- وفي البداية ذاتها ، ولتفطية طبيعته الهجومية ، عرضت اسطورة "الخطر العسكري السوفياتي" . وعلاوة على ذلك ، فإن الاتجاه الاساسي لمفهوم الردع يسعى جاهدا الى تحقيق الامن المطلق لجانب واحد ، وهو ما ينطوي ضمنا على افتقار الجانب الاخر افتقارا مطلقا الى الامن . بل ان هذا الاتجاه يصبح أكثر خطورة عندما يقتصر بالمحاولات الرامية الى تحقيق التفوق العسكري على الخصم . وقد أدخل مفهوم الردع ولا يزال يدخل عناصر جديدة في العلاقات بين الشرق والغرب تؤدي الى تفاقمها وزعزعة استقرارها للغاية .

٤-٧- ويرى خبراء بلدان عدم الانحياز ان الردع النووي ، طبقا لاحد الآراء ، قد حقق الاستقرار في العلاقات بين الشرق والغرب وجعلها أكثر أمنا . ويذهب رأى آخر الى أن توازن التراسانات النووية ، وليس الردع ، هو الذي حقق ذلك وأن ما ردع المؤمن بمبدأ الردع هو إيمانه . واذا كان من الممكن في كثير من النواحي القول بأن العلاقات بين الشرق والغرب أكثر أمنا مما كانت عليه حتى منتصف الستينات ، فليس هناك ما يضمن عدم تعرضها للمتاعب اذا ما استندت الى مبدأ الردع الذي يحتاج دائما الى وجود خصم لردعه . ومجرد اختلاف الدولتين العظميين في تفسيرها للردع يؤكد مخاطر امكانية تدهور العلاقات .

٨ - هل يسهم الردع في تحقيق الاستقرار ؟

١-٨- إن خبراء بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي واشقون من أن الردع يسهم في تحقيق الاستقرار من حيث أنه يجعل العدوان أمرا بعيد الاحتمال للغاية . وبالإضافة الى ذلك ، فإنه يعزز استقرار الازمات بتمكين من يمارس الردع من مقاومة التخويف النووي وتفادي بلوغ حافة الحرب .

٢-٨- بيد أنه لكي يظهر الردع كل آثاره المحققة للاستقرار ، سيتعين على كل النظامين العسكريين ان يسهما في تحقيق التوازن العسكري والحفاظ عليه ، بما في ذلك التوازن الاستراتيجي ، الذي سيكون فيه وضع أسلحة أحد الخصمين بصورة غير استفزازية داعيا الى اطمئنان الجانب الاخر الى عدم وقوع هجوم مسلح دون سابق استفزاز .

٨-٣- ويقول خبراء بلدان معاهدة وارسو إن الاستقرار في العصر الحديث لا يعني الاهتمام بالذات دون سواها ، ولا سيما بما يضر الطرف الآخر ، بل الحرص على أن يشعر الجميع بالمساواة في الأمن ، لأن حالات الخوف والقلق التي يتسم بها العصر النووي تولد عدم القدرة على التنبؤ في مجال السياسة العامة والاجراءات المحددة .

٨-٤- وفي الحالة الراهنة ، لا بديل عقلاني للتعاون والتفاعل بين جميع البلدان . ومعنى هذا هو إدراك أن ثمة مهمة مشتركة بالغة الأهمية وهي أنه يتعين على الجميع ، دون الاختلافات الاجتماعية والسياسية والايديولوجية ، اتقان علم وفن ضبط النفس والتروى على الساحة الدولية ، والعيش على نحو متحضر ، وبعبارة أخرى ، في ظل ظروف من التعاون الدولي المدني .

٨-٥- ويرى خبراء بلدان عدم الانحياز ان الردع النووي قد يسهم في تحقيق نوع من الاستقرار في العالم الصناعي ، ولكنه عالم خطر معرض لمخاطر سريان قانون مورفي وهو أنه اذا كان هناك شيء معرض للخطأ فلا بد أن يقع ذلك الخطأ في وقت أو آخر . ومن صالح بعض البلدان النامية ان الدول التي تمارس الردع بنشاط لا بد ان يردعها هي عدد من الدول الاخرى التي تمارس ردعا مماثلا . وهذه ليست الطريقة المفضلة لتحقيق الاستقرار ، غير ان التنفيذ العالمي لاستراتيجية الردع النووي واستمرار اضعاف الشرعية على الأسلحة النووية سيتطلبها أو يفرضها . واذا كان الردع قد اسهم في تحقيق الاستقرار ، فمعنى ذلك ان الاستقرار يزداد بازدياد عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية وهناك مدرسة فكرية تقول بهذا الرأي . واذا افترض ان الردع لا يمكن ان يسهم في تحقيق الاستقرار الا في نموذج للعالم يتمثل في لعبة بين شخصين لا بد أن يكون كسب احدهما خسارة للآخر ، فمن غير المرجح ان يوجد هذا العالم .

٩- ما هي مجازفات وأخطار الردع في العصر النووي ؟

٩-١- إن خبراء منظمة حلف شمال الاطلسي متفائلون . فرغم ما للأسلحة النووية من صفات مخيفة ورغم دورها في الردع في هذه الايام ، فإن الغرب مقتنع بأن الردع يمكن أن يؤدي وظيفته بفعالية لمنع نشوب الحرب لغترات طويلة من الوقت وأن له هامش أمان كبيرا يمكن أن يمارس في نطاقه . وحسب كل التقييمات الموضوعية ، فإن احتمال فشل الردع أمر بعيد كل البعد ، غير أنه اذا حدث وفشل الردع ، فهناك فرصة معقولة - حتى في ظل الظروف الصعبة التي لا يمكن التكهن بها الى حد ما ، والتي ستسود عندئذ - لإمكان السيطرة وإنهاء الحرب في وقت مبكر . وبالمثل فإن التدابير الوقائية التي

اتخذتها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لمنع الاستخدام غير المقصود للأسلحة النووية تدابير مدروسة وفعالة .

٣-٩- وبذلك لا يوجد مكان للتصورات الخاصة لسيناريوهات أسوأ الحالات المتصورة تقنيا والتي كثيرا ما تقدم للتشكيك في الردع أو تشويبه .

٣-٩- أما خبراء بلدان معاهدة وارسو فلا يتفقون مع هذا التبسيط المبالغ فيه فهم يقولون إنه كلما انخفضت عتبة المواجهة العسكرية في العصر النووي ، كلما ازدادت أسس السلم العالمي ضعفا وقل الاعتماد عليها - حتى لو أمكن الابقاء على التوازن . ويمكن ، في ظل هذه الظروف ، أن تنشعب حرب نووية ليس فحسب من جراء قرار متعمد صادر عن شخص ما ، بل أيضا من محاولات الإبتزاز أو نتيجة لسوء تفسير أحد الجانبين لبعض نوايا الجانب الآخر أو تصرفاته ؛ ويمكن أن تنشعب هذه الحرب من تصرفات غير محسوبة من جانب شخص ما ، أو من تفاقم الحالة بشكل مفاجئ ، أو من خطأ تقني في الحاسبات الالكترونية التي تستخدم بشكل متزايد في منظومات الأسلحة المعقدة الحديثة . وقد تصل الحالة في العالم الى وضع لا تعود تعتمد فيه على ذكاء القادة السياسيين أو ارادتهم . وقد يصبح العالم أسيرا للتكنولوجيا وللمنطق العسكري التكنوقراطي .

٤-٩- ويركز خبراء بلدان عدم الانحياز على أبعاد أخرى . فالردع في العصر النووي كما تمارسه الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية قد أفضى الى وجود ترسانات للأسلحة النووية تتزايد دوما كما أفضى الى وزع هذه الأسلحة على نطاق واسع . ويمكن في طبيعة هذه الحالة خطر احتمال حيازة الارهابيين لهذه الأسلحة واستخدام مواد انشطارية نووية كسموم مشعة وأجهزة للحرب الراديولوجية . وهناك أيضا مخاطر متزايدة من إطلاق الأسلحة النووية بصورة عرضية ودون إذن بهذا الإطلاق ، وهذه الأسلحة ليست كلها خاضعة لقيادة ومراقبة مركزية صارمة . وكلما أصبحت الأسلحة ذات القدرات الشنائية أكثر قدرة على التنقل وأكثر سفرا من حيث الحجم يكون هناك احتمال لوجود مزيد من الصعوبات أمام وضع نظم كافية للتحقق .

٥-٩- ولا بد للردع في العصر النووي من مراعاة الفترات الطويلة التي تنقضي بين اتخاذ القرار بإنتاج الأسلحة والبدء فعلا في انتاجها وما يترتب على ذلك من إطالة أمد العداء . وهذا العداء ينتقل الى العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية بين الدول الكبرى في العالم . وهذا يعرقل التنمية العالمية ليس فحسب عن طريق تحويل الموارد النادرة من التنمية الى التسلح بل أيضا عن طريق الحد بشدة من فرص تزايد التجارة

وتزايد التدفقات التكنولوجية الدولية وتقدم عملية التنمية في العالم المتقدم النمو والعالم النامي على السواء .

١٠- آثار الردع بين الشرق والغرب على العالم الثالث

١٠-١- هنا نجد مرة أخرى أن خبراء منظمة حلف شمال الأطلسي يقدمون منظورا متفائلا . فمن رأيهم أن الأسلحة النووية ودورها في مجال الردع سمة فريدة من سمات معادلة الأمن بين الشرق والغرب . وعلى هذا فإن الردع ليس له تأثير مباشر على أمن بلدان العالم الثالث ولا ينتج عنه أي تهديد لتلك البلدان . وعلى العكس ، فإن وجود علاقة دائمة مستقرة بين الشرق والغرب قائمة على أساس الردع الفعال يمكن أن تساعد بلدان العالم الثالث على تحقيق تنميتها بدون التعرض للآثار المدمرة الناجمة عن النزاع بين الدول الكبرى .

١٠-٢- ومهما كان التفاعل السياسي بين أي من الدول الكبرى وبلدان العالم الثالث ، ومهما كانت عناصر القسر التي ينطوي عليها هذا التفاعل في تصور هذه البلدان ، فلا يمكن أن تعزى إلى الردع مسؤولية المنازعات والازمات الداخلية أساسا التي تحدث في تلك المناطق ، ولا يمكن أن ينسب عنصر القسر إلى هذا الردع .

١٠-٣- وكثيرا ما يببالغ المتحدثون بإسم العالم الثالث مبالغة شديدة في احتمال فشل الردع بين الشرق والغرب وفي تصوير أبعاد هذه الكارثة البعيدة الاحتمال . وأحيانا تستخدم الفرضية السهلة ، والتي لا مبرر لها ، وهي حدوث محرقة في شتى أنحاء العالم نتيجة للردع كحجة لانتشار الأسلحة النووية في بلدان العالم الثالث ، ولكن الغرب يرى أن مثل هذا الانتشار يزعزع الاستقرار في العلاقات بين بلدان العالم الثالث ، لا لنقص في الاحساس بالمسؤولية من جانب هذه البلدان ، بل بسبب البيئة السياسية والعسكرية الخاصة التي قد يحدث في إطارها هذا الانتشار وبسبب انعدام فائدة الأسلحة النووية في هذه البيئة .

١٠-٤- وخبراء بلدان معاهدة وارسو لا يشاركون في هذا التفاؤل . فمن رأيهم أن السخف الأساسي والأخلاقي الأساسية في مفهوم الردع هما أن العالم كله يصبح رهينة للأسلحة النووية . وعلاوة على ذلك فعالم اليوم هو مجموعة في غاية التنوع من البلدان ذات السيادة التي لها مصالحها وطموحاتها وسياساتها الخاصة وهي بلدان تمر بعملية تغيير سريعة . وفي هذه الظروف ، فإن إقامة نظام شامل للأمن الدولي يجعل من الضروري الامتناع عن التقدم بمطالب عالمية ومراعاة المصالح المشروعة للجميع .

١٠-٥- ومفهوم الردع يقوِّض الاستقرار في العالم الثالث . فهو يورط هذه البلدان في المنافسات العسكرية وفي سباق التسلح ويحول الموارد المادية والبشرية النادرة التي هي في حاجة ماسة إليها . وهذا المفهوم في جملته يأتي بشيء لتعزيز أمن هذه البلدان وله مزار هائلة .

١٠-٦- ويوضح خبراء بلدان عدم الانحياز أسباب قلقهم . فالدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية ، بسبب ما بينها من خصومة ولكون الردع النووي يمارس على صعيد عالمي ، عمدت إلى نشر أسلحتها النووية وناقلات هذه الأسلحة ، ومنشآت القيادة والمراقبة والاتصالات والاستخبارات في كل محيطات العالم وفي أقاليم خارج أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان . وقد أسفر ذلك عن وزع أسلحة نووية قرب شواطئ البلدان النامية وفي أقاليم مجاورة لها . وقد أدى انتشار الأسلحة النووية بهذا الشكل والضمانات النووية المصحوبة بالتحذيرات التي أعطيت إلى البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية والتي يمكن أن تفسر بأي طريقة لتلائم أغراض الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية ، إلى زيادة الاحساس بعدم الأمن لدى كثير من البلدان النامية . ولقد أصبحت الأسلحة النووية على المستوى التكتيكي جزءاً مكملاً للقوات التقليدية في بعض الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية وبلغ ذلك حداً أصبحت معه أية ممارسة لدبلوماسية القسر من جانب دولة نووية كبرى ضد بلد من البلدان النامية لا بد وأن ينظر إليها في المستقبل على أن لها بعداً نووياً . وقد مورست دبلوماسية القسر هذه في مناسبات عديدة وما زالت تمارس من جانب دول كبرى حائزة للأسلحة النووية .

هاء - مستقبل الردع : بدائل الردع

١١- إعادة تشكيل هيكل الردع

١١-١- يرى خبراء منظمة حلف شمال الأطلسي أنه وإن كان من الممكن مواصلة الاعتماد على الردع باطمئنان ، وضرورة تكييفه باستمرار ليتفق مع الاحتياجات الجديدة على الصعيدين السياسي والتكنولوجي ، فلا ينبغي أن نظل دائماً راضين بنظام ردع يعتمد أكثر مما ينبغي على الاحتمال الوحيد الباقي وهو الدمار الشامل .

١١-٢- ويرى الغرب إن هناك حاجة دائمة إلى إعادة تشكيل هيكل الردع - ليس فقط باتخاذ تدابير منفردة لجعله أكثر أمناً واستقراراً عن طريق الحد ، قدر الإمكان ، من اعتماده على العنصر النووي ، بل باتخاذ تدابير تعاونية كذلك تشمل ، في المقام الأول ، تحديد الأسلحة عن طريق التفاوض ، وباتخاذ تدابير يقصد منها بناء الثقة المتبادلة والوقاية من الاستعمال غير المقصود للأسلحة النووية .

.../...

١٣٥٤ز

١١-٣- ويؤكد خبراء بلدان معاهدة وارسو على ضرورة الاستعاضة عن الردع بمفهوم آخر بدلا من إعادة تشكيل هيكله . ومن رأيهم أنه لا يمكن لأي إعادة تشكيل لهيكل مفهوم الردع أن تغير خطورة هذا المبدأ وجوهره الهجومي ، بكل ما يترتب على ذلك من نتائج سلبية بالنسبة لآمن العالم والاستقرار الدولي . ويؤكد هذا الاستنتاج المحاولات السابقة التي بذلت لإعادة تشكيل هيكل مفهوم الردع (مفاهيم الحرب النووية المحدودة أو الممتدة ، وما إلى ذلك) .

١١-٤- إن السبيل الوحيد الصحيح لمعالجة الردع هو الاستعاضة عنه بالمفهوم السلمي والبناء للأمن المتمثل في الأمن المشترك ، والتعايش السلمي ، ونزع السلاح .

١١-٥- وفي الحالة الراهنة لا يوجد بديل للتعاون . وقد ظهرت ظروف موضوعية لا تسمح بسير المواجهة بين الرأسمالية والاشتراكية إلا في صورة التنافس والتسابق السلمييين دون غيرهما .

١١-٦- ويدرج خبراء بلدان عدم الانحياز النهج الثلاثة الرئيسية لإعادة تشكيل هيكل الردع . وتتمثل هذه النهج الثلاثة فيما يلي :

(أ) إن الردع النووي سيستمر ولكن الأسلحة النووية سيبطل مفعولها وتصبح عتيقة بفضل تكنولوجيات يغلب عليها الطابع الدفاعي وتكون قادرة على اعتراض الأسلحة ؛

(ب) إن الأسلحة النووية سيتم القضاء عليها على مراحل ، بيد أن الردع القائم على عوامل غير نووية سيستمر ؛

(ج) أنه ينبغي تخريم الأسلحة النووية على غرار ما حدث في بروتوكول جنيف المتعلق بالأسلحة الكيميائية^(١٣) والاتفاقية المتعلقة بالأسلحة البكتريولوجية^(١٣) .

١٢- العلاقة الهجومية - الدفاعية : الردع ومبادرة الدفاع الاستراتيجي

١٢-١- يوضح خبراء منظمة حلف شمال الأطلسي أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتزم ، على المدى الأطول ، أن تدرس ، من خلال برنامج بحوث مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، جدوى التعاون على مراحل في إقامة توازن غير نووي ، تستخدم فيه الأسلحة الدفاعية لحماية الدول في الشرق والغرب من الدمار النووي في ظل تعادل يضمنه اتفاق للأسلحة . وذلك

كتطور أخير في محاولة لإعادة تنظيم الردع ، بحيث يصبح دفاعا يعتمد بصورة أكبر على الوسائل الدفاعية . ويؤكد الغرب أنه ينبغي لأي نظام دفاعي مقبل أن يكون متسقا مع الاستقرار والتكافؤ الاستراتيجيين ، مما يعزز فعالية الردع ، وأنه ينبغي التوصل لهذا النظام من خلال انتقال تعاوني .

١٢-٣- ويعرب خبراء بلدان معاهدة وارسو عن معارضتهم الشديدة لذلك ، فهم يرون أن طبيعة الأسلحة المعاصرة لا تترك مجالا للأمل في أن تستطيع أي دولة الدفاع عن نفسها بالوسائل التقنية - العسكرية وحدها ، حتى وإن أقامت أقوى النظم الدفاعية . وليس الكسب بممكن في الوقت الراهن ، لا بالنسبة للحرب فحسب بل وبالنسبة لسباق التسلح أيضا . ذلك أن استمرار سباق التسلح على الأرض وامتداده إلى الفضاء سيزيد المعدل السريع والخرج أملا لتراكم وتحديث الأسلحة النووية وغيرها .

١٢-٣- وفيما يتعلق بمفهوم "حرب النجوم" (أو مبادرة الدفاع الاستراتيجي) ، فهو برنامج بالغ الخطورة يزيد من احتمالات نشوب حرب نووية . وهو يمثل خطوة جديدة عملاقة في مجال سباق التسلح ستؤدي إلى تشعب الفضاء الخارجي بمختلف أنواع الأسلحة . ويعمد برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي جزءا من مجمع استراتيجي لتسديد الضربة الأولى "القاضية" : ويهدف إلى إقامة "درع" للحماية من الضربة الانتقامية التي ترد بها ضحية ضربة أولى يوجهها أصحاب مبادرة الدفاع الاستراتيجي . إن الخطط الموضوعة "لحرب النجوم" تعني ، في الواقع ، تقوية مفهوم الردع باستعمال قدرات فضائية جديدة .

١٢-٤- إن برنامج "حرب النجوم" من شأنه أن يقوض المبادئ الأساسية للاستقرار الاستراتيجي وأن يوجد حالة تتخذ فيها الآلات الالكترونية أهم القرارات دون اشتراك العقل البشري أو الإرادة السياسية . ودون مراعاة للمعايير الأخلاقية . وسوف يصبح برنامج "حرب النجوم" حافزا لسباق تسلح آخر . وعقبة في سبيل نزع السلاح الجذري .

١٢-٥- ومازال الوقت متاحا للحيلولة دون انتقال سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي . وتعد هذه المهمة من أعظم ما يواجه الجنس البشري من تحديات .

١٢-٦- وليس خبراء بلدان عدم الانحياز على يقين من أن الدفاع سيتغلب على الهجوم من الجانب التكنولوجي ، أو أنه لن يتعرض في وقت لاحق للإحباط بواسطة نظام هجومي قادر على النفاذ ، حتى وإن ثبت نجاح مبادرة الدفاع الاستراتيجي . وحتى في الوقت الراهن ، لا تستطيع مبادرة الدفاع الاستراتيجي توفير الحماية في مواجهة قذائف المدفعية القصيرة المدى والقذائف الانسيابية ذات المسار المنخفض المطلقة من البحر .

والعرق المقدم لتقاسم تكنولوجيا مبادرة الدفاع الاستراتيجي عرض لا يمكن تصديقه ازاء ما هو حادث من حجب تكنولوجيا اقل منها تقدما .

١٣ - التدابير السياسية وتدابير نزع السلاح البديلة ، بما في ذلك تحريم استخدام الاسلحة النووية ومفهوم الامن المشترك

١٣-١- يقول خبراء بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي إن أية عملية لاعادة تشكيل هيكل الردع - أو أي بديل مقترح - يجب أن تكون متفقة مع النظام الدولي القائم والاحتياجات الأمنية للدول التي يحميها نظام الردع . وكثير من بدائل الردع لا تصمد لهذا الاختبار الحيوي ولا تعالج مسألة كيفية المحافظة على السلم والامن بطريقة يعول عليها وبقدر مساو من الفعالية ، بعد التخلي عن الردع ، ولاسيما بالنظر الى التفوق التقليدي السوفياتي الساحق في مناطق حساسة .

١٣-٢- ويمدق هذا ، مثلا ، على الاقتراح المتعلق بتحريم الاسلحة النووية . فالغرب لا يثق في أن هذا التدبير وحده سيؤدي حقا الى التخلص من الاسلحة أو من التهديد باستعمالها ، ويرى أنه مما يقوض الاستقرار تحريم الاسلحة النووية طالما لا يزال خطر العدوان قائما وما لم يوجد توازن غير نووي معول عليه للردع المتبادل .

١٣-٣- ويرى خبراء بلدان معاهدة وارسو أن هذا البديل لا يمكن أن يوجد إلا عن طريق تعزيز الامن الدولي والتعايش السلمي ، وهو ما ينبغي أن يصبح أمرا مبدءا عالميا للعلاقات بين الدول ، والانفراج ، ونزع السلاح ، وبناء الثقة وتنمية التعاون الدولي . وينبغي اقامة نظام شامل للامن الدولي يشمل المجالات العسكرية والسياسية فضلا عن المجالات الاقتصادية والانسانية .

١٣-٤- وينبغي أن يقوم هذا النظام في المجال العسكري على المبادئ التالية : نبذ الدول الحائزة للأسلحة النووية للحرب - النووية والتقليدية معا - سواء فيما بينها أو ضد بلدان ثالثة ؛ ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ؛ ووقف جميع تجارب الاسلحة النووية والقضاء الكامل على تلك الاسلحة بحلول نهاية هذا القرن ؛ وفرض حظر على الاسلحة الكيميائية وتدميرها ، ونبذ استحداث وسائل أخرى للإبادة الجماعية . وينبغي أن يتضمن هذا النظام كذلك ، تخفيض مستويات القدرات العسكرية للبلدان التي حدود الكفاية المعقولة على ذلك تحت رقابة صارمة ، وحل الاحلاف العسكرية وكخطوة أولى تجاه تحقيق هذا الهدف - التخلي عن توسيع نطاقها وعن تشكيل أحلاف جديدة ؛ واجراء تخفيض متوازن ومتناسب في الميزانيات العسكرية .

١٣-٥- وفيما يتعلق بالبعد السياسي لنظام الأمن الدولي هذا ، فإنه ينبغي أن يقوم على الاحترام الدقيق في الممارسة الدولية لحق كل شعب من الشعوب في أن يختار بصورة مستقلة طرق وأشكال التنمية التي يريدها . كما ينبغي أن يتضمن هذا النظام مبادئ التسوية السياسية العادلة للامتيازات الدولية والمنازعات الإقليمية فضلا عن وضع مجموعة من التدابير الرامية الى بناء الثقة بين الدول وإيجاد ضمانات فعالة ضد الهجوم من الخارج ولحرمة حدودها . كما ينبغي أن يكون من بين مبادئ نظام الأمن هذا ، وضع أساليب فعالة لمنع الارهاب الدولي ، بما في ذلك تلك التي تكفل سلامة المواصلات الدولية في البر والجو والبحر .

١٣-٦- كذلك ينبغي أن يقوم النظام الشامل للأمن الدولي على المبادئ المعترف بها في المجالات الاقتصادية والانسانية . وعلى سبيل المثال ، ينبغي أن يكون لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يضمن لجميع البلدان أمنا اقتصاديا متساويا دور هام . وإلى جانب نزع السلاح ، يمكن أن يصبح النظام الشامل للأمن الاقتصادي الدولي دعامة يعتمد عليها للأمن الدولي بصفة عامة .

١٣-٧- وينبغي أن تقتزن فلسفة بناء عالم آمن في العصر النووي - الفضائي ببرنامج اجراءات محددة ذات توقيت زمني دقيق . وينبغي أن يتمثل مجال التركيز الرئيسي للبرنامج في القضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل بحلول سنة ٢٠٠٠ ، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وتخفيض الامكانات العسكرية الى حدود الكفاية المعقولة .

١٣-٨- أما الأفكار التي أعرب عنها في بعض الورقات الاخرى كبدائل للردع مثل حظر البدء باستخدام الأسلحة النووية ، وتحريم الأسلحة النووية ، وتدمير الموجود منها ، وفرض حظر كامل على جميع تجارب الأسلحة النووية ، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وما شابه ذلك ، فإنها توفر أساسا متينا لإقامة نظام راسخ للأمن الدولي .

١٣-٩- ويقول خبراء بلدان عدم الانحياز انه يتعين كسر الحلقة المفرغة للردع النووي وعلاقات الخصومة السياسية . وأن اقتراح تحريم الأسلحة النووية يقوم على اتفاقين دخلا بالفعل حيز النفاذ وعلى المفهوم الذي تستند اليه المفاوضات الرامية على الفئات الثلاث الاولى من فئات أسلحة التدمير الشامل البالغ عددها أربعة (البيولوجية والكيميائية والإشعاعية والنووية) . وسيكون لتحريم الأسلحة النووية تأثير ايجابي على العلاقات الدولية وسيخلق مناخا مساعدا على تحسين العلاقات السياسية .

١٣-١٠- والقضاء على الأسلحة النووية هو فكرة جذابة ، ولكن يتعين أن تتحقق آثار النظام العالمي الجديد بدون أسلحة نووية بوصفها عملة للقوة . ويمكن أن يستخدم تحريم هذه الأسلحة كمرحلة متوسطة في التحرك نحو القضاء عليها . ومن شأن ذلك أن يتيح مزيدا من الوقت لكي ينفسخ الردع .

١٣-١١- والامن المشترك هو أساسا نهج لتحديد الأسلحة . وهو يجمع بين عدد من التدابير الهامة لتحديد الأسلحة وبناء الثقة التي يمكن أن تمثل مرحلة متوسطة في أي اقتراح لاعادة تشكيل هيكل الردع أو الاستعاضة عنه . ومن هذا المنطلق ، تمثل الاقتراحات التي يقوم عليها الامن المشترك مساهمة هامة تجاه ايجاد نظام دولي أكثر استقرارا .

الحواشي

- (١) قرار الجمعية العامة ٢٢٧٣ (د-٢٢) ، المرفق .
- (٢) تدابير نزع السلاح النووي الانفرادية (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.85.IX.2) .
- (٣) معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية الموقعة في موسكو في ٢٦ أيار/مايو ١٩٧٢ (انظر A/C.1/1026) .
- (٤) قرار الجمعية العامة د-٢/١٠ .
- (٥) Timothy W. Stanley and Darnell M. Whitt, Detente Diplomacy: United States and European Security in the 1970's (New York, The Dunellen Company, Inc., 1970) appendix B .
- (٦) Carnegie Endowment for International Peace, The Hague Conventions and Declarations of 1899 and 1907 (New York, Oxford University Press, 1915) .
- (٧) معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، الموقعة في ٥ آب/اغسطس ١٩٦٣ (الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٤٨٠ ، الرقم ٦٩٦٤ من النسخة الانكليزية) .

الحواشي (تابع)

(٨) الاتفاق المؤقت بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن بعض التدابير المتعلقة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية (الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٩٤٤ ، الرقم ١٣٤٤٥ ، الصفحة ٣ من النسخة الانكليزية) .

(٩) المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية (انظر CD/53/Appendix III/vol.1 ، الوثيقة CD/28) .

(١٠) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٤٠٢ ، الرقم ٥٧٧٨ ، الصفحة ٧٢ .

(١١) قرار الجمعية العامة ٢٢٢٢ (د-٢١) ، المرفق .

(١٢) قرار الجمعية العامة ٢٨٣٦ (د-٢٦) ، المرفق .

(١٣) بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ، ولوسائل الحرب البكتريولوجية ، الموقع في جنيف في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٢٥ (عصبة الأمم ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٩٤ (١٩٢٩) الرقم ٢١٢٨ ، الصفحة ٥٦ من النسخة الانكليزية) .

(١٤) قرار الجمعية العامة ٧٢/٣١ ، المرفق .

(١٥) قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٠ واو .

(١٦) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٦٢٤ ، الرقم ٩٠٦٨ ، الصفحة ٣٣٦ .

(١٧) اعلان اياكوتشو ، كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ (انظر A/10044 ، المرفق) .